أسلوب الشرط بين العربية والفارسية

(دراسة تقابلية)

سمیه کاظمی نجف‌آبادی

سید محمدرضا ابن الرسول

منصوره زرکوب

أسلوب الشرط بين العربية والفارسية

(دراسة تقابلية)

مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

في ظلال المؤتمر /١٥

أسلوب الشرط بين العربية والفارسية
(دراسة تقابلية)

سميه كاظمی نجف‌آبادی

سيدمحمدرضا ابن‌الرسول

منصوره زركوب

مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

نشر مجمع الذخائر الاسلامية / ٢٠١٥ م
بمساعدة جامعة اصفهان

بمناسبة المؤتمر الدولي الأول للتراث المشترك بين ايران و العراق
٢٠١٥ م / ١٤٣٦ هـ

©MAJMA AL-DAKAAIR AL-ISLAMYYAH, 2015
All rights reserved, No part of this book may be reproduced or translated in any form, by print, internet, photo print, microfilm, CDs or any other means without written permission from the publisher

في ظلال المؤتمر /١٥

مجمع ذخائر اسلامی
با همکاری دانشگاه اصفهان

أسلوب الشرط بين العربية والفارسية
(دراسة تقابلية)

سمیه کاظمی نجف‌آبادی
سیدمحمدرضا ابن‌الرسول
منصورة زرکوب

صفحه آرا: عباس ده نمکی
چاپ: ظهور / صحافی: نفیس
نشر: مجمع ذخائر اسلامی - قم
نوبت چاپ: اول - ۱۳۹۳ ش (۲۰۱۵م)
تیراژ: ۱۰۰۰

ISBN: 978-964-988-756-2 شابك: ۹۷۸-۹٦٤-۹۸۸-۷٥٦-۲

ارتباط با ناشر
قم: خیابان طالقانی (آذر) - کوی ۲۳ - پلاک ۱ - مجمع ذخائر اسلامی
تلفن: ۷٤۰ ۷۷۱۳ ۲٥۳ ۹۸+ دورنگار: ۱۱۱۹ ۷۷۰ ۲٥۳ ۹۸+ همراه: ٤۳۳٥ ۲٥۲ ۰۹۱۲

نشانی پایگاههای اینترنتی:
www.zakhair.net www.mzi.ir
info@zakhair.net info@mzi.ir

قیمت در سال انتشار: ۲٦.۰۰۰ تومان / ۳۰ دلار

بسم الله الرحمن الرحیم

مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

الفهرس

العنوان الصفحة

الفهرس ١
المقدمة ٩
التعريف بالبحث ١٣
أسئلة البحث..١٤
أهداف البحث ١٥
أهمية البحث ١٥
فوائد البحث ١٦
الدراسات السابقة للبحث ١٧
صعوبات البحث ٢١
الفصل الأول: الجملة الشرطية في العربية والفارسية (بناؤها وأحكامها)........................ ٢٥
١ ـ ١ ـ تمهيد.. ٢٧
١ ـ ٢ ـ الجملة في العربية ٢٨
١ ـ ٢ ـ ١ ـ الجملة الشرطية في العربية..٣١
١ ـ ٢ ـ ١ ـ ١ ـ مصطلحات الجملة الشرطية ٣٣
١ ـ ٢ ـ ١ ـ ٢ ـ عناصر الجملة الشرطية.. ٣٦
١ ـ ٢ ـ ١ ـ ٢ ـ ١ ـ الأداة ٣٦
١ ـ ٢ ـ ١ ـ ٢ ـ ٢ ـ جملة الشرط.. ٣٦
١ ـ ٢ ـ ١ ـ ٢ ـ ٣ ـ جواب الشرط ٣٧
١ ـ ٢ ـ ١ ـ ٣ ـ الحذف في الجملة الشرطية.. ٣٩

١ ـ ٢ ـ ١ ـ ٣ ـ ١ ـ حذف فعل الشرط ٤٠
١ ـ ٢ ـ ١ ـ ٣ ـ ٢ ـ حذف أداة الشرط وفعل الشرط.. ٤١
١ ـ ٢ ـ ١ ـ ٣ ـ ٣ ـ حذف جواب الشرط ٤٢
١ ـ ٢ ـ ١ ـ ٣ ـ ٤ ـ حذف الشرط والجواب.. ٤٣
١ ـ ٣ ـ الجملة في الفارسية.. ٤٤
١ ـ ٣ ـ ١ ـ الجملة الشرطية في الفارسية ٤٨
١ ـ ٣ ـ ١ ـ ١ ـ مصطلحات الجملة الشرطية ٤٩
١ ـ ٣ ـ ١ ـ ٢ ـ عناصر الجملة الشرطية.. ٥١
١ ـ ٣ ـ ١ ـ ٢ ـ ١ ـ الأداة ٥١
١ ـ ٣ ـ ١ ـ ٢ ـ ٢ ـ جملة الشرط.. ٥١
١ ـ ٣ ـ ١ ـ ٢ ـ ٣ ـ جواب الشرط.. ٥٢
١ ـ ٣ ـ ١ ـ ٣ ـ الحذف في الجملة الشرطية.. ٥٤
١ ـ ٣ ـ ١ ـ ٣ ـ ١ ـ حذف جملة الشرط.. ٥٤
١ ـ ٣ ـ ١ ـ ٣ ـ ٢ ـ حذف أداة الشرط وجملة الشرط ٥٤
١ ـ ٣ ـ ١ ـ ٣ ـ ٣ ـ حذف جواب الشرط ٥٥
١ ـ ٣ ـ ١ ـ ٣ ـ ٤ ـ حذف الأداة ٥٧
١ ـ ٤ ـ دراسة تقابلية لمباحث الفصل ٥٨
الفصل الثاني: أدوات الشرط في العربية والفارسية ٦١
٢ ـ ١ ـ الأداة في العربية ٦٢
٢ ـ ١ ـ ١ ـ أدوات الشرط في العربية.. ٦٥
٢ ـ ١ ـ ١ ـ ١ ـ «إنْ» ٦٩

٢ ـ ١ ـ ١ ـ ١ ـ ١ ـ «إمّا» ٧٨
٢ ـ ١ ـ ١ ـ ١ ـ ٢ ـ «إن» الوصلية ٨٠
٢ ـ ١ ـ ١ ـ ٢ ـ «إذا» ٨٢
٢ ـ ١ ـ ١ ـ ٢ ـ ١ ـ الفرق بين «إن» و«إذا» ٨٦
٢ ـ ١ ـ ١ ـ ٢ ـ ٢ ـ الفرق بين «إذ» و«إذا» ٨٨
٢ ـ ١ ـ ١ ـ ٢ ـ ٣ ـ «إذا ما» ٨٩
٢ ـ ١ ـ ١ ـ ٣ ـ «إذما» ٩٠
٢ ـ ١ ـ ١ ـ ٤ ـ «أمّا» ٩١
٢ ـ ١ ـ ١ ـ ٥ ـ «أنّى» ٩٤
٢ ـ ١ ـ ١ ـ ٦ ـ «أيّان» ٩٥
٢ ـ ١ ـ ١ ـ ٧ ـ «أين» ٩٥
٢ ـ ١ ـ ١ ـ ٧ ـ ١ ـ «أينما» ٩٦
٢ ـ ١ ـ ١ ـ ٨ ـ «أيّ» ٩٦
٢ ـ ١ ـ ١ ـ ٨ ـ ١ ـ «أيّما» ٩٧
٢ ـ ١ ـ ١ ـ ٩ ـ «حيثما» ٩٧
٢ ـ ١ ـ ١ ـ ٩ ـ ١ ـ الفرق بين «حيثما» و«أينما» ٩٩
٢ ـ ١ ـ ١ ـ ١٠ ـ «كلّما» ٩٩
٢ ـ ١ ـ ١ ـ ١١ ـ «كيف» ١٠١
٢ ـ ١ ـ ١ ـ ١٢ ـ «لـمّا» ١٠٢
٢ ـ ١ ـ ١ ـ ١٣ ـ «لو» ١٠٤
٢ ـ ١ ـ ١ ـ ١٣ ـ ١ ـ الفرق بين «إن» و«لو» ١٠٩

٢ ـ ١ ـ ١ ـ ١٣ ـ ٢ ـ الفرق بين «إن» و«إذا» و«لو» ١١٠
٢ ـ ١ ـ ١ ـ ١٤ ـ «لولا» ١١١
٢ ـ ١ ـ ١ ـ ١٤ ـ ١ ـ الفرق بين جواب «لولا» و«لو» ١١٣
٢ ـ ١ ـ ١ ـ ١٥ ـ «لوما» ١١٤
٢ ـ ١ ـ ١ ـ ١٦ ـ «ما» ١١٤
٢ ـ ١ ـ ١ ـ ١٧ ـ «متى» ١١٥
٢ ـ ١ ـ ١ ـ ١٧ ـ ١ ـ الفرق بين «متى» و«إذا» ١١٦
٢ ـ ١ ـ ١ ـ ١٧ ـ ٢ ـ الفرق بين «متى» و«إن» ١١٦
٢ ـ ١ ـ ١ ـ ١٧ ـ ٣ ـ الفرق بين «متى» و«أيان» ١١٧
٢ ـ ١ ـ ١ ـ ١٧ ـ ٤ ـ «متى ما» ١١٧
٢ ـ ١ ـ ١ ـ ١٨ ـ «مَنْ» ١١٧
٢ ـ ١ ـ ١ ـ ١٩ ـ «مهما» ١١٩
٢ ـ ١ ـ ٢ ـ أدوات الشرط السياقي وأساليبه ١٢٠
٢ ـ ١ ـ ٢ ـ ١ ـ الاسم ١٢٠
٢ ـ ١ ـ ٢ ـ ١ ـ ١ ـ الاسم الموصول ١٢٠
٢ ـ ١ ـ ٢ ـ ١ ـ ٢ ـ النكرة الموصوفة ١٢١
٢ ـ ١ ـ ٢ ـ ١ ـ ٣ ـ الظروف ١٢٢
٢ ـ ١ ـ ٢ ـ ٢ ـ الحروف الجارة ١٢٣
٢ ـ ١ ـ ٢ ـ ٢ ـ ١ ـ «على» ١٢٣
٢ ـ ١ ـ ٢ ـ ٢ ـ ٢ ـ «كما» ١٢٣
٢ ـ ١ ـ ٢ ـ ٣ ـ التراكيب ١٢٣

مركز تحقيقات كامپيوتري علوم اسلامي

٢ ـ ١ ـ ٢ ـ ٣ ـ ١ ـ بشرط (أنْ / أنَّ) ١٢٤
٢ ـ ١ ـ ٢ ـ ٣ ـ ٢ ـ على شرط (أنْ / أنَّ) ١٢٤
٢ ـ ١ ـ ٢ ـ ٤ ـ العطف ١٢٥
٢ ـ ١ ـ ٢ ـ ٥ ـ الاستثناء ١٢٥
٢ ـ ٢ ـ الأداة في الفارسية ١٢٨
٢ ـ ٢ ـ ١ ـ أدوات الشرط في الفارسية ١٣٠
٢ ـ ٢ ـ ١ ـ ١ ـ «اگر» ١٣١
١ ـ ٢ ـ الحال أو الاستقبال ١٣٥
٢ ـ ٢ ـ في الحال أو الاستقبال ١٤٠
٣ ـ ٢ ـ الحال أو الاستقبال ١٥٣
٢ ـ ٢ ـ ١ ـ ١ ـ ١ ـ «اگر كه» ١٦٠
٢ ـ ٢ ـ ١ ـ ١ ـ ٢ ـ «اگر چنانچه» ١٦٠
٢ ـ ٢ ـ ١ ـ ١ ـ ٣ ـ «اگر چنانكه» ١٦٢
٣ ـ ٢ ـ ١ ـ ١ ـ ٤ ـ «وگرنه» ١٦٢
٢ ـ ٢ ـ ١ ـ ١ ـ ٥ ـ «اگر چه» ١٦٣
٢ ـ ٢ ـ ١ ـ ٢ ـ «به شرطى كه» ١٦٨
٢ ـ ٢ ـ ١ ـ ٣ ـ «تا» ١٧٢
٢ ـ ٢ ـ ١ ـ ٤ ـ «چنانچه» ١٧٣
٢ ـ ٢ ـ ١ ـ ٥ ـ «چون» ١٧٣
٢ ـ ٢ ـ ١ ـ ٥ ـ ١ ـ «چو» ١٧٤
٢ ـ ٢ ـ ١ ـ ٦ ـ «در صورتى كه» و«در صورتى ...كه» ١٧٥

مركز تحقيقات كامپيوترى علوم اسلامى

١ ـ ٢ ـ الحال أو الاستقبال.. ١٧٦

٢ ـ ٢ ـ ١ ـ ٧ ـ «كه» ١٧٨

٢ ـ ٢ ـ ١ ـ ٨ ـ «مگر».. ١٧٩

٢ ـ ٢ ـ ١ ـ ٩ ـ «هر جا» ١٨٣

٢ ـ ٢ ـ ١ ـ ١٠ ـ «هر چه».. ١٨٤

٢ ـ ٢ ـ ١ ـ ١١ ـ «هر طور» ١٨٥

٢ ـ ٢ ـ ١ ـ ١٢ ـ «هر كه» ١٨٥

٢ ـ ٢ ـ ١ ـ ١٣ ـ «هر گاه» ١٨٧

٢ ـ ٢ ـ ٢ ـ أدوات الشرط السياقي ١٩٢

٢ ـ ٢ ـ ٢ ـ ١ ـ «يا» ١٩٢

ـ ٢ ـ ٢ ـ ٢ ـ «چه ... چه» ١٩٢

٢ ـ ٢ ـ ٢ ـ ٣ ـ «خواه ... خواه» ١٩٤

٢ ـ ٣ ـ دراسة تقابلية لمباحث الفصل ١٩٦

الفصل الثالث: نظام الربط بين الشرط والجواب في العربية والفارسية ١٩٩

٣ ـ ١ ـ الربط في أسلوب الشرط في العربية والفارسية ٢٠٠

٣ ـ ١ ـ ١ ـ الربط اللفظي في العربية والفارسية.. ٢٠٠

٣ ـ ١ ـ ١ ـ ١ ـ الربط اللفظي في العربية.. ٢٠٢

٣ ـ ١ ـ ١ ـ ١ ـ ١ ـ الجزم ٢٠٣

٣ ـ ١ ـ ١ ـ ١ ـ ٢ ـ «الفاء» ٢٠٤

٣ ـ ١ ـ ١ ـ ١ ـ ٣ ـ «إذا» الفجائية.. ٢١٠

٣ ـ ١ ـ ١ ـ ١ ـ ٤ ـ «اللام» ٢١١

مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

٣ ـ ١ ـ ١ ـ ١ ـ ٥ ـ «إذن» ٢١٣
٣ ـ ١ ـ ١ ـ ٢ ـ الربط اللفظي في الفارسية ٢١٤
٣ ـ ١ ـ ١ ـ ٢ ـ ١ ـ «آن وقت» ٢١٥
٣ ـ ١ ـ ١ ـ ٢ ـ ٢ ـ «پس» ٢١٥
٣ ـ ١ ـ ١ ـ ٢ ـ ٣ ـ «در اين صورت»، «در آن صورت» ٢١٦
٣ ـ ١ ـ ١ ـ ٢ ـ ٤ ـ «كه» ٢١٧
٣ ـ ١ ـ ١ ـ ٢ ـ ٥ ـ الكلمات التعليلية ٢١٨
٣ ـ ١ ـ ١ ـ ٢ ـ ٦ ـ القيود الفارسية ٢١٨
٣ ـ ١ ـ ٢ ـ الربط المعنوي في العربية والفارسية ٢١٩
٤ ـ جملة الشرط وما لا يصلح أن يكون جوابا له ٢٣٢
٣ ـ ٢ ـ دراسة تقابلية لمباحث الفصل ٢٤٤
الخاتمة ٢٤٧
المصادر والمراجع ٢٥٣

مركز تحقيقات كامپيوتری علوم اسلامی

مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

المقدمة

الحمد لله الذي لا يبلغ مدحته القائلون ولا يحصي نعماءه العادّون ولا يؤدّي حقه المجتهدون؛ وأفضل الصلاة وأزكاها على خاتم سفرائه وآخر أنبيائه حبيب إله العالمين وأنيس قلوب العارفين أبي القاسم محمد ﷺ وعلى أهل بيته الطاهرين ومن دعا بدعوته إلى يوم الدين، وبعد ...

علم اللغة التقابلي أو التقابل اللغوي[1] علم يقوم بالمقارنة "بين لغتين أو أكثر من عائلة لغوية واحدة أو عائلات لغوية مختلفة بهدف تيسير المشكلات العملية التي تنشأ عند التقاء هذه اللغات كالترجمة وتعليم اللغات الأجنبية" (الراجحي ٤٥).

يرى بعض الباحثين أن الدراسات اللغوية التقابلية[2] يجب تمييزها عن علم اللغة المقارن[3]، فيقصد بعلم اللغة التقابلي المقارنة بين لغتين ليستا مشتركتين في أرومة واحدة، كالمقابلة بين الفرنسية والعربية، أو بين العربية والفارسية، وهي ما نحن بصدده في هذه الدراسة. أمّا إذا كانت المقارنة بين لغتين ترجعان إلى أصل واحد وبينهما أصول تاريخية مشتركة، كالعربية والعبرية ـ وهما من الأصل السامي ـ فهذا يدخل في مجال علم اللغة المقارن[4]. وكلاهما ـ علم اللغة المقارن وعلم اللغة التقابلي ـ فرع من علم اللغة التطبيقي[5] (ياقوت ٧).

وقد أشار عبده الراجحي أنه يفضّل مصطلح التحليل التقابلي، بدلا من علم اللغة التقابلي؛ إذ

١- Contrastive linguistics
٢- Contrastive studies
٣- Comparative linguistics
٤- Comparative linguistics
٥- Applied linguistics

المقصود هنا تحليل لغوي يجري على لغتين إثر المعالجة العلمية للظواهر اللغوية بينهما على مستوى الأصوات والصرف والنحو والدلالة بحثا عن أوجه التشابه والاختلاف (٤٥)، وهذا التحليل يقوم على أساس من المنهج الوصفي فيبدأ التحليل التقابلي لدراسة كل ظاهرة لغوية بدراسة وصفية في كل لغة على حدة، وهذا يعني أن الدراسة التقابلية تفيد من نتائج الدراسة الوصفية في كل لغة، وبعبارة أخرى تسهّل الدراسات الوصفية عملية المقارنة بين اللغات على ضوء المنهج التحليل التقابلي.

واللغويات التقابلية التي ظهرت بصورة علمية حوالي ١٩٤٦م لها جانبان: جانب نظري وجانب تعليمي. أمّا الجانب النظري فيهدف أولا إلى دراسة كل من اللغتين المرادة مقابلتهما دراسة تحليلية من خلال نظرية لغوية وذلك على جميع المستويات اللغوية، ثمّ يقوم بتبيين مواضع الشبه والاختلاف بينهما (الهليس ١٦٢).

وأمّا الجانب التطبيقي التعليمي فيأتي دوره بعد إتمام الدراسة النظرية لكل من اللغتين. وفي هذا الجانب تساهم اللغويات التقابلية في عملية تعليم اللغات، حيث تؤلّف الكتب المدرسية وتحضّر المواد التدريسية بناء على نتائج المقابلة بين اللغتين. يقول أصحاب هذه المدرسة اللغوية إن عملية تعليم أية لغة يجب أن تسبقها دراسة تقابلية بين هذه اللغة واللغة الأم، وبناء على نتيجة هذه الدراسة يمكن التنبؤ بالأخطاء التي سيقع فيها الدارسون عند تعلمهم للغة المقابلة بلغتهم (المصدر نفسه ١٦٢ ـ ١٦٣).

واللافت للنظر أن التحليل التقابلي لا يكون نافعا في تطوير المواد الدراسية في تعليم اللغة الأجنبية فقط وإنما يكون نافعا أيضا في تعليم اللغة لأبنائها؛ إذ إن كثيرا من الظواهر اللغوية في اللغة تكون أكثر وضوحا حين تعرض على الدرس التقابلي، ويثمر ذلك ـ بلا شك ـ رؤية أفضل نحو تطوير المواد الدراسية لتعليم اللغة الأولى (الراجحي ٤٩)، ولا يقتصر البحث اللغوى التقابلى على تعليم اللغات، وإنما يمكن الإفادة منه فى مجال الترجمة أيضا.

في ضوء ما تقدّم يمكن أن نلخص في إيجاز الأهداف التي يبحث عنها التحليل التقابلي في ثلاثة أهداف:

١ ـ فحص أوجه التشابه والاختلاف بين اللغتين.

٢ ـ التنبؤ بالمشكلات التي تنشأ عند تعليم لغة أجنبية ومحاولة تفسير هذه المشكلات.

٣ ـ الإسهام في تطوير مواد دراسية لتعليم اللغة الأجنبية (المصدر نفسه ٤٧ ـ ٤٨).

فالهدف الأول يختص بالجانب النظري للدراسات التقابلية ويتعلّق الهدفان الأخيران بالجانب التطبيقي لهذه الدراسات. والهدف الأول هو ما نسعى وراءه في هذه الدراسة المتواضعة من خلال التوصل إلى وصف تقابلي لأنظمة اللغتين العربية والفارسية في ظاهرة من الظواهر اللغوية على المستوى التركيبي.

أمّا اللغة الفارسية فهي لغة آرية من فصيلة اللغات الهندية الأوربية، فليس بينها وبين اللغة العربية التي تنتمي إلى اللغات السامية قرابة ولا تشابه من حيث الأصول والاشتقاق، فمن الطبيعي أن تختلف عن العربية من حيث البنية على جميع المستويات اللغوية. فبذلك يكون القيام بالدراسات اللغوية التقابلية بينهما على جانب غير يسير من الأهمية حيث يشير إلى وجود اختلافات بنائية كثيرة على المستويات اللغوية إلى جانب أوجه التشابه مما يساعد في تطوير المواد والمناهج والطرق التعليمية، فمن هذا المنطلق يقوم هذا البحث بدراسة تقابلية بين اللغة العربية والفارسية في ظاهرة من ظواهر اللغة على المستوى التركيبي؛ ألا وهي ظاهرة الشرط، وذلك بالبحث في أوجه التشابه والاختلاف فيما بينهما.

والمنهج الأساسي الذي يستند إليه البحث لمعالجة قضاياه هو المنهج الوصفي التقابلي وقد وجدناه من أفضل المناهج التي تهدينا إلى الغاية المنشودة. وفي دراستنا الوصفية وجدنا أنه من غير المقبول أن ننفق الجهد في ترديد أحكام تحفل بها كتب النحو، فحرصنا على ذكر كل ما يتعلق بالبحث المقارن ويمهّد السبيل له، متجنبين الآراء الخلافية التي لا يمكن الإفادة منها في إجراء

التقابل بين النظامين العربي والفارسي.

ولكي نعرض ظاهرة الشرط في صورة تلائم أهميتها قسّمنا البحث إلى ثلاثة فصول:

الفصل الأول: يُعتبر هذا الفصل مدخلا لموضوع الدراسة فقد خصّصناه لإعطاء لمحة مقتضبة عن تناول النحاة للجملة الشرطية بعناصرها ومكوناتها وما يخصّها من أحكام وضوابط في اللغة العربية والفارسية محاولين القيام بمقارنة ضافية بين اللغتين في هذا الجانب اللغوي على أسس منهجية صحيحة.

الفصل الثاني: هذا الفصل سيعرض الأدوات الشرطية في اللغة العربية والفارسية، وذلك من خلال تتبّع دقيق للأبحاث النحوية وغور عميق في الأمثلة المستخرجة من أمهات الكتب النحوية. وقد تناول البحث الملامح اللغوية المتشابهة والمتباينة بين هذه الأدوات في اللغتين العربية والفارسية من خلال القيام بتحليل تقابلي أثناء عرضه المفصل لأدوات الشرط في اللغة الفارسية، فبعد دراسة وصفية لكل أداة في الفارسية حاول البحث إجراء تحليل تقابلي بين اللغتين بتقديم الأداة أو الأدوات والأساليب التعبيرية التي تقابلها في العربية مما يمكن الإفادة من نتائجه بشكل مباشر في عملية الترجمة.

وقد انصبّ جلّ اهتمامنا في هذه الدراسة الوصفية التي سبقت التحليل التقابلي على أهم القضايا والمباحث النحوية التي تفيد البحث وتلائم أهدافه حيث يلاحَظ أننا لم نحرص كثيرا على ذكر جميع الأحكام النحوية المتعلقة بالأدوات الشرطية خاصة المباحث الخلافية، وذلك ليتاح لنا المجال أن نلقي نظرة فاحصة وعميقة على أهم النقاط التي يمكن الإفادة منها في إبراز أوجه الشبه والاختلاف بين اللغتين.

وقد خصّصنا فصلا خاصا للأدوات الشرطية ولعل القارئ يلاحظ فيه التطويل بالنسبة إلى الفصول الأخرى، والسبب يعود إلى أن الأداة من أهم عناصر الجملة الشرطية والعناصر الأخرى على صلة وثيقة بها، فلا يمكن الفصل بين أدوات الشرط والعناصر الأخرى (فعل الشرط والجواب)

وتخصيص فصل خاص لكل منها، لتماسك الأجزاء في التركيب الشرطي.

الفصل الثالث: هذا الفصل يختص بدراسة نظام الربط بين الشرط والجواب في اللغة العربية والفارسية، فيتناول ظاهرة الربط بقسميها الرئيسين؛ الربط اللفظي والربط المعنوي في كلتا اللغتين معتمدا على المنهج التقابلي لتبيين أوجه الشبه والخلاف بينهما. والملاحظ أن كل فصل من هذه الفصول الرئيسة زُوّد بنبذة من أهمّ النتائج المستخلصة من الفصل نفسه.

الخاتمة: وهي تفتح نافذة أمام القارئ لتقدّم إليه نبذة مما اقتنصته الدراسة من خلال جولة متواضعة في مجموعة غير قليلة من المعلومات المتناثرة في أمهات الكتب النحوية في العربية والفارسية.

وما يجدر ذكره أن البحث لم يتعرض من خلال هذه الفصول الرئيسية لمسألة إعراب الجملة الشرطية ومكوناتها، لأن الحركة الإعرابية من أبرز خصائص اللغة العربية فهي ذات وظيفة دلالية، لكنها في اللغة الفارسية لا تمثّل دورا نحويا ولا دلاليا لأن الفارسية لا تعتمد على الحركات الإعرابية في نظامها التركيبي، وعلى هذا الأساس لم يكن من الضروري أن يعير البحث اهتماما بما لا يمكن الإفادة منه كثيرا في الدراسة التقابلية.

التعريف بالبحث

إن الجملة الشرطية لها مكانة خاصة بين مختلف أنماط الجملة وتراكيبها وهي من الأنماط التي لم يقتصر النظر فيها في لغة الضاد على النحاة فقط بل كانت محور اهتمام المناطقة والأصوليين، ذلك لأن علم أصول الفقه هو علم أدلة الفقه وأدلة الفقه إنما هي الكتاب والسنة، وهذان المصدران عربيان، فإذا لم يكن الناظر فيهما عالما بلغة العرب وأحوالها، محيطا بأسرارها تعذّر عليه النظر فيهما، وبذلك لا يستطيع استنباط الأحكام الشرعية منهما (كريري ٢٢ ـ ٢٣).

يلحق بالجملة الشرطية كثير من القضايا النحوية والدلالية التي تجعلها بحقّ في حاجة إلى أن تخصّ بالدراسة والبحث العميق، خاصة في مجال الدراسات التقابلية التي تسلّط الضوء على أوجه

الشبه والاختلاف في ظاهرة من الظواهر اللغوية بين اللغتين.

فمن هذا المنطلق يحاول هذا البحث الوقوف على آراء النحاة وأقوالهم فيما يتعلق بأسلوب الشرط وكيفيات استخدامه في اللغتين العربية والفارسية والمقارنة بين أصولهما التركيبية والدلالية في هذا الجانب اللغوي الذي حظي بأهمية كبيرة في الدرس النحوي، وذلك ليكشف عن دقائق هذا المبحث ولطائفه العلمية بإلقاء نظرة فاحصة وعميقة على أهم الأحكام والقضايا المتعلقة به، مما يؤدّي إلى معرفة اللغتين بشكل أدقّ وأعمق، ويعين المتلقي في الإحاطة بجوانب النص إحاطة علمية شاملة ودقيقة.

ولا يخامرنا شك أن مثل هذه البحوث يسهم بإبراز نقاط التشابه والاختلاف بين اللغتين في تطوير المواد والمناهج التعليمية كما يؤثر في تقوية الجسر الثقافي بين اللغة العربية والفارسية وتنمية قدرات المترجمين خاصة في ترجمة النصوص الشرعية والإسلامية.

وما يجدر ذكره أن الرسائل والأطاريح في جامعة أصفهان بدأت في السنوات الأخيرة تتجه نحو الدراسات التي أخذت المنهج التقابلي منهجا لها للمقارنة بين اللغة الفارسية كاللغة الأم واللغة العربية كاللغة الهدف. وهذا الأمر بادرة خير تستحق الدعم والتأييد، ويعدُّ هذا البحث مساهمة في تكملة جهود هؤلاء الباحثين في خدمة الدراسات اللغوية.

ولكن ما يميّز هذا البحث عن سائر الدراسات والرسائل الجامعية التي كتبت في مجال التحليل التقابلي في إيران ويجعله فريدا في نوعه هو اختيار اللغة العربية لغةً لإجراء التحليل التقابلي في الجملة الشرطية وتراكيبها الدلالية التي رغم أهميتها لم تحظ بعناية الباحثين في مجال الدراسات التقابلية بين اللغتين العربية والفارسية على حد علمنا.

أسئلة البحث

يحاول البحث الإجابة عن الأسئلة الآتية:

١ - ما هي خصائص الجملة الشرطية وميزاتها اللغوية والنحوية والبلاغية في اللغة العربية

والفارسية؟

٢ – ما هي الأدوات التي تختص بالتركيب الشرطي في اللغة العربية والفارسية؟

٣ – ما هي الدقائق النحوية والدلالية لأدوات الشرط والأدوات الرابطة بين الشرط والجواب في اللغتين العربية والفارسية؟

٤ – ما هي أوجه التشابه والاختلاف بين اللغتين العربية والفارسية في مبحث الشرط وقواعده النحوية والدلالية؟

أهداف البحث

يسعى هذا البحث إلى تحقيق الأهداف الآتية:

١- دراسة الجملة الشرطية وخصائصها النحوية والبلاغية في اللغة العربية والفارسية والوقوف على مدى أهميتها في كلتا اللغتين خاصة في الترجمة.

٢ – دراسة الأدوات الشرطية والأنماط التركيبية لفعل الشرط وجوابه في اللغة العربية والفارسية بالتركيز على الدراسات اللغوية والنحوية، بحيث لا يمكن الوقوف على دقائق الجملة الشرطية وكيفيات استخدامها دون التطرّق إلى هذه المباحث.

٣ – الوصول إلى نتائج مقبولة تكون حلولا لقضايا عالقة بالتركيب الشرطي، كالعلاقة بين الشرط وجوابه، والدلالة الزمنية لفعل الشرط وجوابه، ودلالة الأداة الشرطية، ودلالة الروابط اللفظية الداخلة على جملة الجواب في اللغتين العربية والفارسية.

٤ – المحاولة لتحديد نقاط التشابه والاختلاف بين اللغتين العربية والفارسية في استخدام أسلوب الشرط.

أهمية البحث

تتجلّى أهمية البحث في النقاط التالية:

١ – هذا البحث يخدم اللغة العربية والفارسية في المجال اللغوي، والنحوي، والبلاغي،

واللساني لكونه يلقي نظرة فاحصة وعميقة على أهم الأحكام والقضايا المتعلقة بالتركيب الشرطي في كلتا اللغتين.

٢- يقوم هذا البحث بالمقارنة بين اللغتين العربية والفارسية؛ مقارنة تؤدّي إلى الإسفار عن الحلقات التواصلية بينهما، ومن ثَمّ تمهّد الطريق لتطوير المناهج والأسس العلمية الصحيحة التي تسهم في تذليل الصعوبات التي تعيق عملية التعليم والترجمة، وذلك بتسليط الضوء على أوجه الشبه والاختلاف بينهما.

٣ - يعتبر هذا البحث خطوة تقدمية في تقويم ترجمة النصوص العربية والفارسية وتدقيقها، خاصة النصوص الشرعية.

٤ - دراسة أوجه التشابه والاختلاف بين اللغة العربية والفارسية في ظاهرة من الظواهر اللغوية كالشرط تُعطي فكرة جامعة وشاملة عن مدى التأثير المتبادل بين اللغتين وبالتالي تسهم في الإسفار عن الآراء اللغوية واللسانية الحديثة.

مركز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

فوائد البحث

للبحث فوائد يمكن الإشارة إليها كما يلي:

١ - يقدّم البحث صورة واضحة وجليّة عن القواعد النحوية والدلالية المتعلقة بالتركيب الشرطي في اللغة العربية والفارسية إلى الدارسين والباحثين خاصة المترجمين؛ صورة تميط اللثام عن دقائق هذا المبحث ولطائفه العلمية مما يؤدّي إلى معرفة اللغتين بشكل أدقّ وأعمق في هذا الحقل الخاص، ويعين المتلقي (القارئ والسامع) في كيفية التجاوب مع النصوص الأدبية وفي رأسها النص القرآني.

٢- يمكن الإفادة من نتائج البحث في البحوث المتعلقة بمقارنة اللغات وكذلك في اللسانيات الحديثة.

٣ - يمكن التعويل على مادة البحث ونتاجه في تعليم اللغة (إما العربية أو الفارسية) للناطقين

بغيرها. وهذا ما كان يؤكّده فريز[٦] بأن أفضل المواد فاعلية في تعليم اللغة الأجنبية هي تلك المواد التي تستند إلى وصف علمي لهذه اللغة، مع وصف علمي موازٍ للغة الأم (الراجحي ٤٩).

٤ – يسهم البحث في تذليل الصعوبات القواعدية والتعليمية للغة بالاستناد إلى أساليب اللغة الأخرى، فيمكن الإفادة من نتائجه في تأليف الكتب والمواد التعليمية المناسبة وإعداد الاختبارات اللغوية ووضع التدريبات اللازمة على أسس علمية صحيحة وتقويم المواد لعلاج المشكلات التي تواجه الدارسين خاصةً ما كان بتأثير اللغة الأم في اللغة الهدف.

٥ – يمكن الإفادة من نتائج البحث في علم الترجمة، حيث نجد أن الإلمام بأوجه التشابه والاختلاف بين اللغتين يجعل المترجم قادرا على الإحاطة بجوانب النص المرادة ترجمته إحاطة علمية شاملة ودقيقة لا تستوعب المستوى النحوي أو المفرداتي فحسب بل تتعاداهما إلى مستوى الخطاب، فبذلك يصبح المترجم قادرا على تجنب الوقوع في أخطاء كثيرة من قبيل الترجمة الحرفية للتراكيب والصيغ والدلالات، كما يمكن لنقاد الترجمة أن يستفيدوا من نتائج البحث في عملية نقد وتحليل وتقييم النصوص المنقولة من اللغة العربية أو الفارسية، لاكتشاف مواطن القوة والضعف في النصوص المترجمة، والحكم على ترجمتها بالجودة أو الرداءة وعلى مترجميها بالكفاءة أو بعدمها (الدهش).

الدراسات السابقة للبحث

لقد اختص قسم خاص من النحو العربي بالجملة الشرطية واستعمالاتها المتنوعة، وأدواتها المختلفة، حيث نرى أن المصادر النحوية المتعددة عرضت لأسلوب الشرط وقضاياه التركيبية والدلالية في ثنايا فصولها وأبوابها. رغم ذلك لم تلق الجملة الشرطية عناية مباشرة فكانت دراستها متفرقة في المصادر النحوية، مع اختلاف في المنهج الذي اتبع في تأليفها وطريقة تناولها. وفي ذلك يمكن أن نميّز منهجين: أحدهما ما خصّص لها بابا، أو أبوابا متتابعة من الأبواب النحوية، والثاني ما

٦- Fries

ألحق دراستها بدارسة جوازم الفعل المضارع.

نجد المنهج الأول متبعا في الكتاب لسيبويه، والمقتضب للمبرد، والجمل للزجاجي، والإيضاح للفارسي، والمنهج الثاني قد اتبع في الأصول في النحو لابن السراج، والمفصل في صنعة الإعراب للزمخشري، ونحا نحوه ابن يعيش في شرحه للمفصل. وتابعهما ابن الحاجب في الكافية في النحو، والرضي في شرحها، وابن مالك في تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، والسيوطي في همع الهوامع في شرح جمع الجوامع فى علم العربية (الشمسان ٢٠ ـ ٢٧).

والجدير بالذكر أن مبحث الشرط احتل حيزا مهما من كتب إعراب القرآن وعلومه كما اتصل بعلوم البلاغة حيث نجد أن الكتب البلاغية تلمّ ببعض قضايا الجملة الشرطية إلماما جانبيا، من أشهر هذه المصادر البلاغية: دلائل الإعجاز لعبد القاهر الجرجاني، ومختصر المعاني للتفتازاني.

وهناك بحوث ودراسات حديثة شاملة وعميقة في قالب الكتب والرسائل والمقالات حول أسلوب الشرط في اللغة العربية. فمن أهم هذه الدراسات التي خصّصت الجملة الشرطية نفسها بدارسة جامعة ومستقلة وتناولت الآراء النحوية حولها بمكوناتها الثلاثة يمكن الإشارة إلى كتاب الجملة الشرطية عند النحاة العرب لإبراهيم الشمسان، وأسلوب الشرط بين النحويين والأصوليين لناصر كريري، وأسلوب الشرط بين النحويين والبلاغيين لفتحي إبراهيم حمودة.

أمّا الأداوت الشرطية التي تُعَدُّ من أهم الأركان والعناصر التي يتكوّن بها أسلوب الشرط فهي بنفسها انفردت بدراسات وافية في كتب خصّصت لمعالجة الحروف بأنواعها المختلفة، وذلك لأن الحروف تُشكّل عنصرا هاما بين عناصر التركيب النحوي، فمنذ بدء الاشتغال بالعلوم العربية في أواخر القرن الأول للهجرة وأوائل القرن الثاني خُصّصت عناية بالغة بالحروف ومعانيها، وهي مازالت موضع اهتمام الباحثين والدارسين إلى يومنا هذا وألّفت فيها الكتب الخاصة بها وعقدت لها الفصول والأبواب في أمهات الكتب النحوية، كالباب الأول من كتاب مغني اللبيب لابن هشام الأنصاري.

ومن المؤلفات التي أفردت الحروف بدراسة مستقلة مما يمكن الانتفاع بها في هذا البحث يمكن الإشارة إلى ما يلي:

- حروف المعاني للزجاجي (ت ٣٣٧ ه).
- الحروف لأبي علي الفارسي (ت ٣٧٧ ه).
- معاني الحروف لأبي الحسن علي بن عيسى الرّماني (ت ٣٨٤ ه).
- الأزهية في علم الحروف لأبي الحسن علي بن محمد الهروي (ت ٤١٥ ه).
- جواهر الأدب في معرفة كلام العرب (معجم للحروف العربية) لعلاء الدين بن علي الإربلي (ت ٦٣١ ه).
- رصف المباني في شرح حروف المعاني لأحمد بن عبد النور بن أحمد بن راشد المالقي (ت ٧٠٣ ه).
- الجني الداني في حروف المعاني لأبي محمد حسن بن قاسم بن عبد الله المرادي (ت ٧٤٩ ه).
- معاني الأدوات والحروف لابن قيم الجوزية (ت ٧٥١ ه).

مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

فلا غرو أن اهتمام النحويين بدراسة الحروف والأدوات في مجموعات مستقلة وغير مستقلة يرجع إلى ما لها من أهمية كبيرة في فهم أساليب اللغة وإدراك أسرارها وبيان روعتها وجمالها، وتوقّف المعنى عليها.

أمّا الدراسات التي تناولت أسلوب الشرط وأدواته الخاصة في اللغة الفارسية فهي في معظمها تقتصر على الكتب النحوية وعدد من الكتب اللغوية. من أهم الكتب النحوية التي تزخر بمعلومات جامعة عن الجملة الشرطية في اللغة الفارسية وأدواتها المتنوعة، كتاب مبانى علمى دستور زبان فارسى لأحمد شفائى، وكتاب دستور كامل زبان فارسى لبهمن محتشمى، وهما حتى الآن من أهم المصادر التي عثرنا عليهما في هذا المجال إذ إن المعلومات الواردة في الكتب النحوية واللغوية

فيما يتعلق بأسلوب الشرط ضئيلة، كما أنه لم يُخصّص كتاب مستقل بدراسة هذا المبحث الهام في اللغة الفارسية.

وهناك بحوث ودراسات في قالب المقالة حاولت أن تخصّص الجملة الشرطية بدراسة مستفيضة تعالج أهم القضايا المتعلقة بها، غير أنها لا تتصف بالشمول والعمق، كمقال تحت عنوان: «جمله‌های شرطی در زبان فارسی»، لتقی وحیدیان کامیار، ومقالة «اگر در گلستان» لمصطفی مقربی والتي نشرت فيما بعد في كتاب له بعنوان: هژده گفتار (مجموعه مقالات).

وأمّا بالنسبة إلى كتاب مستقل يطرق باب الحروف في اللغة الفارسية فليس بين أيدينا سوى ما نجده لدى خطيب رهبر في كتابه دستور زبان فارسی (كتاب حروف اضافه و ربط)، إلا أن ما جاء فيه حول أدوات الشرط ينحصر في أمثلة ونماذج من الأدب الفارسي دون التطرق إلى قواعدها النحوية العميقة والدقيقة. وذلك لأن الباحثين في النحو الفارسي قد غفلوا عن الحروف ومعانيها الدقيقة حتّى القرون الأخيرة والذي أُلِّف في هذا المجال ليس سوى معلومات متناثرة ومتفرقة في المصادر النحوية واللغوية.

مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

وفيما يتعلّق بموضوع البحث وهو إجراء دراسة تقابلية بين اللغتين العربية والفارسية في أسلوب الشرط لم تسبق هذه الدراسة بدراسات شاملة ومستقلة تختص بالجملة الشرطية وأبعادها الدلالية والتركيبية في اللغة العربية والفارسية إلا أن كتب الترجمة قامت بدراسة موجزة غير متأنية لبعض الحروف المستخدمة في أسلوب الشرط دراسة تنقصها الدقّة والتفصيل في غالب الأحيان ولو أنها تمهّد الطريق للبحث الحاضر تمهيدا عابرا.

ومما تجدر الاشارة إليه أن الدراسات المتعلقة بالتحليل التقابلي والتي كتبت باللغة العربية قليلة جدا في إيران، وكذلك الرسائل والأطاريح الجامعية التي قدّمت في هذا المجال ليست عديدة وهي في معظمها تكتب باللغة الفارسية. ولعل السبب في ذلك يعود إلى تركيز الكوادر التدريسية في قسم اللغة العربية على بحوث تتعلّق بالأدب والبلاغة واللغة.

وقد دعت هذه الأسباب إلى اختيار موضوع البحث، ليكون البحث بمثابة الجسر الرابط بين اللغة العربية والفارسية لارتباطهما الوثيق، وكذلك ليكون دافعا قويا مشجّعا لكثير من الطلبة على تقديم رسائلهم أو أطاريحهم في هذا الميدان، لنشهد المزيد من الدراسات الكفيلة بسد الفراغ الحاصل في هذا المجال المعرفي في السنوات القادمة، مما ستنعكس بصورة ايجابية على تعليم اللغة العربية في إيران.

صعوبات البحث

أمّا المشاكل والصعوبات التي واجهتنا في هذا البحث على وجه الخصوص والتي تعرقل سبيل الدراسات اللغوية التقابلية بين العربية والفارسية بوجه عام فمن أهمها ما يتعلّق بنشأة علم النحو في اللغة العربية والفارسية. فاللغة العربية من اللغات التي ظفرت بالقواعد المدونة منذ القرون البعيدة وذلك نتيجة اهتمام أهل اللغة بها، فمن الذائع أن الدراسات اللغوية والنحوية إنما نشأت في ظلال القرآن الكريم وظلّت أداة لخدمته وصونا له وتوضيحا لمعانيه الدقيقة وتبيينا لأسراره المكنونة.

فبذلك حظيت اللغة العربية بوصفها لغة القرآن الكريم باهتمام معظم العلماء، فدرسوها في مختلف المناحي لغة وصرفا ونحوا وبلاغة وبذلوا جهودا مضنية تعبيرا عن حبهم للذكر الحكيم. ومن ثمرة جهودهم البالغة أنشأت علاقة وثيقة بين التفسير والعلوم العربية، كما أصبح قوله سبحانه وتعالى مصدرا من أهم مصادر الدرس النحوي، وهذا ما تؤيده كثرة الآيات الشريفة التي يستشهد بها النحاة في مباحثهم النحوية.

والدرس النحوي بعد هذه النشأة اللامعة نما وتطوّر ونضج واكتمل وكان لاختلاف المذاهب النحوية وما تفرّد به كل مذهب من آراء ونظرات أثر لا ينكر في إثراء النحو العربي وزيادة عمقه واتساعه. بناء على ما تقدّم إن الباحث في اللغة العربية إذا أراد أن يأتي بدراسة فريدة مكتملة الأصول والمناهج لا يتكبّد أية صعوبة في العثور على مادة البحث، ولربما يتجشم الصعوبات بمراجعة هذا الكم الهائل من الدراسات النحوية واللغوية التي أُلّفت قديما وحديثا.

أمّا اللغة الفارسية فإذا أنعمنا النظر فيها باحثين عن صلة الفرس بتدوين الأصول والقواعد للغتهم الفارسية فسنرى أنهم وإن كان لهم الفضل الكبير في نشأة العلوم العربية لم يولوا لغتهم اهتماما واضحا ولم يحاولوا ضبط قواعدها اللغوية ضمن مجموعة منسقة وعلى أسس علمية ومنهجية بحيث لا نكاد نجد كتابا مستقلا خُصّص بدراسة العلوم النحوية حتى وقت متأخر يعود تاريخه إلى القرن العاشر وفقا لما ذكر في مقالة للدكتور ابن‌الرسول وركنی‌زاده تحت عنوان: «قديم‌ترين دستور زبان فارسى به زبان عربى» وكانت الأحكام والقواعد النحوية في الأعم الأغلب موزّعة بين كتب اللغة والنقد والمنطق وما سواها.

وقد ظلّ الأمر هكذا حتى نصل إلى مشارف القرن الثالث عشر فنلتقي بمجموعة من العلماء والباحثين الذين عزموا على وضع قواعد للغة الفارسية تحت مجموعة مستقلة تتسم بالمنهجية العلمية ومنذ تلك اللحظة بدأ الاهتمام بالقواعد النحوية في صورة لم تخل من الجدية ولكن محاولتهم في غالب الأحيان كانت مشوبة بالتقليد والاقتباس من النحو العربي أو اللغات الأوربية، كما نلاحظ أن ما ورد في دراساتهم يتصف بالإيجاز وعدم الشمول والعمق، ولعل السبب يعود إلى الاتفاق والاشتراك الذي ساد آراء الباحثين في معظم المباحث النحوية دون أن ينشب بينهم خلاف منهجي يقودهم إلى إثراء الدرس النحوي.

فبذلك نستطيع القول إن التأخر في القيام بضبط الأصول النحوية ودراستها وفق المنهجية العلمية أثّر سلبا في المسائل الهامة التي تتبني عليها أسس النظام التركيبي في اللغة الفارسية، وهذا ما يعرقل عمل الباحثين والدارسين في القيام ببحوث قيمة تظهر الأبعاد الخفية للغة الفارسية.

أضف إلى ذلك أن اللغة الفارسية بحاجة ملحة إلى بحوث ودراسات نحوية تعكف على البحث في الظواهر اللغوية في كل عصر على حدة، نحو ما نجد في كتاب ويژگی‌های نحوی زبان فارسی در نثر قرن پنجم و ششم هجری لمهين دخت صديقيان، إذ إن اللغة الفارسية خلافا للغة العربية تعرضت لكثير من التغير والتحول إثر القرون المتمادية، فمثلا الجملة الشرطية في النصوص القديمة

لها ضوابط خاصة لا نجدها في عصرنا الحاضر.

ولا غرو أن معرفة الخصائص اللغوية للغة الفارسية في كل عصر تمكّن الباحثين من اختيار مادة بحثهم على أسس منهجية صحيحة وقويمة وتسهّل لهم القيام بتحليل تقابلي وإبراز أوجه الشبه والاختلاف بين الفارسية وغيرها من اللغات الأجنبية على أساس التطور الذي حدث للقواعد الفارسية في ظاهرة من الظواهر اللغوية.

مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

الفصل الأول: الجملة الشرطية في العربية والفارسية (بناؤها وأحكامها)

مركز تحقيقات كامپيوترى علوم اسلامى

١ـ١ـ تمهيد

ما يجدر الانتباه إليه أن المعاني «عالميّة» يشترك في معرفتها الجنس البشري كلّه، والمباني «قوميّة» تستقلّ فيها كلّ جماعة لغوية بنظام خاص يحكمها، والمعاني من عند المتكلم وهو مختار في كلّ ما يتعلّق بها، أمّا المباني فهي أشكال وقوانين محدودة اتّفقت عليها الجماعة اللغوية والمتكلم مجبر على العمل بها (حميدة ٧١).

وقد أشار عبد القاهر إلى فكرة عالمية المعاني ضمن عبارة وردت في كتابه دلائل الإعجاز حيث يقول: "ومعلوم أن الفكر من الإنسان يكون في أن يُخبر عن شيء بشيء، أو يصف شيئا بشيء، أو يُضيف شيئا إلى شيء، أو يشرك شيئا في حكم شيء، أو يخرج شيئا من حكم قد سبق منه لشيء، أو يجعل وجود شيء شرطا في وجود شيء، وعلى هذا السبيل، وهذا كلّه فكر في أمور معلومة زائدة على اللفظ" (٣٩٠). ولعلّ من الواضح أن عبد القاهر يريد أن يقرّر فرضية أن معاني الإسناد والوصف والإضافة والعطف والاستثناء والشرط معان عالمية.

فعلى هذا الأساس يكون الشرط معنى من المعاني النحوية العامة التي تخضع لفكرة عالمية المعاني، وقد اختلفت الجماعات اللغوية في أصول وقوانين النظام المبنوي المعبّر عن الشرط، وهو نفسه نظامها اللغوي الذي يحكم على لغتها ويميزها من غيرها. والملاحظ أن اللغة بوصفها نظاما رمزيا لا تمدّ الفرد بالمعاني وإنما تمدّه بالنظام المبنوي الذي يعدّ الوسيلة المعِينة على التعبير عن المعاني وفهمها (حميدة ٥١).

ولا شك أن المعالم الكامنة في النظام المبنوي الخاص بالجماعات اللغوية تتبيّن بشكل واضح

وجليّ عند الدرس والتمحيص في أوجه الشبه والاختلاف في النظام اللغوي بين جماعات لغوية مختلفة، والدرس المقارن خير وسيلة للقيام بهذا المهامّ، من هذا المنطلق يقوم البحث في هذا الفصل بدراسة وصفية تحليلية على المنهج التقابلي للجملة الشرطية في اللغتين العربية والفارسية. وقبل أن نعرض ما يتعلق بالجملة الشرطية وأحكامها، يجب أن نلقي الضوء على الجملة وتصنيفها في العربية والفارسية.

١-٢-الجملة في العربية

ظلت الجملة محلّ خلاف بين علماء العربية من حيث تعاريفها وتصنيفها ومصطلحاتها، فلا بدّ أن نمهّد الحديث عن الجملة الشرطية بتوطئة تعرض أولا تطور الجملة ومفهومها وقضية الفرق بين الجملة والكلام في اللغة العربية.

لم يعرّف سيبويه «الجملة» ولا وردت في كتابه مصطلحا؛ وإنما وردت في عدة مواضع بمعناها اللغوي. وقد تردد في كتابه ذكر مصطلح «الكلام» كثيرا بمعان مختلفة، فهو يستخدمه بمعنى الحديث، وبمعنى النثر، وبمعنى اللغة، وبمعنى الجملة أيضا ومن خلال تتبعنا لهذه المواضع لا نستطيع أن نستنبط تعريفا دقيقا للجملة (نحلة ١٧). فهو تحدّث عن المسند والمسند إليه مشيرا إلى ما بينهما من التحام بحيث يستحيل أن يستقلّ أحدهما بنفسه ويستغني عن الآخر ولم يطلق على هذا التركيب الإسنادي مصطلح «الجملة»، وإنما وظّف مصطلح «الكلام» للدلالة عليه (سيبويه ٢: ٨٨).

ولعل أول من أطلق مصطلح «الجملة» بمفهومه النحوي صراحة هو المبرد (نحلة ١٩)، وذكر ذلك في كتابه المقتضب في معرض حديثه عن الفاعل، إذ يقول: "إنما كان الفاعل رفعا لأنه هو والفعل جملة يحسن السكوت عليها، وتجب بها الفائدة للمخاطب" (١: ١٠٨).

إن المتصفح لكتب اللغة والنحو العربي، القديمة والحديثة يصادفه اضطراب وتشعب في آراء النحاة الخالفين بعد سيبويه والمبرد حول مفهوم الجملة. وقد تعدّدت الآراء وتباينت حول

مصطلحي الجملة والكلام ومردّ هذا إلى عدم استقرار المصطلحات في بداية الدرس النحوي العربي، فذهب فريق من النحاة إلى أن الكلام والجملة مصطلحان بمعنى واحد فلا فرق بينهما، ومن هؤلاء النحاة ابن جني إذ أشار إلى ذلك بقوله: "أمّا الكلام فكل لفظ مستقل بنفسه مفيد لمعناه وهو الذي يسمّيه النحويون الجمل، نحو: «زيد أخوك» و«قام محمد»" (الخصائص ١: ١٧).

وذهب فريق آخر من النحاة إلى أن الجملة والكلام مصطلحان مختلفان، ووضع هؤلاء فرقا بينهما فلكل مصطلح المعنى الخاص به، وهذا الرأي هو الذي عليه جمهور النحاة (ديوان السعيدي ١٦). وقد أشار ابن هشام إلى الفرق بينهما بقوله: "الكلام هو القول المفيد بالقصد، والمراد بالمفيد: ما دلّ على معنى يحسن السكوت عليه، والجملة عبارة عن الفعل وفاعله كـ«قامَ زيدٌ»، والمبتدأ وخبره كـ«زيدٌ قائمٌ»، وبهذا يظهر لك أنهما ليسا بمترادفين كما يتوهمه كثير من الناس، ... والصواب أنها أعمّ منه، إذ شرطه الإفادة بخلافها، ولهذا تسمعهم يقولون: جملة الشرط، جملة الجواب، جملة الصلة، وكل ذلك ليس مفيداً فليس بكلام" (٣٥٧).

فعلى هذا الرأي إن الكلام غير الجملة والجملة أعمّ في دلالتها من الكلام، فالكلام تشترط فيه الإفادة وأما الجملة فقد تفيد وقد لا تفيد. ولا بدّ من الإشارة إلى أن تميّز الجملة من الكلام لا يعني الاختلاف بينهما دائما، فقد يلتقيان فتكون الجملة كلاما والكلام جملة (قباوة ١٧).

وفي العصر الحديث قدّم اللغويون والباحثون في اللغة العربية تعريفات للجملة والكلام، فسار بعضهم على تعريفات القدامى، وبعضهم أفاد من كل من التراث ومن الانفتاح على الثقافات الغربية، فحاول المحدثون صياغة أفكارهم بطريقة حديثة، غير أنهم ينطلقون من آراء وأفكار قدماء العرب ويعتمدون عليها. فهذا إبراهيم أنيس يؤكد ما ذهب إليه بعض النحاة القدامى بأن الكلام أعمّ من الجملة بقوله: "الجملة في أقصر صورها هي أقل قدر من الكلام يفيد السامع معنى مستقلاً بنفسه، سواء تركّب هذا القدر من كلمة واحدة أو أكثر" (٢٧٦ ـ ٢٧٧).

أمّا الخلاف الذي نشب بين النحاة حول مفهوم الجملة فقد أضيف إليه خلاف آخر يتعلق

بتصنيف الجملة إلى أقسام، ومعظم النحاة القدامى قسّموا الجملة إلى قسمين: الجملة الاسمية والجملة الفعلية، وهذا التقسيم المشهور مبني على العنصر النحوي الذي يتقدّم الجملة ويتصدّرها، مستندا إلى العلاقة الإسنادية بين المسند والمسند إليه.

ولـمّا كان من سمات الدرس النحوي التطور بفعل البحث والدراسة أفضت الاجتهادات إلى آراء جديدة لم تكتف بالتصنيف الأول فحسب، وإنما زاد بعض النحاة عن التصنيف الثنائي، فهذا أبو علي الفارسي أضاف قسما ثالثا من الجمل إلى هذين القسمين وهو الجملة الشرطية، وهو أول من عدَّ التركيب الشرطي جملة (الشمسان ٨٩). والنحاة الذين سبقوه كانوا يطلقون مصطلح الجملة على الجملة البسيطة المكونة من فعل وفاعل أو مبتدأ وخبر، لذلك فإنهم كانوا ينظرون إلى التركيب الشرطي على أنه مكوّن من جملتين لا جملة واحدة، فيعدّون الشرط جملة والجواب جملة أخرى (ديوان السعيدي ١٩).

ولم يقف تقسيم الجملة عند هذا الحد، فمن النحاة من جعلها أقساما أربعة، ومن هؤلاء الزمخشري الذي ذكر في كتابه المفصل أن الجملة على أربعة أضرب: فعلية، واسمية، وشرطية، وظرفية (ابن يعيش ١: ٨٨). وقد أنكر ابن يعيش هذا التقسيم، ورأى أن الجملة إمّا أن تكون اسمية أو فعلية، لأن "الشرطية في التحقيق مركبة من جملتين فعليتين، [...] والظرف في الحقيقة للخبر الذي هو «استقرّ» وهو فعل وفاعل" (المصدر نفسه ١: ٨٨).

ولما كانت الجملة في اللغة العربية مثار خلاف بين النحاة، فإن تصنيفها لم يستقرّ في الأقسام التي سبق ذكرها، بل ثمة من رأى تصنيفا آخر للجملة بجعلها ثلاثة أقسام: فعلية واسمية وظرفية. ومن هؤلاء ابن هشام الأنصاري الذي عدّ الجملة الظرفية نوعاً من الجمل المستقلة بذاتها، وجعل الجملة الشرطية من أنواع الجمل الفعلية، بقوله: "وزاد الزمخشري وغيره الجملة الشرطية، والصواب أنها من قبيل الفعلية" (٣٥٨)، وذلك لأنه كان يعتمد في تقسيمه للجملة على صدرها، ولـمّا كانت الجملة الشرطية تبدأ بفعل عدّها ابن هشام من قبيل الجملة الفعلية، فاستند في ذلك إلى الجانب

الشكلي للجملة وأغفل الجانب الدلالي الذي تقوم عليه الجملة الشرطية.

يفهم مما سبق أن الأساس الذي اعتمده النحاة القدامى في تقسيم الجملة يعود إلى مبدأ الإسناد من ناحية، وإلى الأصل الذي بدأت به الجملة من ناحية أخرى. وهناك تصنيفات أخرى للجملة على حسب معايير وضوابط معينة ومختلفة عما ذكرناه ونحن لا نتعرض لها لعدم صلتها بالبحث. وأما التصنيفات التي قدّمها المحدثون من النحاة العرب فلا تختلف عن تصنيفات القدماء إلا في التسميات، لأن المنطلقات واحدة.

وكما ذكرنا في المقدمة أنه كان لاختلاف المذاهب النحوية وما تفرّد به كل مذهب من آراء ونظرات أثر لا ينكر في إثراء النحو العربي وزيادة عمقه واتساعه، ومن هنا كانت الصعوبة البالغة في محاولة استخلاص منهج محدد وواضح في تناول الجملة عند النحاة العرب القدماء ومن صدر عن منهجهم من المحدثين، مما جعل بعض المستشرقين يرمي نحاة العربية بأنهم ليست لهم نظرية عامة في الجملة وإن ميّزوا بين الفعلية منها والاسمية (نحلة ٦٩).

١-٢-١- الجملة الشرطية في العربية

في ظل هذا التباين في الآراء بين النحاة في تصنيف الجملة في النحو العربي، واختلافهم في تفصيل قضية الجملة الشرطية ترسّخ اقتناع لدينا بتبني الموقف القائل باستقلالية الجملة الشرطية، وذلك لأن التركيب الشرطي من ناحية البناء يتألف من جملتين بسبب طبيعة العلاقة الإسنادية في كل جملة، لكن من الناحية الدلالية هو جملة واحدة مركبة من «شرط» و«جواب»، لأن كل جزء من الجملة الشرطية ينزل منزلة المفرد في عدم تمام المعنى إلاّ بذكر الجزء الثاني (ديوان السعيدي ٢٠).

وفي ذلك يقول عبد القاهر الجرجاني: "الشرط والجزاء جملتان ولكنا نقول إن حكمهما حكم جملة واحدة من حيث دخل في الكلام معنى يربط إحداهما بالأخرى حتى صارت الجملة لذلك بمنزلة الاسم المفرد في امتناع أن تحصل به الفائدة، فلو قلت: «إن تأتني» وسكتّ لم يُفد كما لا

يفيد إذا قلت: «زيدٌ» وسكتّ فلم تذكر اسما آخر ولا فعلا ولا كان منويا في النفس معلوما من دليل الحال" (أسرار البلاغة ٨٤).

وقد اتضح هذا التماسك التركيبي والدلالي بين ركني الجملة الشرطية في تعريف الشرط الاصطلاحي، حيث ورد في المقتضب أن الشرط بمعنى: وقوع الشيء لوقوع غيره" (المبرد ٢: ٤٥)، أو الشرط هو: "تعليق شيء بشيء بحيث إذا وُجد الأول وُجد الثاني" (الشريف الجرجاني ٩١). ومؤدّى هذه التعاريف أن جملة الشرط تدلّ على أن حدوث فعل ما معلّق بوقوع فعل آخر، كقولك: «إن تزرْني أكرمْك»، ففعل الإكرام معلّق حدوثه بحدوث فعل الزيارة.

وبسبب هذه العلاقة بين الجزأين يمكن أن تكون الجملة الشرطية قسما مستقلا بذاته عن الاسمية والفعلية، وذلك أصوب من دمجها في الفعلية، لأن التمايز بين الأقسام ليس فيما يقع في صدر الجملة، فهذا أمر شكلي لا يوضح حقيقة الأقسام بل التمايز هو في وظيفة تركيب الجملة وما يؤديه هذا التركيب من معنى نحوي هو «الحكم بالنسبة» (جمال الدين ٢٥٦).

ولكل قسم من أقسام الجملة دلالة خاصة بها، تدل الجملة الفعلية على التجدد والحدوث والجملة الاسمية تدل على الثبوت، أمّا الجملة الشرطية فتدل على "تعليق حصول مضمون جملة ـ جملة جواب الشرط ـ بحصول مضمون جملة أخرى" (الكفوي ٢٥٥)، وفي ذلك يقول أبو علي الفارسي: "إن جملة الشرط قد خرجت عن أحكام الجمل من جهة أنها لا تفيد حتى ينضم إليها الجزاء" (كريري ١٨١)، لذلك فإن الجملة الشرطية جملة منفردة بنوعها يصعب إدراجها ضمن الجملة الفعلية لأن التركيب الشرطي وإن اشترطوا في صدره أن يكون فعلا منسوبا إلى فاعل، إلاّ أن الحكم في هذا التركيب ليس ما يتضمنه فعل الشرط، بل ما يتضمنه جزاؤه المعلق على شرطه وهو قد يكون جملة اسمية وقد يكون جملة فعلية، وقد يكون خبرا وقد يكون إنشاء (جمال الدين ٢٥٦ ـ ٢٥٧).

فالتركيب الشرطي بما يتعلّق به من مسائل وقضايا جدير أن يكون جملة قائمة بذاتها تضاف إلى

الجملة الاسمية والفعلية. وقد أصبح هذا أساسا لجملة من الأفكار والمناقشات التي طرحت في الأبحاث والدراسات الحديثة مثلما جاء في كتاب الشرط في القرآن في ضوء اللسانيات الحديثة أن "التركيب الشرطي وحدة نحوية تحمل قضية تنحلّ إلى طرفين ثانيهما معلّق بمقدّمة يتضمّنها الأول، والعامل الذي تنعقد به القضية قد يكون لفظا صريحا وهو الأداة وقد يكون مظهرا نحويا في صلب التركيب" (المسدي والطرابلسي ٢٣)، ولعل توظيف مصطلح الوحدة النحوية في هذا التعريف ينمّ عن قناعة الباحثين باعتبار جملة الشرط نوعا قائما بذاته يضاف إلى أنواع الجملة العربية، ولا يمكن ضمّه إلى الجملة الفعلية التي جرى الحديث عنها عند النحاة.

وقد اختلف النحاة وأصحاب المعاني والمناطقة في فهم ما تدلّ عليه الجملة الشرطية من حكم تتضمنه النسبة التعليقية التامة بين الشرط والجواب، فاختار البعض أن الحكم هو الجواب وحده والشرط قيد له، بمنزلة الظرف والحال. واختار البعض الآخر أن مجموع الشرط والجواب كلام واحد، يكون الشرط فيه بمنزلة المبتدأ أي المحكوم عليه، والجواب بمنزلة الخبر أي المحكوم به (جمال الدين ٢٨١ ـ ٢٨٢). وقد ذُكر أن هذا الخلاف كان سببا في الخلاف الذي نشب بين العلماء والأصوليين في مفهوم الشرط وهذا ما سنبسط القول فيه في الفصل الثالث.

يتضح لنا مما سبق بيانه أن الشرط من المباحث النحوية التي أثارت جدلاً بين النحاة وأصحاب المعاني والأصوليين، ولا ينحصر جدلهم فيما ذكر بل يتعدّاه إلى تنوع المصطلحات الخاصة بالشرط وتعدد مفاهيمه، وهو ما نريد التطرق إليه.

١ـ٢ـ١ـ١ـ مصطلحات الجملة الشرطية

يعدُّ المصطلح ثمرة لاتفاق قوم أو تعارفهم على تسمية الشيء باسم ما، ينقل عن موضعه الأول أو معناه اللغوي المستعمل عادة إلى معنى آخر خاص يصطلح عليه، لمناسبة بينهما أو مشابهتهما في وصف أو غيرها (الشريف الجرجاني ٢٤). وعلى هذا فالمصطلح هو اللفظ الذي يتفق العلماء على اختياره ليدلّ على شيء محدود في عرفهم يتميز به عن سواه فينتقل من معناه اللغوي إلى المعنى

الاصطلاحي (سلاّمي ٢). وهذا الاتفاق إن وقع بين النحاة على استعمال ألفاظ فنية معينة في التعبير عن الأفكار والمعاني النحوية هو ما يعبر عنه بالمصطلح النحوي، وهو جزء من بناء نظري للغة ولا يمكن عزله عن الهيكل النظري الذي ينتمي إليه (القوزي ٢٣).

وقد مرّت المصطلحات النحوية في اللغة العربية بأطوار كثيرة بدءا من الخليل بن أحمد الفراهيدي الذي غلب على مصطلحاته المفهوم اللغوي ـ كما نقلها سيبويه في كتابه ـ غير أنها بمرور الأيام أخذت تستقر وتتحدد ويتعارف عليها في الدرس النحوي، ولم يكد ينتهي القرن الرابع الهجري حتى كانت هذه المصطلحات قد اتخذت صورة تكاد تكون قريبة مما هي عليه الآن (العبيدي ٣٧٩ ـ ٤١٣).

ولا غرو أن المصطلح ركن أساس في كل علم إذ به تسهل الدراسة ويتيسر تبادل الآراء والأفكار وهو لفظ محدد يستخدم للدلالة على ظاهرة معينة وقد تتعدد الاصطلاحات للدلالة على ظاهرة واحدة، نحو ما نجد في بحثنا، فقد تميّز موضوع الشرط بكثرة مصطلحاته وتعددها وتنوعها، وقد شمل هذا التنوع والتعدد العناصر التي يتألف منها هذا التركيب، فلو راجعنا مصادر الدراسات النحوية المختلفة لوجدنا أن النحاة قد تعددت تسمياتهم لمصطلح الشرط وتنوعت من نحوي إلى آخر، حتى نجد أن النحوي الواحد يستعمل أكثر من مصطلح للدلالة على مفهوم واحد من قضايا الشرط.

وجدير بنا في هذا المقام أن نعرض التصنيف الذي استخلصه أبو أوس الشمسان من خلال تطلّبه لأبواب وفصول «الشرط»، و«الجزاء» في كتب النحو، حيث وضع المصطلحات التي تطلق على أركان الجملة الشرطية في عدة مجموعات بحسب دلالة كل صنف (الشمسان ١٣١ ـ ١٣٢)، منها:

١ ـ مصطلحات أطلقت على التركيب: «الجزاء»، و«المجازاة»، و«الشرط»، و«شرط ومجازاة»، و«الشرط والجزاء»، و«الجملة الشرطية»، و«جملة الشرط والجزاء»، و«جملة الشرط والجواب»،

و«الشرط وجوابه»، و«جملة المجازاة»، و«جزاء وجواب».

٢ ـ مصطلحات أطلقت على الركن الشرطي: «الجزاء»، و«الشرط»، و«شرط الجزاء»، و«الجملة الشرطية»، و«جملة الشرط».

٣ ـ مصطلحات أطلقت على الركن الجوابي: «الجزاء»، و«المجازاة»، و«الجواب»، و«جواب الجزاء»، و«جواب المجازاة»، و«جواب الشرط»، و«جزاء الشرط»، و«جملة الجزاء»، و«جملة الجواب».

٤ ـ مصطلحات أطلقت على الأدوات: «حرف الجزاء»، و«حروف الجزاء»، و«حرف المجازاة»، و«حروف المجازاة»، و«حرف الشرط»، و«حروف الشرط»، و«اسم المجازاة»، و«اسم الجزاء»، و«اسم الشرط»، و«أسماء الشرط»، و«أداة الشرط»، و«أدوات الشرط»، و«أداة الجزاء»، و«كلمات الجزاء»، و«كلمات المجازاة»، و«كلم المجازاة»، و«كلمة الشرط»، و«كلمات الشرط»، و«كلم الشرط»، و«الكلمات الشرطية»، و«حروف الشرط والجزاء».

من خلال هذا التصنيف للمصطلحات، نستشفّ بالإضافة إلى تعدّد المصطلحات التي أطلقت على المدلول الواحد، تداخل المصطلحات بين المدلولات المختلفة كإطلاق مصطلح «الشرط» على التركيب الشرطي (أو تعليق حصول مضمون جملة على حصول مضمون جملة أخرى)، وعلى الركن الشرطي، وفعل الشرط، والأداة، واستخدام مصطلح «الجزاء» للدلالة على التركيب الشرطي والركن الجوابي، ويبدو أن مردّ ذلك إلى تعدّد المدارس النحوية واختلاف استعمال المدلولات من نحوي إلى آخر، كما يمكن أن يرجع السبب إلى أخذ الأفكار والنصوص بمصطلحاتها من أكثر من نحوي دون الانتباه إلى أهمية ترجمة المصطلحات (الشمسان ١٣٢).

أمّا عن المصطلحات التي سنتعامل معها في بحثنا، فهي المصطلحات التي شكلت شبه إجماع بين الدارسين حديثا، واستقر عليها الدرس النحوي الحديث في تناوله وعرضه للأسلوب الذي يؤدي معنى الشرط. وهي مصطلح «أسلوب الشرط» للدلالة على التركيب كلّه وما يحصل لعناصر هذا

التركيب من تقديم وتأخير وذكر وحذف، ومصطلح «التركيب الشرطي» أو «الجملة الشرطية» للدلالة على عناصر هذا الأسلوب ومكوناته، ومصطلح «أداة الشرط» التي هي مفتاح الجملة الشرطية، ومصطلح «فعل الشرط» وهو يمثّل الجزء الذي يلي أداة الشرط، ومصطلح «جواب الشرط» ونقصد به الجزء الثاني من التركيب الشرطي، وإن كانت تسمية الجزء الثاني من التركيب بمصطلح «الجزاء» أقرب إلى مفهومه لأنه جزاء لفعل الشرط، لكن هذا المصطلح كاد يختفي عند الباحثين المعاصرين.

١ـ٢ـ١ـ٢ـ عناصر الجملة الشرطية

اتضح لنا أن الجملة الشرطية تدلّ على الشرط بعناصر تختصّ بها وتتمثّل في الأداة وركني التركيب الشرطي وهما فعل الشرط وجوابه. لهذه العناصر الثلاثة أحكام وشروط نذكر أهم ما يخصّ البحث فيما يلي:

١ـ٢ـ١ـ٢ـ١ـ الأداة

تُعَدُّ الأداة من أهم عناصر الجملة الشرطية، وقد خصّصنا لها فصلا بعينه فصّلنا فيه القول في أهمّ تفاصيلها التي تدخل في إطار بحثنا، ولتحقيق الفائدة آثرنا أن نتناول كل ما يتعلّق بالأدوات الشرطية وتعاريفها وأحكامها ومعانيها في فصلها الخاص بها.

١ـ٢ـ١ـ٢ـ٢ـ جملة الشرط

جملة الشرط لا تكون إلا فعلية، فلا تدخل أدوات الشرط الجازمة على الأسماء. فإذا ولي الأداةَ اسمٌ مرفوع ـ والغالب أن تكون الأداة «إن» أو «إذا» ـ فهو على إضمار الفعل بعد الأداة يفسرّه الفعل بعده، فحين تقول: «إن زيدٌ أتاني أكرمتُه»، فالتقدير فيه: «إن أتاني زيدٌ»، وهو مذهب البصريين. وذهب الكوفيون إلى أن الاسم يرتفع بما عاد إليه من الفعل فإن كان مرفوعا به لم يفتقر إلى تقدير الفعل، وخالفهم الكسائي فأجاز رفعه على الابتداء (أبو حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب من لسان العرب ٤: ١٨٧٠).

وما ينبغي قوله في هذا الموضع أن المعنى الدلالي يتغير بتغير الكلمة التي تدخل عليها أداة الشرط، فقوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ﴾ (التوبة ٩: ٦)، يختلف عن التركيب: «إن استجارك أحد من المشركين»، وذلك لتعدد الاحتمال في التركيب الثاني حسب تغير ما يتعلق به الجار، كما أن تقديم الفاعل في التركيب الأول يعطيه نوعا من الأولوية في التصور الذهني (الشمسان ٣٢٦ ـ ٣٢٧).

للفعل الواقع بعد أداة الشرط أحكام وشروط لا بدّ أن يستوفيها (حسن ٤١٧ ـ ٤٢٠)، منها:

١- ألاّ يكون فعل الشرط طلبيا أو جامدا، فلا يجوز: «إن قُمْ»، ولا «إن ليقمْ» كما لا يجوز «إن عسى» ولا «إن ليس».

٢- ألاّ يقترن فعل الشرط بحرف التنفيس، أو بقسم ـ عند كثير من النحاة ـ أو بشيء له الصدارة كأدوات الاستفهام في الأغلب. ولا يصحّ تصدير أداة الشرط بأداة استفهام قبلها، ولكن لا مانع من وقوع الأداة الشرطية بعد همزة استفهام لأنها لا تغيّر الكلام عن حاله، ويلزم إذ ذاك أن يكون الفعل ماضيا، كقوله تعالى: ﴿أَفَإِن مِّتَّ فَهُمُ الْخَالِدُونَ﴾ (الأنبياء ٢١: ٣٤)، ونحو قولك: «أإن أكرمتك تكرمني».

٣- ولا يصحّ تصدير فعل الشرط بحرف من حروف نفي سوى «لم» و«لا» إن كان فعل الشرط مضارعا، كقوله تعالى: ﴿وَإِن لَّمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ﴾ (المائدة ٥: ٦٧)، وقوله تعالى: ﴿إِلاَّ تَفْعَلُوهُ تَكُن فِتْنَةٌ فِي الأَرْضِ وَفَسَادٌ كَبِيرٌ﴾ (الأنفال ٨: ٧٣).

٤ - ألاّ يقترن فعل الشرط بالحرف «قد»، فلا يصح: «إن قد يعدل الراعي يسعد رعيته».

فإذا توافرت هذه الأحكام في الفعل وجب جزمه لفظا إن كان مضارعا ومحلا إن كان ماضيا.

١ـ٢ـ١ـ٢ـ٣ـ جواب الشرط

ينبغي أن يكون جواب الشرط فعلا صالحا للشرط وهو بهذا لا يحتاج إلى رابط يربطه بالشرط، فإن لم يكن صالحا للشرط يحتج إلى الرابط، وفي ذلك يقول سيبويه: "واعلم أنه لا يكون جواب

الجزاء إلا بفعل أو بـ«الفاء»" (٣: ٦٣)، وهذا ما أورده المبرد في المقتضب إذ يقول: "ولا تكون المجازاة إلا بفعل لأن الجزاء إنما يقع بالفعل، أو بـ«الفاء»، لأن معنى الفعل فيها" (٢: ٤٨). وقد أسهبنا القول في الرابط بأنواعه المختلفة في الفصل الثالث الذي خصّص لنظام الربط في الجملة الشرطية.

ولا بدّ أن تختلف دلالة الشرط عن دلالة الجواب بأن يفيد الجواب معنى جديدا لا يفهم من جملة الشرط، لكنه يجوز أن يكون الشرط والجواب من لفظ واحد شرط أن يُعدّى الجواب إلى شيء، حيث يقول الجرجاني:

ومن أجل ذلك صلح المجازاة بالفعل الواحد، إذا أُتي به مطلقاً في الشرط، ومُعدًّى إلى شيء في الجزاء، كقوله تعالى: ﴿**إِنْ أَحْسَنتُمْ أَحْسَنتُمْ لأَنفُسِكُمْ**﴾ (الإسراء ١٧: ٧)، وقوله عز وجل: ﴿**وَإِذَا بَطَشْتُم بَطَشْتُمْ جَبَّارِينَ**﴾ (الشعراء ٢٦: ١٣٠)، مع العلم بأن الشرط ينبغي أن يكون غير الجزاء، من حيث كان الشرط سبباً والجزاء مسبّباً، وإنه محال أن يكون الشيء سبباً لنفسه. فلولا أن المعنى في «أحسنتم» الثانية، غير المعنى في الأولى، وأنها في حكم فعل ثانٍ لما ساغ ذلك، كما لا يسوغ أن تقول: «إنْ قُمتَ قُمتَ، وإنْ خرجتَ خرجتَ» ومثله من الكلام قوله: «المرءُ بأصغريه، إنْ قالَ قالَ ببيان، وإنْ صالَ صالَ بجنان» (دلائل الإعجاز ٤٩١).

وما يجدر ذكره هنا أن الأصل في الجملة الشرطية هو الترتيب بين أجزائها، فتتخذ الكلمات في الصورة الأساسية للجملة الشرطية ترتيبا معينا، حيث تأتي الأداة أولا، ويليها فعل الشرط ثم الجواب، وقد يعدل عنها إلى التقديم والتأخير. وقد نشب خلاف بين النحاة في القضايا والمسائل النحوية التي تتعلق بما يطرأ على الصورة الأساسية للجملة الشرطية من تقديم وتأخير. وليس الغرض هنا الخوض في المسائل الخلافية فذلك مبسوط مفصّل في كتب النحو وإنما الغرض توضيح ما يفيدنا في دراسة تقابلية بين اللغة العربية والفارسية، لذلك تجنبا للإطالة سوف نحيل القارئ إلى متابعة أقوال النحاة وآرائهم في أمهات الكتب النحوية.

١-٢-١-٣- الحذف في الجملة الشرطية

تُعَدُّ ظاهرة الحذف إحدى العناصر التحويلية التي تقوم بإجراء تغيير على تركيب الجملة، ونقصد بهذا التغيير "نقص في الجملة النواة التوليدية الاسمية أو الفعلية لغرض في المعنى، وتبقى الجملة تحمل معنى يحسن السكوت عليه" (مرعي الخليل ٦٤).

وعرّف إمام البلاغة وشيخها عبد القاهر الجرجاني الحذف بقوله: "هو باب دقيق المسلك لطيف المأخذ، عجيب الأمر، شبيه بالسحر، فإنك ترى به ترك الذكر أفصح من الذكر، والصمت عن الإفادة أزيد للإفادة، وتجدك أنطق ما تكون إذا لم تنطق، وأتمّ ما تكون بيانا إذا لم تبن" (دلائل الإعجاز ١٧٧). والحذف كما يرى ابن جني باب من أبواب شجاعة العربية (الخصائص ٢: ٣٦٠).

فمما لاشك فيه أن الحذف هو التخفيف من ثقل الكلام وعبء الحديث وهو يؤدي وظيفة أساسية في النسق التعبيري تعمل على اتساع الدلالة وتكثيفها، ففيه الإيجاز والاختصار بحيث تصبح الكلمات القليلة الظاهرة حاملة لمعان كثيرة، والألفاظ التي تسقط من ظاهر الصياغة لغرض دلالي أو تأثيري، توجد بالضرورة في البنية العميقة للنص، والتي تؤدي بالضرورة وظيفتها الدلالية والتأثيرية بشكل أوسع مما لو كانت حاضرة، لأن النفس تذهب في تخمينها كل مذهب، وتقوم بوضع بدائل متعددة موضع العنصر المحذوف، مما يضاعف وعي المتلقي وإحساسه بجوانب النسق التعبيري (أبو حميدة ١١٥).

يعتمد الحذف على وجود قرينة تدلّ على المحذوف، وأن تكون هناك علاقة موازنة بين المحذوف والمذكور تقوم على أساس التلازم بين عناصر الجملة الواحدة في الإبانة عن المعنى، وقد أكّد ابن جنّي وجود قرينة تدلّ على المحذوف، بقوله: "قد حذفت العرب الجملة والمفرد والحرف والحركة وليس شيء من ذلك إلاّ عن دليل عليه، وإلاّ كان فيه ضرب من تكليف علم الغيب في معرفته" (الخصائص ٢: ٣٦٠).

والأصل في الجملة الشرطية أن تذكر عناصرها الثلاثة من أداة وشرط وجواب، لكنه يمكن

الاستغناء عن بعض هذه العناصر بالحذف الذي يعدّ نمطا من أنماط الخروج عن النظام اللغوي المألوف. وسنعرض أهم مواضع الحذف فيها على النحو الآتي:

١ـ٢ـ١ـ٣ـ١ـ حذف فعل الشرط

يجوز حذف فعل الشرط إذا كان منفيا بـ«لا النافية» مع إبقاء «لا»، ويشترط أن تكون أداتها الشرطية «إن»، فتدغم بـ«لا النافية» وتصبح «إلاّ»، نحو قولك: «ائتني وإلاّ أضربك»، أي: «وإلاّ تأتني أضربك»، وكذا يحذف بعد «إمّا» الشرطية مع بقاء «لا»، إذا تقدّم ما يكون جوابا من حيث المعنى، كقولك: «افعل هذا إمّا لا»، أي: «إمّا لا تفعل ذاك فافعل هذا» (الرضي الأستراباذي ٢: ٢٥٣).

وقد تردّد الشمسان في قبول القول بالحذف في هذا التركيب ويرى أن تقدير المحذوف هنا يغير قليلا أو كثيرا من المعنى الذي يعبّر عنه التركيب، فيعتقد أن «وإلاّ» أداة مركبة لها معناها الخاص وهو التهديد، نحو: «أقم وإلاّ عاقبتُك». ثم شبّه هذا الاستخدام باستخدام «أو» في قولك: «أقم أو أعاقبك»، لإفادتها التهديد أيضا (الشمسان ٣٥٣).

والذي يبدو أننا إذا دقّقنا في البنية العميقة للتركيب السابق نشمّ رائحة الشرط الذي يؤدي غرضا بلاغيا ضمن دلالته الأصلية وهو التهديد. فإن رفضنا تقدير الشرط في التركيب لتدلّ الأداة على التهديد فقط ينقص جزء مهم من المعنى الذي يعبّر عنه التركيب ـ خلافا لما ذكر الشمسان ـ وهو تعليق حصول العقوبة على عدم القيام. والطريف في الأمر أن «وإلاّ» دخلت الفارسية كما سنشير إليها لاحقا واعتبرت أداة ربط مركبة، لكنها نقلت معها إلى الفارسية دلالة الشرط المقدّر الذي يليها لتكون أداة شرط وتهديد.

ومن حذف فعل الشرط ما حكاه ابن الأنباري عن العرب من نحو قولهم: «من سلَّمَ عليك فسلِّمْ عليه، ومن لا فلا تعبأ به»، وتقديره: «ومن لا يسلِّم عليك فلا تعبأ به» (ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف ٦٨). وكذلك يجوز حذف «كان» إذا وقعت فعل الشرط، نحو: «الناس مجزيّون

بأعمالهم إن خيرا فخيرٌ ...»، أي: «إن كان عملهم خيرا فجزاؤهم خير» (الرضي الأستراباذي ١: ٢٥٢، ابن السراج ٢: ٢٤٨).

١-٢-١-٣-٢- حذف أداة الشرط وفعل الشرط

حذف أداة الشرط وفعله مطرّد بعد الطلب فيما ذهب إليه جمهور النحاة، وشرط هذا الحذف أن يتقدم فعل طلبي بلفظ الشرط أو بمعناه وذلك في خمسة مواضع، وهي الأمر والنهي والاستفهام والتمني والعرض إذا قصد أن الفعل الأول سبب للثاني والثاني فعل مضارع مجرّد من «الفاء» و«الواو». والمثال للأمر كقوله تعالى: ﴿فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللّهُ﴾ (آل عمران ٣: ٣١)، والتقدير وفقا لما ذهب إليه جمهور النحاة هو: «فإن تتبعوني يحببكم الله»، والنهي نحو: «لا تفعل يكنْ خيرا لك»، والاستفهام نحو: «أتأتيني أحدثْك»، والتمني نحو: «ليت لي مالا أنفقْه»، والعرض نحو: «ألا تنزل عندنا تصبْ خيرا».

هذا النمط التركيبي الذي يتكوّن من عبارتين بينهما تلازم كالتلازم الذي بين عبارتي الجملة الشرطية له وظيفة تعبيرية تشبه وظيفة الجملة الشرطية ويتّسم بإيجاز ملحوظ وجمال أسلوبي يميّزه من طريقة الشرط المتكامل الأجزاء. واللافت للنظر أن الربط المعنوي بين الحدثين في كل من الأسلوبين مختلف في طبيعته لما لهما من خصائص سياقية خاصة تفرض عدم حمل أحدهما على الآخر، فالربط في أسلوب الشرط قائم على وجه التعاقد والالتزام، أمّا الربط في الأسلوب المجرد من أداة الشرط فهو من قبيل التعاقد والالتزام المؤكد فحينما تقول: «إن تأتني أكرمْك»، جاز أن تقع للسامع شبهة في جعل هذا الإتيان المأمور به شرطا في الإكرام، ويذهب وهمه إلى المشروط غير المأمور به، أما إذا قلت: «إيتني أكرمْك»، فإن التركيب اللغوي يتضمن وعدا يقطع به السامع قطعا أنك جعلت هذا الإتيان المأمور به شرطا في الإكرام (الصابوني ٢٠٤).

وقد استدلّ على حذف الأداة الشرطية وفعلها بعد هذه الأساليب، بمجيء الجواب مجزوماً؛ وذلك بسبب ترتّب الفعل المجزوم على الطلب وإضمار شرط بعده، أمّا إذا لم يترتّب الفعل على ما

قبله ولم يضمر الشرط في هذه المواضع جيء بالفعل مرفوعاً، ويكون حينئذ صفة أو حالا أو مقطوعا مما قبله، من ذلك قوله تعالى: ﴿فَهَبْ لِي مِن لَّدُنكَ وَلِيًّا ! يَرِثُنِي وَيَرِثُ﴾ (مريم ١٩: ٥-٦)، كأنه "فهبْ لي من لدنكَ ولياً وارثاً" (الجرجاني، المقتصد في شرح الإيضاح ٢: ١١٢٥). وهذا يؤكد لنا أن العلامة الإعرابية لها أثر كبير في تحديد المعنى الدلالي.

وكذلك يعدُّ من حذف العبارة الشرطية ما ذكر في إعراب قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ مَعَهُ مِنْ إِلَـهٍ إِذًا لَّذَهَبَ كُلُّ إِلَهٍ بِمَا خَلَقَ﴾ (المؤمنون ٢٣: ٩١)، حيث قيل إن «إذاً» جواب لكلام مضمر، أي: «لو كانت معه من آلهة إذا لذهب كل إله بما خلق» (الشمسان ٣٤٠).

١-٢-١-٣-٣- حذف جواب الشرط

جواب الشرط هو أكثر عناصر الجملة الشرطية تعرّضا للحذف، وحذف الجواب أبلغ في المعنى من إظهاره، ألا ترى أنك إذا قلت لابنك: «والله إذا قمت إليك»، وسكتت عن الجواب، ذهب فكره إلى أشياء من أنواع المكروه، فلم يدر أيّها يبقى، وإبهامها سيكون أوقع في النفس، ولو قلت: «لأضربنك»، فأتيت بالجواب لم تبق شيئا غير الضرب (ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف ١: ٣٦٩ ـ ٣٧٠، ابن يعيش ٩: ٩).

ولقد حدّد النحاة حالات يجوز فيها الحذف، منها:

إذا عرف معنى الجواب: يحذف جواب الشرط إذا كان الجواب معروفا لا يحتاج إلى ذكره، ولا يكون الحذف إلا لغرض بلاغي يفهم من السياق، نحو قوله تعالى: ﴿فَإِنِ اسْتَطَعْتَ أَن تَبْتَغِيَ نَفَقًا فِي الأَرْضِ أَوْ سُلَّمًا فِي السَّمَاء فَتَأْتِيَهُم بِآيَةٍ﴾ (الأنعام ٦: ٣٥)، والتقدير: «فافعل»، فحذف الجواب في الآية للعلم به توخيا للإيجاز، أو للدلالة على التهويل والتعظيم، كقوله تعالى: ﴿وَلَوْ تَرَىَ إِذْ وُقِفُواْ عَلَى النَّارِ﴾ (الأنعام ٦: ٢٧)، والتقدير: «لرأيتَ عجبا» أو «لرأيتَ سوء منقلبهم» (الصابوني ٥)، أو «لرأيت أمرا فظيعا لا تكاد تحيط به العبارة» (السيوطي، الإتقان في علوم القرآن ٢: ٥٧). وأشار بعض النحاة إلى أن الجواب قد يحذف لوجود دليل يدلّ عليه أو ما يسدّ مسدّ الجواب، نحو: «أنت

شجاع إن قلت الحق في وجه الظالم»، وهذا الأخير موضع خلاف ونقد بين النحويين.

أ - في جواب الاستفهام: إذا وقعت الجملة الشرطية جواب استفهام في مثل: «أتعطيني درهما؟»، تقول: «إن جاء محمد»، أي: «إن جاء محمد أعطك درهما».

ب - إذا توالى القسم والشرط: إذا تقدّم القسم على الشرط ولم يسبقه ذو خبر فإنه يستقلّ بالجواب، أمّا جواب الشرط فهو محذوف، نحو: «والله إن تجتهدْ لتنجحنّ».

ج - إذا لم يكن ما يلي الشرط معلقا عليه: وذلك كقوله تعالى: ﴿مَن كَانَ يَرْجُو لِقَاء اللَّهِ فَإِنَّ أَجَلَ اللَّهِ لآتٍ﴾ (العنكبوت ٢٩: ٥)، يقول ابن هشام: "وأجل الله آتٍ سواء أوجد الرجاء أم لم يوجد، وإنما الأصل: فليبادر بالعمل فإن أجل الله لآت" (٦٠٧)، أي أن الشرط لم يكن مسبّبا لما يليه وإنما كان مسبّبا لجواب محذوف هو «فليبادر». والانصراف عن الجواب المباشر إلى الجواب غير المباشر لا يكون إلا لغرض دلالي يفهم من السياق.

د - إذا توالت عبارتان شرطيتان فأكثر: وذلك كقوله تعالى: ﴿كُتِبَ عَلَيكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيرًا الْوَصِيةُ لِلْوَالِدَينِ وَالْأَقْرَبِينَ﴾ (البقرة ٢: ١٨٠)، وهذه القضية مفصلة في أمهات الكتب النحوية فلا مجال للتعرض لها في هذا المختصر، ومفادها أن الجواب يكون لواحدة منها أما الباقية فهي محذوفة الجواب.

وقد ذهب النحاة إلى أن فعل الشرط في الجملة الشرطية محذوفة الجواب لا بدّ أن يكون بصيغة الماضي وهذا متابعة لسيبويه الذي يقول: "وقُبح في الكلام أن تعمل «إن» أو شيء من حروف الجزاء في الأفعال تجزمه في اللفظ ثم لا يكون لها جواب ينجزم بما قبله. ألا ترى أنك تقول: «آتيك إن أتيتني»، ولا تقول: «آتيك إن تأتني»، إلا في شعر، لأنك أخّرت «إن» وما عملتْ فيه ولم تجعل لـ«إن» جوابا ينجزم بما قبله" (سيبويه ٣: ٦٦).

١-٢-١-٣-٤- حذف الشرط والجواب

جاءت الكتب النحوية بمثال حذف فيه الشرط والجواب معا بعد «إن» الشرطية لتقدّم ما

يسوّغه، وبقيت الأداة وحدها، وهو قول الشاعر:

قالــت بنــاتُ العــمِّ: يــا سَــلمى وإن كــان فقيــرًا مُعْــدِما؟ قالــت: وإن

(رؤبة بن العجاج، نقله ابن هشام ٦٠٨)

أي: «وإن كان كذلك زوّجته».

وقد صرّح الرضي بأن هذا النوع من الحذف خاص بالشعر (السيوطي، الأشباه والنظائر في النحو ٢: ٢٧٣). وخصّه ابن مالك بالضرورة، وقيل يجوز في النثر على قلّة، نحو قولك: «صلِّ خلف فلان وإن»، أي: «وإن كان فاسقا». أمّا إن بقي شيء من متعلقات الشرط والجواب فيجوز حذفهما في الشعر والنثر، نحو: «من سلَّم عليك فسلِّم عليه، ومن لا فلا»، أي: «ومن لا يسلِّم عليك فلا تسلِّم عليه» (الصابوني ٢١١، ابن يعيش ٨: ١٥٦).

١ـ٣ـ الجملة في الفارسية

اجتهد الباحثون منذ أفلاطون حتى عصرنا الحاضر على اختلاف منازعهم ومناهجهم في تحديد مفهوم الجملة في النحو الغربي فقدموا عددا ضخما من التعريفات أربى على ثلاثمائة تعريف (نحلة ١١). هذه الكثرة الكاثرة من التعريفات تبرز الصعوبة البالغة في تحديد الجملة في بيئة لغوية واحدة، فليس من المتوقع أن يتيسر تعريف الجملة وتصنيفها عند الجماعات اللغوية المختلفة إذ إن "الجملة اصطلاح لغوي يجدر بنا أن نستقلّ به عن المنطق العقلي العام، وذلك لأن العادات اللغوية في كل بيئة هي التي تحدد الجمل في لغة هذه البيئة. وتختلف الفصائل اللغوية في تحديد أركان الجملة" (أنيس ٢٧٦).

واللغة الفارسية ـ كما ذكرنا سابقا ـ لغة آرية من فصيلة اللغات الهندية الأوربية، فليس بينها وبين اللغة العربية التي تنتمي إلى اللغات السامية قرابة ولا تشابه من حيث الأصول والاشتقاق، فمن الطبيعي أن تختلف عن العربية في معايير وضوابط تصنيف الجملة وتحديد أركانها. وإن اختلفت عنها في البناء التركيبي ـ وهذا ما سنبسط القول فيه لاحقا ـ لكنها تلتقي بها في طريقة تتبّع جانب من

القواعد النحوية كما تتشابك معها في وضع الكثير من المصطلحات وتعريفها، إذ إن النحو الفارسي لم يدوَّن ضمن مجموعة مستقلة منسقّة حسب الأصول والضوابط المنهجية إلاّ في وقت متأخر يناهض قرنا واحدا.

وكذلك بعدما وضعت قواعد اللغة الفارسية وبدأ الاهتمام بالمباحث والقضايا النحوية يبدو أثر التقليد والاقتباس من أصول وقواعد اللغة العربية واللغات الأوربية واضحا فيها مما يلمح إلى فقدان منهجية فكرية قويمة تعتمد تماما على خصائص اللغة ومقوماتها في دراسة بنيتها التركيبية مثلما وجدنا في المدارس النحوية العربية. لكنّ هذا لا يدعو إلى الغضّ والحطّ من قيمة الدراسات النحوية في اللغة الفارسية والتقليل من شأن القائمين بها، فإن الجهود المبذولة في العصر الحديث في سبيل تطوير اللغة الفارسية وتقويمها تستحق التقدير والتنويه.

أما مصطلح «الجملة» في اللغة الفارسية فهو من المصطلحات التي أخذ لفظها عن العربية. وقد تباينت الآراء وتعددت حول تعريف الجملة، لكنها رغم أهميتها الكبيرة في التعبير والإفصاح لم تحظ بدراسة نظرية مناسبة، كما كان حظها من عناية النحاة بجوانبها الدلالية المختلفة قليلا جدا.

ونلاحظ وسط هذا الاضطراب والتشعب الذي صادف الآراء حول مصطلح الجملة، ملامح التأثر بالنحو العربي، فذهب فريق من الباحثين إلى التعرض لمصطلح الكلام في معرض الحديث عن الجملة متأثرين بما ورد في كتب النحو العربي ومن هؤلاء النحاة خيامپور إذ أشار إلى أن الكلام والجملة مصطلحان بمعنى واحد بما تعريبه: "تُعَدُّ هذه الوحدة اللغوية التي تساهم في تبادل الآراء والأفكار جملة، ونظرا لدلالتها على المعنى التامّ تسمّى كلاما"(خيامپور ٢٣).

وجاء في كتاب دستور زبان فارسى (پنج استاد) أن الجملة والكلام مصطلحان مختلفان والكلام أعمّ من الجملة، حيث صرّح بما ترجمته إلى العربية: "والجملة ما يتركب من مجموعة من الكلمات التي تضمّها العلاقة الإسنادية والكلام جملة يصح السكوت عليها" (قريب وديگران ٢١٢). فإن هذا التعريف يتفق مع المفهوم اللغوي للكلام عند بعض النحاة في اللغة العربية.

واللافت للنظر أننا نلاحظ في معظم التعريفات المقدّمة لمصطلح الجملة عبارة توحي بأنها ترجمة حرفية للعبارة: «ما يدلّ على معنى يصحّ السكوت عليه» التي جاءت في تعريف المصطلح في اللغة العربية مما يؤكد لنا مدى تأثير النحو العربي في النحو الفارسي.

إلى هنا ذكرنا تأثير اللغة العربية في الفارسية والتشابه المصطلحي بينهما في كثير من القواعد والمصطلحات النحوية ولا بدّ الآن أن نعير جانبا من الاهتمام إلى ما لمحنا إليه من اختلاف اللغتين في نظامهما المبنوي فيما يتعلق بتصنيف الجملة وتحديد أركانها.

دأب الدارسون على تصنيف الجملة في أنماط مختلفة والتصنيف المشهور أن الجملة في اللغة الفارسية التي تُعَدُّ من اللغات الهندية الأوربية على قسمين: جملة تتألف من ركنين، وهما: المسند إليه، والمسند. ويكون الفاعل في هذا القسم مسندا إليه والفعل مسندا، وكل ركن من هذين الركنين عمدة لا تقوم الجملة إلا به. وجملةٌ تتألف من ثلاثة أركان وهي: المسند إليه، والمسند، ورابطة إسنادية لفظية يرتبط بها المسند بالمسند إليه، فيشترط في هذه الجملة لتمام فائدتها أن تشتمل على مسند ومسند إليه، ثم على فعل من أفعال الكينونة يربط بينهما، وهي «است»، و«بود»، و«شد».

تسمّى الجملة الأولى التي تتكوّن من الفعل الخاص «جمله فعلى» ـ أي الجملة الفعلية ـ والجملة الثانية التي تشتمل على الفعل العام (فعل ربطى) تُدعى «جمله اسنادى» ـ أي الجملة الإسنادية ـ أو «جمله اسمى» ـ أي الجملة الاسمية ـ (خيامپور ٢٥ ـ ٢٦، شريعت ٣٨٨، گيوى ـ انورى ١: ٢٤٦ ـ ٢٤٧، ٢: ٣٠٩، يوسفى ١: ١٢٣).

والجملة في العربية حسب التصنيف المشهور تتألف من ركنين رئيسين، وهما: المسند إليه، والمسند. والإسناد أو ارتباط المسند بالمسند إليه عملية ذهنية تعمل على ربط المسند بالمسند إليه. أما في الجملة الاسمية فالمبتدأ مسند إليه والخبر مسند، وفي الجملة الفعلية فالفاعل أو نائبه مسند إليه، والفعل مسند، وكل ركن من هذين الركنين عمدة لا تقوم الجملة إلا به، وما عدا هذين الركنين مما تشتمل عليه الجملة فهو فضلة يمكن الاستغناء عنه (نحلة ٧١).

ليس في العربية من لفظ يدلّ على الإسناد في الأعم الأغلب، كما في غيرها من اللغات الهندية الأوربية، مثل «است» في الفارسية، و«is» في الإنكليزية، و«est» في الفرنسية (المخزومي ٣١ ـ ٣٢)، فعلى هذا يدخل تركيب الجملة في اللغة العربية والفارسية في المجال التقابلي لعلم اللغة التطبيقي، إذ إن اللغة العربية خلافا للفارسية لا تستعمل رابطة لفظية من فعل مساعد أو غيره تربط بين المبتدأ والخبر في غالب الأحيان، بل يأتي المبتدأ متلوا بالخبر. وإن اعتبرنا الضمة علَم الإسناد، فبذلك يكون التنوين على آخر المسند إليه دليلا على أن ما بعده خبر عنه (مصطفى ٥٠)، لكن الضمة علامة إعرابية لا تندرج في دائرة اللفظ الذي نحن نقصده هنا.

والجملة الفعلية في العربية تقابل «جمله فعلى» في الفارسية في معظم الأحيان. وكذلك تقابل الجملة الاسمية في العربية «جمله اسنادى» في الفارسية. لكنّ الجملة الاسمية قد يعبّر عنها في الفارسية بجملة فعلية، نحو: «الفلاحُ نثر البذور»، وهي جملة اسمية تترجم إلى الفارسية بجملة فعلية: «كشاورز بذرها را افشاند»، وكذلك الجملة الفعلية في العربية، كقولك: «اصفرَّ وجهه»، تترجم إلى الفارسية بجملة إسنادية وهي: «صورتش زرد شد» (معروف ٢٧٩ ـ ٢٨١).

يتضح مما تقدّم أن اللغة العربية والفارسية تلتقيان وتتشابهان في الجملة التي تتألف من الفعل والفاعل من ناحية مكوناتها الشكلية لكنهما تختلفان في الجملة التي تسمّى في العربية بالجملة الاسمية فهي تخلو في العربية من الفعل والرابطة الإسنادية، لكنّ مثيلتها في الفارسية يرتبط المسند فيها بالمسند إليه برابطة إسنادية لفظية. واللافت للنظر أن الجملة في اللغة الفارسية تبدأ دائما بالاسم (الفاعل أو المسند إليه) ونهاية الجملة هي التي تحدّد الفرق بين أنواعها، إذ إن الفعل يأتي في آخر الجملة فقط.

بناء على ذلك يمكننا بمقارنة النظامين اللغويين أن نقف على قائمة افتراضية من المشكلات التعليمية، وفي ذلك نضمّ رأينا إلى رأي الذين يرون أن التحليل التقابلي وإن كان لا يفسر أو يتنبأ بجميع الصعوبات اللغوية التي تواجه دارس اللغة الأجنبية إلا أنه باستطاعته أن يعيننا في عدة نواح

في هذا المجال وهو أداة ضرورية بالنسبة لمؤلف الكتاب الدراسي للغة الأجنبية وأيضا للمعلم ومصمم اختبار اللغة (صيني والأمين ٩٩).

١ـ٣ـ١ـ الجملة الشرطية في الفارسية

إن الجملة الشرطية صنف من أصناف الجملة الفارسية وهي من الجملات التي لا غنى عنها في دراسة أية لغة وتتوقف معرفتها على معرفة الجملة لأنها من عوارضها. والجملة الشرطية كما سبقت الإشارة إليها تتألف من ناحية البناء من جملتين بسبب طبيعة العلاقة الإسنادية في كل جملة، لكن من الناحية الدلالية هي جملة واحدة مركبة.

ما يجدر ذكره هنا أن معظم النحاة والباحثين في النحو الفارسي لم يخصّوا هذا النوع من الجمل بدراسة مستقلة في موضوع واحد ولم يفردوا له بابا خاصا يدرسه بإسهاب وعمق، بل جاءت دراستهم له في مواطن متفرقة من الأبواب النحوية وبحثوا فيه بحثا عابرا مفرّقا لا يمكن أن يصل بنا إلى معرفة الشرط بوصفه أسلوبا لغويا.

فإذا تتبعنا ما جاء في الكتب النحوية عن الشرط نجد أن بعض النحاة لم يعن بالبحث فيه في معرض الحديث عن الجملة الفارسية بأنواعها المختلفة. وقد تعرّض له البعض الآخر وأدرجه في حيز الجملة المركبة كنوع من أنواعها، كما أشيرت إليه إشارات عابرة ضمن دراسة مبحث «حروف ربط» وذلك بالتركيز والتأكيد على حروفه التي تساهم في عملية الربط والتعليق بين الجملتين مثلما جاء في دستور مفصل امروز لفرشيدورد (٥٢٩ ـ ٥٥٩).

وكذلك ورد ذكره بإيجاز واختصار شديد في ثنايا البحث عن صيغ الأفعال، فوضع بعض النحاة ستَّ صيغ للأفعال وهي: الإخبارية، والالتزامية، والشرطية، والأمرية، والمصدرية، والوصفية، فأصبحت الصيغة الشرطية كنوع قائم بذاته في صيغ الأفعال، لكن معظم النحاة جعلوا صيغ الأفعال ثلاثة، وهي الإخبارية، والالتزامية، والأمرية، فحذفوا الصيغة الشرطية وأدرجوها في حيز الصيغة الالتزامية.

يتضح مما سبق بيانه أن نحاة الفارسية لم ينشب بينهم الخلاف الذي دار بين النحاة العرب حول الجملة الشرطية وتصنيفها، فلم تتشابك الآراء فيما يتعلق بالشرط لتدفعهم إلى توسيع دائرة البحث. فإن أردوا تصنيفها ضمن نمط معين جعلوها نوعا من أنواع الجملة المركبة من غير الوقوع في نزاع فكري يؤثر في إثراء الدرس النحوي عندهم. وعلى هذا الأساس لا نجد عندهم المنهجية العلمية في تناول أسلوب الشرط بل انتهجوا منهجا بعيدا عن الموضوعية في غالب الأحيان.

أمّا الجملة المركبة في الفارسية فهي الجملة التي تتكوّن من جملتين بسيطتين غير تامتين أو أكثر ارتبطتا بقرينة لفظية أو معنوية. يطلق على الجملة البسيطة غير المستقلة المتضمنة للهدف الأصلي «الجملة الأساسية» (جمله پايه) ويسمّيها البعض «الجملة الناقصة»، أمّا الجملة البسيطة غير المستقلة التابعة للجملة الأساسية فيطلق عليها «الجملة التابعة» (جمله پيرو أو جمله تبعى)، ويسميها البعض «الجملة المكمّلة» (حلمي، مقارنة بين النحو العربي والنحو الفارسي ٧٢).

١ـ٣ـ١ـ١ـ مصطلحات الجملة الشرطية

رغم أن اللغة الفارسية الحديثة حلّت محلّ اللغة العربية في القرن الثالث الهجري إلا أن أثر اللغة العربية كان واضحا جليا فيها منذ ظهورها وحتى الآن فقد أخذت من العربية ألفاظا ومصطلحات كثيرة، يمكننا ملاحظة ذلك في كثير من الكتب الفارسية وفي مختلف المجالات. ولم تأمن كتب النحو والصرف الفارسية من الأثر الذي تركته اللغة العربية فيها حيث استعير كثير من مصطلاحات النحو والصرف العربية لقواعد اللغة الفارسية (الباجوري ٢٤٠ ـ ٢٤١).

أما المصطلحات التي تداولتها كتب هذه الحقبة من تاريخ النحو الفارسي فيما يخصّ الجملة الشرطية، فقد تعدّدت وتنوعت من نحوي إلى آخر وهي في معظمها مأخوذة من النحو العربي بصريح لفظها دون أي تغيير أو مع تغيير بسيط ملائم للغة الأم. وجدير بنا في هذا المقام أن نعرض التصنيف الذي وضعناه لهذه المصطلحات من خلال تطلّبنا للمباحث والقضايا الشرطية في كتب النحو الفارسي، وهو على النحو الآتي:

١ ـ مصطلحات أطلقت على التركيب: «جمله شرطيه»، و«جمله شرطى»، و«جمله مركب شرطى»، و«شرط».

٢ ـ مصطلحات أطلقت على الركن الشرطي: «شرط»، و«فراكرد شرط»، و«جملهواره شرط»، و«جملهواره پيرو شرطى»، و«وابسته»، و«جمله پيرو وضعى شرطى»، و«پيرو قيدى شرط»، و«جملهواره پيرو»، و«جمله شرطى پيرو»، و«جمله پيرو شرطى»، و«جمله شرط».

٣ ـ مصطلحات أطلقت على الركن الجوابي: «فراكرد پايه»، و«جواب شرط»، و«جزاء شرط»، و«جزاى شرط»، و«جملهواره جزا»، و«جملهواره پايه شرطى»، و«جملهواره پايه»، و«جواب»، و«جزا».

٤ ـ مصطلحات أطلقت على الأدوات: «ادات شرط»، و«ادات شرطى»، و«ادوات شرط»، و«علامت شرط»، و«حرف ربط وابستگى در معنى شرط»، و«حرف شرط»، و«حرف ربط شرط»، و«حرف ربط شرطى»، «حرفهاى ربط شرطى»، و«حروف ربط شرطى».

هذا الخلاف الذي دار بين النحاة الفرس في المصطلح كان ناشئا عن الأخذ والترجمة عن اللغات الأجنبية خاصة اللغة العربية ولم يكن خلافا على أساس فلسفة معينة أو منهج خاص ينتمي إلى مدرسة فكرية، فلذلك لم يستطع التأثير في اتساع حوزة البحث وزيادة عمقها. والمقترح أن تتشابك وتتفاعل الآراء والأفكار حول المصطلحات النحوية واللغوية في العصر الحاضر للاتفاق على مصطلح موحَّد يساهم في تذليل الصعوبات التي تعيق عملية البحث والدراسة على أساس المنهجيات العلمية.

ولا غرو أن اللغة مفتاح المصطلح (القرني ٥٨٢)، ولا بدّ من الإيمان بطاقات اللغة والبعد عن التبعية اللغوية وإن حدثت في قديم الزمان فالمفروض وضع حدّ لها في العصر الراهن فما عند كل لغة من الرموز اللغوية ومن القدرات التعبيرية خير وأنفع للدلالة. ولا ينبغي الإغفال والإهمال للغوص في دلالات المصطلحات في اللغة لمعرفة علل التسمية بها وما أحاط بها من حكم وأسرار

مما يسبّب استقرارا للمصلحات في أذهان الدارسين (المصدر نفسه).

١ـ٣ـ١ـ٢ـ عناصر الجملة الشرطية

تتكوّن الجملة الشرطية في اللغة الفارسية من ثلاثة أركان وهي: الأداة وجملة الشرط والجواب. لهذه الأركان أحكام وضوابط نتعرّض لأهمها فيما يأتي:

١ـ٣ـ١ـ٢ـ١ـ الأداة

تُعَدُّ الأداة من أهم العناصر التي تميّز الجملة الشرطية عن سائر الجمل المركبة وقد استوفي الكلام عنها في اللغة الفارسية في الفصل الثاني، فتجنبا للإطالة سوف نحيل القول إلى ما درسناه في ذاك الفصل.

١ـ٣ـ١ـ٢ـ٢ـ جملة الشرط

جملة الشرط في الفارسية تصلح أن تشتمل على المسند إليه، والمسند، والرابطة التي تربط المسند بالمسند إليه، وهي تقابل الجملة الفعلية أو الاسمية في اللغة العربية، نحو: «اگر در خانه باشد به ديدنش مى‌رويم»؛ (إن كان في البيت نزرْه)، أو تتكوّن من الفعل والفاعل، وهي تقابل الجملة الفعلية في العربية في غالب الأحيان، نحو: «اگر تلاش كنى موفق مى‌شوى»؛ (إن تجتهد تنجح). والجملة قد تخلو من المسند إليه أو الفاعل لفظا لوضوحه وسهولة تقديره، كما اتضح من الأمثلة السابقة حيث حذف المسند إليه (او) من الجملة الأولى، والفاعل (تو) من الجملة الثانية.

يتبين مما سبق أن جملة الشرط في الفارسية تبدأ بالاسم (المسند إليه أو الفاعل)، فتدخل أدوات الشرط في اللغة الفارسية على الأسماء، لكنه لا تكون جملة الشرط في العربية إلا فعلية، فلا تدخل أدوات الشرط الجازمة على الأسماء، وذلك لاختلاف النظام التركيبي بين اللغتين العربية والفارسية.

والملاحظ أن الفعل الواقع بعد أداة الشرط لا يجوز أن يكون مما يماثل الفعل الطلبي في اللغة العربية كالأمر، والنهي، والخ، فلا يجوز: «اگر برو...»؛ (إن اذهبْ). وهذا ما أكدّه بعض النحاة بأن الفعل في جملة الشرط لا يجوز أن يكون من الصيغة الأمرية بل هو من الصيغة الإخبارية أو

الالتزامية (وحيديان كاميار ٤٤).

١-٣-١-٢-٣- جواب الشرط

لا يشترط في اللغة الفارسية أن يكون جواب الشرط فعلا صالحا للشرط، فالصلاحية للشرط هي المعيار الذي طُرح في اللغة العربية لتُغني الجملة الشرطية عن استعمال أداة رابطة (ما عدا أداة الشرط)، لأنه إذا كان الجواب مما يجوز استقلاله عما قبله يفتقر إلى رابط يقوم بتوثيق العلاقة بينه وبين ما وقع قبله. لكنه في اللغة الفارسية ترتبط جملة الجواب بالشرط ويعلّق حصول مضمون الجواب بمضمون الشرط دون أن تكون هناك حاجة ملحة إلى استعمال أداة رابطة، فليس في أسلوب الشرط الفارسي ضابط معين يتعلّق بمدى ارتباط الجواب بالشرط من حيث استقلال الجملة الجوابية عما قبلها أو عدم استقلالها أو بالأحرى من حيث صلاحيتها للشرط، والسبب يعود إلى تغاير النظام النحوي في اللغتين العربية والفارسية.

رغم ما ورد من الشروط والضوابط التي سبقت الإشارة إليها في جواب الشرط في اللغة العربية يجوز أن يكون جواب الشرط في اللغة الفارسية جملة تشتمل على المسند إليه، والمسند، والرابطة التي تربط المسند بالمسند إليه، نحو: «اگر زود بيايى من خانه خواهم بود»؛ (إن تسرع في المجيء فستجدني في البيت)، أو جملة تتكوّن من الفعل والفاعل، نحو: «اگر تلاش كنى موفق مى‌شوى»؛ (إن تجتهد تنجح)، ولا يفتقر الجواب إلى أداة رابطة توثق العلاقة بينه وبين الشرط في الحالتين المذكورتين، وفي ذلك دليل على اختلاف اللغة العربية عن الفارسية في النظام التركيبي. والصورة الثانية هي الصورة الأساسية في الجملة الجوابية وقد يحذف منها الفاعل اعتمادا على القرائن السياقية، كما تبيّن في المثال السابق، حيث حذف الفاعل من الجواب اعتمادا على الفاعل المقدّر في الشرط، أي: «اگر (تو) تلاش كنى (تو) موفق مى‌شوى» أو «(تو) اگر تلاش كنى (تو) موفق مى‌شوى».

ولا بدّ أن يفيد الجواب معنى جديدا لا يفهم من جملة الشرط كما سبق ذكره في الجملة العربية،

لكنه يجوز أن يكون الشرط والجواب من مادة واحدة ومن لفظ واحد شرط أن يكون ثمة غرض بلاغي أو دلالة إيحائية كامنة وراء اللفظ، نحو: «اگر الآن آمدی که آمدی وگرنه دیگر با من حرف نزن»؛ (إن أتيت الآن فهو المطلوب وإلاّ فلا تحدّثني أبدا)، بمعنى: «اگر الآن آمدی که هیچ أو چه بهتر أو بسیار خوب»، فلا يدلّ اللفظ «آمدی» الثاني على ما يفيده اللفظ الأول (آمدی) وتختلف دلالة الشرط عما يدلّ عليه الجواب.

وما ينبغي ذكره هنا أن الفعل الواقع في الجملة الجوابية له أشكال وصور تعرّض البحث لها في معرض الحديث عن الأدوات الشرطية في اللغة الفارسية وسيأتي تفصيله في الفصل الثاني.

والأصل في الجملة الشرطية ـ كما سبقت الإشارة إليه ـ أن تحتفظ بترتيب معين بين عناصرها فتتصدر الأداة، ويليها الشرط ثم الجواب، وفي ذلك لا نجد خلافا بين اللغة العربية والفارسية. فإن ظلت الجملة متمسكة بالأصل توثّقت العلاقة الدلالية بين أجزائها، لكنه قد يُعدل عن هذا الأصل إلى التقديم والتأخير لغرض بلاغي فيختلّ نظام الرتبة في الجملة الشرطية.

والعدول هذا على عدة أنماط، منه أن تتقدم أجزاء الشرط على الأداة لزيادة التأكيد، نحو: «تو اگر درس بخوانی موفق می‌شوی»، أو «تو درس اگر بخوانی موفق می‌شوی»، والأصل: «اگر تو درس بخوانی موفق می‌شوی»؛ (إن تدرس تنجح) (فرشیدورد، جمله و تحول آن در زبان فارسی ٣٠٩). أو تتقدم أجزاء الجواب على الشرط والأداة، نحو: «او هم اگر تو بیائی خواهد آمد»، والأصل: «اگر تو بیائی او هم خواهد آمد»؛ (إن تأتِ فهو سيأتي)، أو يتقدم الجواب على الشرط، نحو: «موفق نمی‌شوی اگر تلاش نکنی»؛ (لا تنجح إن لم تجتهد)، وكذلك: «چشمانش مثل روغن سفید شود اگر بخواهد دروغ بگوید!» (شفائی ٥٥٩)؛ (إن أراد أن يكذب فلتبيض عيناه كالدهن)، والتقديم مطّرد في بعض الأدوات الشرطية، كالأداة «به شرطی‌که» وهذا ما سيأتي تفصيله لدى استعراض الأدوات الشرطية.

وقد حدث نوع من الثبات في ترتيب أجزاء الجملة في الفارسية المعاصرة لكننا إذا تتبعنا الأمثلة

الواردة في النصوص القديمة (من القرن الأول إلى القرن السابع الهجري) نرى كثرة التنوع في ترتيب الأجزاء، والسبب يعود إلى عوامل مختلفة، منها: متابعة اللغة الدارجة وتأثير البناء التركيبي للغة العربية في ترجمات القرآن الكريم (خانلرى، تاريخ زبان فارسى ٣: ٤٤٨).

١-٣-١-٣- الحذف في الجملة الشرطية

الأصل في اللغة الفارسية أن تذكر عناصر الجملة الشرطية الثلاثة وفي هذا تتفق وتشترك اللغة العربية والفارسية، لكنه يمكن الاستغناء عن عنصر من عناصر التركيب الشرطي والخروج عن الاستعمال المألوف لغرض نحوي أو بلاغي، وذلك لأن الحذف ظاهرة لغوية عامة تشترك فيها اللغات الإنسانية حيث يميل الناطقون إلى حذف بعض العناصر المكررة في الكلام أو إلى حذف ما قد يمكن للسامع فهمه اعتمادا على القرائن السياقية (حمودة ٤). ومن أشهر مواضع الحذف في الفارسية ما يلي:

١-٣-١-٣-١- حذف جملة الشرط

تحذف جملة الشرط وجوبا بعد الأدوات: «والا» و«وگرنه» («اگر نه» أو «ورنه») وذلك بقرينة الجملة السابقة، نحو: «درس بخوان وگرنه (/ والا) مردود مى‌شوى»؛ (ادرس وإلاّ ترسب).

والأداة «والاّ» أداة ربط مركبة مأخوذة عن العربية وقد دخلت الفارسية لتؤدي دورا وظيفيا مماثلا لما تقوم به «إن» الشرطية التي حذف بعدها فعل الشرط المنفي بـ«لا» في نحو: «ائتني وإلاّ أضربك». والأداة «وگرنه» ترجمة حرفية لـ«وإلاّ»، فمن الواضح أن «وگرنه» وأصلها العربي (والاّ) دخلت الفارسية ونقلت معها إلى الفارسية قاعدة نحوية مماثلة لما في العربية في حذف الجملة الواقعة بعدها، مما يؤكد لنا تأثير اللغة العربية في الفارسية من الناحية اللغوية والنحوية.

١-٣-١-٣-٢- حذف أداة الشرط وجملة الشرط

إذا أنعمنا النظر في النصوص القديمة نرى لحذف أداة الشرط والجملة التي تليها أمثلة تستحق النظر، نحو: «محال باشد مرا از اين معانى سخن گويم كه خرما به بصره برده باشم» (بيهقى، نقله

خانلرى، تاريخ زبان فارسى ٢: ٣١٩)؛ (من المحال أن أتحدّث عن هذه المواضيع فإن فعلتُ فكأنني حملت التمر إلى البصرة). والحذف في هذا المثال يشبه حذف الأداة وفعل الشرط بعد الطلب في العربية، وقد يؤتى بالشرط المتكامل الأجزاء مقابلا له كما تبيّن في ترجمة الأمثلة السابقة.

ويمكن الإتيان ببعض الأمثلة المماثلة لهذا الأسلوب في الفارسية المعاصرة، نحو: «تو درس بخوان حتما موفق مى‌شوى»؛ (ادرسْ تنجحْ). والملاحظ أنه قد تستعمل «تا» التعليلية بين الجملة التابعة (جمله پيرو) والجملة الأساسية (جمله پايه) في مثل هذه التراكيب فتقابلها الفاء السببية أو اللام التعليلية الداخلة على الفعل المضارع في العربية أو يعبّر عنها بأسلوب الشرط، نحو: «درس بخوان تا موفق شوى»؛ (ادرسْ تنجحْ أو ادرسْ فتنجحَ أو ادرسْ لتنجحَ)، و«مسلمان شو تا از عذاب برهى»؛ (أسلِمْ تَسلمْ من العذاب أو أسلِمْ فتَسلمَ من العذاب أو أسلِمْ لتَسلمَ من العذاب).

١-٣-١-٣-٣- حذف جواب الشرط

يجوز حذف الجواب إذا وقعت الجملة الشرطية جواب استفهام، نحو: «آيا در امتحان موفق مى‌شود؟»؛ (هل ينجح في الامتحان؟)، فيأتي في الجواب: «اگر تلاش كند»؛ (إن اجتهد). هذا الحذف يشبه ما ورد في العربية من حذف جواب الشرط الواقع في جواب الاستفهام.

وإذا أمعنا النظر في النصوص القديمة نرى أن حذف الجواب فيها كثير ويقع عادة في الجملة الشرطية التي تليها جملة مركبة متصدّرة بـ«والا» أو «وگرنه» ومخففها (ورنه)، نحو: «من به مدينه مى‌روم، اگر با من بيائيد والا چون من رفته باشم، ميان من و شما خويشى نباشد» (تفسير أبوالفتوح، نقله خطيب رهبر ١١٩)؛ (أنا أذهب إلى المدينة، إن رافقتموني فهو المراد وإلاّ فلا تكون بيني وبينكم قرابة إذا رحلتُ)، ونحو: «اگر جنگ خواهى كردن و اگر نه بازگرد» (سمك، نقله صديقيان ١٦٢)؛ (إن أردت القتال فافعل وإلاّ فارجع)، أي: «اگر جنگ خواهى كردن بكن وگرنه بازگرد».

وكذلك نحو: «اگر مرا راست بگويى، وگرنه تو را و يارانت را همه بكشم» (تاريخ بلعمى، نقله

مشكور ١٥٦)؛ (إن صدقت فهو المراد وإلاّ فسأقتلك وأصحابك)، أي: «اگر مرا راست بگـويى فهـو المطلوب»، لكنه يقال في الفارسية المعاصرة: «اگر به من راستش را گفتى (كه) هيچ وگرنه ...»، من غير أن يحذف الجواب من الجملة الشرطية. وكذلك حُذف جواب الشرط في البيت التالي:

اگر بـه شـرط وفـا دوسـتى بـه جـاى آرد وگرنه دوست مدارش، تو نيز دست بـدار

(سعدى، نقله خيامپور ١٥٥ ـ ١٥٦)

والمعنى: «إن كان صديقا وفيا فكن له صديقا وإلاّ فكفَّ عن مصادقته».

والجواب المحذوف: «تو نيز دوستش بدار» أو «تو نيز شـرط دوسـتى بـه جـاى آر»؛ (فكـن لـه صديقا)، وقد حذف الجواب اعتمادا على المصراع الثاني.

هذا الحذف لا يجوز استعماله في العصر الحاضر بل تتميز النصـوص القديمـة بخضـوعها لـه وذلك نتيجة تأثير القوانين والأساليب العربية في اللغة الفارسية، إذ إن هذا اللون من الحذف ملحوظ في اللغة العربية ويختصّ بها، حيث ورد في كلام أمير المؤمنين (عليه السلام):«وَالعِلمُ يَهْتِفُ بالعَمَلِ، فَإِنْ أَجَابَ وَإِلاَّ ارْتَحَلَ عَنْهُ» (نهج البلاغة، الحكمة ٣٦٦). ففي النص جملتان شرطيتان الأولى حُـذف جوابها والأخرى حُذف فعل الشرط فيها، والتقدير: «فإنْ أجابَ لم يرتحلْ عنهُ وإنْ لا يجـبْ ارتحـلَ عنهُ». وكذلك قوله (عليه السلام):«فَعُدُّوهُ فِي بَعْضِ سَفَرَاتِهِ، فَإِنْ قَدِمَ عَلَيْكُمْ وَإِلاَّ قَدِمْتُمْ عَلَيْهِ» (نهج البلاغـة، الحكمة ٣٥٧)، والتقدير: «فإن قَدِم عليكم لم تقدَموا عليه وإنْ لا يقدَمْ عليكم قدِمتم عليه».

والملاحظ في هذه النصوص، أن جواب «إن» يكثر حذفه وذلك إذا تلته جملة قـد حُـذف منهـا فعل الشرط، وبذلك يتحقق التوازن للدلالـة علـى المحـذوف بـين الجملتـين، إذ إن فعـل الشـرط المذكور في الجملة الأولى يدل علـى فعـل الشـرط المحـذوف فـي الجملـة الثانيـة، وجـواب الشـرط المحذوف في الجملة الأولى يدل عليه الجواب المذكور في الجملة الثانية (ديوان السعيدي ٢٥٢).

وأمّا حذف جواب الشرط فلا ينحصر فيما تقدّم بيانه في هذا المختصر فقد يحذف الجواب فـي غير ما ذكر معتمدا على القرائن السياقية، كقولك: «من در امتحان موفق مى‌شـوم»؛ (أنـا أنجـح فـي

الامتحان)، فيقال لك سائلا: «اگـر موفـق نشـدی!؟»، أي: «اگـر موفـق نشـدی آن وقـت چـه کـار می‌کنی؟»؛ (إن لم تنجح فماذا تفعل؟).

وكذلك يكثر حذفه في الجمل الشرطية المفيدة للشـك والنفـي، نحـو قولـك: «احمـد سـاعت هشت می‌آید»؛ (يأتي أحمد في الساعة الثامنة)، فيقال لك: «اگر بیاید!»، أي: «معلوم نیست بیایـد، اگر بیاید که خوب است»؛ (إن يأتِ فهـو المطلـوب لكنـه لـيس مـن المؤكـد أن يـأتي)، والمعنـى الإيحائي يدلّ على أنه لا يأتي كما تتصوّر (وحيديان كاميار ٤٩).

١-٣-١-٣-٤- حذف الأداة

قد تحذف أداة الشرط من الجملة الشرطية فيعلّق الجواب على الشرط ويتلوه من غير أداة رابطـة تربط ركني الجملة الشرطية، فتدرك عملية الربط والتعليق بين الركنين مـن خـلال السـياق والنغمـة السائدة في الكلام، فقد تغني النغمة بالتضافر مع القرائن السياقية عن الأداة الشـرطية، نحـو البيـت التالي:

خواهی که ممتع شـوی از دنیـی وعقبی با خلق کرم کن چو خدا با تـو کـرم کـرد

(سعدی، نقله شريعت ٣٨٣)

أي: «اگر خواهی که ...»، والمعنى: «إن أردت الاستمتاع بمـا فـي الـدنيا والآخـرة فـانعم علـى الناس كما أنعم الله عليك».

ويكثر هذا الحذف في اللغة المعاصرة، نحو: «تلاش نکنی موفق نمی‌شوی»، أي: «اگـر تـلاش نکنی ...»؛ (إن لم تجتهدْ فلا تنجحُ)، ونحو: «درس‌هایت را به دقت بخـوانی یـاد می‌گیـری»، أي: «اگر درس‌هایت را به دقت بخوانی ...» (گیوی ـ انوری ١: ٢٥٩)؛ (إن تدرسْ جيّدا تتعلّمْ)، ونحـو: «مشورتی می‌خواست بکند، بـا مـن می‌کـرد»، أي: «اگـر مشـورتی می‌خواسـت بکنـد ...» (لازار ٢٧١)؛ (إذا أراد أن يستشير أحدا قصدني)، وكذلك قولك: «می‌خواهی برویم می‌رویم»، أي: «اگـر می‌خواهی برویم ...»؛ (إن أردتَ أن نذهب نذهبْ)، و«عجلـه می‌کـردی می‌رسـیدی»، أي: «اگـر

عجله می‌کردی ...» (وحیدیان کامیار ٤٧)؛ (لو أسرعتَ لوصلتَ).

واللافت للنظر أن حذف أداة الشرط لا يجوز في العربية والمشهور أنها لا تحذف إذ ليس لدينا استخدام لغوي يؤيد حذفها في الكتب النحوية. فبذلك يلتقي بعض مواضع الحذف في اللغة العربية والفارسية لكنه ثمة ميزات تنفرد بها لغة دون أخرى لما لها من نظام نحوي خاص.

وأخيرا لا بدّ لنا من الإشارة إلى ميزة تتسمّ بها الجملة الشرطية في اللغة الفارسية وهي أنها كانت عرضة للتغير والتحول إثر القرون المتمادية، ففي صورتها الأولى في الأدب الفارسي القديم كان الفعل في الشرط والجواب يلحق به حرف «الياء» الذي سمّي بـ«الياء الشرطية». وكان يلزم الإتيان بهذه «الياء» التي ألحقت بالفعل بعد الحروف «اگر»، ومخففها «ار»، و«ور»، والحرف «چون»، نحو: «اگر او را می‌بایستی کشتن، من او را بکشتمی» (نقله صديقيان ٧٨)؛ (لو كان لا بدّ من قتله لقتلته)، ونحو: «اگر سال بر چهار فصل نبودی اعتدال نبودی» (نقله خانلری، تاریخ زبان فارسی ١: ٣٦٢)؛ (لو لم تكن السنة على أربعة فصول لما كان الاعتدال).

وليس بمستغرب أن يطرأ على اللغة الفارسية هذا التبدّل والتغير بترك استعمال «الياء» الشرطية المقترنة بالأفعال الواقعة بعد «اگر» وما تقدّم ذكره من الأدوات، لأن البناء التركيبي للغة يتّجه نحو السهولة والتيسير على مرّ الزمن فيقلّ أو يترك استعمال بعض العناصر النحوية إثر التحول والتغير في اللغة (فرشیدورد، جمله و تحول آن در زبان فارسی ١٥).

١ ـ ٤ ـ دراسة تقابلية لمباحث الفصل

يحسن بنا لدى ختام هذه الدراسة النظرية للجملة الشرطية في اللغتين العربية والفارسية أن ننوّه بأهمّ القضايا التي نستخلصها من خلال المقارنة وهي كما يلي:

١ ـ تُعَدُّ اللغة الفارسية لغة آرية من فصيلة اللغات الهندية الأوربية، فليس بينها وبين اللغة العربية التي تنتمي إلى اللغات السامية قرابة ولا تشابه من حيث أصول وقوانين النظام المبنوي المعبّر عن الشرط الذي يعدّ من المعاني النحوية الخاضعة لفكرة عالمية المعاني، ولكن رغم اختلافهما تتفقان

في بعض الأسس والضوابط الأساسية العامة التي تحكم على هذا الأسلوب اللغوي وبعبارة أخرى تتفقان في المبدأ الذي يقوم عليه مفاد الشرط، كتكوين الجملة الشرطية من ثلاثة عناصر، وهي: الأداة، وجملة الشرط، والجواب. والأصل في كلتا اللغتين ذكر هذه العناصر الثلاثة والمحافظة على ترتيبها. وقد يلجأ إلى الحذف أو عدم الترتيب بين الأجزاء لغرض من الأغراض اللفظية أو المعنوية.

٢ ـ تأثّرت اللغة الفارسية إلى حد كبير باللغة العربية والتقت بها في طريقة تتبّع جانب من القواعد النحوية، كما تشابكت معها في وضع الكثير من المصطلحات النحوية وتعريفها. وقد بدت ملامح التقليد والاقتباس من العربية واضحة في التصنيف المقدّم للمصطلحات المستخدمة لأركان الجملة الشرطية.

٣ ـ يختلف تركيب الجملة في اللغة العربية والفارسية، فالجملة العربية تبدأ باسم يتلوه اسم وهو ما يعرف بالجملة الاسمية، أو اسم يتلوه فعل وفاعل، وهذه هي الجملة الاسمية المركبة، أو تبدأ بفعل يتلوه فاعل وهذه هي الجملة الفعلية، في حين أن الجملة الفارسية لا تبدأ إلا باسم يتلوه اسم أو فعل، فالفعل في اللغة الفارسية لا يأتي إلا في آخر الجملة.

٤ ـ تتشابه اللغة العربية والفارسية في الجملة التي تتألف من الفعل والفاعل من ناحية بنيتها الشكلية لكنهما تختلفان في الجملة التي تسمّى في العربية بالجملة الاسمية فهي تخلو في العربية من الفعل والرابطة الإسنادية، لكنّ مثيلتها في الفارسية يرتبط المسند فيها بالمسند إليه برابطة إسنادية لفظية.

٥ ـ جملة الشرط في الفارسية تبدأ بالاسم (المسند إليه أو الفاعل)، فتدخل أدوات الشرط في اللغة الفارسية على الأسماء، لكنه لا تكون جملة الشرط في العربية إلا فعلية، فلا تدخل أدوات الشرط الجازمة على الأسماء، وذلك لاختلاف النظام التركيبي بين اللغتين العربية والفارسية.

٦ ـ يجوز أن يكون جواب الشرط في اللغة الفارسية جملة تشتمل على المسند إليه، والمسند، والرابطة التي تربط المسند بالمسند إليه، أو جملة تتكوّن من الفعل والفاعل، ولا يفتقر الجواب إلى

أداة رابطة توثق العلاقة بينه وبين الشرط في الحالتين المذكورتين. لكنه يشترط في اللغة العربية أن يكون جواب الشرط فعلا صالحا للشرط وهو بهذا لا يحتاج إلى رابط يربطه بالشرط، فإن لم يكن صالحا للشرط يحتاج إلى الرابط.

٧ ـ وأخيرا تتميز الجملة الشرطية في اللغة الفارسية عن الجملة الشرطية في اللغة العربية بأنها كانت عرضة للتغير والتحول إثر القرون المتمادية وذلك لأن مجال النحو التاريخي خصب في اللغة الفارسية.

الفصل الثاني: أدوات الشرط في العربية والفارسية

مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

٢-١-الأداة في العربية

مما أجمع عليه النحاة المتقدمون والمتأخرون هو جعل الكلام ثلاثة أقسام على النحو الذي صنّفه إمام النحاة سيبويه: "فالكلم اسم وفعل وحرف جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل" (١: ١٢)، وقد أطلق النحاة على الحرف مصطلحا آخر وهو الأداة. ولاحظوا أن بعض الألفاظ الاسمية والفعلية تشبهها في البناء والجمود، وفي الوظيفة التي يؤديها الحرف فأشاروا إليها، وحصروا أوجه المشابهة بينهما، فحصل بينهما تداخل، وانعكس ذلك على مفهوم الأدوات ووظيفتها وعددها لدى النحويين.

والأداة في اللغة: "الآلة، جمعها الأدوات" (ابن منظور «أدو»)، وفي الاصطلاح هي الكلمة التي تربط بين أجزاء الكلام، ولا يمكننا في الواقع أن ندلي بتحديد نهائي لمدلول الأداة اصطلاحا، ذلك أن علوما كثيرة تعاورت هذا الجانب من أقسام الكلام، ولم تفصح الدراسات فيها عن مفهوم يجلو طبيعتها (الصغير ٣٧)، كما أن النحاة أهملوا تعريفها ولم يتعرّضوا لتبيين معناها ووظيفتها ورسم حدودها إلا فيما ندر، وربما دلَّ هذا على أن المصطلح لم يحظ باتفاق النحويين وأنه لم يكن مستقرا إلا في مراحل متأخرة (البخيتاوي ٦ ـ ٧).

فهناك خلافات كثيرة بين النحاة في مفهوم الأداة ومدلوله، وأول من استعمل لفظ الأداة هو إمام النحاة سيبويه حيث يقول: "وللقسم والمقسَم به أدوات في حروف الجر، وأكثرها «الواو» ثم «الباء»، يدخلان على كلّ محلوف به، ثمّ «التاء» ولا تدخل إلا في واحد" (٣: ٤٩٦)، فقد أطلق لفظ الأداة في كلام سيبويه على الحروف.

وذكر خلف الأحمر الأداة بقوله: "العربية على ثلاثة: اسم، وفعل، وحرف جاء لمعنى، وهذا

الحرف هو الأداة التي ترفع وتنصب وتخفض الاسم، وتجزم الفعل" (٣٥). والظاهر أن الأداة أصلا كانت تطلق على الحروف فقط ثمّ اتسع مدلولها فشملت بقية أنواع الكلمة بشرط مشابهتها الحروف.

وورد لفظ الأداة عند المبرّد في قوله: "اعلم أن للقسم أدوات توصل الحلف إلى المقسم به، لأن الحلف مضمر مُطرَّح لعلم السامع به" (٢: ٣١٧)، كما أنه أطلق لفظ الأداة على الأفعال دالا بها على معناها اللغوي، بقوله: "اعلم أن الأفعال أدوات للأسماء تعمل فيها، كما تعمل الحروف الناصبة والجارة وإن كانت الأفعال أقوى في ذلك" (٤: ٨٠)، فلفظ الأداة عند المبرد تسمية غير محددة، تشمل كل لفظ يؤثر في إعراب الاسم، فهو عنده بمعنى العوامل.

ويقول ابن السراج: "اعلم أنه إنما وقع التغيير في هذه الثلاثة، في الاسم والفعل دون الحرف، لأن الحروف أدوات تغير ولا تغيير" (١: ٤٣)، أي إنها تؤثر في غيرها ولا تتأثر بوصفها آلة للعمل. فهو هنا يجعل الحروف والأدوات بمعنى واحد.

ونصّ ابن جني على كلام ابن السراج بقوله: "سمّى أهل العربية أدوات المعاني حروفا، نحو «من»، و«في»، و«قد»، و«هل»، و«بل»، وذلك لأنها تأتي في أوائل الكلام وأواخره في غالب الأمر، فصارت كالحروف والحدود له" (سر صناعة الإعراب ١: ١٥)، فهو هنا يعلل تسمية الأدوات حروفا، ويضع لها لفظ «المعاني» تمييزا لها من غيرها كحروف المباني.

وقال ابن الخشاب: "من الأفعال أفعال تستعمل استعمال الأدوات، والأدوات هي الحروف، وتختصّ بأحكام تنفرد بها عن جمهور الأفعال" (البخيتاوي ٦). فهو صرّح بأن الأدوات هي الحروف ثم وسّع لمدلولها بالإشارة إلى الأفعال التي تستعمل استعمال الأدوات.

بناء على ما سبق ذكره إن بعض النحاة القدامى كان يستعمل لفظ الأداة كمصطلح مرادف لحروف المعاني بينما كان البعض الآخر يوسّع من دلالة المصطلح ليشمل أسماءا أو أفعالا وظروفا تستعمل استعمال الحروف أو متضمنة لمعناها، فاتسعت دلالتها لتضمّ فضلا عما سماه النحويون

حروف المعاني، الألفاظ التي خرجت عن جنسها سواء في خصائص بنيتها أو في معناها أو في تعلقها (المصدر نفسه ٦).

أمّا الباحثون المعاصرون فكانت لهم وقفات مع مصطلح الأداة ومدلوله اعتمدت على آراء القدماء متأثرين بأساليب علم اللغة الحديث. فالأداة عند تمام حسان:

مبنى تقسيمي يؤدّي معنى التعليق. والعلاقة التي تعبر عنها الأداة إنما تكون بالضرورة بين الأجزاء المختلفة من الجملة، وتنقسم إلى قسمين:

ـ الأداة الأصلية، وهي الحروف ذات المعاني كحروف الجر والنسخ والعطف ..الخ.

ـ الأداة المحولة، وقد تكون هذه ظرفية، إذ تستعمل الظروف في تعليق جمل الاستفهام والشرط. أو اسمية كاستعمال بعض الأسماء المبهمة في تعليق الجمل مثل «كم» و«كيف» في الاستفهام والتكثير والشرط أيضاً. أو فعلية، كتحويل بعض الأفعال التامة إلى صورة الأداة بعد القول بنقصانها، مثل: «كان» وأخواتها و«كاد» وأخواتها. أو ضميرية، كنقل «من»، و«ما»، و«أي» إلى معاني الشرط والاستفهام والمصدرية الظرفية والتعجب الخ (١٢٣).

والنحاس يرى أن الأداة: "كلمة تستعمل للربط بين الكلام، أو الدلالة على معنى في غيرها، كالتعريف في الاسم أو الاستقبال في الفعل أو هو الحرف المقابل للاسم والفعل" (١١)، فيبدو مما ذكر أن مفهوم الأداة عند المعاصرين مفهوم واسع.

أمّا الأداة رغم هذا الاضطراب والتشعب الذي ساد آراء النحاة القدامى والمحدثين في تحديد مفهومها ورسم حدودها فلها وظيفة هي الربط بين أجزاء الكلام فهي تربط الاسم بالفعل، والاسم بالاسم، والفعل بالفعل، والجملة بالجملة، وهذا الدور الوظيفي يرتبط بظاهرة الإعراب. فالأدوات تشترك جميعا في الدلالة على معنى وظيفي عام هو التعليق، ولكن تختص كل طائفة منها تحت هذا العنوان العام بوظيفة خاصة كالنفي والشرط وغيرها (حسان ١٢٥). ومعناها يتضح في النص، فلا بيئة للأدوات خارج السياق لأن الأدوات ذات افتقار متأصل إلى الضمائم أو بعبارة أخرى ذات افتقار

متأصل إلى السياق (حسان ١٢٧).

فعلى هذا الأساس تكون العلاقة بين الأداة وغيرها من العناصر التي ترد في الكلام ثنائية، حيث تُعَدُّ الأدوات عناصر أو وسائل نحوية وظيفتها التعبير عن العلاقات الداخلية بين أجزاء الجملة، فتؤثر فيما يجاورها من كلمات كما يتحدد معناها بجملة من القرائن داخل السياق اللغوي.

٢ـ١ـ١ـ أدوات الشرط في العربية

تُعَدُّ الأداة من أهم عناصر الجملة الشرطية؛ وذلك لأن الأداة هي التي تربط الجملتين المنفصلتين بعضهما عن بعض وتصيّرهما جملة واحدة لا يتمّ المعنى إلا بهما، "فإذا انحل الرباط الواصل بين طرفي المجازاة عاد الكلام جملتين كما كان" (الزركشي ٢: ٣٥٢). فالأداة في الجملة الشرطية تعمل عملا نحويا (تعليق الجواب بالشرط) وعملا وظيفيا (توليد معنى جديد خارج عن معنى الشرط) (الوعر ١٤)، وهي التي تحدِّد معنى الجملة ودلالتها، فيبرز تشابك العلاقة بين الأداة وبين جملتها لفظا ودلالة بحيث تسري التسمية الواحدة على الأداة والجملة معا.

أول من استعمل مصطلح الأدوات للدلالة على العنصر الأول من الجملة الشرطية هو ابن الشجري، بقوله: «أدوات الشرط»، فكلٌّ من سبقه من النحويين لم يطلق مصطلح الأدوات الشرطية بل كانوا يستعملون مصطلح حروف الجزاء أو حروف الشرط أو عوامل المجازاة بما في هذه الأدوات من أسماء وحروف (الشمسان ١٠٥، ١٣٦).

يمكن أن نلخّص تصنيف الأدوات الشرطية، بناء على الاعتبارات التي اعتمدها النحاة فيما يلي:

ـ الحرفية والاسمية؛

ـ العمل النحوي؛

ـ البساطة والتركيب.

الحرفية والاسمية: كان النحاة على اتفاق تام في تقسيم الأدوات الشرطية على حروف وأسماء (والأسماء ظروف وغير ظروف)، ولكنهم اختلفوا في تعيين بعض الأدوات وتصنيفها ضمن هذين

القسمين، مثال ذلك الأداة «إذما» فهناك من يجعلها ضمن الحروف وهناك من يجعلها ضمن الأسماء (ديوان السعيدي ٣٤).

إن تقسيم النحاة للأدوات الشرطية على أدوات حرفية وأدوات اسمية أدّى إلى نشأة ما يطلق عليه إعراب الأدوات في أسلوب الشرط، فما كان من أدوات الشرط حرفا كـ«إن» فلا موضع له من الإعراب، أمّا الأدوات الاسمية، نحو: «من»، و«ما»، و«أيّ»، و«متى»، و«أين»، و«أنّى»، و«حيثما» فلها موقع إعرابي، فقد تأتي مرفوعة بالابتداء، أو منصوبة على المفعولية، أو على الظرفية، أو مجرورة بحرف جر أو بالمضاف، وفي إعرابها يجب أن يراعى ما يأتي (حسن ٤: ٤١١ ـ ٤١٢):

١ ـ إن كانت الأداة ظرفا للزمان (غير «إذا» الشرطية) أو للمكان وفعل الشرط بعدها غير ناسخ، فهي ظرف لفعل الشرط، نحو: «متى تخرج أخرج». فإن كان فعل الشرط ناسخا فهي في الأغلب ظرف لخبر فعل الناسخ، كقوله تعالى: ﴿أَيْنَمَا تَكُونُواْ يُدْرِككُّمُ الْمَوْتُ﴾ (النساء ٤: ٧٨).

٢ ـ إن كانت الأداة اسم الشرط الجازم بعد حرف جر أو مضاف فهي مجرورة بالحرف، أو بالمضاف، نحو: «عمَّن تتعلّم أتعلّم»، و«في ما ترغب أرغب»، و«كتاب من تقرأ أقرأ»، و«مثل ما تفعل أفعل».

٣ ـ إن دلّت الأداة على حدث محض فهي مفعول مطلق لفعل الشرط، نحو: «أيَّ إخلاص تقدّم لبلدك تُحمد عليه».

٤ ـ إن دلّت الأداة على ذات وكان فعل الشرط بعدها لازما، أو ناسخا، فهي مبتدأ، نحو: «مَن يهاجر في سبيل الله أهاجر معه». وكذلك إن كان فعل الشرط متعديا وقد أخذ مفعوله، نحو: «من يعمل سوءا يُجز به»، فإن كان فعل الشرط متعديا مسلّطا على الأداة نفسها فهي مفعوله، نحو: «ما تفعلوا من خير يُوفّ إليكم» ﴿وَمَا تُنفِقُواْ مِنْ خَيْرٍ يُوَفَّ إِلَيْكُمْ﴾ (البقرة ٢: ٢٧٢). وإن كان مسلّطا على ضميرها أو على ملابس الضمير فاشتغال، نحو: «من يصاحبه عليّ أصاحبه».

والعامل في كل الأدوات الشرطية الاسمية هو فعل الشرط، إلا إن كانت أداة الشرط هي «إذا»، أو

كان فعل الشرط ناسخا فيكون الجواب هو العامل في «إذا» وخبر الناسخ هو العامل في الظرف (المصدر نفسه ٤: ٤١٢). والأدوات الاسمية التي لها موقع إعرابي إمّا أن تكون معربة وإمّا مبنية، وهي كلها مبنية باستثناء «أيّ» فإنها معربة على الرأي الراجح ويحرّك آخرها بحسب موقعها من الإعراب.

العمل النحوي: تترك الأدوات الشرطية أثرا إعرابيا على كل من فعل الشرط وجوابه بعد أن تعمل الربط بينهما، والأثر الإعرابي الذي تتركه هو الجزم. وعلامة الجزم تظهر على الفعل المضارع فإذا لم يكن مضارعا فالفعل الذي في موضعه يكون في محل جزم. وينجزم فعل الشرط بأداة الشرط باتفاق النحويين جميعا، أمّا الجواب ففي عامل جزمه خلاف.

ولكن هناك أدوات شرطية تقوم بالربط بين فعل الشرط والجواب دون الجزم، على هذا الأساس قسّم النحويون الأدوات الشرطية بحسب العمل على قسمين: أدوات جازمة وأدوات غير جازمة أو أدوات عاملة وأدوات غير عاملة أو أدوات رابطة جازمة وأدوات رابطة غير جازمة. لكنّ تقسيم الأدوات على هذا النحو لم يظهر جليا إلا في وقت متأخر من تاريخ الدرس النحوي التعليمي، أمّا في كتب النحو الرائدة فهو مفهوم من طريقتهم في دراسة الأدوات من غير أن يقصدوا تقسيمها قصدا مباشرا، ولعلّ السبب في ذلك أن الأصل عندهم في الأدوات الشرطية هو العمل، وأن الجزم سمة من سمات الأداة الشرطية فوصفوا الأدوات غير العاملة بأن فيها معنى الشرط (الشمسان ١٩٩).

البساطة والتركيب: تدخل «ما» على بعض الأدوات الشرطية بنوعيها؛ الحروف والأسماء وتنقلها من حالة البساطة إلى حالة التركيب، لذلك انقسمت الأدوات بحسب إلحاق «ما» بها إلى ثلاثة أقسام (المدني ٦٧٧ ـ ٦٧٨، كريري ٨٣):

١ ـ أدوات بسيطة لا تلحق «ما» بآخرها، وهي: «مَن»، و«ما»، و«مهما»، و«أنّى»، وأجازه الكوفيون في «مَن»، و«أنّى».

٢ ـ أدوات تلحق بآخرها «ما» ولكن يجوز أن تتجرد منها، وهي: «إن»، و«إذا»، و«متى»،

و«أين»، و«أيّ»، و«أيّان»، ومنع بعض النحاة إلحاق «ما» في «أيّان».

٣ ـ أدوات لا يكون فيها معنى الجزاء إلاّ بإلحاق «ما» بها، وهي: «إذ»، و«حيث».

وقد ذهب النحاة إلى أن «ما» في «حيثما»، و«إذما» ليست زائدة، كالداخلة على «أين»، و«متى»، و«إذا»، و«أيّ» وغيرها بل هي لازمة، وذلك لأنهما من دون «ما» ظرفان يضافان إلى الجمل فهما مخصصان بسبب الإضافة فدخلت عليهما «ما» فكفّتهما عن الإضافة ليكونا مبهمين، فعلى هذا تكون «ما» كافة (السامرائي، معاني النحو ٤: ٨١). يقول المبرد: "فأمّا سائر الحروف التي ذكرنا سواهما فأنت في زيادة «ما» وتركها مخيّر. تقول: إن تأتِني آتك، وإمّا تأتِني آتك، وأينَ تكنْ أكنْ، وأينما تكنْ أكنْ، وأيّاً تُكرمْ يكرمْكَ، و﴿أَيًّا مَّا تَدْعُواْ فَلَهُ الأَسْمَاء الْحُسْنَى﴾ (الإسراء ١٧: ١١٠). فـ«ما» تدخل على ضربين: أحدهما: أن تكون زائدة للتوكيد فلا يتغير الكلام بها عن عمل ولا معنى، فالتوكيد ما ذكرته في هذه الحروف سوى «حيثما» و«إذما»" (٢: ٥٣).

والظاهر من أقوال النحاة أن «ما» في القسم الثاني تؤدّي معنيي الإبهام والتأكيد معا وإن كان يصرَّح فيها أحيانا بالإبهام والعموم وأحيانا بالتأكيد، وقد جمع ابن يعيش بينهما حيث يقول: "وقد تدخل «ما» «أين» و«متى» للجزاء زائدة مؤكدة، نحو: «متى ما تقمْ أقمْ»، و«أينما تجلسْ أجلسْ معك»، ... فإذا دخلت عليهما «ما» زادتهما إبهاما وازدادت المجازاة بهما حسنا" (٤: ١٠٦). ومعنى التأكيد أظهر من الإبهام في الاستعمال القرآني والاستعمال العربي (السامرائي، معاني النحو ٤: ٨٣ ـ ٨٤)، وهذا ما سيأتي البحث بتفصيله.

فالخلاصة من ذلك أن «ما» حرف زائد تلحق بآخر الأدوات الشرطية فتنقلها من البساطة إلى التركيب، وهي لازمة لـ«حيث» و«إذ» فلا يجوز عدّهما من الأدوات الشرطية من غير إلحاقها بهما. يقول سيبويه: "ولا يكون الجزاء في «حيث» ولا في «إذ» حتى يُضمّ إلى كل واحد منهما «ما»، فتصير «إذ» مع «ما» بمنزلة «إنّما»، و«كأنّما»، وليست «ما» فيهما بلغو ولكن كل واحد منهما مع «ما» بمنزلة حرف واحد" (٣: ٥٦).

أمّا الأدوات الشرطية التي سيعرضها البحث فتبدأ بـ«إن» الشرطية لكونها أصل أدوات الشرط الجازمة وبقية الأدوات التي تليها مرتّبة حسب حروف الهجاء، وهي: «إذا»، «إذما»، «أمّا»، «أنّى»، «أيّان»، «أين»، «أيّ»، «حيثما»، «كلّما»، «كيف»، «لـمّا»، «لو»، «لولا»، «لوما»، «ما»، «متى»، «مَن»، و«مهما».

وهذه الأدوات بالنظر إلى موضوعها عدة أنواع: ما وضع لمجرد الربط والتعليق، وهو «إن»، و«إذا»، و«إذما» وما وضع للعاقل وهو «مَن»، وما وضع لغير العاقل وهو «ما»، و«مهما»، وما وضع للزمان وهو «متى»، و«أيّان»، وما وضع للمكان وهو «أين»، و«أنّى»، و«حيثما» وما هو بحسب ما يضاف إليه وهو «أيّ» (المدني ٦٧٧). هذا مع ملاحظة ندرة استعمال «أنّى» و«أيّان» وتخصيصهما بالأمور الجليلة أو البعيدة الوقوع (مايو ١٧٩).

وتكون «من»، و«ما»، و«أيّ»، و«أين»، و«أنّى»، و«متى» من بين هذه الأدوات مشتركة بين الاستفهام والشرط (الجامي ٢: ٩٥)، وما يميز الأدوات الشرطية من الاستفهامية أن الأولى تربط بين جملتين تجعلهما جملة واحدة لا يتم المعنى إلاّ بهما معا، فتنشأ بينهما علاقة يكون الطرف الثاني فيها مترتبا على الطرف الأول ويوجد بوجوده.

وقبل أن نبدأ استعراض هذه الأدوات تجدر الإشارة إلى أن الهدف من هذا البحث ليس دراسة الأدوات الشرطية بكل دقائقها النحوية وما دار حولها من المسائل الخلافية لأن هذا الموضوع قد أُشبع بحثا ودراسة في الكتب النحوية، لكن الهدف الأساسي هو معرفة الحدود الدلالية والقيم التركيبية لهذه الحروف مما ينفع في إجراء دراسة تقابلية بينها وبين أدوات الشرط في اللغة الفارسية.

٢-١-١-١- «إنْ»

لم يقتصر وجود ظاهرة الاشتراك اللفظي على الأسماء والأفعال، بل وصلت إلى الحروف أيضا، فهنالك من الحروف ما له أكثر من معنى، فلدينا صورة واحدة مشتركة لأكثر من حرف، أي الصورة واحدة والمعاني متعددة وهذا ما أشار إليه ابن جنيّ بوضوح في التراث العربي حيث يقول:

فإن قلت: يكون من الحروف ما يصلح من المعاني لأكثر من الواحد نحو «مِنْ» فإنها تكون تبعيضا وابتداء، ولا تكون نفيا ونهيا وتأكيدا و«إن» فإنها تكون شرطا ونفيا وتأكيدا، قيل: هذا إلزام يُسقطه تَأمُّله، وذلك أن «من» و«لا» و«إن» ونحو ذلك لم يقتصر بها على معنى واحد لأنها حروف وقعت مشتركة، كما وقعت الأسماء مشتركة نحو الصّدى، و...، ونحوه مما اتفق لفظه واختلف معناه، وكما وقعت الأفعال مشتركة، نحو وجدت في الحزن ووجدت في الغضب ووجدت في الغنى ووجدت في الضالة ووجدت بمعنى علمت ونحو ذلك، فكذلك جاء نحو هذا في الحروف (الخصائص ٣: ١١٠ ـ ١١١).

وتتجسّد ظاهرة الاشتراك اللفظي في عدد من الحروف والأدوات الشرطية، كـ«إن» المكسورة الهمزة الخفيفة النون التي ترد في كلام العرب على أربعة أوجه:

١ ـ شرطية جازمة، نحو: ﴿وَإِن تَعُودُواْ نَعُدْ﴾ (الأنفال ٨: ١٩).

٢ ـ نافية، نحو: ﴿إِنِ الْكَافِرُونَ إِلاَّ فِي غُرُورٍ﴾ (الملك ٦٧: ٢٠)، و﴿إِنْ أَرَدْنَا إِلاَّ الْحُسْنَى﴾ (التوبة ٩: ١٠٧).

مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

٣ ـ مخففة من الثقيلة، نحو: ﴿وَإِن يَكَادُ الَّذِينَ كَفَرُوا لَيُزْلِقُونَكَ﴾ (القلم ٦٨: ٥١).

٤ ـ زائدة، نحو: «ما إن رأيته» (ابن هشام، ٢٠٠٧م، ٢٦ ـ ٣٠).

والذي يعنينا من هذه الأوجه الأربعة التي لا تتحدد دلالتها الدقيقة إلا داخل سياق النص هو «إن» الشرطية أو الجزائية، وهي حرف باتفاق النحاة جميعا، ولأنها احتلت موقع الصّدارة في الأسلوب الشرطي وامتازت من دون الأدوات الشرطية الأخرى جميعها خصّصناها بذكر أنواعها المتنوعة وفي غيرها من أدوات الشرط التي ظهرت فيها ظاهرة الاشتراك اللفظي نتطرّق إلى معنى الشرط فقط من غير الإشارة إلى المعاني التي تؤدّيها الأداة على سبيل الاشتراك.

تُعَدُّ «إن» أصل أدوات الشرط الجازمة وأشدها تمكّنا وتأثيرا فهي الأداة الوحيدة التي تتمحّض لمعنى الشرط بحيث لاتنفك عنه في الاستعمال، ولإصالتها في باب الشرط وعدم خروجها عنه

واختصاصها بأمور لا توجد في سائر أخواتها أُطلق عليها أمّ الباب، فهي أمّ حروف الجزاء لأنها على حال واحدة أبدا لا تفارق المجازاة (سيبويه ٣: ٦٣). يقول ابن يعيش: "واعلم أن «إن» أمّ هذا الباب للزومها هذا المعنى وعدم خروجها عنه إلى غيره" (٨: ١٥٦).

ثم إن الشرط بـ«إن» يعمّ ما كان عينا أو زمانا أو مكانا، بمعنى أنها تقتضي الربط من غير إشعار بزمن، ولا شخص، ولا مكان، ولا حال (المساعد على تسهيل الفوائد ٣: ١٣٣)، بينما نجد بقية الأدوات تختص إما بالعاقل كـ«مَن» أو بغيره كـ«ما»، وإما بالزمان كـ«متى»، أو بالمكان كـ«أين» أمّا «إن» فتصلح لذلك كله، تقول: «إن تأتني آتك»، و«إن تركب سيارة أركب»، و«إن تسافر يوم الجمعة أسافر»، و«إن تجلس في مكان كذا أجلس»، وهذا كله يدل على سعة الأداة في التصرف وفسحة مجال الورود والاستعمال مما جعلها أم الباب أو أم حروف الجزاء. وفي ذلك يقول السيوطي: "«إن» أصل أدوات الشرط وأم الباب قال ابن يعيش: لأنها تدخل في مواضع الجزاء كلّها وسائر حروف الجزاء لها مواضع مخصوصة، فـ«من» شرط فيمن يعقل، و«متى» شرط في الزمان، وليست «إن» كذلك بل يأتي شرطا في الأشياء كلها" (الأشباه والنظائر في النحو ٢: ٢٧٢).

وقال المبرد: "وكل باب فأصله شيء واحد ثم تدخل عليه دواخل لاجتماعها في المعنى ... وإنما قلنا إن «إن» أصل الجزاء لأنك تجازي بها في كل ضرب منه، تقول: «إن تأتني آتك»، و«إن تركبْ حمارا أركبْ»، ثم تصرفها منه في كلّ شيء وليس هكذا سائرها" (٢: ٤٥، ٤٩).

والأصل في «إن» وما تضمّن معناها من أسماء الشرط العاملة أن تكون مبهمة، فإذا قلت: «إن تخرج أخرج معك»، فأنت لا تدري أيقع منه الخروج أم لا؟ ولهذا فإنه لا يعلّق عليها إلا ما هو محتمل الوجود والعدم لأن باب الشرط مبني على الإبهام، وهذا ما أشار إليه المبرد: "و«إن» إنما مخرجها الظن والتوقع فيما يخبر به المخبر ... تقول: «آتيك إذا احمرّ البسر»، ولو قلت: «آتيك إن احمرّ البسر» كان محالا لأنه واقع لا محالة" (٢: ٥٥). وجاء في شرح ابن يعيش: "ولا تستعمل «إن» إلا في المعاني المحتملة المشكوك كونها، ولذلك قبح «إن احمرّ البسر كان كذا» و«إن

طلعت الشمس آتك» إلا اليوم المغيم" (٩: ٤)، لأن الشرط وهو احمرار البسر وطلوع الشمس معلوم ومتحقق الوقوع فيقبح استعمال «إن» في مثل هذا وإنما المقام مقام «إذا».

فالأصل في استعمال «إن» أن تكون في المعاني المحتملة الوجود والعدم أي المشكوك فيها، كقوله تعالى: ﴿فَإِن قَاتَلُوكُمْ فَاقْتُلُوهُمْ﴾ (البقرة ٢: ١٩١)، لكنها قد تستعمل في المعاني المستحيلة كقوله تعالى: ﴿قُلْ إِن كَانَ لِلرَّحْمَنِ وَلَدٌ فَأَنَا أَوَّلُ الْعَابِدِينَ﴾ (الزخرف ٤٣: ٨١)، وقوله: ﴿يَا مَعْشَرَ الْجِنِّ وَالْإِنسِ إِنِ اسْتَطَعْتُمْ أَن تَنفُذُوا مِنْ أَقْطَارِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ فَانفُذُوا﴾ (الرحمن ٥٥: ٣٣)، ونحو قولنا: «إن استطعتَ فاخرج من ملك الله».

وقد تخرج «إن» عن الأصل الذي وضعت له وهو الإبهام، فيليها الفعل المتحقّق وقوعه وذلك في مواضع معينة يحسن فيها هذا الاستعمال، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿أَفَإِين مِّتَّ فَهُمُ الْخَالِدُونَ﴾ (الأنبياء ٢١: ٣٤)، ونحو قولك: «إن متُّ فاقضوا ديني»، فعلّق عليها معلوم الوقوع لأن الموت كائن لا محالة ولا شبهة فيه، وإنما حسن استعماله بعد «إن» الشرطية لأن زمان وقوعه غير معلوم (ابن يعيش ٩: ٤)، قال المرادي: "وقد تدخل على المتيقن وجوده إذا أبهم زمانه" (٣٦٧).

وأشار التفتازاني في كتابه مختصر المعاني إلى أن الأداة «إن» قد يؤتى بها للشرط المحقّق لنكتة بلاغية، فهي قد تستعمل في مقام الجزم بوقوع الشرط تجاهلا، كما إذا سئل العبد عن سيده هل هو في الدار وهو يعلم أنه فيها فيقول: «إن كان فيها أخبرك» يتجاهل خوفا من السيد، أو لعدم جزم المخاطب بوقوع الشرط فيجري الكلام على سنن اعتقاده، كقولك لمن يكذّبك: «إن صدقتُ فماذا تفعل؟» مع علمك بأنك صادق. أو تنزيل المخاطب العالم بوقوع الشرط منزلة الجاهل، لمخالفته مقتضى العلم، كقولك لمن يؤذي أباه: «إن كان أباك فلا تؤذه». أو التوبيخ أو تغليب غير المتصف بالشرط على المتصف به، كما إذا كان القيام قطعي الحصول لزيد غير قطعي لعمرو، فتقول: «إن قمتما كان كذا» (التفتازاني ٨٩ ـ ٩٠).

وفي ذلك يقول ابن الأنباري إن الأداة «إن» تفيد الشك وقد تستعملها العرب وإن لم يكن هناك

شك جريا على عاداتهم في إخراج الكلام مخرج الشك ومنه قولهم: «إن كنتَ ابني فأطعني»، وإن لا يشك في أنه ابنه، ومعناه: «من كان ابنا فهذا حكمه» (الإنصاف في مسائل الخلاف ٢: ٥٠٢).

فيبدو مما قيل أن الأداة «إن» قد تشرك «إذا» في الدلالة على المعنى المقطوع بحصوله والمتيقن، كما يقول ابن يعيش: "وربما استعملت «إن» في مواضع «إذا» و«إذا» في مواضع «إن» ولا يبيَّن الفرق بينهما لما بينهما من الشركة" (٩: ٤).

تمتاز الأداة «إن» بمرونة في التركيب الشرطي أكثر من غيرها من أدوات الشرط؛ مرونة تسمح لها بالتشكل مع حروف أخرى، فهي:

١ ـ تزدوج مع «لام الابتداء» أو «لام القسم» التي تضفي على التركيب شحنة من التأكيد، فتصبح «لئن».

٢ ـ تزدوج مع أداة النفي «لا» فتنقلب نونها لاما، فتصبح «إلاّ» ولا يتغير الإعراب، نحو قوله تعالى: ﴿إلاَّ تَنصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ اللّهُ﴾ (التوبة ٩: ٤٠).

٣ ـ تزدوج مع أداة النفي «ما» التي تتمحّض للتأكيد عند اتصالها بـ«إن» الشرطية، فتصبح «إمَّا» (المسدي والطرابلسي ٢٨ ـ ٢٩).

تُعَدُّ «إن» من أكثر الأدوات الشرطية استعمالاً واحتلت المرتبة الأولى من بين الأدوات الشرطية، فمن خلال تتبّع موارد «إن» في القرآن الكريم وتصنيف استعمالاتها بحسب المعاني المفهومة منها نجد أن الصدارة لـ«إن» الشرطية في الاستعمال القرآني أيضا (مهدي الطيار ١٦١ ـ ١٦٢).

تختصّ «إن» الشرطية بالدخول على الأفعال، وهذا الاختصاص ثابت لجميع أدوات الشرط العاملة وذلك لأن الشرط لا يكون إلا بالأفعال، يقول المبرد: "ولا تكون المجازاة إلا بفعل" (٢: ٤٨)، وقال ابن يعيش: "الشرط لا يكون إلا بالأفعال لأنك تعلّق وجود غيرها على وجودها،

والأسماء ثابتة موجودة ولا يصحّ تعليق وجود شيء على وجودها، ولذلك لا يلي حرف الشرط إلا الفعل" (٩: ٩). وقد ذكر أنها للاستقبال، وأنها تخلص الفعل له وإن كان ماضيا (الرّماني ٤٩).

وجاء في شرح المفصل: "وحقّ «إن» الجزائية أن يليها المستقبل من الأفعال لأنك تشترط فيما يأتي أن يقع شيء لوقوع غيره، فإن وليها فعل ماض أحالت معناه إلى الاستقبال، وذلك قولك: «إن قمتَ قمتُ» والمراد: «إن تقم أقم»" (ابن يعيش ٨: ١٥٦)، تقول: «إن خرجتَ خرجتُ»، والمعنى: «إن تخرج أخرج» (الجرجاني، المقصد في شرح الإيضاح ٢: ١٠٩٥).

ومؤدّي هذا الكلام أن الفعل الماضي في التركيب الشرطي يكون ماضيا لفظا أمّا المعنى فإنه يصبح دالا على الاستقبال، فإنه يتخلّى عن دلالته الزمنية الأصلية ويكتسب دلالة الزمن الشرطي، ويؤتى بالتركيب الشرطي على هذا النمط للدلالة على قطعية الحدوث. وفي ذلك يقول ابن جني: "وكذلك قوله: «إن قمتَ قمتُ»، فيجيء بلفظ الماضي والمعنى معنى المضارع وذلك أنه أراد الاحتياط للمعنى، فجاء بمعنى المضارع المشكوك في وقوعه بلفظ الماضي المقطوع بكونه، حتى كأن هذا قد وقع واستقرّ لا أنه متوقّع مترتّب" (الخصائص ٣: ١٠٥).

واستعمال الفعل الماضي للدلالة على إنزال غير المتقين منزلة المتقين وغير الواقع منزلة الواقع لا يختص بالشرط، فقد يعبّر عن الأحداث المستقبلية بأفعال ماضية في غير الشرط أيضا تنبيها على تحقق وقوعها، نحو قوله تعالى: ﴿وَنُفِخَ فِي الصُّورِ فَصَعِقَ مَن فِي السَّمَاوَاتِ وَمَن فِي الْأَرْضِ﴾ (الزمر ٣٩: ٦٨)، بمعنى «يصعق» (التفتازاني ٨١).

تتنوع الأنماط التي يأتي بها الأسلوب الشرطي، وقد صنّف النحاة أنماط الجملة الشرطية معتمدين على صيغ الأفعال في فعل الشرط وجوابه. فإذا كان الشرط والجواب جملتين فعليتين فيكونان على أربعة أنحاء رئيسة، وهي كما يلي:

جملة الشرط	المثال	جملة الجواب	المثال
مضارع	﴿وَإِن تَعُودُواْ	مضارع	نَعُدْ﴾ (انفال ٨: ١٩).
ماض	﴿وَإِنْ عُدتُّمْ	ماض	عُدْنَا﴾ (اسراء ١٧: ٨).
ماض	وإن أتـاهُ خليـلٌ يـومَ مسألةٍ	مضارع	يقولَ: لا غائبٌ مالي ولا حَرِمُ (زهير بن أبي سلمى، نقله ابن يعيش ٨: ١٥٧)
مضارع	إن يسمعوا ريبةً	ماض	طاروا بها فرحا (قعنب بن أم صاحب، نقله الصابوني ٢٠٧)

الجدول رقم (٣ ـ ١)

وأفضل صورة للجملة الشرطية هي أن يكون فيها فعل الشرط وجوابه بصيغة واحـدة، بمعنـى أن يتماثل فعل الشرط وجوابه في الصيغة، وفي ذلك يقـول سـيبويه: "فـإذا قلـت: «إنْ تفعـلْ» فأحسـن الكلام أن يكون الجواب «أفعلْ» لأنه نظيره من الفعـل. وإذا قـال: «إنْ فعلـتُ» فأحسـن الكـلام أن تقول: «فعلتُ»، لأنه مثله. فكما ضعُف «فعلتُ» مـع «أفعـلْ»، و«أفعـلْ» مـع «فعلـتُ»، قـبُح لـم «أفعلْ» مع «يفعلْ»، لأن «لـم أفعلْ» نفي «فعلتُ» وقبُح «لا أفعلْ» مع «فعلَ» لأنها نفي «أفعـلُ»" (٣: ٩١ ـ ٩٢).

مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

وكان الرضي يرى أن أقوى صور الجملة الشرطية وأفضـلها هـو أن يكـون فعـل الشـرط وجوابـه مضارعين، إذ يقول: "والأجود كونهما مضارعين، تطبيقاً للفظ بالمعنى" (٢: ٢٦٠)، لأنهما من جنس واحد وقد ظهر أثر العامل فيهما، وهذه الصورة أصل الجزاء عند المبرد حيث يقول: "أصل الجزاء أن تكون أفعاله مضارعة، لأنه يعربها ولا يعرب إلا المضارع" (المبرد ٢: ٤٨)، وقـد أضـاف أن الفعـل الماضي قد يأتي في التركيب الشرطي في معنى المستقبل وذلك لأن الشرط لا يقع إلا على فعل لم يقع، فيقول: "وقد يجوز أن تقع الأفعال الماضية في الجزاء على معنى المستقبلة لأن الشرط لا يقـع إلاّ على فعل لم يقع" (المصدر نفسه ٢: ٤٩).

ويبدو أن صيغة «فَعَلَ» أكثر شيوعا من الصيغة السابقة والمتوقّع أن تقوم الدراسـات الإحصـائية بإحصاء الصيغ التي يطغى استعمالها على الأسلوب الشرطي في جملة من النصوص لمعرفة مـدى

شيوع كل من هذه الصيغ في الاستعمال. أمّا النمط الثالث فهو في الكلام قليل، ولم يرد منه شيء في القرآن الكريم، ويبقى الماضي في هذه الصورة مبنيا، أما المضارع فقال فيه بعض النحاة إنه يكون مرفوعا، والأصل جزمه والمقام لا يقتضي الخوض في الخلافات والآراء الواردة في الموضوع (الحاج إبراهيم ١٢).

أما الصورة الأخيرة التي يكون فيها فعل الشرط مضارعا، وجوابه ماضيا فهي تتصف بالندرة، فقد وصفها جمهور النحاة بأنها أضعف الصور وأقلّها استعمالا (ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ٢: ٣٤١)، ولم يرد منه شيء في القرآن الكريم، لكن ابن مالك رأى الحكم بجوازه مطلقا لثبوته في كلام أفصح الفصحاء وكثرة صدوره عن فحول الشعراء (الصابوني ٢٠٦)، كقول الشاعر:

إن يسمعوا ريبةً طاروا بها فرحا ... عني وما سمعوا من صالحٍ دفنوا

(قعنب بن أم صاحب، نقله الصابوني ٢٠٧)

وقد اتضح مما تقدّم أن النحاة حدّدوا الجملة الشرطية بإطار زمني دال على الاستقبال، لكنّهم اختلفوا في حالة واحدة وهي دخول الفعل «كان» في سياق الجملة الشرطية، فمنهم من ذهب إلى أن «كان» تتأثر بالسياق الشرطي فتكتسب دلالة الاستقبال فتكون ماضية اللفظ مستقبلة المعنى، ومنهم من ذهب إلى أنها تحتفظ بدلالتها الأصلية وتَفرِضها على سياق الشرط.

والمذهب الحق في رأينا أن الشرط بـ«إن» قد يأتي للدلالة على المضي خلاف ما ذهب إليه بعض النحاة وذلك إذا كان بلفظ «كان» الذي وليه فعل ماض، نحو قوله تعالى: ﴿**وَإِذْ قَالَ اللّهُ يَا عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ أَأَنتَ قُلتَ لِلنَّاسِ اتَّخِذُونِي وَأُمِّيَ إِلَهَيْنِ مِن دُونِ اللّهِ قَالَ سُبْحَانَكَ مَا يَكُونُ لِي أَنْ أَقُولَ مَا لَيْسَ لِي بِحَقٍّ إِنْ كُنتُ قُلْتُهُ فَقَدْ عَلِمْتَهُ**﴾ (المائدة ٥: ١١٦).

والنحاة يؤوّلون ذلك على أنه: "إن يثبت في المستقبل أني قلته في الماضي يثبت أنك علمته" (ابن قيم الجوزية ١: ٧٩)، فيقدّرون فعلا محذوفا واقعا بين «إن» و«كان»، يحمل دلالة الاستقبال وهو تأوّل بعيد، فكيف يقول لربه إن يثبت في المستقبل وهو خطاب الله (جل جلاله) وهل الله

جاهل ذلك وقت الخطاب حتى يثبت له في المستقبل؟ (السامرائي، معاني النحو ٤: ٥٤ ـ ٥٥). وكذلك أوّل النحاة قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قُدَّ مِن دُبُرٍ فَكَذَبَتْ﴾ (يوسف ١٢: ٢٧)، على أنه بمعنى "إن ثبت أنّ قميصه ...".

وقد جاء في شرح الرضي على الكافية أن «إن» يكون شرطها في الأغلب مستقبل المعنى، فإن أردت معنى الماضي جعلت الشرط لفظ «كان»، كقوله تعالى: ﴿إِنْ كُنتُ قُلْتُهُ﴾، و﴿وَإِنْ كَانَ قَمِيصُهُ﴾، ثم إن «كان» إذا كان شرطا قد يكون بمعنى فرض الوقوع في الماضي، نحو: ﴿إِنْ كُنتُ قُلْتُهُ﴾، و﴿وَإِنْ كَانَ قَمِيصُهُ﴾. وقد يستعمل الماضي في الشرط متحقق الوقوع، وإن كان بغير لفظ «كان» كقوله تعالى: ﴿إِنِ افْتَرَيْتُهُ فَعَلَيَّ إِجْرَامِي﴾ (هود ١١: ٣٥)، وهو ماض في المعنى (٢: ٢٦٤).

ثم يوضّح الرضي ملامح هذه المسألة ويبيّنها بصورة مفصّلة بقوله: "وكون «كان» للشرط في الماضي مذهب المبرد، وهو الحق، بدليل قوله تعالى: ﴿إِنْ كُنتُ قُلْتُهُ﴾. قال ابن السراج أنا لا أقول هذا ولكن أقول إن المعنى: «إن أكن قلته» وهو ظاهر الفساد، لأن هذه الحكاية إنما تجري يوم القيامة، وكون عيسى قائلا ذلك أو غير قائل إنما هو في الدنيا، وأيضا يجوز التصريح بقولك: «إن كنتَ أعطيتني أمس فسوف أكافئكَ اليوم»، وقوله تعالى: ﴿إِن كَانَ قَمِيصُهُ قُدَّ﴾، ظاهر في المضي" (المصدر نفسه ٢: ٢٦٥).

وجاء في بدائع الفوائد: "قال تعالى عن عيسى عليه الصلاة والسلام ﴿إِنْ كُنتُ قُلْتُهُ فَقَدْ عَلِمْتَهُ﴾، فهذا شرط دخل على ماضي اللفظ وهو ماضي المعنى قطعا، لأن المسيح إما أن يكون صدر هذا الكلام منه بعد رفعه إلى السماء أو يكون حكاية ما يقوله يوم القيامة، وعلى التقديرين فإنما تعلّق الشرط وجزاؤه بالماضي" (ابن قيّم الجوزية ١: ٧٨). فما ذهب إليه النحاة من أنه يمتنع وقوع فعل الشرط ماضي المعنى حقيقة تأوّل بعيد يكون بمعزل عن الصواب، والصواب أن الشرط قد يأتي للدلالة على المضي، وذلك إذا كان بلفظ «كان» بعدها فعل ماض و هذا ما أثبته الاستعمال الفصيح الذي لا يقبل التأويل.

وقد حاول ابن قيم الجوزية أن يوضّح زمن الفعل في الجملة الشرطية باعتماده على السياق، فيدرس الجملة الشرطية في قسمين؛ قسم تكون جملة الشرط والجزاء تعليقا محضا غير متضمن جوابا لسائل: «هل كان كذا؟»، ولا يتضمن لنفي قول من قال: «قد كان كذا»، فهذا يقتضي الاستقبال.

وقسم يكون مقصوده ومضمونه جواب سائل «هل وقع كذا؟»، أو ردّا لقوله: «قد وقع كذا»، فإذا علّق الجواب هنا على شرط لم يلزم أن يكون مستقبلا لا لفظا ولا معنى بل لا يصحّ فيه الاستقبال أبدا، كمن يقول لرجل: «هل قلتَ لفلان كذا؟» وهو يعلم أنّه علم بقوله له، فيقول: «إن كنتُ قلتُه فقد علمتَه»، فما للاستقبال هنا معنى قط وكذلك إذا قلته لمن قال: «صحبتُ فلانا»، فيقول: «إن كنتَ صحبتَه فقد أصبتَ بصحبته خيرا»، فتكون هذه المواضع كلها مواضع ماضٍ لفظا ومعنى ليطابق السؤال الجواب، ويصح التعليق الخبري لا الوعدي، فالتعليق الوعدي يستلزم الاستقبال وأمّا التعليق الخبري فلا يستلزمه (١: ٨٠).

بناء على هذا يمكننا القول إن الصيغ الأساسية التي تشكلت بها جملتا الشرط والجواب مع الأداة «إن» لا تنحصر فيما ذكر في الجدول (٣ ـ ١) وإنما هناك أنماط وصور تنبثق عن الأنماط الرئيسية في تأدية المعنى الشرطي كالتركيب («كان» + فعل ماض) الذي يستفاد منه في الدلالة على الشرط في الزمن الماضي. وهناك صور فرعية أخرى لا يصلح أن يكون التركيب معها شرطيا إلا إذا اقترن الجواب بـ«الفاء» أو ما ينوب عنها من روابط وهذا ما سنفصل الحديث عنه في الموضع الذي ندرس فيه نظام الربط في الفصل الثالث.

٢ ـ ١ ـ ١ ـ ١ ـ ١ ـ «إمّا»

قد تزاد «ما» بعد «إن» الشرطية للتأكيد، نحو قولك: «إمّا تأتينّي آتك»، والأصل «إن تأتني آتك» زيدت «ما» على «إن» لتأكيد معنى الجزاء في نفس المخاطب، وحكم زيادتها بعدها جائز على الاختيار (ابن يعيش ٩: ٥، ابن السراج ٢: ١٦٠)، قال المبرد: "فأنت في زيادة «ما» وتركها مخير"

(٢: ٥٣).

وإذا لحقت «ما» الزائدة بحرف الجزاء أُكّد فعل الشرط بـ«النون» فقد شبّهوا «ما» الواقعة بعد «إن» بـ«اللام» التي تلحق في القسم في قولك: «والله لأفعلنَّ» (سيبويه ٣: ٥١٥، المبرد ٣: ١٣). فتدخل «نون» التأكيد الثقيلة مع زيادة «ما» وإن لم يكن الشرط من مواضعها، فتزداد قوة التأكيد بدخولها على الفعل.

يقول ابن يعيش: "والعلة في دخولها «نون التوكيد»، أنها لما لحقت «ما» أول الفعل بعد «إن» أشبهت «اللام» في «والله ليفعلنَّ»، فجامعتها نون التأكيد كما تكون مع «اللام» في «ليفعلنَّ»، وجهة التشبيه بينهما أن «ما» هنا حرف تأكيد، كما أن «اللام» مؤكدة، والفعل واقع بعدها كما يقع بعد «اللام»، والكلام غير واجب كما هو كذلك في الأمر والنهي، فلمّا شابهت «اللام» في ذلك لزمت الفعل بعدها «النون» في الشرط كما لزمت «اللام» في «ليفعلنّ»، وصار الشرط في مواضع «النون» بعد أن لم يكن موضعا لها" (٩: ٥). ويرى الزركشي أن «إمّا» أبلغ في الشرط من «إن» ولذلك تتبع بـ«النون» المبني عليها المضارع (٢: ٣٦٠).

وقد ذهب الجمهور إلى أن تأكيد فعل الشرط ليس لازما وأنه يجوز في الكلام إثبات «النون» وحذفها وإن كان الإثبات أكثر (كريري ٦٠). والحق أن إثبات «النون» في الكلام أكثر من حذفها كما هو مذهب الجمهور، وقد نصَّ بعض النحاة على أنه لم تأت «إمّا» في القرآن الكريم إلا والفعل بعدها مؤكَّد بـ«النون»، ولم ترد في موضع من المواضع بدونها والآيات الواردة في ذلك كثيرة، منها قوله تعالى: ﴿وَإِمَّا يَنزَغَنَّكَ مِنَ الشَّيْطَانِ نَزْغٌ فَاسْتَعِذْ بِاللّهِ إِنَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ (الأعراف ٧: ٢٠٠)، و﴿وَإِمَّا تُعْرِضَنَّ عَنْهُمُ ابْتِغَاء رَحْمَةٍ مِّن رَّبِّكَ تَرْجُوهَا فَقُل لَّهُمْ قَوْلاً مَّيْسُورًا﴾ (الإسراء ١٧: ٢٨)، و﴿فَإِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ الْبَشَرِ أَحَدًا فَقُولِي إِنِّي نَذَرْتُ لِلرَّحْمَنِ صَوْمًا﴾ (مريم ١٩: ٢٦). وكل ما ورد منها واضح فيه معنى التأكيد. والذي يبدو لنا من خلال قراءتنا للنصوص المعاصرة أن استعمال «إمّا» في الشرط نادر في العربية المعاصرة.

٢-١-١-١-٢- «إن» الوصلية

«إن» الوصلية وهي التي تأتي مسبوقة بـ«الواو» وتقع وسط الكلام بين المبتدأ والخبر أو ما أصله مبتدأ وخبر، نحو: «زيد وإن كثر ماله بخيل»، وقد تأتي بعد تمام الكلام، نحو: «زيد بخيل وإن كثر ماله»، وهي لا تحتاج إلى جواب، وإنما القصد منها الوصل والربط وتقرير المعنى السابق. وفي «الواو» الواقعة قبل «إن» ثلاثة أقوال كما ذكرها الرضي الأستراباذي (٢: ٢٥٧ ـ ٢٥٨)، وهي كالآتي:

١ ـ تكون «الواو» اعتراضية، فتكون «إن» شرطيةً، حذف جوابها لوجود ما يدل عليه، أي: «إن كثر مال زيد فهو بخيل، فكيف إذا قلّ ماله»، والجملة كالعوض من الجواب المقدر ولو أظهرته لم تذكر الجملة المذكورة، ولا «الواو» الاعتراضية لأن جواب الشرط ليس جملة اعتراضية.

٢ ـ تكون «الواو» للعطف على مقدّر، فالمعطوف عليه محذوف وهو ضد الشرط المذكور، فالتقدير: «زيد إن لم يكثر ماله وإن كثر فبخيل»، لكن ليس المراد بالشرط فيها حقيقة التعليق، إذ لا يعلّق حقيقة على الشيء ونقيضه معاً لما في ذلك من المنافاة العقلية، بل المراد التعميم (الصبان ٤: ١٣).

٣ ـ تكون «الواو» للحال، فيكون الذي هو كالعوض من الجزاء عاملا في الشرط نصبا على أنه حال، فالتقدير: «زيد بخيل والحال أنه كثر ماله»، فعلى هذا لا تكون «إن» شرطية.

وأمّا تقدير العطف فيبدو أنه أمثل من القولين الآخرين لأسباب لا مجال للتعرّض لها في هذه العجالة. وقد ورد في كلام النحاة ما ذكر فيه المعطوف عليه، حيث يقول ابن هشام: "وإنما جاز «لأضربنه إن ذهب وإن مكث»، لأن المعنى لأضربنه على كل حال؛ إذ لا يصح أن يشترط وجود الشيء وعدمه لشيء واحد" (٣٧٧). لكن الأداة لم تستخدم بالمعنى الحقيقي للشرط، وأنها أصبحت وصلية (الدسوقي ٢: ٤١٩)، وإن حملت شيئا من المعنى الشرطي الذي كان لها في الأصل. وفي مثل هذه الأمثلة التي يذكر فيها المعطوف عليه يمكن أن نقول إن النقيضين من

الشرطين لا يبقيان على معنى الشرط بل يتحولان إلى معنى التسوية.

يتضح مما تقدّم ذكره أن «إن» الوصلية تأتي على وجهين:

الأول: أن تقع «إن» بين المبتدأ والخبر أو ما أصله مبتدأ وخبر، نحو: «زيد وإن كثر ماله بخيل»، وقد تأتي بعد تمام الكلام، نحو: «أكرم أباك وإن شتمك».

والثاني: أن المعطوف عليه مذكور قبل «إن» المسبوقة بـ«واو» وهو ضد الشرط المذكور، نحو: «لأضربنه إن ذهب وإن مكث».

والجدير بالذكر أن «إن» الوصلية إن توسطت بين جزأي الجملة يمكن الإتيان بـ«إلا» الاستدراكية أو «لكن» في صدر الجزء الثاني، فيقع الاستدراك خبرا على نحو: «زيد وإن كثر ماله لكنه بخيل» أو «زيد وإن كثر ماله إلا أنه بخيل»، فجاء في صدر الجملة «زيد» مرفوعا بالابتداء وهو يتطلب الخبر، وجاء الخبر مصدرا بـ«إلا» و«لكن»، وهما أداتان للاستدراك، والاستدراك لا يأتي إلا بعد تمام الجملة، تقول: «زيد حسن الخلق لكنه بخيل» أو «إلا أنه بخيل».

وقد ذكر السيوطي في كتابه همع الهوامع في شرح جمع الجوامع نقلا عن شارح كافية ابن الحاجب محمد بن سليمان الكافيجي أن الإخبار بجملة يتصدرها أداة استدراك غير جائز، وكذلك إذا تصدّرها حرف إضراب «بل» أو نداء (١: ٣١٥).

وقد أشار بعض النحاة إلى جواز ذلك، حيث جاء في حاشية الصبان: "اعلم أنه استشكل وقوع الاستدراك خبرا في نحو: «زيد وإن كثر ماله لكنه بخيل»، مع وقوعه في كلامهم، وخرّجه بعضهم على أن الاستدراك خبر عن المبتدأ مقيدا بالغاية، وبعضهم جعل الخبر محذوفا والاستدراك منه" (الصبان ١: ٣٠٩). وهذا يعني أن جملة الاستدراك هي الخبر، بشرط اعتبار المبتدأ مقيدا بالشرط «وإن كثر ماله»، فكأن المراد: «فلان مع كثرة ماله بخيل» أو «فلان الكثير المال بخيل»، والثاني: أن يكون الخبر محذوفا والاستدراك منه، وأصل الكلام مثلا: «زيد وإن كثر ماله لا يتوانى، لكنه بخيل» (حسن ١: ٤٠٩، ٤٢٨).

وكذلك يقول أبو البقاء الكفوي: "وكل مبتدأ عقب بـ«إن» الوصلية فإنه يؤتى في خبره بـ«إلا» الاستدراكية أو بـ«لكن»، مثل: «هذا الكتاب وإن صغر حجمه لكن كثرت فوائده» وذلك لما في المبتدأ باعتبار تقييده بـ«إن» الوصلية من المعنى الذي يصلح الخبر استدراكا له واشتمالا على مقتضى خلافه والمبتدأ لا يكون إلا اسما البتة" (٨٠٧).

وقد استعمل الرضي هذا الأسلوب في كلامه حيث يقول: "وقد تستعمل «إن» الشرطية في الماضي على أحد ثلاثة أوجه: إما ... وإما على القطع بوجوده [في الماضي]، نحو: «زيد وإن كان غنيا لكنه بخيل»" (٢: ١٠٩)، ثم يقول في موضع آخر: "إنّ «كان» إذا كان شرطا ... وقد يكون متحقق الوقوع فيه [في الماضي]، نحو: «زيد وإن كان غنيا إلا أنه بخيل»" (٢: ٢٦٤).

والأسلوب في رأي عباس حسن على كلا الإعرابين معيب وبعيد من الأساليب الصحيحة الواردة في الكلام الفصيح، فهو يرى أنه من الأساليب الفاسدة والقبيحة التي تتردد في كلام بعض السابقين من المولدين الذين لا يستشهد بكلامهم ومحاولة النحاة المتأخرين في تأويل هذا الأسلوب لم يكن ناجحا (٤: ٤٠٧).

مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

على أن هذا الذي منعه النحاة القدامى والمعاصرون قد وقع في كلام كبار الكتّاب في العصور المتقدمة، فقد قال أبو جعفر الإسكافي في الرد على الجاحظ: "ونحن وإن كنا نعتقد إخلاص أبي بكر وإيمانه الصحيح السليم وفضيلته التامة، إلا أننا لا نحتج له بمثل ما احتج به الجاحظ من الحجج الواهية" (الزعبلاوي ٥٤٠)، فعلى هذا صحّ قولك: «إلا أنه بخيل» و«لكنه بخيل» بعد أن ثبت وقوعه في كلامهم، ولو أن الأصل أن لا يأتي الاستدراك إلا بعد تمام الكلام.

٢-١-١-٢- «إذا»

«إذا» ظرف لما يستقبل من الزمان تتضمّن معنى الشرط غالبا، فتكون من أدوات الشرط غير الجازمة ويمكن أن تكون أمّاً لهذا النوع من الأدوات كما كانت «إن» أمّ الأدوات الشرطية الجازمة (فودة ٤٩). أما معنى الشرط فيها فقد ذكره أكثر النحاة، وإنما عدّت من أدوات الشرط لشبهها بها

من حيث إنها تقتضي جملتين بعدها فتربط بينهما تلازما كما هي الحال في أدوات الشرط العاملة، فتعلّق حصول إحداهما بحصول الأخرى، فتصير الأولى شرطا والثانية جوابا، وذلك نحو: «إذا جئتني أكرمتك»، فتعلّق الإكرام على حصول المجيء.

وحقيقة الشرط في «إذا» تختلف عن أدوات الشرط العاملة، وذلك أن «إذا» تعيّن وقت تعلّق جوابها بشرطها ولهذا جعلها سيبويه بمنزلة «إذ» في الماضي، ثم قال: "ويبيّن هذا أن «إذا» تجيء وقتا معلوما ألا ترى أنك لو قلت: «آتيك إذا احمرّ البسر» كان حسنا، ولو قلت: «آتيك إن احمرّ البسر» كان قبيحا. فـ«إن» أبدا مبهمة وكذلك حروف الجزاء. و«إذا» توصل بالفعل، فالفعل في «إذا» بمنزلته في «حين» كأنك قلت: «الحين الذي تأتيني فيه آتيك فيه»" (٣: ٦٠).

وقد أوضح عبد القاهر الجرجاني معنى الشرط في «إذا»، فذكر أن في «إذا» تعيينا وتخصيصا، نحو: «آتيك إذا احمرَّ البسر»، ومعناه «آتيك وقت احمرار البسر»، و«احمرار البسر» له وقت معلوم، ولهذا فلا يكون ما بعدها علة في حصول جوابها لتعيّن وقوعه، ولأنهم وضعوها على ما يناسب التخصيص ويبعد عن الإبهام، وحق ما يُجازَى به أن يكون مبهما، ولكنه لما تعلّق جوابها والتزم حصوله عند وقت حصول شرطها صار كأنه سبب في حصول جوابها (المقتصد في شرح الإيضاح ١١١٨).

وقد استفاد منه ابن يعيش حين ذكر معنى الجزاء فيها فقال: "إنما كان في «إذا» معنى المجازاة لأن جوابها يقع عند الوقت الواقع كما تقع المجازاة عند وقوع الشرط" (٤: ٩٧)، وذلك "لأن الذاكر لها كالمعترف بوجود ذلك الأمر ... فقولك: «إذا طلعت الشمس فأتني»، فيه اعتراف بأنها ستطلع لا محالة" (٩: ٤).

فالأصل في «إذا» أن تكون للمقطوع بحصوله، وللكثير الوقع، والدليل عليه استعمالها في الأغلب الأكثر في هذا المعنى، فمن المقطوع بحصوله قوله تعالى: ﴿كُتِبَ عَلَيۡكُمۡ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الۡمَوۡتُ﴾ (البقرة ٢: ١٨٠)، فإن كل واحد منا سيحضره الموت. ولذلك وردت شروط الكتاب العزيز

في أخباره تعالى بـ«إذا»، لقطع علاّم الغيوب سبحانه بالأمور المتوقعة، نحو قوله تعالى في فواتح السور: ﴿إِذَا وَقَعَتِ الْوَاقِعَةُ﴾ (الواقعة ٥٦: ١)، ﴿إِذَا جَاءكَ الْمُنَافِقُونَ قَالُوا نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ﴾ (المنافقون ٦٣: ١)، ﴿إِذَا الشَّمْسُ كُوِّرَتْ﴾ (التكوير ٩١: ١)، ﴿إِذَا السَّمَاء انفَطَرَتْ﴾ (الإنفطار ٨٢: ١)، ﴿إِذَا السَّمَاء انشَقَّتْ﴾ (الانشقاق ٨٤: ١)، ﴿إِذَا زُلْزِلَتِ الْأَرْضُ زِلْزَالَهَا﴾ (الزلزلة ٩٩: ١)، ﴿إِذَا جَاء نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ﴾ (النصر ١١٠: ١). وأمّا ما يقع كثيرا، فنحو قوله تعالى: ﴿وَإِذَا حُيِّيْتُم بِتَحِيَّةٍ فَحَيُّواْ بِأَحْسَنَ مِنْهَا أَوْ رُدُّوهَا﴾ (النساء ٤: ٨٦) (الرضي الأستراباذي ٢: ١٠٨، السامرائي، معاني النحو ٤: ٦١).

وقد تخرج «إذا» عن الاستقبال وتدلّ على تحقّق الوقوع في الماضي، نحو قوله تعالى: ﴿وَلاَ عَلَى الَّذِينَ إِذَا مَا أَتَوْكَ لِتَحْمِلَهُمْ قُلْتَ لاَ أَجِدُ مَا أَحْمِلُكُمْ عَلَيْهِ تَوَلَّواْ وَّأَعْيُنُهُمْ تَفِيضُ مِنَ الدَّمْعِ حَزَنًا﴾ (التوبة ٩: ٩٢)، وقوله تعالى في فرعون: ﴿حَتَّى إِذَا أَدْرَكَهُ الْغَرَقُ قَالَ آمَنتُ أَنَّهُ لا إِلِهَ إِلاَّ الَّذِي آمَنَتْ بِهِ بَنُو إِسْرَائِيلَ﴾ (يونس ١٠: ٩٠)، وقوله تعالى: ﴿حَتَّى إِذَا رَكِبَا فِي السَّفِينَةِ خَرَقَهَا﴾ (الكهف ١٨: ٧١). وكذلك تدل «إذا» على تحقّق وقوع الأمر واستمراره في الماضي، كقوله تعالى: ﴿وَتَرَى الشَّمْسَ إِذَا طَلَعَت تَّزَاوَرُ عَن كَهْفِهِمْ ذَاتَ الْيَمِينِ وَإِذَا غَرَبَت تَّقْرِضُهُمْ ذَاتَ الشِّمَالِ﴾ (الكهف ١٨: ١٧)، وقد استمرت هذه الحالة وتكرّر فعل الشرط وجوابه ثلاث مئة سنة وتسع سنوات كما أخبر بذلك القرآن الكريم.

مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

تختصّ «إذا» بالدخول على الأفعال وذلك لتضمنها معنى الشرط، وهو لا يكون إلا بالأفعال (ابن يعيش ٤: ٩٦)، يقول المبرد: "لأن «إذا» فيها معنى الجزاء ولا يكون الجزاء إلا بالفعل، تقول: «إذا أعطيتني أكرمتك»، و«إذا قدم زيد أتيتك»" (٤: ٣٤٧). وإيلاؤها الفعل لم يمنع من أن يأتي بعدها اسم، فـ«إذا» شأنها شأن «إن»، نحو قوله تعالى: ﴿إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ﴾ (الانشقاق ٨٤: ١).

ولتضمُّن «إذا» معنى الشرط فإنها تحتاج إلى جواب فهي بمنزلة أدوات الشرط في طلب

الجواب، وفي ذلك يقول المرادي إنها: "متضمّنة معنى الشرط ولذلك تجاب بما تجاب به أدوات الشرط" (٣٦٧). وجوابها يكون جملة فعلية، نحو: «إذا جئتني أكرمتك»، و«إذا تخرجُ أخرجُ» وإذا كان جوابها غير ذلك فإنه تدخل عليه «الفاء» كما دخلت في جواب «إن»، نحو قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ إِذَا لَقِيتُمْ فِئَةً فَاثْبُتُواْ﴾ (الأنفال ٨: ٤٥).

والأفعال التي تأتي في الشرط والجواب بعد «إذا» تكون حسب الجدول التالي:

جملة الشرط	المثال	جملة الجواب	المثال
مضارع	﴿إِذَا يُتْلَى عَلَيْهِمْ	مضارع	يَخِرُّونَ لِلأَذْقَانِ سُجَّدًا﴾ (الإسراء ١٧: ١٠٧).
ماض	﴿وَإِذَا أَذَقْنَا النَّاسَ رَحْمَةً	ماض	فَرِحُوا بِهَا﴾ (الروم ٣٠: ٣٦).
ماض	﴿وَإِذَا رَأَيْتَهُمْ	مضارع	تُعْجِبُكَ أَجْسَامُهُمْ﴾ (المنافقون ٦٣: ٤).
مضارع	﴿وَإِذَا تُتْلَى عَلَيْهِمْ آيَاتُنَا	ماض	قَالُواْ قَدْ سَمِعْنَا﴾ (الأنفال ٨: ٣١).

الجدول رقم (٣ ـ ٢)

والجدير بالذكر أنه يغلب على الصيغ التي تلت هذه الأداة صيغة الفعل الماضي، كما يرى النحاة ذلك، إذ يقول ابن هشام: "ويكون الفعل بعدها ماضياً كثيراً، ومضارعاً دون ذلك" (٩٦). والأمر الثاني أن فعل الشرط جاء مضارعا بعد «إذا» والجواب ماضيا في القرآن الكريم رغم أن النحاة اعتبروا مجيء فعل الشرط مضارعا والجواب ماضيا قليلا، وخصه الجمهور بالشعر. وفاتهم أن يشيروا إلى مجيء هذه الصورة في الذكر الحكيم ضمن حديثهم عن صيغ فعلي الشرط والجواب.

تتضمّن «إذا» معنى الشرط إلا أنها لا تجزم المضارع الذي يليها إلا في الشعر وهو مذهب الخليل وسيبويه وجمهور النحاة. وعلة عدم الجزم بها في السعة عند الجمهور، مخالفتها لأدوات الشرط العاملة في معنى الإبهام، ولأن الجملة الفعلية بعدها في موضع جر بالإضافة فلا تعمل «إذا» الجر والجزم في وقت واحد (كريري ١٣٠)، وهذا ما حكاه سيبويه عن الخليل، حيث يقول: "وسألته

عن «إذا» ما منعهم أن يجازوا بها؟ فقال: الفعل في «إذا» بمنزلته في «إذ» ... ويبين هذا أن «إذا» تجيء وقتا معلوما" (٣: ٦٠). كما يقول المبرد: "وإنما منع «إذا» من أن يجازى بها لأنها موقّتة، وحروف الجزاء مبهمة، ألا ترى أنك إذا قلت : «إن تأتني آتك» فأنت لا تدري أيقع منه إتيان أم لا؟" (٢: ٥٤).

٢-١-١-٢-١- الفرق بين «إن» و«إذا»

هناك شبه بين «إن» و«إذا» الظرفية الشرطية في إفادة التعليق والربط بين جملتين، على أن مفهوم الارتباط الذي تؤدّيه «إن» يختلف عن ذاك الذي تؤدّيه «إذا». وقد فرّق النحاة بين الأداتين «إن» و«إذا» من حيث العمل والمعنى، فـ«إن» أداة جازمة و«إذا» غير جازمة، وإن سبب منع هذه الأداة من الجزم يعود إلى المعنى الذي تدل عليه. وذكر ذلك سيبويه ـ كما أشرنا سابقا ـ بقوله: "إنّ «إذا» تجيء وقتا معلوما، ألا ترى أنك لو قلت: «آتيكَ إذا احمرّ البسر» كان حسنا، ولو قلت: «آتيكَ إن احمرّ البسر»، كان قبيحا. فـ«إن» أبدا مبهمة، وكذلك حروف الجزاء" (٣: ٦٠).

وجاء في الإتقان في علوم القرآن أن «إذا» تختص بدخولها على المتيقن، والكثير الوقوع بخلاف «إن» فإنها تستعمل في المشكوك والموهوم والنادر، ولهذا قال تعالى: ﴿فَإِذَا جَاءتْهُمُ الْحَسَنَةُ قَالُواْ لَنَا هَذِهِ وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ يَطَّيَّرُواْ﴾ (الأعراف ٧: ١٣١)، أتى في جانب الحسنة بـ«إذا»، لأن نعم الله على العباد كثيرة ومقطوع بها، و«إن» في جانب السيئة لأنها نادرة الوقوع، ومشكوك فيها. وتخالف «إذا»، «إن» أيضا في إفادة العموم، قال ابن عصفور: فإذا قلت: «إذا قام زيد قام عمرو»، أفادت أنه «كلّما قام زيد قام عمرو» (السيوطي ١: ١٥٠)؛ هذا يعني أن «إذا» تدل على زمن محدّد، أمّا «إن» فهي مبهمة.

وفقا لما ذكره النحاة فإن «إذا» تستعمل في المعاني المعلومة والمتحققة الوقوع والمقطوعة الحصول بخلاف «إن» التي أصلها الشك والإبهام وتستعمل في المعاني المحتملة أو المشكوك في حصولها والمستحيلة الوقوع، ويبدو ذلك واضحا في استعمال القرآن الكريم، ولا سيما في الآيات

التي اجتمعت فيها «إن» و«إذا» معا، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيرًا الْوَصِيةُ لِلْوَالِدَينِ وَالْأَقْرَبِينَ بِالْمَعْرُوفِ﴾ (البقرة٢: ١٨٠)، فجاء في حضور الموت بـ«إذا» لأنه واقع ولا بدّ، وأما ترك الخير وهو المال فهو أقل فجاء معه بـ«إن» (السامرائي، معاني النحو ٤: ٦٥).

ولما كانت «إذا» تفيد الجزم بالوقوع، غلب معها لفظ الماضي لكونه أدل على الوقوع وأقرب إلى القطع من المستقبل باعتبار لفظه، بخلاف «إن» التي تستعمل في المعاني المحتملة، والمشكوك فيها فإنه غلب معها الفعل المضارع (التفتازاني ٨٩، السامرائي، معاني النحو ٤: ٦٥). وهذا ما ذكره الزركشي بقوله:

وأما «إذا» فلما كانت في المعاني المحققة غلب لفظ الماضي معها لكونه أدل على الوقوع باعتبار لفظه في المضارع، قال تعالى: ﴿فَإِذَا جَاءتْهُمُ الْحَسَنَةُ قَالُواْ لَنَا هَذِهِ وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ يَطَّيَّرُواْ بِمُوسَى وَمَن مَّعَهُ﴾ (الأعراف ٧: ١٣١)، بلفظ الماضي مع «إذا» في وجوب الحسنة حيث أريد مطلق الحسنة لا نوع منها، ولهذا عرّفت تعريف العهد، ولم تنكَّر كما نكِّر المراد به نوع منها في قوله تعالى: ﴿وَإِن تُصِبْهُمْ حَسَنَةٌ يَقُولُواْ هَذِهِ مِنْ عِندِ اللّهِ﴾ (النساء ٤: ٧٨)، وقال تعالى: ﴿وَإِذَا أَذَقْنَا النَّاسَ رَحْمَةً فَرِحُوا بِهَا وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾ (الروم ٣٠: ٣٦) (٢: ٣٦٢).

وقد أجرى علي فودة إحصاء لاستعمال الفعل الماضي والمضارع مع «إن» الشرطية في القرآن الكريم (٦٠) وأكّد من خلاله أن استعمال «إن» الشرطية مع الفعل الماضي أكثر من استعمالها مع المضارع، لكن فاضل صالح السامرائي في كتابه معاني النحو رفض ما ذكره فودة وأشار إلى ملاحظات تؤيد رأي النحاة في تغليب لفظ المضارع مع «إن» ولفظ الماضي مع «إذا» في الاستعمال (٤: ٦٦).

وما يجدر ذكره أن «إذا» على كثرة استعمالها في القرآن الكريم لم ترد في موضع واحد محتمل

الوقوع، بل هي كلها إما مقطوع بوقوعها، أو كثير الوقوع بخلاف «إن» (السامرائي، معـاني النحـو ٤: ٦٥). ولكن النصوص الأخرى غير النص القرآني خاصة النصوص المعاصرة التي جاءت في سياقها هاتان الأداتان («إن» و«إذا») تُثبت لنا اشتراكهما في المعنى الدلالي فقد جاءت الأداتان في المعنى المقطوع بحصوله والمتيقن بعد أن جعله النحاة خاصاً للأداة «إذا» وجاءتا فـي المعـاني المحتملـة الوقوع بعد أن جعله النحاة حكراً على الأداة «إن».

بعبارة أخرى نرى في كثير من النصوص خاصة النصـوص المعاصـرة أن تحقّـق المعنـى وعـدم تحقّقه والمقطوع بحصوله وعدم حصوله لم يختص بأداة دون أخرى فقد وجدنا هذا المعنى في كلتا الأداتين، وهذا كما ذكرنا سابقا يطابق رأي ابن يعيش الذي يقول: "وربما استعملت «إن» في مواضع «إذا» و«إذا» في مواضع «إن» ولا يبيَّن الفرق بينهما لما بينهما من الشركة" (٩: ٤).

فإذا أمعنا النظر في النصوص الأدبية التي يمكن فيهـا المبادلـة بـين «إن» و«إذا»، دون أن تكـون إحداهما أحق بموضعها من الأخرى نجد أن الأديب لم يتحرّج مـن اسـتعمال «إذا» أو «إن» حيـث يراد مطلق التعليق بلا قصد إلى تحقيق، كقول بشار بن برد:

إذا كُنــتَ فــي كُــلِّ الــذنوب مُعاتِبــاً صَــديقَكَ لَــم تَلْــقَ الَّــذي لا تُعاتِبُــه
إذا أنـتَ لـم تَشـرَب مِـراراً علـى القَـذَى ظَمِئــتَ، وَأَيُّ النَّــاسِ تَصــفُو مَشــارِبُه

(بشار بن برد ١: ٣٢٦)

وكذلك قول أبي الطيب حيث يقصد من استعمال «إن» مجرد تعليق الجواب بالشرط:

فَـإن تَـكُ فـي قَبـرٍ فَإنَّـكَ فـي الحَشَـا وَإن تَـكُ طِفـلاً فَالأَسـى لَـيس بالطِفـلِ

(المتنبي ٢٧٩)

٢-١-١-٢-٢- الفرق بين «إذ» و«إذا»

«إذ» و«إذا» ظرفان، الأول للزمن الماضي في الغالب، والثـاني للمسـتقبل، وقـد يتعـاوران فيـرد الأول للمستقبل، والثاني للماضي. وهما مضافان أبـدا إلـى الجمـل، إلاّ أن «إذ» تضـاف إلـى كلتـا

الجملتين: الاسمية، أو فعلية فعلها ماض لفظا ومعنى، أو معنى لا لفظا، وقد اجتمعت الثلاثة في آية: ﴿إِلاَّ تَنصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ اللّهُ إِذْ أَخْرَجَهُ الَّذِينَ كَفَرُواْ ثَانِيَ اثْنَيْنِ إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ إِذْ يَقُولُ لِصَاحِبِهِ لاَ تَحْزَنْ إِنَّ اللّهَ مَعَنَا﴾ (التوبة ٩: ٤٠)، الأولى: ظرف لـ«نَصَرَه»، والثانية: بدل منها، والثالثة: بدل ثانٍ. أمّا «إذا» فلا تضاف إلاّ إلى الجملة الفعلية (الصابوني ٣٦ ـ ٣٧).

وقال سيبويه نقلا عن الخليل: "الفعل في «إذا» بمنزلته في «إذ»، إذا قلت: «أتذكر إذ تقول»، فـ«إذا» فيما تستقبل بمنزلة «إذ» فيما مضى" (٣: ٦٠). وقال الرضي: "«إذ» لزمان من أزمنة الماضي مختص من بينها بوقوع حدث فيه مقطوع به" (٢: ١٠٨).

٢ ـ ١ ـ ١ ـ ٢ ـ ٣ ـ «إذا ما»

وتزاد «ما» بعد «إذا» الشرطية، نحو «إذا ما قام محمد قام علي»، ومذهب الجمهور أن حكمها من حيث العمل كحكمها قبل دخول «ما» عليها فلا تجزم إلا في الشعر، ويؤيد ذلك قول الرضي: "وإذا جاءت «ما» بعد «إذا» فهي باقية على ما كانت عليه لا تصير بها جازمة متعينة للشرط بخلاف «إذ» فإنها تصير جازمة بـ«ما»" (٢: ١١٦).

مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

وقد ذهب النحاة إلى أن زيادة «ما» بعد أدوات الشرط، نحو «إذا ما»، و«إمّا»، و«متى ما»، و«أينما» تؤدّي غرضين:

الأول: إفادة الإبهام والعموم، فإذا قلت مثلا: «سأزورك إذا جنّ الليل» فالراجح أن يكون القصد ليل يومكم ذاك، فإذا قلت: «سأزورك إذا ما جنّ الليل» فإنه لا يتعين ليل ذلك اليوم، بل أصبح الكلام يحتمل الليالي الأخرى المقبلة، وذلك لأن «ما» أبهمتها (السامرائي، معاني النحو ٤: ٨١).

وجاء في الكليات: "«إذا ما» فيه إبهام في الاستقبال ليس في «إذا»، بمعنى أنك إذا قلت «آتيك إذا طلعت الشمس» فإنه ربما يكون لطلوع الغد حتى يستحق العتاب بترك الإتيان في الغد، بخلاف «إذا ما طلعت» فإنه لا يخص ذلك ولا يستحق العتاب" (الكفوي ٧٢).

والثاني: إفادة التأكيد، بمعنى أنه إذا قصد تأكيد معنى الشرط الذي تضمنته «إذا» لقوة معنى

الجزاء، استعملت «ما» بعدها، نحو قوله تعالى: ﴿حَتَّى إِذَا مَا جَاؤُوهَا شَهِدَ عَلَيْهِمْ سَمْعُهُمْ وَأَبْصَارُهُمْ وَجُلُودُهُمْ بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ (فصلت ٤١: ٢٠)، «ما» في هذه الآية الشريفة مزيدة للتأكيد، ومعنى التأكيد فيها أن وقت مجيئهم النار لا محالة أن يكون وقت الشهادة عليه ولا وجه أن يخلو منها (الزمخشري ٤: ٢٠٠). وهذا هو ما أفاده أبو السعود بوضوح واختصار إذ قال: «حتى إذا ما جاءوها»، أي: «حتى إذا حضروها»، و«ما» مزيدة لتأكيد اتصال الشهادة بالحضور (٨: ١٠).

وشهادة السمع وسائر الجوارح من المعاني القوية التي لا يقتضيها الشرط الذي هو المجيء، ألا ترى استنكارهم لها حتى قالوا لجلودهم «لم شهدتم علينا»، فأجابوا بأن قالوا: ﴿أَنطَقَنَا اللَّهُ الَّذِي أَنطَقَ كُلَّ شَيْءٍ﴾ (فصلت ٤١: ٢١)، وليس كذلك قوله تعالى: ﴿حَتَّى إِذَا جَاؤُوهَا فُتِحَتْ أَبْوَابُهَا﴾ (الزمر ٣٩: ٧١)، لأن المجيء يقتضي فتح الأبواب (الخطيب الاسكافي ٤١٧ ـ ٤١٨). ثم إن شهادة السمع والأبصار والجلود أمر مستغرب، بخلاف فتح الأبواب ونحوه فأكّده لذلك.

٢ـ١ـ١ـ٣ـ «إذما»

أجمع النحاة على أن «إذما» من أدوات الشرط العاملة وأنها لا تكون كذلك إلا مقرونة بـ«ما»؛ لأن أصلها «إذ» الظرفية الدالة على الزمن الماضي غالبا، وتلزم إضافتها إلى الجمل بعدها، وليس فيها معنى الشرط، تقول: «جئت إذ قام زيد»، و«جئت إذ زيد قائم». قال المبرد: "فأما «إذ» فإنما تقع بعدها الجمل لأنه لا معنى للجزاء فيها لأنها ماضية لا تحتاج إلى جواب" (٤: ٣٤٨). فلمّا قصد بها الشرط والمجازاة ألزموها «ما» لتكفّها عن الإضافة وتُهَيِّئها للدخول في باب الشرط، فحصل لها بالتركيب ما لم يكن لها قبل دخول «ما» عليها (كريري ٦٣).

وقد ذكر سيبويه أن «إذ» من الحروف لا تؤدّي معنى الشرط إلا إذا ألحقت بها «ما»، فيقول: "ولا يكون الجزاء في «حيث» ولا في «إذ» حتى يُضمّ إلى كل واحد منهما «ما» فتصير «إذ» مع «ما» بمنزلة «إنما» و«كأنما»، وليست «ما» فيهما بلغو" (٣: ٥٦). و«ما» تجعل «إذ» بعد أن تلحق بها متمحضة للشرط، دالة على الاستقبال بعد أن كانت دالة على المضي كثيرا.

وقد اختلف النحاة في «إذما»، فذهب جمهور النحاة إلى أنها حرف شرط بمنزلة «إن» الشرطية، وذهب قسم منهم إلى أنها ظرف فهي باقية على ظرفيتها بعد دخول «ما»، وهذا من المسائل الخلافية التي لا تعني البحث.

ولم ترد «إذما» في القرآن الكريم، وشواهدها من المدونة الفصيحة قليلة بل نادرة، ومن ذلك قول الشاعر:

وإنك إذما تأت ما أنت آمرٌ   به تُلفِ مَن إياه تأمر آتيا

(نقله ابن عقيل، شرح ابن عقيل...٢: ٣٣٨)

٢-١-١-٤- «أمّا»

«أمّا» حرف بسيط عند أكثر النحاة (المرادي ٥٢٢)، وقيل إنها حرف فيه معنى الشرط والتفصيل والتأكيد. أمّا التفصيل فهو غالب أحوالها (ابن هشام ٦١ ـ ٦٢)، فلا بدّ أن يسبق «أمّا» كلام مجمل فتأتي عقيب ذلك الكلام لتفصيل ما أجمله المتكلم، من ذلك قوله تعالى: ﴿أَمَّا السَّفِينَةُ فَكَانَتْ لِمَسَاكِينَ﴾ (الكهف ١٨: ٧٩)، و﴿وَأَمَّا الْغُلَامُ فَكَانَ أَبَوَاهُ مُؤْمِنَيْنِ﴾ (الكهف ١٨: ٨٠)، و﴿وَأَمَّا الْجِدَارُ فَكَانَ لِغُلَامَيْنِ يَتِيمَيْنِ﴾ (الكهف ١٨: ٨٢). وقد تأتي لغير تفصيل أصلا، نحو: «أمّا الرياء فخُلُق اللئام».

وأمّا إفادتها معنى التأكيد فلم يتعرض لذكره إلا قليل من النحاة، جاء في المغني اللبيب: "وأمّا التوكيد فقلّ من ذكره، ولم أرَ من أحكم شرحه غير الزمخشري، فإنه قال: فائدة «أمّا» في الكلام أن تعطيه فضل توكيد، تقول: «زيد ذاهبٌ»، فإذا قصدت توكيد ذلك وأنه لا محالة ذاهب وأنه بصدد الذهاب ... قلت: «أمّا زيد فذاهب»" (ابن هشام ٦٣).

وأمّا معنى الشرط فيها فقد أثبته بعض متأخري النحويين كابن مالك، وابن الحاجب، وابن هشام، والرضي، وذلك بدليل لزوم «الفاء» بعدها وهي «فاء» جزاء في رأيهم (ابن هشام ٦١). ومصدر ما ذهبوا إليه أن سيبويه قد قال: "وأمّا «أمّا» ففيها معنى الجزاء، كأنه يقول: «عبد الله مهما

يكن من أمره فمنطلقٌ». ألا ترى أن «الفاء» لازمة لها أبدا" (٤: ٢٣٥). ومن هنا زعم بعض النحاة أنها حرف شرط مؤول بـ«مهما يكن من شيء» لأنه قائم مقام أداة الشرط وفعل الشرط، ولذلك يجاب بـ«الفاء» (المرادي ٥٢٢). ولم يعلموا أن سيبويه وأمثاله من المتقدمين كالمبرد كان قولهم فيها تفسير معنى للتقريب لا تقدير إعراب (قباوة ٥٢).

فعلى رأيهم الأصل في قولك: «أمّا زيد فمنطلق»، هو «مهما يكن من شيء فزيد منطلق»، ثم حذفت أداة الشرط «مهما» وفعل الشرط ونابت «أمّا» منابهما، والذي يدلّ على أنها قامت مقام فعل الشرط عدم وقوع الفعل بعدها فلا يليها فعل مطلقا. قال المرادي: "ولا يلي الأداة «أمّا» فعل، لأنها قائمة مقام شرط وفعل شرط، فلو وليها فعل لتُوهِّم أنه فعل الشرط وإنما يليها مبتدأ" (٥٢٥)، لأنها تنوب مناب أداة أخرى مع فعلها.

وقد رأى أبو حيان أن التعليل بكون «أمّا» في معنى الشرط ليس بجيد، لأن جواب «مهما يكن من شيء» لا تلزم فيه «الفاء»، إذا كان صالحا للشرط، و«الفاء» لازمة بعد «أمّا» سواء كان ما دخلت عليه صالحا لها أم لم يكن (السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ٢: ٤٧٩).

وكذلك قال ابن حاجب تقدير «أمّا» بـ«مهما» تمثيل وتحقيق بأنها في معنى الشرط لا أن ذلك معناها (الإربلي ٤١٨)، وهذا ما أشار إليه الرضي بقوله: "وأما تفسير سيبويه لقولهم: «أما زيد فقائم»، بـ«مهما يكن من شئ فزيد قائم»، فليس لأن «أما» بمعنى «مهما»، وكيف، وهذه حرف و«مهما» اسم، بل قصده إلى المعنى البحت" (٢: ٣٩٧).

وفقا لما سبق ذكره تتضمّن «أمّا» معنى الشرط ومفهوم الشرط فيها مخالف لأدوات الشرط العاملة، وذلك أن مفهوم الشرط توقُّف حصول أمر على حصول أمر آخر مترتّب عليه فيما يستقبل وجايز أن يقع وألا يقع، وأمّا ما بعد «أمّا» فواقع لا محالة، نحو: «أمّا عبد الله فذاهب»، ويفيد هذا أن عبد الله ذاهب، ذهب غيره أو لم يذهب، فذهابه حاصل لا محالة، وهذا ما أشار إليه الرضي حيث ذكر أن ما بعد «أمّا» يلزمه حكم من الأحكام مع القطع بحصوله (كريري ١٧١، الرضي

الأستراباذي ٢: ٣٩٥). ولهذا أطلق عليها بعض النحاة أنها حرف إخبار ضمَّن معنى الشرط وليست موضوعة للشرط (المرادي ٥٢٢).

وقد رأى فخر الدين قباوة أن تركيب العبارة في «أمّا» أقرب إلى القصر منه إلى الشرط، ذلك لأن الأصل في معناها هو التأكيد، وتقدير «أمّا زيد فكريم» هو «ما زيد إلاّ كريم» أو «إنما زيد كريم» ومن هذا القصر لُمح معنى الشرط لتضمّن القصر معنى الشرط (٥٦).

وثمة خلاف ظاهري بين «أمّا» وسائر الأدوات الشرطية وهو أن الأدوات الشرطية تدخل على جملتين منفصلتين وبدخول الأداة الشرطية عليهما تصيّرهما جملة واحدة، أمّا الأداة «أمّا» فهي تمتاز بالدخول على كلام تام وتركيب واحد، وتلازم «الفاء» جوابها فهي جزء من سياقها. وقد حصر النحاة الأمور التي يجوز الفصل بها بين «أمّا» و«الفاء» الواقعة في جوابها، منها:

١ ـ المبتدأ، نحو: «أمّا محمد فذاهب».

٢ ـ الخبر، والفصل به قليل، نحو: «أمّا في الدار فمحمد».

٣ ـ جملة الشرط، نحو قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا إِن كَانَ مِنَ الْمُقَرَّبِينَ ! فَرَوْحٌ وَرَيْحَانٌ وَجَنَّةُ نَعِيم﴾ (الواقعة ٥٦: ٨٨-٨٩).

٤ ـ الاسم المنصوب بالجواب لفظا أو محلا، نحو قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلا تَقْهَرْ﴾ (الضحى ٩٣: ٩)، وقوله: ﴿وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ﴾ (الضحى ٩٣: ١١).

٥ ـ الاسم المعمول لمحذوف يفسره ما بعد «الفاء»، نحو: «أمّا زيدٌ فاضربْه».

٦ ـ شبه الجملة المعمول لـ«أمّا»، نحو: «أمّا اليومَ فإني ذاهبٌ»، و«أمّا في الدار فإن محمدا جالسٌ» (ابن هشام ٦٣ ـ ٦٤).

تحذف «الفاء» الواقعة بعد «أمّا» غالبا إذا اقترنت بـ«قول» قد حذف استغناء عنه بالمقول، فتبعته «الفاء» في الحذف، كقوله تعالى: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكْفَرْتُم بَعْدَ إِيمَانِكُمْ فَذُوقُواْ الْعَذَابَ بِمَا كُنْتُمْ تَكْفُرُونَ﴾ (آل عمران ٣: ١٠٦)، والتقدير: فيقال لهم أكفرتم (ابن هشام ٦٢،

المرادي ٥٢٣). وزعم البعض أن «الفاء» لا تحذف في غير الضرورة أصلا، وأن الجواب في الآية: «فذوقوا العذاب»، والأصل: «فيقال لهم: ذوقوا العذاب»، فحذف القول وانتقلت «الفاء» للمقول (السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ٤: ٤٥).

يشتبه بلفظ «أمّا» التفصيلية لفظان آخران: أحدهما مركب من «أم» المنقطعة و«ما» الاستفهامية، كقوله تعالى: ﴿أَمَّاذَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ (النمل ٢٧: ٨٤). والثاني مركب من «أن» المصدرية و«ما» التي هي عوض من «كان» (المرادي ٥٢٧ ـ ٥٢٨)، نحو: «أمّا أنت منطلقا انطلقتُ معك»، أي: «لأن كنت ...»، وكقول الشاعر:

أبا خُراشةَ أمّا أنتَ ذا نَفَرٍ ... فإنَّ قوميَ لم تأكلهُم الضَّبُعُ

(عباس بن مرداس)

وخلاصة القول في «أمّا»، أنها أداة لم توضع للشرط فليست من أدوات الشرط لكنّها تضمّنت معناه، ولشهرتها بين النحاة في تأدية معنى الشرط تناولها البحث في القسم الخاص بالأدوات الشرطية.

مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

٢ـ١ـ١ـ٥ـ «أنّى»

«أنّى» اسم مشترك بين الاستفهام والشرط، ولها ثلاثة معان: أحدها «أين»، وتأتي بمعنى «كيف» وبمعنى «متى»، ولكن المعنيين الشائعين فيها أن تكون بمعنى «أين» و«كيف»، كما يقول سيبويه: "و«أنّى» تكون في معنى «كيف» و«أين»" (٤: ٢٣٥).

فإن كانت شرطا يكون حكمها كحكم «أين»، فهي ظرف مكان تأتي لتعميم الأمكنة، نحو: قولك: «أنّى تذهب أذهب». ويبدو أنها أكثر عموما من «أين» لمكان المَدّة فيها، فإن إطلاق الألف قد يدل على سعة المكان فيها وتطلق المكان إطلاقا بعيدا، بخلاف «أين» التي لا يمتد الصوت بها امتدادا بعيدا (السامرائي، معاني النحو ٤: ٦٩).

وقال بعض النحاة: هي لتعميم الأحوال فتكون بمعنى «كيف» (ابن عقيل، المساعد على تسهيل

الفوائد ٣: ١٣٤)، ومعناها على أي حال تذهب أذهب، والمعوّل في ذلك كله قصد المتكلم (كريري ١٠٣).

ويقول الرضي: "«أنَّى» لها ثلاثة معان استفهامية كانت أو شرطية، أحدها: «أين» إلا أن «أنَّى» مع «مِن» في الاستعمال ظاهرة أو مقدرة ويجيء «أنَّى» بمعنى «كيف»، ويجيء بمعنى «متى»" (٢: ١١٦)، وأبو حيان يذكر في ارتشاف الضرب: "«أنَّى» تكون شرطا، وذكرها الناس في ظروف المكان للعموم بمعنى «متى»، وبمعنى «أين»، وقيل لتعميم الأحوال" (١٨٦٧)، لكنه يقول في البحر المحيط: "وقد تأتي «أنَّى» بمعنى «متى» وبمعنى «أين»، وتكون استفهاما وشرطا، وجعلوها في الشرطية ظرف مكان فقط" (٢: ١٨١). وقد أجمع النحويون على أنها من الظروف التي يجازى بها؛ وذلك لما فيها من الإبهام والعموم (كريري ١٠٢). والذي يبدو لنا من خلال قراءتنا للنصوص المعاصرة أن استعمال «أنّى» في الشرط نادر في العربية المعاصرة.

٢-١-١-٦- «أيَّان»

«أيّان» ظرف زمان بمعنى «متى» (سيبويه ٤: ٢٣٥)، والأكثر فيها أن تكون استفهاما يستفهم بها عن المستقبل، نحو قوله تعالى: ﴿يَسْأَلُ أَيَّانَ يَوْمُ الْقِيَامَةِ﴾ (القيامة ٧٥: ٦). وقلّما يجازَى بها (ابن عقيل، المساعد على تسهيل الفوائد ٣: ١٣٥)، فتأتي شرطا تجزم فعلين، نحو قولك: «أيَّان تزرْني أزرْك»، ولم ترد «أيَّان» الشرطية في القرآن الكريم (الشريف ٤٤٩).

إن النحاة القدماء كسيبويه والمبرد وابن السراج لم يعدّوها من أدوات الشرط. ويعدّ الزجاجي أول من صنّفها من أدوات الشرط، وتابعه ابن معط، وابن عصفور، والمتأخرون من النحاة (كريري ١١٧ ـ ١١٨).

٢-١-١-٧- «أين»

ظرف مكان مبهم تستعمل استفهاما وشرطا، وهي تتضمّن معنى الشرط ويجازى بها لما فيها من الإبهام والعموم، نحو قولك: «أين تذهبْ أذهبْ». وقد نص النحاة على أنها شرط في عموم الأمكنة

(كريري ١٠٠)، وفي ذلك يقول عبد القاهر الجرجاني: "اعلم أن هذه الظروف بمنزلة الأسماء التي تقدّم ذكرها، في أن القصد في المجازاة بها الاختصار والإيجاز، فإذا قلت: «أين تقم أقم»، اشتمل على سائر الأمكنة، ولولاه لطال ذكر الأماكن وأعيا الغرض إذ كنت تقول: «إن تكن في المسجد أكن»، و«إن تكن في الدار أكن»، فلا يحصل المقصود ويكون من الإطالة ما شئت" (المقتصد في شرح الإيضاح ٢: ١١١٢).

٢-١-١-٧-١- «أينما»

قد تنضم «ما» التأكيدية الزائدة إلى «أين» فتزيدها إبهاما وعموما وتزداد المجازاة بها حسنا (ابن يعيش ٤: ١٠٦)، دون أن يتغير حكم «أين»، ولا تلزم زيادتها (المبرد ٢: ٥٣). يرى بعض النحاة أن الأكثر في استعمالها أن تكون مقرونة بـ«ما» (ابن يعيش ٧: ٤٥).

وقد جاءت «أين» الشرطية في القرآن الكريم مقترنة بـ«ما» في جميع المواضع (الشريف ٤٤٢)، نحو قوله تعالى: ﴿أَيْنَمَا تَكُونُواْ يُدْرِككُّمُ الْمَوْتُ﴾ (النساء ٤: ٧٨)، فاتصال «أين» بـ«ما» في هذه الآية يدل على العموم والشمول والتأكيد أكثر من تجردها من «ما»، فلو كانت الآية «أينَ تكونوا يدرككم الموت»، لا نجد فيها العموم والشمول الذي وجدناه في اتصال الأداة بـ«ما»، فضلا عن المد الصوتي لـ«ما».

٢-١-١-٨- «أيّ»

«أيّ» اسم يأتي على عدة أوجه (ابن هشام ٨٢)، والذي يعنينا منها أنها اسم شرط جازم. لا تختص دلالتها في المجازاة بها على شيء معين وإنما هي بحسب ما تضاف إليه وهي لعموم الأوصاف (السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ٢: ٤٥٠). يقول ابن السراج: "فـ«أيّ» إلى أي شيء أضفتها كانت منه، إن أضفتها إلى زمان فهي زمان، وإن أضفتها إلى مكان فهي مكان" (٢: ١٥٩)، فهي من جنس ما تضاف إليه.

فلما كانت «أيّ» من جنس ما تضاف إليه، فإن الشرط بها يعمُّ العقلاء وغيرهم، كما يعمُّ جميع

الأمكنة والأزمنة (ابن عقيل، المساعد على تسهيل الفوائد ٣: ١٣٣، كريري ٨٥). وتكون أكثر أدوات الشرط إبهاما، تقول: «أيَّ رجل تكرم أكرم»، و«أيَّ كتاب تأخذ آخذ»، و«أيّ مذهب تقل به أقل به»، و«أيَّ وقت تسافر أسافر».

تضاف «أيّ» الشرطية إلى النكرة فتكون بمعنى «كلّ» وإلى المعرفة فتكون بمعنى «بعض»، نحو: «أيَّ رجلين تضرب أضربهما»، و«أيَّ الرجلين تضرب أضربه». وهي تضاف إلى النكرة بلا شرط وإلى المعرفة بشرط إفهام تثنية أو جمع أو تكريرها معطوفة بـ«الواو»، نحو: «أيُّ الرجال جاءك فأكرمْه»، و«أيُّ بكر وأيُّ خالد جاءك فأكرمه»، تقديره أيُّهما أو أيّ منهما جاءك (المدني ٨٥٨ ـ ٨٥٩).

٢ـ١ـ١ـ٨ـ١ـ «أيّما»

يجوز أن تزاد «ما» بعد «أيّ» للتأكيد (الأشموني ٣: ٥٧٩)، فتزيدها إبهاما، وذكر السيوطي أن شرط زيادتها ألا تضاف إلى ضمير فيمتنع «أيّهم ما يأتني آته» (همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ٢: ٦٣).

مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

فإن حذف المضاف إليه فالغالب أن تزاد «ما» بعدها وتنوّن «أيّ»، كقوله تعالى: ﴿أَيًّا مَّا تَدْعُواْ فَلَهُ الأَسْمَاء الْحُسْنَى﴾ (الإسراء ١٧: ١١٠)، وتكون زيادتها في هذه الآية عوضا لـ«أيّ» عن الإضافة (كريري ٨٦). ويقول الزمخشري: "التنوين في «أيا» عوض عن المضاف إليه و«ما» صلة للإبهام المؤكد لما في «أيّ»" (٢: ٦٥٤).

وردت «أيّ» الشرطية في موضعين من الذكر الحكيم وهي مقترنة بـ«ما» فيهما، كقوله تعالى: ﴿أَيًّا مَّا تَدْعُواْ فَلَهُ الأَسْمَاء الْحُسْنَى﴾ (الإسراء ١٧: ١١٠)، و﴿أَيَّمَا الأَجَلَيْنِ قَضَيْتُ فَلا عُدْوَانَ عَلَيَّ﴾ (القصص ٢٨: ٢٨) (الشريف ٤٤٣، عضيمة ١: ٦٧٣).

٢ـ١ـ١ـ٩ـ «حيثما»

«حيثما» أداة شرطية جازمة وهي ظرف مكان مبهم تدلّ على تعميم الأمكنة ولا تخرج عن

الظرفية (أبو حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب من لسان العرب ٤: ١٨٦٦ ـ ١٨٦٧). جاء في المقتضب: "و«حيثُ» اسم من أسماء المكان مبهم يفسره ما يضاف إليه ... فلمّا وصلتها بـ«ما» امتنعت من الإضافة فصارت كـ«إذ» إذا وصلتها بـ«ما»" (المبرد ٢: ٥٣).

فـ«حيثما» أداة مركبة من «حيث» و«ما» وتركيبتها هذه شرط أساسي في عملها كأداة شرطية جازمة، فلا يجازَى بها إلا مقرونة بـ«ما» كـ«إذما». وفي ذلك قال سيبويه: "وإنما منع «حيثُ» أن يُجازى بها أنك تقول: «حيثُ تكون أكون»، فتكون وصلٌ لها، كأنك قلت: «المكان الذي تكون فيه أكون» ... فإذا ضممت إليها «ما» صارت بمنزلة «إن» وما أشبهها، ولم يجز فيها ما جاز فيها قبل أن تجيء بـ«ما»" (٣: ٥٨ ـ ٥٩).

وجاء في الأشباه والنظائر: "باب الشرط مبناه على الإبهام، وباب الإضافة مبناه على التوضيح، ولهذا لـمّا أريد دخول «إذ» و«حيث» في باب الشرط، لزمتهما «ما» لأنهما لازمان للإضافة والإضافة توضحهما، فلا يصلحان للشرط حينئذ، فاشترطنا «ما» لتكفّهما عن الإضافة فيبهمان فيصلح دخولهما في الشرط حينئذ" (السيوطي ١: ١٩٧). ثم إن «حيث» مجردة من «ما» يجوز أن يُبتدأ بعدها الاسم، وأدوات الشرط تختص بالدخول على الأفعال، ولما دخلت عليها «ما» اختصت بالدخول على الفعل. جاء في المقتضب: "ولا يكون الجزاء في «إذ» ولا في «حيثُ» بغير «ما»؛ لأنهما ظرفان يضافان إلى الأفعال، وإذا زدت على كل واحد منهما «ما» منعتا الإضافة فعملتا" (المبرد ٢: ٤٦).

وليست «ما» مع «حيث» زائدة بمنزلتها مع «أين ما» و«متى ما»، لأن هذه الظروف يجازى بها من غير «ما»، فإذا دخلت عليها «ما» فهي زائدة لتأكيد معنى الشرط فيها، وأما «حيث» فهي كـ«إذ» لا يجازى بها إلا مقرونة بـ«ما»، فـ«ما» معها كافة لـ«حيث» عن الإضافة لا زائدة، يقول الرضي: "وأما «حيثما» فـ«ما» فيها كافة لـ«حيث» عن الإضافة لا زائدة، كما في «متى ما» و«إمّا»، وذلك أن «حيث» كانت لازمة للإضافة فكانت مخصصة بسبب المضاف إليه فكفّتها «ما» عن طلب الإضافة

لتصير مبهمة كسائر كلمات الشرط" (٢: ٢٥٤)، ويقول ابن يعيش:

كل الظروف التي يجازى بها يجوز أن يجازى بها من غير أن يضم إليها «ما» ما خلا «حيثما» وأختيها («إذ» و«إذا»)، وذلك لأنها مبهمة تفتقر إلى جملة بعدها توضّحها وتبيّنها فتنزلت الجملة منها منزلة الصلة من الموصول فكانت في موضع جر بإضافتها إليها متنزلة منها منزلة الجزء من الكلمة فلما أرادوا المجازاة بها لزمهم إبهامها وإسقاط ما يوضحها فألزموها «ما» كما ألزموا «إنما» و«كأنما» و«ربما» وجعلوا لزوم «ما» دلالة على إبطال مذهبها الأول فجعلوا «حيثما» بمنزلة «أين» في الجزاء ولم تزل عن معناها الأول، فتقول «حيثما تكن أكن» كما تقول: «أين تكن أكن» (٧: ٤٦).

وردت «حيثما» في القرآن الكريم مرتين في سورة البقرة في تعبير واحد وهو قوله تعالى: ﴿وَحَيْثُ مَا كُنتُمْ فَوَلُّواْ وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ﴾ (البقرة ٢: ١٤٤، ١٥٠) (الشريف ٦٣٠).

٢-١-١-٩-١- الفرق بين «حيثما» و«أينما»

يبدو أن «أينما» أكثر إبهاما وعموما، وسبب ذلك أن «أين» أكثر إبهاما من «حيث»، وذلك أن «أين» لا تضاف أصلا، ولذلك فهي مبهمة فإذا دخلت عليها «ما» زادتها إبهاما وتعميما لما فيها من الإبهام والعموم، أما «حيث» فلازمة للإضافة فهي مخصصة أو معرفة بما بعدها، تقول: «اجلس حيث جلس أخوك»؛ أي في مكان جلوسه، ولذا لا تكون جزاء إلا إذا ضمّت إليها «ما» لتكون مبهمة، فمثلا قوله تعالى: ﴿أَيْنَمَا يُوَجِّههُّ لاَ يَأْتِ بِخَيْرٍ﴾ (النحل ١٦: ٧٦)، يوحي بالسعة والشمول، وهو يشمل الوجهات المادية والمعنوية، لكنه لو قال: «حيثما يوجهه لا يأت بخير»، لتعيّن ذلك في المكان المادي المحسوس (السامرائي، معاني النحو ٤: ٧١ ـ ٧٢).

٢-١-١-١٠- «كلّما»

أداة ظرفية زمانية تفيد التكرار، مركبة من «كلّ» التي تفيد الاستغراق، و«ما» المصدرية الزمانية على الوجه الأرجح. يقول ابن الأنباري: "«كلّما» كلمة مركبة من «كلّ» و«ما»، وتفيد التكرار

وتقتضي الجواب" (البيان في غريب إعراب القرآن ١: ٦٢). وهي تشبه أدوات الشرط وتُعَدُّ من الأدوات اللاحقة بها في أداء وظيفة التحويل الربطي لما فيها من معنى العموم والاستغراق الذي يكون في كلمات الشرط نحو «من»، و«ما»، و«متى». ولا تدخل إلا على الجملة الفعلية ويجوز أن يكون الماضي بعدها بمعنى المستقبل، لكنه ليس ذلك بحتم في كل ماض. وهي في الأغلب تستعمل في الفعل المقطوع بوقوعه، نحو: «كلّما طلعت الشمس آتيتك»، و«كلّما أصبحت فسبح الله»، وقد تستعمل في غير المقطوع به، نحو: «كلّما جئتني أعطيتك» (الرضي الأستراباذي ٢: ١١٤).

وقيل: يشترط في شرطها وجوابها أن يكونا ماضيين (الشريف ٨٠٦)، كقوله تعالى: ﴿كُلَّمَا نَضِجَتْ جُلُودُهُمْ بَدَّلْنَاهُمْ جُلُودًا غَيْرَهَا﴾ (النساء ٤: ٥٦). وقد صرّح عبد الوهاب الصابوني بأنه عثر على أبيات جعل فيها الشرط وجوابه مضارعين، كقول الشاعر:

كلّما توعدني تخلفني ثمّ تأتي حين تأتي بعُذُر

(عمر بن أبي ربيعة، نقله الصابوني ٢٢)

مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

وتكون «كلّما» منصوبة على الظرفية باتفاق. أما الظرفية فجاءتها من جهة «ما»، وهي على الأرجح حرف مصدري، وأن «ما» المصدرية التوقيتية تفيد الشرط في المعنى فمن هنا احتيج إلى جملتين إحداهما مرتبة على الأخرى (ابن هشام ١٩٩ ـ ٢٠٠).

ورأى أبو حيان الأندلسي أن الأداة قد تأتي لتفيد التكرار دون التعليق الشرطي، من ذلك قوله تعالى: ﴿كُلَّمَا دَخَلَ عَلَيْهَا زَكَرِيَّا الْمِحْرَابَ وَجَدَ عِندَهَا رِزْقاً﴾ (آل عمران ٣: ٣٧). فوجود الرزق عند مريم (عليها السلام) ليس متعلقاً بدخول زكريا (عليه السلام) أي إنه متى ما يدخل زكريا (عليه السلام) يأت الرزق لمريم (عليها السلام)، وإنما بتكرر دخوله (عليه السلام) يجد الرزق موجودا عندها، ولا يأتي الرزق مع مجيئه، وإنما تكررت حالة الدخول مع وجود الرزق، وبذلك فإن «كلّما» قد تفيد التكرار لا التعليق الشرطي كما في هذه الآية الكريمة (تفسير البحر المحيط ٢: ٤٦١).

والذي رأيناه أن الأداة في هذه الآية الشريفة لا تخرج عن الشرطية لأن مضمون الجملة الثانية معلّق حصوله بمضمون الجملة الأولى ولا يتعلّق وجود الرزق ـ أي تحققه ـ بدخول زكريا (عليه السلام)، كما ظنّ أبو حيان وإنما وجدان الرزق أي مشاهدته عند مريم (5) متعلّق بدخول زكريا (عليه السلام).

ومن الأخطاء الشائعة التي سادت في اللغة المعاصرة خاصة في لغة الصحافة تكرار «كلّما» في الكلام، إذ تأتي في بداية الجملة قبل فعل الشرط ثم تأتي قبل جواب الشرط، نحو: «كلّما اجتهدت كلّما حصلت على مال أكثر»، و«كلّما مرّ عليها الزمان كلّما كانت أثمن»، ولا تجيز القواعد التقليدية مثل هذا الأسلوب والصواب أن تحذف «كلّما» المذكورة قبل الجواب (النحاس ١٤٠ ـ ١٤١)، إلا إذا بلغ هذا الاستعمال من الشيوع مبلغا يحول دون فرض القواعد التقليدية على اللغة.

٢ـ١ـ١ـ١١ـ «كيف»

أداة تأتي للاستفهام وهو الغالب فيها، نحو: كيف صحتك؟ وتأتي للشرط، نحو: «كيف تصنع أصنع». وهي في الأصل وضعت للسؤال عن الحال (ابن يعيش ٤: ١٠٩)، ثم تضمّنت معنى الشرط لما فيها من العموم، واستعمالها في الشرط قليل، ويجوز أن تقترن بـ«ما» في الشرط، نحو: «كيفما تكنْ أكنْ».

وقد اختلف النحاة فيها، فذهب سيبويه إلى أنها ظرف (٣: ٢٦٧)، وذهب جماعة من النحاة إلى أنها اسم صريح مجرّد عن الظرفية. يقول ابن هشام فيما ينقله عن ابن مالك: "لم يقل أحد إن «كيف» ظرف إذ ليست زمانا ولا مكانا ولكنها لما كانت تُفسَّر بقولك على أي حال، لكونها سؤالا عن الأحوال العامة سمِّيت ظرفا لأنها في تأويل الجار والمجرور واسم الظرف يطلق عليهما مجازا" (ابن هشام ٢٠٤).

واختلف النحاة في عملها وقد ذهب الجمهور إلى أنها لا تجزم مطلقا (كريري ١٣٨)، يقول سيبويه: "وسألت الخليل عن قوله: «كيف تصنعْ أصنعْ»، فقال: هي مستكرهة وليست من حروف الجزاء، ومخرجها على الجزاء لأن معناها على أي حال تكنْ أكنْ" (٣: ٦٠)، فبعبارة أخرى فيها

معنى العموم الذي يعتبر في كلمات الشرط، إلا أنه لم يسمع الجزم بها في السعة (الرضي الأستراباذي ٢: ١١٧).

وقيل إنها تقتضي فعلين متفقي اللفظ والمعنى غير مجزومين، نحو: «كيف تصنعُ أصنعُ»، فالجواب يطابق الفعل مطابقة تامة لفظا ومعنى وهذا موضع اتفاق بين النحاة، ومقتضى ذلك أنه لا يجوز أن يقع الجواب مخالفا للفعل لفظا ومعنى، نحو: «كيف تجلس أذهب»، ولا لفظا فقط، نحو: «كيف تصلي أدعو»، على أن المراد بالصلاة الدعاء، ولا معنى فقط، نحو: «كيف تصلّي أصلّي»، على أن المراد من الصلاة أولا الدعاء، وثانيا العبادة المخصوصة وعكسه. وقالوا من ورودها شرطا هو قوله تعالى: ﴿يُنفِقُ كَيْفَ يَشَاء﴾ (المائدة ٥: ٦٤)، وجوابها في ذلك محذوف لدلالة ما قبلها، وهذا يشكل على إطلاقهم أن جوابها يجب مماثلته لشرطها (ابن هشام ٢٠٣، الدسوقي ١: ٥٢٧ ـ ٥٢٨).

٢ـ١ـ١ـ١٢ـ «لـمّا»

من أوجه «لـمّا» أنها تختص بالماضي فتقتضي جملتين وجدت ثانيهما عند وجود أولاهما، نحو: «لـمّا جاءني أكرمتُه» (ابن هشام ٢٧٢)، فتأتي للربط والتعليق في الماضي وقد عدّها سيبويه بمنزلة «لو» حيث يقول: "فهي للأمر الذي قد وقع لوقوع غيره وإنما تجيء بمنزلة «لو» ...، فإنما هما لابتداء وجواب" (٤: ٢٣٤)، إلا أنها تقابلها في المعنى، فـ«لو» لامتناع الشيء و«لـمّا» لثبوته ووقوعه، فيقال: «لو قامَ زيدٌ قامَ عمرٌو، ولكنّه لـمّا لم يقمْ لم يقمْ»، فهي في هذا الاستعمال تشبه أدوات الشرط وإن لم تكن شرطا في الحقيقة، لأن مفهوم الشرط أن يعلّق حصول الجزاء على حصول الشرط فيما يستقبل، والجملتان بعد «لـمّا» واقعتان في الماضي (الرضي ٢: ١٢٧، كريري ١٦٢).

ومما يقوّي حقيقة شبهها بأدوات الشرط أنها تختص بالدخول على الأفعال وأنها لا بدّ لها من جواب. وصرّح المالقي بأن معنى الشرط لا يفارقها أبدا في هذا الاستعمال (٣٥٤). وقد أُطلقت

عليها تسميات متعددة منها: "لـمّا التعليقية" (المرادي ٥٩٤)، و"حرف وجود لوجود وبعضهم يقول: حرف وجوب لوجوب" (ابن هشام ٢٧٢، المرادي ٥٩٤)، و"ظرف وضع موضع كلمة الشرط" (الرضي الأستراباذي ٢: ١٢٧).

وقد اختلف النحاة في تحديد دلالة «لـمّا» فمنهم من يرى أنها ظرف بمعنى «حين» كابن السراج، أبو علي الفارسي وابن جني (ابن هشام ٢٧٢)، ومنهم من يرى أنها حرف فيه معنى الشرط لأنها تؤدّي معنى الربط والتعليق، فمذهب سيبويه أنها حرف وجود لوجود، وبهذا صرّح المالقي بقوله: "وكونها حرفا هو مذهب سيبويه وأكثر النحويين" (٣٥٤). وقد جمع ابن مالك في التسهيل بين المذهبين، فذكر أنها تكون تارة حرفا، وتارة ظرفا، وإذا كانت ظرفا فهي بمعنى «إذ» عنده، واستحسنه ابن هشام وذلك لأنها مختصة بالماضي وبالإضافة إلى الجملة (ابن هشام ٢٧٢).

وما نذهب إليه أنها تستعمل استعمال الشرط فتقتضي جملتين: الأولى جملة الشرط، والثانية جملة الجواب. فأمّا جملة الشرط فلا تكون إلا فعلية، ولا تدخل الأداة إلا على الماضي لفظا ومعنى، أو معنى دون لفظ، نحو: «لـمّا قام محمد قام علي»، و«لـمّا لم يذهب محمد لم يذهب علي» (المالقي ٣٥٤).

وأمّا جملة الجواب فتكون فعلية، فعلها ماض لفظا ومعنى، وهو إما أن يكون مثبتا، نحو قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا نَجَّاكُمْ إِلَى الْبَرِّ أَعْرَضْتُمْ﴾ (الإسراء ١٧: ٦٧)، أو منفيا بـ«ما» كقوله تعالى: ﴿فَلَمَّا قَضَيْنَا عَلَيْهِ الْمَوْتَ مَا دَلَّهُمْ عَلَى مَوْتِهِ﴾ (سبأ ٣٤: ١٤)، أو ماضيا معنى فقط كقولك: «لـمّا دعوت محمدا لم يحضر»، وتكون جملة الجواب جملة اسمية مقرونة بـ«إذا» الفجائية، ومنه قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا أَحَسُّوا بَأْسَنَا إِذَا هُم مِّنْهَا يَرْكُضُونَ﴾ (الأنبياء ٢١: ١٢).

والجواب جملة اسمية مقرونة بـ«الفاء» عند ابن مالك نحو قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا نَجَّاهُمْ إِلَى الْبَرِّ فَمِنْهُم مُّقْتَصِدٌ﴾ (لقمان ٣١: ٣٢)، وهناك من يقدّر فعلا محذوفا واقعا قبل الجملة الاسمية يكون هو الجواب، والتقدير: «انقسموا قسمين فمنهم مقتصد».

ويكون الجواب فعلا مضارعا عند ابن عصفور، نحو: ﴿فَلَمَّا ذَهَبَ عَنْ إِبْرَاهِيمَ الرَّوْعُ وَجَاءَتْهُ الْبُشْرَى يُجَادِلُنَا﴾ (هود ١١: ٧٤)، فيقدَّر الفعل المضارع بمعنى الماضي بتأويل «جادلنا»، أو يكون الجواب «جاءته البشرى»، وتقدَّر «الواو» على أنها زائدة، أو بتقدير فعل محذوف يكون هو الجواب والتقدير: «أقبل يجادلنا» (ابن هشام ٢٧٣).

٢-١-١-١٣- «لو»

من استعمالات «لو» أن تكون شرطية، وهي على قسمين: «لو» الامتناعية و«لو» غير الامتناعية.

أ) «لو» الامتناعية

تُعَدُّ «لو» الامتناعية من الحروف الهوامل وفيها معنى الشرط، كقولك: «لو جاء علي لأكرمتُه». وهي تفيد التعليق بالماضي غالبا، وإذا وقع بعدها المستقبل أحالت معناه إلى المضي. والشرط إنما يكون بالمستقبل؛ لأن معنى تعليق الشيء على شرط إنما هو وقوف دخوله في الوجود، على دخول غيره في الوجود ولا يكون هذا المعنى فيما مضى، وإنما عدَّت «لو» من أدوات الشرط لأنها كانت شرطا فيما مضى إذ كان وجود الثاني موقوفا على وجود الأول في الماضي، فأشبهت أدوات الشرط من حيث إنها تقتضي جملتين فتجعل الأولى شرطا، والثانية جوابا والثانية توقَّف وجودها على وجود الأولى كما كان كذلك في «إن» الشرطية (ابن يعيش ٨: ١٥٥ ـ ١٥٦).

ومن شبهها بأداوت الشرط أنها تختص بالدخول على الأفعال (المصدر نفسه ٩: ١٠). لكنها لم تعمل وفيها معنى الشرط لمخالفتها حروف الشرط، وذلك أنها لا تصرف الماضي إلى الاستقبال كما يفعل حرف الشرط. ألا ترى أنك تقول: «إن قمتَ غدا قمتُ معك»، في معنى «إن تقم غدا أقم معك»، ولا تقول: «لو قمتَ غدا قمتُ معك»، وإنما تقول: «لو قمتَ أمس لقمتُ معك» (الرمّاني ١٠٠ ـ ١٠١).

وهي تفيد ثلاثة أمور كما ذكرها ابن هشام (٢٤٩ ـ ٢٥٠) وهي:

١ ـ الشرطية.

٢ ـ تقييد الشرطية بالزمن الماضي.

٣ ـ امتناع شرطها، ولا دلالة لها على امتناع الجواب إلا إذا كان لازما للشرط ولم يكن له سبب غيره.

واختلف النحاة في معنى «لو» الامتناعية، فلهم فيه المزيد من الأقوال والتفرعات والتعليلات والاستشهادات. فذهب أكثر النحاة إلى أنها حرف امتناع لامتناع ومعناها امتناع الشيء لامتناع غيره، والمشهور عند القائلين بالامتناع أن الممتنع فيها الثاني لامتناع الأول، نحو: «لو زرتني لأكرمتك»، فامتنع الإكرام لامتناع الزيارة (كريري ١٤٢).

ولكن ابن الحاجب يرى أنها تدلّ على امتناع الأول لامتناع الثاني ولا تفيد المعنى الذي نصَّ عليه أكثر النحاة وتابعه الرضي بقوله: "إن «لو» لامتناع الثاني لامتناع الأول، وقال المصنف (ابن الحاجب): بل هي لامتناع الأول لامتناع الثاني، قال: وذلك لأن الأول سبب والثاني مسبَّب، والمسبَّب قد يكون أعم من السبب، كالإشراق الحاصل من النار والشمس، قال: فالأولى أن يقال: لانتفاء الأول لانتفاء الثاني لأن انتفاء المسبَّب يدل على انتفاء كل سبب" (٢: ٣٩٠). وهذا الرأي خلاف المتبادر إلى الذهن فإن قوله: «لو جئتني لأكرمتك» يراد به انتفاء الإكرام لامتناع المجيء لا العكس. وفيما ذكر عن الارتباط الدلالي بين الشرط والجواب حديث سنفصله لاحقا في الفصل الثالث.

وأمّا سيبويه فيقول عن معناها: "«لو» لما كان سيقع لوقوع غيره" (٤: ٢٢٤)، فإنه نصَّ على أنها للتعليق في الماضي بقوله «لما كان». ومن ضرورة كونها للتعليق في الماضي أن يكون شرطها منفيَّ الوقوع لأنه لو كان ثابتا لكان الجواب كذلك، فتكون حينئذ حرف إيجاب لإيجاب وليس ذلك معناها (مرادى ٢٧٧). واستحسن ابن هشام ما قاله سيبويه لاطّراده في كل موضع استعملت فيه «لو» (ابن هشام ٢٥٣)، غير أن ابن السراج يرى أن عبارة سيبويه ترجع إلى معنى الامتناع (٢: ٢١١).

ذهب النحاة إلى أن «لو» تختص بالدخول على الأفعال، كـ«إن» الشرطية ولكنها تنفرد عنها بجواز وقوع «أنَّ» المشدَّدة وصلتها بعدها كثيرا، ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا حَتَّى تَخْرُجَ إِلَيْهِمْ لَكَانَ خَيْرًا لَّهُمْ﴾ (الحجرات ٤٩: ٥). فإن وليها اسم ـ صريح أو مؤول ـ فهو معمول لفعل مضمر يفسره الظاهر كما ذكره أكثر النحاة (كريري ١٤٧ ـ ١٤٨). وفيما يأتي الصيغ الفعلية التي يمكن أن تلي الأداة «لو»:

جملة الشرط	المثال	جملة الجواب	المثال
ماض	﴿وَلَوْ شَاء	ماض (مثبت)	لَهَدَاكُمْ أَجْمَعِينَ﴾ (نحل ١٦: ٩).
	﴿وَلَوْ شَاء اللّهُ	ماض (منفي)	مَا فَعَلُوهُ﴾ (انعام ٦: ١٣٧).
مضارع	﴿لَوْ نَشَاء	ماض	جَعَلْنَاهُ أُجَاجًا﴾ (واقعه ٥٦: ٧٠).
	﴿لَوْ نَشَاء		لَجَعَلْنَاهُ حُطَامًا﴾ (واقعه ٥٦: ٦٥).

الجدول رقم (٣ ـ ٣)

فيأتي الفعل بعد «لو» ماضيا ومضارعا، وأكثر الأحوال دخولها على الماضي، وإن وقع بعدها فعل مضارع قلبت معناه إلى المضي. ودخولها على المضارع لقصد استمرار الفعل فيما مضى وقتا فوقتا. وقد يكون فعل الشرط مقترنا بـ«قد»، وقد ورد ذلك مرتين في نهج البلاغة، ومن ذلك قوله (عليه السلام): "اسألُونِي قَبلَ أَن تَفقِدُونِي ... وَلو قَد فَقدتمُونِي وَنَزلَت بِكُم كَرائِهُ الأُمُورِ ... لَأطرقَ كَثيرٌ مِن السائِلِينَ" (الخطبة ٩٣).

وأما جواب «لو» فيذكر النحاة أنه إما أن يكون مضارعا منفيا بـ«لم» أو ماضيا مثبتا أو منفيا بـ«ما»، والغالب على المثبت اقترانه بـ«اللام»، نحو: ﴿لَوْ نَشَاء لَجَعَلْنَاهُ حُطَامًا﴾ (الواقعة ٥٦: ٦٥)، والغالب على المنفي تجرُّده منها، نحو: ﴿وَلَوْ شَاء رَبُّكَ مَا فَعَلُوهُ﴾ (الأنعام ٦: ١١٢)، أما المنفي بـ«لم» فلا تلحقه «اللام»، والمنفي بـ«ما» يجوز أن تلحقه إلا أنه قليل.

وقد يكون الجواب جملة اسمية مقرونة بـ«اللام»، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ آمَنُواْ واتَّقَوْا لَمَثُوبَةٌ

مِّنْ عِندِ الله خَيْرٌ﴾ (البقرة ٢: ١٠٣) (ابن هشام ٢٦٤ ـ ٢٦٥). وهذا المثال هو الشاهد الأوحد في القرآن الكريم الذي وردت فيه جملة اسمية مقرونة بـ«اللام» في موضع جواب «لو»، واختلف النحاة في كونها جوابا لهذه الأداة، فقيل إن الجواب محذوف لدلالة الجملة الاسمية عليه، وهي جواب لقسم محذوف قبل الشرط، والتقدير: «والله لو أنهم آمنوا واتقوا لمثوبة من عند الله خير»، أو الجواب المقدّر هو «لأثيبوا» دلّت عليه الجملة الاسمية المفسّرة (قباوة ٩٩).

والقول الأيسر أن «لو» قد تدخل على جملة اسمية بدليل ما جاء في القرآن الكريم وكلام العرب، وإن كان الوارد عليه شاهدا واحدا فقط، فإن على الدارسين تتبّع أمثلة «لو» في النصوص الأدبية.

ويحذف جواب «لو» جوازا للعلم به، كقوله تعالى: ﴿وَلَوْ تَرَىَ إِذْ وُقِفُواْ عَلَى النَّارِ﴾ (الأنعام ٦: ٢٧)، والجواب محذوف تقديره: «لرأيت سوء منقلبهم، أو سوء حالهم»، أو «لرأيت عجبا أو أمرا فظيعا لا تكاد تحيط به العبارة». وإنما حذف الجواب لقصد المبالغة لأن السامع يذهب منه الذهن كل مذهب، ولو صرّح بالجواب لوقف الذهن عند المصرَّح به فلا يكون له ذلك الوقع (الزركشي ٣: ١٨٣).

تختلف وتتميّز دلالة الجملة الشرطية حسب ما يقع بعد أداة الشرط وفي ذلك قال الزمخشري: الفرق بين قولك: «لو جاءني زيد لكسوتُه»، و«لو زيد جاءني لكسوتُه»، و«لو أنَّ زيدا جاءني لكسوتُه»، أن المقصود ـ في الأول ـ مجرد ربط الفعلين، وتعليق أحدهما بصاحبه لا غير من غير تعرُّض لمعنى زائد على التعليق الساذج. وفي الثاني: انضم إلى التعليق أحد معنيين: إمّا نفي الشك والشبهة وأن المذكور مكسوٌّ لا محالة؛ وإمّا بيان أنه هو المختص بذلك ويخرَّج عليه الآية: ﴿قُل لَّوْ أَنتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَآئِنَ رَحْمَةِ رَبِّي إِذًا لَّأَمْسَكْتُمْ خَشْيَةَ الإِنفَاقِ﴾ (الإسراء ١٧: ١٠٠). وفي الثالث ـ مع ما في الثاني ـ زيادة التوكيد الذي تعطيه «أنَّ»، وإشعارها بأن زيدا كان حقه أن يجيء، وأنه بتركه المجيء قد أغفل حظه ويخَرَّج عليه: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا حَتَّى تَخْرُجَ إِلَيْهِمْ لَكَانَ خَيْرًا لَّهُمْ﴾

(الحجرات ٤٩: ٥)، ونحوه (الصابوني ٣).

ب) «لو» غير الامتناعية

اعترض النحاة على ظاهر عبارة «حرف امتناع لامتناع» في «لو» من جهة أنها لم تكن وافية بالمقصود في استعمالات «لو» كلّها، وإن كان الغالب فيها امتناع الجواب لامتناع الشرط إلا أنه قد يكون الجواب ثابتا غير ممتنع سواء تحقق الشرط أم لا، فتكون الأداة «لو» شرطية غير امتناعية، بمعنى أنها تأتي لتقرير الجواب مطلقا سواء وجد الشرط أو انتفى (الدسوقي ٢: ١١٨، ١٢٦)، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَسْمَعَهُمْ لَتَوَلَّواْ وَّهُم مُّعْرِضُونَ﴾ (الأنفال ٨: ٢٣)، إذ لا يصحّ أن يقال: امتنع التولِّي لامتناع الإسماع، بل هم متولّون على كل حال أسمعهم أم لم يسمعهم، وقوله: ﴿قُل لَّوْ أَنتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَآئِنَ رَحْمَةِ رَبِّي إِذًا لَّأَمْسَكْتُمْ خَشْيَةَ الإِنفَاقِ﴾ (الإسراء ١٧: ١٠٠)، وكذلك قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّنَا نَزَّلْنَا إِلَيْهِمُ الْمَلآئِكَةَ وَكَلَّمَهُمُ الْمَوْتَى وَحَشَرْنَا عَلَيْهِمْ كُلَّ شَيْءٍ قُبُلاً مَّا كَانُواْ لِيُؤْمِنُواْ﴾ (الأنعام ٦: ١١١).

ومن أقسام «لو» غير الامتناعية أنها تفيد التعليق في المستقبل فإنها ترادف «إن» الشرطية لكنها لا تكون جازمة، وفي هذه الحالة تأتي «لو» لمجرد الشرط دون ملاحظة الامتناع، نحو قوله تعالى: ﴿وَلْيَخْشَ الَّذِينَ لَوْ تَرَكُواْ مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِّيَّةً ضِعَافًا خَافُواْ عَلَيْهِمْ﴾ (النساء ٤: ٩). فهي تفيد التعليق بالمستقبل والمعنى: «إن يتركوا».

ويقول ابن هشام في التمييز بين «لو» الامتناعية وغير الامتناعية: "الشرط متى كان مستقبلا محتملا، وليس المقصود فرضه الآن أو فيما مضى فـ«لو» بمعنى «إن»، ومتى كان ماضيا أو حالا أو مستقبلا، ولكن قُصد فرضه الآن أو فيما مضى فهي الامتناعية" (٢٥٨). والحق أن «لو» لا تطابق «إن»، فإن شرط «لو» بعيد الوقوع وهو أبعد من «إن» (السامرائي، معاني النحو ٤: ٧٧).

وقد أدرج بعض النحاة «لو الوصلية» في هذا القسم، كقوله تعالى: ﴿وَمَا أَنتَ بِمُؤْمِنٍ لِّنَا وَلَوْ كُنَّا صَادِقِينَ﴾ (يوسف ١٢: ١٧)، والمعنى: «وإن كنا صادقين» (ابن هشام ٢٥٧)، ومن الواضح أنها لا

تدلّ هنا على الشرط الحقيقي وليس الجواب ممتنعا بل المراد تقرير الجواب على كل حال (الدسوقي ٢: ١٣٣).

والأفضل أن نعتبر «لو» غير الامتناعية التي تأتي للدلالة على التعميم وتقرير الجواب مطلقا على قسمين: القسم الأول وهو الذي يشتمل على الجمل التي تأتي فيها «لو» في صدر الجملة ثم يليها الجواب، كقوله تعالى: ﴿قُل لَّوْ أَنتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَآئِنَ رَحْمَةِ رَبِّي إِذًا لَّأَمْسَكْتُمْ خَشْيَةَ الإِنفَاقِ﴾ (الإسراء ١٧: ١٠٠)، وقد تسبقها «واو» العاطفة أو الاستئنافية، كقوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَسْمَعَهُمْ لَتَوَلَّواْ وَّهُم مُّعْرِضُونَ﴾ (الأنفال ٨: ٢٣).

والقسم الثاني: الجمل التي تقع فيها «لو» بعد «الواو» التي فصّلنا القول فيها في مبحث «إن الوصلية»، وهي تقع بين المبتدأ والخبر أو تأتي بعد تمام الكلام ولا تحتاج إلى جواب وإنما يراد بها تقرير المعنى السابق، نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا أَنتَ بِمُؤْمِنٍ لِّنَا وَلَوْ كُنَّا صَادِقِينَ﴾ (يوسف ١٢: ١٧). وتسمّى «لو الوصلية».

وقد تكون «لو» شرطية مُشرِبة معنى التمني فيكون لها جواب، نحو: «لو أنّ لنا رجالا أمثال صلاح الدين إذن ما ضاعت فلسطين»، تقول ذلك متمنيا (السامرائي، معاني النحو ٤: ٧٧).

٢-١-١-١٣-١- الفرق بين «إن» و«لو»

تقوم كلّ من هاتين الأداتين بعملية الربط والتعليق بين الشرط وجوابه لكنّ الفارق بينهما من حيث العمل والدلالة أن «إن» أداة شرطية جازمة تفيد التعليق في الاستقبال، أمّا «لو» فهي أداة شرطية غير جازمة تفيد التعليق في المضي غالبا، ولهذا قالوا: الشرط بـ«إن» سابق على الشرط بـ«لو»، وذلك لأن الزمن المستقبل سابق على الزمن الماضي، ولهذا تقول: «إن جئتني غدا أكرمتك» فإذا انقضى الغد ولم يجئ، قلت: «لو جئتني أمس أكرمتك» (ابن هشام ٢٤٩ ـ ٢٥٠).

والرماني يشير إلى هذا الفرق بين الأداتين بقوله: "اعلم أن «لو» لما مضى و«إن» لما يستأنف وكلاهما يجب به الثاني بوجوب الأول، تقول: «لو أتيتني لأكرمتك»، تدل على أن الإكرام كان يجب

بالإتيان. وتقول: «إن أتيتني أكرمتك»، فتدلّ على أن الإكرام كان يجب بالإتيان في المستأنف كما دللت في «لو» على أنه كان يجب به في الماضي" (الرماني ٢٤١).

أمّا الفرق الثاني الذي أشار إليه ابن يعيش فهو أن الأداة «إن» إذا وقع بعدها الماضي أحالته إلى الاستقبال، نحو: ﴿فَإِنِ انتَهَوْاْ فَإِنَّ اللّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ (البقرة ٢: ١٩٢)، أي: «فإن ينتهوا». و«لو» إذا وقع بعدها المستقبل أحالته إلى المضي، نحو: ﴿لَوْ يُطِيعُكُمْ فِي كَثِيرٍ مِّنَ الْأَمْرِ لَعَنِتُّمْ﴾ (الحجرات ٤٩: ٧)، أي: «لو أطاعكم» (ابن يعيش ٨: ١٥٦، الصابوني ٣).

وإذا ما رجع المتتبع إلى كلام برجشتراسر، يظهر له أن برجشتراسر جمع ما كتبه علماء العربية القدامى، فجاء بمقالة مقاربة لما قالوا إن لم تكن مشابهة تماما، حيث يقول:

مما تشرك به اللغة العربية أخواتها (الساميات)، التمييز بين الشرط المعبّر بـ«إن» وما يقابلها، وجنس ثان من الشرط أداته «لو»، ويفترق معنيا الجنسين لشيئين: أولهما: أنه إذا قلت: «إن أكرمتَني» شككت في هل يكرمني المخاطب أو لا؟ وإذا قلت: «لو أكرمتَني»، كنت عارفا بأن المخاطب لم يكرمني، فالفرض المشار إليه بـ«لو» فرض ضد الواقع أو المتوقَّع، والفرض المشار إليه بـ«إن» فرض ما يتردد في وقوعه. والفرق الثاني: أن «إن» دائما للمستقبل أو على الأكثر للحاضر، و«لو» للماضي وقليلا ما تكون للحاضر أو المستقبل (٢٠٠).

٢-١-١-١٣-٢- الفرق بين «إن» و«إذا» و«لو»

يبرز لنا عند الموازنة بين الأدوات الشرطية «إن»، «إذا»، و«لو» أن الفرق بينها بعد اشتراكها في مطلق الشرطية والتعليق هو أن «إن» و«إذا» للشرط في الاستقبال وأصل «إن» عدم الجزم بوقوع الشرط، وأصل «إذا» الجزم بوقوع الشرط، ولذلك ورد أكثر شروط القرآن بـ«إذا» دون «إن» ليكون الشرط يقيني الوقوع. أمّا «لو» فهي الشرطية في الماضي من القطع بانتفاء الشرط وتفارق «إذا» و«إن» باعتبار القطع فيهما (المعيد ١٠٢).

ولمزيد من الإيضاح يمكن تمثيل الفروق الدقيقة بين هذه الأدوات الثلاث بالترسيمة الآتية:

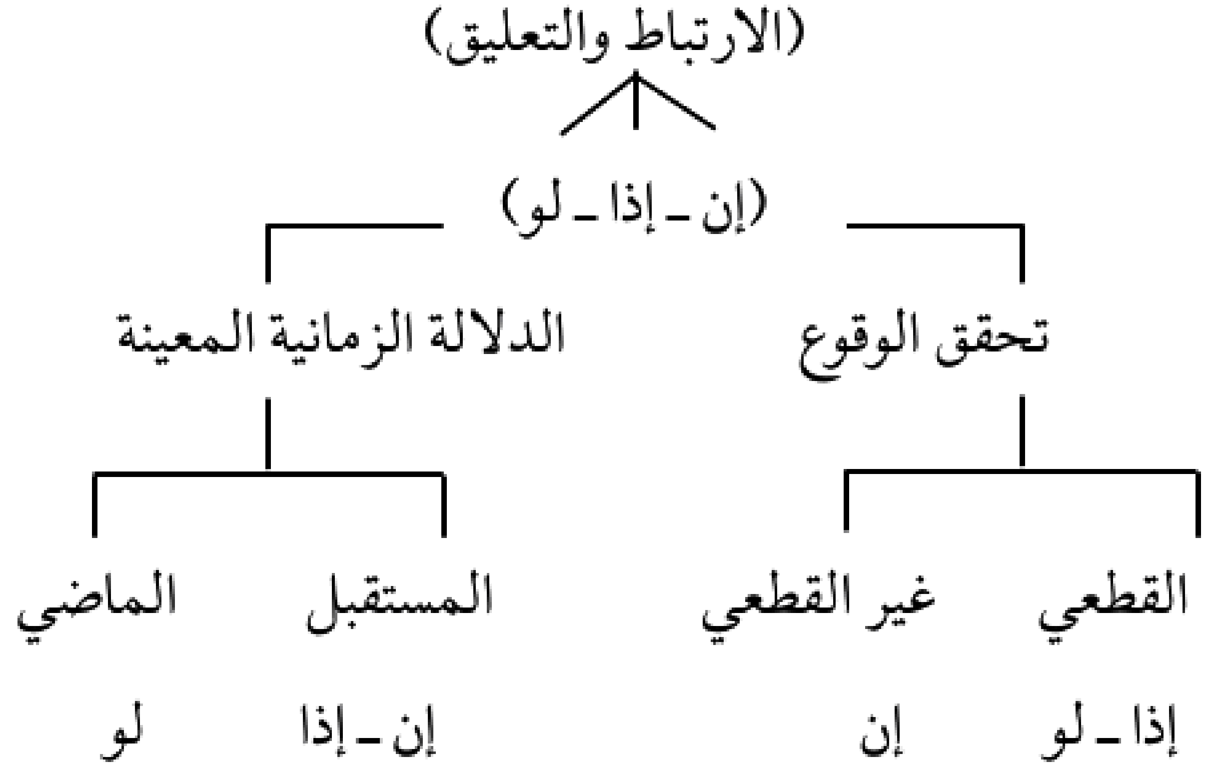

٢ـ١ـ١ـ١٤ـ «لولا»

«لولا» أداة تتعدّد دلالاتها بحسب تعدّد العناصر اللغوية الواقعة بعدها، فإذا وقعت بعدها الاسم، كانت شرطية امتناعية دلّت على امتناع شيء لوجود غيره، ويرتفع الاسم بعدها بالابتداء عند أكثر النحويين. وقد شاع بين النحاة التعبير عنها بقولهم: حرف امتناع لوجود أو لوجوب. وهي أداة غير عاملة تتضمن معنى الشرط، وذلك لأنها تقوم بعملية الربط لا الجزم. يقول ابن يعيش: "تدخل «لولا» في هذا الوجه على جملتين ابتدائية وفعلية لربط الجملة الثانية بالأولى؛ فالجملة الابتدائية هي التي تليها، والجملة الفعلية هي الجواب. فإذا دخلت «لولا» ربطت إحداهما بالأخرى، وصيرت الأولى شرطا والثانية جزاء" (٨: ١٤٥ ـ ١٤٦).

والملحوظ أن ما يلي «لولا» الامتناعية من الأسماء يكون على النحو التالي (الغامدي ٦٥٣ ـ ٦٥٤):

١ - **الاسم الظاهر نكرة أو معرفة**، كقوله تعالى: ﴿لَوْلا كَلِمَةُ الْفَصْلِ لَقُضِيَ بَيْنَهُمْ﴾ (الشورى ٤٢: ٢١)، وقوله تعالى: ﴿لَّوْلاَ كِتَابٌ مِّنَ اللّهِ سَبَقَ لَمَسَّكُمْ فِيمَا أَخَذْتُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ (الأنفال ٨: ٦٨).

٢ - **الضمير المنفصل**، كقوله تعالى: ﴿لَوْلا أَنتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ﴾ (سبأ ٣٤: ٣١).

٣- «أنَّ» **المصدرية وصلتها**، كقوله تعالى: ﴿فَلَوْلا أَنَّهُ كَانَ مِنْ الْمُسَبِّحِينَ ! لَلَبِثَ فِي بَطْنِهِ إِلَى يَوْمِ يُبْعَثُونَ﴾ (الصافات ٣٧: ١٤٣ ـ ١٤٤).

٤ - «أنْ» **المصدرية وصلتها**، والمصدر مؤول من فعل مضارع وفاعله مسبوقين بـ«أن»، كما في قوله تعالى: ﴿وَلَوْلا أَن يَكُونَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً لَجَعَلْنَا لِمَن يَكْفُرُ بِالرَّحْمَنِ لِبُيُوتِهِمْ سُقُفًا مِّن فَضَّةٍ﴾ (الزخرف ٤٣: ٣٣).

وقد اختلف النحاة في تحديد خبر الاسم الواقع بعد «لولا»، ومن أصفى المذاهب وأحقها أن خبر المبتدأ بعد «لولا» على ثلاثة أقسام:

١- إذا كان كونا عاما وجب حذفه، نحو: «لولا العلم لشقي العالَم».

٢- إذا كان كونا خاصا وجب ذكره، وذلك إذا لم يدلّ عليه دليل عند حذفه، نحو: «لولا الطيارُ بارعٌ ما نجا من العاصفة».

٣ - إذا كان كونا خاصا يجوز حذفه أو ذكره، وذلك إذا دلّ عليه دليل، نحو: «الصحراء قحلة لعدم وجود الماء بها، فلولا الماءُ معدومٌ لأنبتت» (حسن ١: ٤٧٢).

إذا جاءت «لولا» في سياق المعنى الشرطي فلا بدّ لها من جواب يتم به المعنى، ولا يكون جوابها إلا جملة فعلية فعلها ماض لفظا ومعنى أو معنى فقط (كالمضارع المسبوق بالحرف «لم»)، نحو: «لولا علي لضربتك»، و«لولا محمد لم يسافر علي». ولا يخرج الجواب عن الأنماط التالية:

١- إذا كان ماضيا مثبتا اقترن بـ«اللام»، نحو: ﴿لَوْلا أَنتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ﴾ (سبأ ٣٤: ٣١)، ولم يأت جوابها مثبتا في القرآن الكريم إلا مقترنا بـ«اللام»، كما ذكر أبو حيان الأندلسي (تفسير البحر المحيط ١: ٤٠٨). وقد يخلو المثبت من «اللام» وحذفها ضرورة خاص بالشعر، أو قليل في الكلام.

٢ - إذا كان فعلا منفيا بـ«ما» فالغالب ألا يقترن بـ«اللام»، نحو: ﴿وَلَوْلا فَضْلُ اللهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ مَا زَكَا مِنكُم مِّنْ أَحَدٍ أَبَدًا﴾ (النور ٢٤: ٢١).

٣ – إذا كان فعلا منفيا بـ«لم» لا يقترن بـ«اللام»، نحو: « لولا محمد لم يسافر علي».

يجوز حذف جواب الشرط للعلم به أو للتعظيم، كقوله تعالى: ﴿وَلَوْلا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ وَأَنَّ اللَّهَ تَوَّابٌ حَكِيمٌ﴾ (النور ٢٤: ١٠)، تقديره: «لهلكتم»، أو «لم يبق لكم باقية» (المرادي ٥٩٨ ـ ٥٩٩، الصابوني ١١).

٢ـ١ـ١ـ١٤ـ١ـ الفرق بين جواب «لولا» و«لو»

لا يفترق جواب «لولا» عن جواب «لو» من حيث الحالات التي يكون عليها وحالة اقترانه بـ«اللام»، لكن ذكر السيوطي ما افترق فيه جواب «لو» وجواب «لولا» ذاكرا قول أبي حيان، فيقول: "قال أبو حيان: ليس عندي ما يختلفان فيه إلاّ أن جواب «لولا» وجدناه في لسان العرب يقترن بـ«قد» كقوله:

لولا الأميرُ ولولا حَقُّ طاعته ... لقد شَربتُ دَماً أَحلَى مِن العَسلِ

ولا أحفظ في «لو» ذلك، وليس ببعيد أن يُسمع ذلك فيها، وقياس «لو» على «لولا» في ذلك عند من يرى القياس سائغ" (الأشباه والنظائر في النحو ٢: ٢٨٠).

فواضح من كلامه أنهم وجدوا ما يدل على اقتران جواب «لولا» بـ«قد» ولم يجدوا ذلك في جواب «لو» رغم جواز اقترانه بـ«قد» وهذا هو الفارق بينهما، ولكن ورد في نهج البلاغة ما يخالف ذلك القياس، إذ إن جواب «لو» اقترن بـ«قد» وذلك في ثلاثة مواضع، من ذلك قول الإمام (عليه السلام): "بُعْداً لَهُمْ كَما بَعُدَتْ ثَمُودُ! أَمَا لَوْ أُشْرِعَتِ الأَسِنَّةُ إِلَيْهِمْ، وَصُبَّتِ السُّيُوفُ عَلَى هاماتِهِمْ؛ لَقَدْ نَدِمُوا عَلَى مَا كَانَ مِنْهُمْ" (الخطبة ١٨١).

والفرق الثاني أن جواب «لو» "إذا كان ماضيا مثبتا جاء في القرآن بـ«اللام» كثيرا وبدونها في مواضع، ولم يجيء جواب «لولا» في القرآن محذوف «اللام» من الماضي المثبت ولا في موضع واحد" (السيوطي، الأشباه والنظائر في النحو ٢: ٢٨٠).

٢-١-١-١٥- «لوما»

«لوما» أداة تشبه «لولا» في جميع وجوهها وشروطها وأحكامها، فهي أداة قد تكون شرطية امتناعية (حرف امتناع لوجود أو وجوب)، فتختصّ بالأسماء ويرتفع الاسم بعدها، نحو: «لوما العلمُ لضاع الناسُ».

لم تقع «لوما» شرطية امتناعية في القرآن الكريم، وإنما جاءت مرة واحدة تحضيضية في قوله تعالى: ﴿لَوْمَا تَأْتِينَا بِالْمَلائِكَةِ إِن كُنتَ مِنَ الصَّادِقِينَ﴾ (الحجر ١٥: ٧) (الشريف ٩٥٩). وقال صاحب رصف المباني: "اعلم أن «لوما» لم تجئ في كلام العرب، إلا لمعنى التحضيض" (المالقي ٣٦٥)، ولم يذكر معنى الشرط وقد ذكره غيره (المرادي ٦٠٩).

٢-١-١-١٦- «ما»

تتميز «ما» بتنوع وظيفي ودلالي فهي لفظة مشتركة تأتي اسمية وحرفية، أما الاسمية فهي على عدة أقسام؛ منها «ما» الشرطية الجازمة. تُعَدُّ «ما» أداة لتعميم ما تدلُّ عليه وهي مثل «مَن» مبهمة في أزمان الربط (الصبّان ٤: ١٧)، وقد بيَّن الجرجاني أن «ما» اسم مبهم، بقوله: "وكذا «ما تفعلْ أفعلْ»، لأن «ما» مبهم يقع على كل شيء فلمّا قُصد الشياع أُتيَ به وجُعل نائبا عن حرف الشرط فجزم ما بعده كما تجزم إذا قلت: «إن تصنعْ شيئا أصنعْ»" (المقتصد في شرح الإيضاح ٢: ١١٠٨).

وهي من الأسماء الشرطية التي نابت مناب «إن» لضرب من الاختصار والتقريب، ولولاها لطال الكلام "فإذا قال «ما تأكل آكل»، تقديره: إن تأكل خبزا، إن تأكل لحما، أو غير ذلك مما يؤكل، فـ«ما» قامت مقام هذه الأشياء وأغنت عن تعدادها" (ابن يعيش ٤: ٥).

وقد اختلف النحاة فيما تدلُّ عليه «ما» بحسب وضعها، فمنهم من يرى أنها وضعت في الأصل لغير العاقل ولصفات العاقل (ابن يعيش ٣: ١٤٥)، يقول المبرد: "و«ما» تكون لغير الآدميين، نحو: «ما تركب أركب»، و«ما تصنع أصنع»، فإن قلت: «ما يأتني آتِه» تريد «الناس» لم يصلح ... إنما

تكون [«ما»] لذوات غير الآدميين ولصفات الآدميين. تقول: «مَن عندكَ ؟» فيقول: «زيدٌ»، فتقول: «ما زيدٌ ؟» فيقول: «جواد» أو «بخيل» أو نحو ذلك، فإنما هو للسؤال عن نعت الآدميين" (٢: ٥١).

وبعض النحاة يرى أنها وضعت في الغالب للدلالة على ما لا يعقل ولصفات العاقل وتأتي للعاقل قليلا (السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ١: ٢٩٧ ـ ٢٩٨). وجاء في الكتاب: "و«ما» مثلها ـ أي مثل «مَن» ـ إلا أن «ما» مبهمة تقع على كل شيء" (سيبويه ٤: ٢٢٨)، فهي بذلك أعمّ من «مَن».

ذهب بعض العلماء إلى أن «ما» قد تفيد مع الشرط الزمن المعين وممن صرّح بذلك ابن مالك، وقال به ابن هشام حيث جعل هذه الأداة على نوعين: غير زمانية، نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا تَفْعَلُواْ مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ اللّهُ﴾ (البقرة ٢: ١٩٧). وزمانية، على رأي الفارسي وأبي البقاء وأبي شامة وابن بري وابن مالك، وذلك ظاهر في قوله تعالى: ﴿فَمَا اسْتَقَامُواْ لَكُمْ فَاسْتَقِيمُواْ لَهُمْ﴾ (التوبة ٩: ٧)، أي استقيموا لهم مدة استقامتهم لكم (ابن هشام ٢٩٢). وقد عدّها جماعة من النحويين مصدرية ظرفية غير شرطية في هذه الآية، منهم أبو حيان الأندلسي (تفسير البحر المحيط ٥: ١٤).

٢ ـ ١ ـ ١ ـ ١٧ ـ «متى»

«متى» ظرف زمان اشتهر استعمالها في ضربين: أن تكون استفهامية، نحو: «متى تخرج؟» أو تكون شرطية، نحو: «متى تأتني آتك». أما الشرطية فهي أداة جازمة تدل على الإبهام والعموم كـ«إن» الشرطية، فتكون للزمان المبهم، فإذا قيل: «متى تخرج أخرج»، فإنه لا يعلم زمن الخروج ولذلك لا يليها إلا الفعل المحتمل الوجود والعدم، ويمتنع «متى تطلع الشمس أخرج». يقول عبد القاهر الجرجاني: "إنك لو قلت: «إن طلعت الشمس خرجت» و«متى تطلع الشمس أخرج»، تريد طلوعها من الأفق لم يجز لأنها طالعة خرجت أم لم تخرج" (المقتصد في شرح الإيضاح ٢: ١١١٩).

وتكون شرطا في جميع الأزمنة، وفي ذلك يقول ابن يعيش: "وفيهما [أي «متى» و«أين»] معنى المجازاة لإبهامهما ووقوعهما على كل اسم يقع بعد حرف الجزاء، ألا ترى أنك إذا قلت: «متى تقم

أقم»، كان معناه إن تقم يوم الجمعة أقم فيه، إن تقم يوم السبت أقم فيه" (٤: ١٠٥).

ولم ترد «متى» شرطيةً في القرآن الكريم وإنما جاءت في جميع شواهدها استفهامية (الشريف ١٠١٦).

٢-١-١-١٧-١- الفرق بين «متى» و«إذا»

ويفرَّق بين «متى» و«إذا»، أن «متى» للزمان المطلق و«إذا» للزمان المعين، ولا يلزم في «إذا» اتفاق الفعلين في وقوع زمانهما بخلاف «متى»، تقول: «إذا زرتني اليوم أزورك غدا»، ولا يجوز «متى زرتني اليوم أزورك غدا» (أبو حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب من لسان العرب ٤: ١٨٦٦). وقال الزمخشري في المفصل إن «متى» للوقت المبهم و«إذا» للزمان المعين (ابن يعيش ٤: ١٠٦). وقد أشار السيوطي إلى جملة من الأقوال والآراء حول الفرق بين «متى» و«إذا»، بقوله:

قال الخوارزمي: الفرق بينهما أن «إذا» للأمور الواجبة الوجود وما جرى ذلك المجرى مما علم أنه كائن، و«متى» لما لم يترجح بين أن يكون وبين أن لا يكون، تقول: «إذا طلعت الشمس خرجت»، ولا يصح فيه «متى»، وتقول: «متى تخرج أخرج» لمن يتيقن أنه خارج.

مركز تحقيقات كامپيوتري علوم اسلامي

وقال في البسيط: تفارق «متى» الشرطية «إذا» من وجهين: أحدها: أن «إذا» تقع شرطا في الأشياء المحققة الوقوع، ولذلك وردت شروط القرآن بها، والشرط بـ«متى» يحتمل الوجود والعدم.

الثاني: أن العامل في «متى» شرطها على مذهب الجمهور لكونها غير مضافة إليه، بخلاف «إذا» لإضافتها إليه إذ كانت للوقت المعين، و«متى» للوقت المبهم (الأشباه والنظائر في النحو ٢: ٢٧٩).

٢-١-١-١٧-٢- الفرق بين «متى» و«إن»

يعود الفرق بين «متى» و«إن» إلى أن «إن» أداة تعليق لا زمن فيها و«متى» زمان. جاء في كتاب النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة أن قولنا «إن أكرمتني أكرمتك» معناه تعليق الإكرام على الإكرام، وقولنا «متى أكرمتني أكرمتك» تعليق الإكرام على زمان يقع فيه الإكرام، فـ«متى» تدل على الزمان بدليل أنه إذا قيل: «متى أجيئك؟»، صحَّ أن يقال في الجواب «متى أكرمتني» ولا يصحُّ

أن يقال «إن أكرمتني» لأن «إن» لا تدل على الزمان والسؤال عن الزمان، وإنما يصحُّ أن يجاب بها إذا سئل عن الفعل فقيل: «هل أجيئك؟» (عرفة ٥٩).

٢-١-١-١٧-٣- الفرق بين «متى» و«أيان»

«متى» تفارق «أيّان» من وجهين: أحدهما: أن «متى» أكثر استعمالا منها، والثاني: أن «أيّان» يستفهم بها في الأشياء المعظمة المفخمة، وفي ذلك يقول ابن يعيش: "أيّان ظرف من ظروف الزمان مبهم بمعنى «متى» والفرق بينها وبين «متى» أن «متى» لكثرة استعمالها صارت أظهر من «أيّان» في الزمان، ووجه آخر من الفرق أن «متى» تستعمل في كل زمان، و«أيّان» لا تستعمل إلا فيما يراد تفخيم أمره وتعظيمه" (ابن يعيش ٤: ١٠٦).

٢-١-١-١٧-٤- «متى ما»

«متى» من الأدوات التي قد تلحق بها «ما» تأكيدا فتكسبها دلالة الشمول والعموم وتزيدها إبهاما. فحكم زيادة «ما» بعدها جائز كزيادتها بعد «إن»، فإن شئت قلت: «متى تذهب أذهب»، أو تقول: «متى ما تذهب أذهب» (ابن يعيش ٧: ٤٦). قال عبد القاهر الجرجاني في المقتصد: "ويجوز أن تقع «ما» بعد «متى» و«أين»، كقولك: «متى ما تأتني آتك» ... ولا يجب" (٢: ١١١٣).

وجاء في الكليات أن «متى ما» أعمّ من «متى» وأشمل وربما يجري في «متى» من التخصيص ما لا يجري في «متى ما» (الكفوي ٨٣٩).

٢-١-١-١٨- «مَنْ»

«مَنْ» اسم شرط جازم وضعت في الأصل للدلالة على من يعقل (ابن السراج ٢: ١٥٩، ابن يعيش ٤: ١١)، يقول المبرد: "تقول في «مَن»: «مَنْ يأتِني آتِه»، فلا يكون ذلك إلاّ لما يعقل فإن أردت بها غير ذلك لم يكن. فإن قال قائل: فقد قال الله (تعالى): ﴿وَاللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِن مَّاء فَمِنْهُم مَّن يَمْشِي عَلَى بَطْنِهِ﴾ (النور ٢٤: ٤٥) فهذا لغير الآدميين، وكذلك ﴿ وَمِنْهُم مَّن يَمْشِي عَلَى أَرْبَع﴾ (النور ٢٤: ٤٥)، قيل: إنما جاز هذا لأنه قد خلط مع الآدميين غيرهم بقوله: ﴿وَاللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ

مِن مَّاء﴾ (النور ٢٤: ٤٥)، وإذا اختلط المذكوران جرى على أحدهما ما هو للآخر إذا كان في مثل معناه" (٢: ٤٩ ـ ٥٠). فعلى هذا الأساس تختص «من» بمن يعقل ولا تأتي لغير العاقل إلا إذا اختلط بالعاقل وتكون المسألة حينئذ من باب تغليب عاقل على غيره.

و«مَن» لتعميم أولي العلم، وهي مبهمة في أزمان الربط (الصبّان ٤: ١٧)، فالشرط بها يفيد العموم والإبهام ولذلك نابت مناب «إن» الشرطية. أشار ابن جني إلى العموم في «مَن» الشرطية بقوله: "ألم تسمع إلى ما جاءوا به من الأسماء المستفهم بها والأسماء المشروط بها كيف أغنى الحرف الواحد عن الكلام الكثير المتناهي في الأبعاد والطول ...، وكذلك الشرط في قولك: «مَن يقم أقم معه»، فقد كفاك ذلك من ذكر جميع الناس ولولاه هو لاحتجت أن تقول: إن يقم زيد أو عمرو أو جعفر أو قاسم ونحو ذلك ثم تقف حسيرا مبهورا ولمّا تجد إلى غرضك سبيلا" (الخصائص ١: ٨٢).

وجاء في المقتصد: "اعلم أن هذه الأسماء نابت مناب «إن» لضرب من الاختصار والتقريب وذلك أنه كان يجب أن يقال: «إن تضرب زيدا أضرب»، و«إن تضرب عمرا أضرب»، ... إلى ما يُقدَر على استيفائه ويمتنع الغرض منه، فأُتي باسم عام يشتمل على الجميع وتُرك استعمال «إن» معه فقيل: «مَن تضرب أضرب»، فدلَّ على كل إنسان وقام مقام «إن»" (الجرجاني ٢: ١١٠٨).

فنيابة الأداة الاسمية عن الأداة الحرفية يدل على مرونة الأسلوب الشرطي، ويدل كذلك على أن واقع السياق والحال يفرضان أن تحلَّ هذه الأداة محلَّ الأداة الأصلية ليكسب الأسلوب دلالة جديدة فالوظيفة نفسها (الربط والجزم) لكن الدلالة تتغير لضرب من الاختصار والتقريب.

واللافت للنظر أن الأدوات «من»، و«ما»، و«أيّ» من الأدوات متعددة الوظائف فهي ذات وظيفة موصولية (تستخدم كأسماء موصولة) وذات وظيفة شرطية (تستخدم كأدوات شرطية). هذا يعني أن لهذه الأدوات موقعين: "موقعها في جملة مركبة مثل الجملة الشرطية، وموقعها في جملة بسيطة غير الجملة الشرطية، ففي المركبة تكون غير ذات صلة وفي البسيطة تكون ذات صلة"

(الشمسان ١٥٣ ـ ١٥٤). وأن بعض الأسماء الموصولة يمكن جعلها شرطا وموصولا في تعبيرات كثيرة، فإنك إذا قلت: «من أتاني أتيته» تحتمل أن تكون «من» موصولة أو تكون شرطية (السامرائي، الجملة العربية والمعنى ١٠٥)، فإن كان المقصود بها تعليق وقوع حدث على وقوع غيره تصبح شرطية وتجزم، وإن يؤتى بها لمجرد الإخبار فتكون موصولة ولا تجزم.

٢ـ١ـ١ـ١٩ـ «مهما»

لقد اتفق النحاة على أن «مهما» أداة شرطية جازمة لفعلين، نحو قولك: «مهما تفعلْ أفعلْ». لهذه الأداة أحكام فصّلها النحاة في كتبهم، غير أنهم اختلفوا حول «مهما» خلافات متعددة متنوعة بعضها يتصل ببساطتها وتركيبها، وبعضها الآخر يرجع إلى اسميتها وحرفيتها، وثالثها يعود إلى ثباتها في الشرط وخروجها عنه، وقد عكف بعض البحوث الحديثة على دراسة هذه الأداة دراسة مستفيضة مستقصية عارضا آراء النحاة في كل هذه المواضيع الخلافية، كمقالة بعنوان: "«مهما» وخلافات النحويين حولها" لرياض حسن الخوام، لكننا هنا ننأى بأنفسنا عن القضايا الخلافية التي حصلت بين النحاة حولها، ولا نخوض غمار تلك القضايا إلا ما يتعلق عرضا بالموضوع وهو الخلاف في اسميتها والمعنى الذي يمكن أن تدل عليه من خلال هذا الخلاف.

ذهب الجمهور إلى أن «مهما» اسم ولا تخرج عن الاسمية (كريري ٩٣)، واستدلوا على ذلك بقوله تعالى: ﴿مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِن آيَةٍ لِّتَسْحَرَنَا بِهَا فَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ﴾ (الأعراف: ٧: ١٣٢)، فالضمير «الهاء» في «به» عائد إليها والضمير لا يعود إلاّ إلى الأسماء (ابن هشام ٣١٧).

وجاء في كتاب الجنى الداني في حروف المعاني أن المشهور أنها اسم من أسماء الشرط مجرد عن الظرفية مثل «مَن». وذكر ابن مالك أنها قد ترد ظرفا وقد تكون للاستفهام والمشهور أنها لا تخرج عن الشرطية (المرادي ٦٠٩، ٦١١).

وقد أثبت ابن هشام لهذه الأداة ثلاثة معان: أحدها: وهي ما لا يعقل غير الزمان مع تضمن الشرط، والثاني: الزمان والشرط، والثالث: الاستفهام (٣١٨ ـ ٣١٩)، وذكر الدسوقي أن "المعنى

الأول ثابت لها باتفاق، وأما المعنيان الأخيران ففي ثبوتهما لها نزاع، والحق أنهما لم يثبتا لها، وإنما ثبت لها هذا المعنى فقط" (٢٧٤).

يقول الزمخشري ردّا على من قال بظرفيتها: "وهذه الكلمة في عداد الكلمات التي يحرّفها من لا يد له في علم العربية فيضعها في غير موضعها ويحسب «مهما» بمعنى «متى ما». ويقول: «مهما جئتني أعطيتك»، وهذا من وضعه وليس من كلام واضع العربية في شيء ثم يذهب فيفسر ﴿مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِن آيَةٍ﴾، بمعنى الوقت فيلحد في آيات الله وهو لا يشعر" (٢: ١٣٨).

والراجح أنها تستعمل استعمال «ما» ومعناها كمعنى «ما» وضعت للدلالة على ما لا يعقل (ابن يعيش ٧: ٤٢)، و«ما» لتعميم ما تدل عليه. وقد انمازت «مهما» عن «مَنْ» و«ما» بأنها لا يدخل عليها حرف جر ولا يضاف إليها (الصبّان ٤: ١٧).

وردت هذه الأداة في القرآن الكريم مرة واحدة في قوله تعالى: ﴿وَقَالُواْ مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِن آيَةٍ لِّتَسْحَرَنَا بِهَا فَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ﴾ (الأعراف ٧: ١٣٢) (الشريف ٤ ١١٠).

مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

٢-١-٢- أدوات الشرط السياقي وأساليبه

قد يعدل الشرط عن بنيته الأصلية ولا يُؤدّى معناه بأدوات الشرط وإنما يُؤدّى بطرق أخرى فتتسع بها رقعة دراسة التركيب الشرطي:

٢-١-٢-١- الاسم

قد يتضمّن المبتدأ معنى الشرط فيجوز دخول «الفاء» على خبره وذلك على نوعين؛ الاسم الموصول والنكرة الموصوفة إذا كانت الصلة أو الصفة فعلا أو ظرفا أو جارا ومجرورا.

٢-١-٢-١-١- الاسم الموصول

يتضمّن الاسم الموصول معنى الشرط إذا كانت صلته فعلا أو ظرفا أو جارا ومجرورا ويكون الموصول دالا على العموم، فحينئذ يشبه الموصول بالشرط وتدخل في جوابه «الفاء» لتضمّنه معنى الجزاء، كقوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَالَهُم بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ سِرًّا وَعَلاَنِيَةً فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِندَ رَبِّهِمْ﴾

(البقرة ٢: ٢٧٤)، وقوله: ﴿وَمَا بِكُم مِّن نِّعْمَةٍ فَمِنَ اللّهِ﴾ (النحل ١٦: ٥٣)، ونحو قولك: «الذي يأتيني فله درهم»، و«الذي عندي فمكرم».

والموصول إذا كان شائعا كان مبهما وباب الشرط مبني على الإبهام فإن جعلته لشخص بعينه، نحو: «زيدٌ الذي أتاني فله درهم»، لم يجز دخول «الفاء» في خبره لبعده عن الشرط والجزاء، كما أنه يفارق الشرط لخلوّه من الإبهام في قولك: «الذي يأتيني» إذا أردت بالموصول شخصا بعينه (ابن يعيش ١: ١٠٠).

وأمّا دخول «الفاء» في نحو قولك: «الذي يفتح الصندوق فله خمسة دراهم»، فمعناه أن استحقاق الدراهم يترتَّب على فتح الصندوق ترتُّب الجزاء على الشرط، فيكون فتح الصندوق سببا لاستحقاق الدراهم، وأمّا تجريد الجملة منها فيكون على أن الجملة ليس فيها تعليق شيء على آخر، وإنما تدلّ على مجرد الإخبار المطلق، كالجملة المبدوءة بـ«مَن» و«ما» الموصولتين، بمعنى أن الشخص الذي يفتح الصندوق له خمسة دراهم، وليست هذه الدراهم يستحقها بسبب فتح الصندوق، بل هي له قبل أن يباشر فتح الصندوق، فكأنك قلت: «انظر إلى هذا الشخص الذي يفتح الصندوق فإن له خمسة دراهم» (السامرائي، معاني النحو ٤: ١٠٨ ـ ١٠٩).

وعلى هذا فدخول «الفاء» يفيد التنصيص على الربط والتعليق، وحذفها لا يفيد التنصيص على شيء وقد رأى ابن هشام أن الحذف يحتمل التعليق وغيره، إذ يقول: "كما تربط «الفاء» الجوابَ بشرطه، كذلك تربط شبه الجواب بشبه الشرط وذلك في نحو: «الذي يأتيني فله درهم»، وبدخولها فُهم ما أراده المتكلم من ترتُّب لزوم الدرهم على الإتيان، ولو لم تدخل احتمل ذلك وغيره" (١٦٥).

٢ـ١ـ٢ـ١ـ٢ـ النكرة الموصوفة

قد تتضمّن النكرة الموصوفة معنى الشرط إذا كانت صفتها جملة فعلية، أو ظرفا أو جارا ومجرورا بشرط الدلالة على العموم، نحو: «نفسٌ تسعى في نجاتها فلن تخيب»، و«رجلٌ عنده حزم فسعيد»، و«رجلٌ في الدار فله درهم»، فيكون حكمها حكم الموصول في دخول «الفاء» في خبرها لشبهها

بالشرط والجواب (السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ١: ٣٤٩).

والنكرة في إبهامها كالموصول إذا لم يُرد به شخص بعينه والصفة كالصلة فإذا كانت موصوفة بالفعل أو ما هو في تقدير الفعل من ظرف أو جار ومجرور كانت كالموصول في شبه الشرط والجواب فدخلت «الفاء» في خبرها (ابن يعيش ١: ١٠١).

ويتضمّن معنى الشرط ما يدلّ على العموم إذا كان مضافا إلى النكرات الموصوفة، نحو: «كلّ نفس تسعى في نجاتها فلن تخيب»، و«كلُّ رجل في الدار فله درهم». وقد تشبه كلمة «كلّ» بالشرط وإن كانت مضافة إلى غير موصوف فتدخل «الفاء» على خبره لمضارعته لكلمات الشرط في الإبهام، نحو: «كلُّ رجلٍ فلهُ درهم» (الرضي الأستراباذي ١: ١٠٢).

إن دخلت على هذا الموصول أو النكرة الموصوفة الحروف الناصبة للمبتدأ فذهب سيبويه وغيره من النحاة إلى أن الحروف «أنّ»، و«كأنّ»، و«ليت»، و«لعلّ»، و«لكن» تمنع من دخول «الفاء» في الخبر، وفي دخول «إنّ» خلاف بين الأخفش وصاحب الكتاب والأقرب إلى الصحة دخول «الفاء» في الخبر، كقوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ قَالُوا رَبُّنَا اللَّهُ ثُمَّ اسْتَقَامُوا فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ (الأحقاف ٤٦: ١٣)، وقوله: ﴿قُلْ إِنَّ الْمَوْتَ الَّذِي تَفِرُّونَ مِنْهُ فَإِنَّهُ مُلاقِيكُمْ﴾ (الجمعة ٦٢: ٨). وإن وقع في الصلة أو الصفة شرط وجواب لم تدخل «الفاء» في آخر الكلام، كقولك: «الذي إن يزرني أزره له درهم»، و«كل رجل إن يزرني أكرمه له درهم» (ابن يعيش ١: ١٠١).

٢-١-٢-١-٣-الظروف

من الظروف ما ينزل منزلة الشرط وقد يقترن جوابها بـ«الفاء»، منها «حيث» في قوله تعالى: ﴿وَمِنْ حَيْثُ خَرَجْتَ فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ (البقرة ٢: ١٥٠). جاء في روح المعاني: "«حيث» ظرف لازم الإضافة إلى الجمل غالبا والعامل فيها ما هو في محل الجزاء لا الشرط فهي هنا متعلقة بـ«ولّ» و«الفاء» صلة للتنبيه على أن ما بعدها لازم لما قبلها لزوم الجزاء للشرط لأن «حيث» وإن لم تكن شرطية لكنها لدلالتها على العموم أشبهت كلمات الشرط ففيها رائحة الشرط"

(الألوسي ٢: ١٦).

٢ـ١ـ٢ـ٢ـ الحروف الجارة

يتضمن بعض الحروف الجارة معنى الشرط في تراكيب معينة، منها:

٢ـ١ـ٢ـ٢ـ١ـ «على»

قد يستعمل الحرف «على» في تركيب يتضمن معنى الشرط، نحو قوله تعالى: ﴿عَلَى أَن تَأْجُرَنِي ثَمَانِيَ حِجَجٍ﴾ (القصص ٢٨: ٢٧). قال ابن عاشور في التحرير والتنوير: "«على أن تأجرني ...» حرف «على» من صيغ الشرط في العقود" (٢٠: ١٠٦)، وقيل هي مع صلتها في موضع الحال من مفعول «أنكحك»، كقولك: «أنكحتك على مائة»، أي: مشروطا عليك، أو واجبا عليك ونحو ذلك، ويجوز أن تكون حالا من فاعله (العكبري ٢: ١٧٧، الألوسي ٢٠: ٦٧).

ويبدو أن «مشروطا عليك» أدلّ وأرجح. والملاحظ أن معنى الشرط الذي يؤدّيه الحرف «على» يرتبط بما يتعلّق به الحرف (مشروطا)، فهو المعنى الذي يدخل في إطار الشرط اللغوي قبل أن يكون فيما نحن بصدد إيضاحه من الشرط الاصطلاحي، وعلى هذا لا نعتبر الشرط من معاني «على» بل هو المعنى الضمني الذي يكتسبه الحرف من متعلقه اعتمادا على القرائن السياقية.

٢ـ١ـ٢ـ٢ـ٢ـ «كما»

تتضمن «كما» معنى الشرط وذلك إذا تلاها فعلان يمثلان فعل الشرط وجوابه، كقول الإمام علي بن أبي طالب (عليه السلام): «كمَا تَدِينُ تُدَانُ وَكَمَا تَزْرَعُ تَحْصُدُ» (نهج البلاغة، الخطبة ١٥٣)، والتقدير: «وإنْ تُدِنْ تُدانْ، وإنْ تزرعْ تحصدْ».

٢ـ١ـ٢ـ٣ـ التراكيب

التراكيب التي تتألف من كلمة «شرط» المسبوقة بحرف الجر أو غير المسبوقة به تتضمن معنى الشرط، وهي كما يلي:

٢-١-٢-٣-١- بشرط (أنْ / أنَّ)

كلمة «شرط» تدلّ على الشرط اللغوي، وهي تتضمن معنى الشرط الذي نحن بصدده إذا كانت مسبوقة بحرف «الباء»، ووقعت بعدها «أن» المصدرية أو «أنَّ» وقد يليها المصدر المؤوّل. ومن أمثلة هذا التركيب مع «أن» المصدرية ومع المصدر المؤوّل ما جاء في كتاب الجنى الداني في حروف المعاني: «وأما قد الحرفية فحرف مختص بالفعل وتدخل على الماضي **بشرط أنْ** يكونَ متصرفا، وعلى المضارع **بشرط** تجرُّده من جازم وناصب وحرف تنفيس» (المرادي ٢٥٤).

واللافت للنظر أن استعمال الكلمة مع «أنَّ» قليل فيما راجعنا من النصوص القديمة ومن أمثلته: «فاستقر هذا الأمر **بشرط أنّ** الفسخ يكون للسلطان» (النويري ٣٠: ١٨٩).

٢-١-٢-٣-٢- على شرط (أنْ / أنَّ)

لا يختلف التركيب «على شرط» عما تقدّم ذكره في التركيب «بشرط» فيما يليه من «أن» المصدرية أو «أنَّ» أو المصدر المؤوّل، نحو: «قال: إن أخرجها ربي أتؤمنون؟ قالوا: نعم، **على شرط أنْ** يكون الماء لنا يوما ولها يوما» (المصدر نفسه ١٣: ٧٢)، و«وإنما كان يداويهم بالدعاء، **على شرط** الإيمان» (المصدر نفسه ١٨: ٨٥). واستعمال هذا التركيب مع «أنَّ»، نحو قولك: «أسامحك **على شرط أنّك** تقوم بواجبك تجاهي».

وقد يحذف حرف الجر وتأتي كلمة «شرط» منصوبة ويليه ما يقع بعد التراكيب السابقة من «أن» المصدرية أو «أنَّ» أو المصدر المؤوّل، نحو: «فسألوا الشريف ... فأجابهم **شرطَ أنْ** يكون معه جماعة من الأعيان» (المصدر نفسه ٢٨: ٧٧)، و«سأطيع أوامرك **شرطَ أنْ** تعتمد عليَّ»، و«سأطيع أوامرك **شرطَ أنّك** تعتمد عليَّ».

إذا أنعمنا النظر في هذه التراكيب المكوّنة من كلمة «شرط» نرى أنها في جميع صورها تدل على احتمال وقوع الشرط في المستقبل.

مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

٢ـ١ـ٢ـ٤ـ العطف

قد تتضمن الجملة ذات الربط بالعطف معنى الشرط في بنيتها المضمرة، كما هو الحال في العطف بـ«إمّا»، والعطف بـ«أو»، و«أم» في بعض حالاتهما التي ترتبط بهما الجملتان، نحو: «إمّا أن تسافر جوّا وإمّا أن تسافر بحرا»، فهي في البنية المضمرة بمعنى: «إن تسافر جوّا فلا بأس، وإن لم تسافر جوّا فسافر بحرا» (حميدة ١٤٩). ونحو: «لأضربنّه عاش أو مات»، أي: «إن عاش بعد الضرب وإن مات»، ومثله: «لآتينّك أعطيتني أو حرمتني» (ابن هشام ٧٣).

والتركيب الذي يتألف من همزة التسوية الواقعة بعدها «أم» المتصلة يؤدّي معنى الشرط الضمني، وقد أشار الرضي إلى ذلك في معرض حديثه عن الفعل الواقع بعد همزة التسوية، إذ يقول: "يحتمل [الفعل] المضي والاستقبال بعد همزة التسوية نحو: «سواء علَيَّ أقُمت أم قعدت»، وبعد «كلّما»، و«حيثما» لأن في الثلاثة رائحة الشرط" (٢: ٢٢٥). فلا فرق من حيث المعنى الدلالي بين قولك: «سواء عليّ أقُمت أم قعدت»، وبين «إن قمت أو قعدت فالأمر على السواء» أو «إن قمت وإن قعدت فالأمران سواء عليّ». مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

وكذلك قوله تعالى: ﴿وَسَوَاء عَلَيْهِمْ أَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لاَ يُؤْمِنُونَ﴾ (يس ٣٦: ١٠)، يتضمن في بنيته المضمرة معنى الشرط فيتفق من حيث المعنى مع الجملة: «إن أنذرتهم أو لم تنذرهم فلا يؤمنون». ولا ننكر أن تكون هناك لطائف دلالية وراء كل من التعبيرين خاصة في النص القرآني حيث تميَّز أحدهما عن الآخر من الناحية الوظيفية.

٢ـ١ـ٢ـ٥ـ الاستثناء

يؤدِّي الاستثناء معنى الشرط وذلك حين يكون تركيب الاستثناء مبدوءا بأداة نافية وتأتي بعدها جملة فعلية ثم «إلاّ» الاستثنائية وبعدها جملة فعلية يكون حدوثها متعلّقا بحدوث الجملة الفعلية الأولى ومترتّبا عليه. وفي ذلك يقول الرضي: "فلما كان تعقب مضمون ما بعد «إلاّ» لمضمون ما قبلها هو المراد وكان معنى حرف النفي مع «إلاّ» يفيد معنى الشرط والجزاء أعني لزوم الثاني للأول

جاز أن يعتبر معنى الشرط والجزاء مع حرف النفي" (١: ٢٥٠). وكذلك يرى بعض النحاة أن هذا التركيب يتضمّن معنى «كلّما كان كذا كان كذا»، فكأن فيه فعلان كما مع «كلّما» (المساعد على تسهيل الفوائد ١: ٥٨١ ـ ٥٨٢)، و«كلّما» فيها رائحة الشرط (الرضي الأستراباذي ٢: ١١٤)، وهي تدل على تكرار الحدث.

ومن أمثلة ذلك قولك: «ما زرتَني إلاّ أكرمتُكَ» فحدوث فعل الإكرام متعلّق بحدوث فعل الزيارة ومترتِّب عليه، فسبب الإكرام هو الزيارة، وكأن الفعل «زرتني» يمثّل فعل الشرط، والفعل «أكرمتكَ» يمثّل جواب الشرط، لأننا لو حذفنا «ما» النافية و«إلاّ» الاستثنائية وجئنا بأداة شرطية كالأداة «إن» لأصبحت الجملة: «إن زرتني أكرمتكَ»، فصارت الجملة شرطية من حيث البنية (ديوان السعيدي ٢٦٣).

فكما اتضح من المثال أن الفعل الواقع قبل «إلاّ» يماثل الفعل الذي يقع بعد أداة الشرط وتكون العلاقة الترابطية بينهما عكسية حيث يكون الفعل الواقع قبل «إلاّ» منفيا وفعل الشرط مثبتا. ويصحّ أن يكون الفعل الواقع بعد «إلاّ» الاستثنائية ممثّلا لفعل الشرط شرط أن يخالفه في النفي والإثبات، نحو: «ما أزوره إلاّ يزورني»، فلا فرق بينه وبين قولك: «ما أزوره إن لم يزرني» من الناحية الدلالية. وكذلك لا فرق بين «ولا تقبلوا لهم شهادة أبدا إلاّ الذين تابوا» وبين «ولا تقبلوا لهم شهادة أبدا إن لم يتوبوا».

ويبدو أن الغاية من جعل الشرط مخفيا تحت ظلال الاستثناء هي التأكيد على شدة تعلّق حدوث الفعل الثاني بحدوث الفعل الأول فجيء بالاستثناء المتضمّن لمعنى هذا التعلّق بطريقة القصر بالنفي و«إلاّ»، والقصر هو نوع من أنواع التأكيد، نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا تَسْقُطُ مِن وَرَقَةٍ إِلاَّ يَعْلَمُهَا﴾ (الأنعام ٦: ٥٩)، وتقدير الشرط في هذه الآية الكريمة: «إنْ تسقطْ ورقةٌ يعلمْها اللهُ»، وقوله تعالى: ﴿وَمَا يَأْتِيهِم مِّن رَّسُولٍ إِلاَّ كَانُواْ بِهِ يَسْتَهْزِؤُونَ﴾ (الحجر ١٥: ١١)، والتقدير: «إن يأتِهم رسولٌ كانوا به يستهزئون» (ديوان السعيدي ٢٦٤).

يتنوَّع صيغ الفعل الواقع بعد «ما» النافية و«إلاّ» الاستثنائية، كما يتميز أسلوب الشرط بتنوُّع صيغه في فعل الشرط وجوابه وتعدُّد أنماطه، وهذا ما ذكره الرضي بقوله: "يصاغ ما قبل «إلاّ» وما بعدها صوغ الشرط والجزاء وذلك إمّا بكونهما ماضيين، نحو: «ما زرتني إلاّ أكرمتكَ»، أو مضارعين، نحو: «ما أزوره إلاّ يزورني»، ومثل هذا هو الغالب في الشرط والجزاء، أعني كونهما ماضيين أو مضارعين" (١: ٢٥٠).

ومن الأنماط التي شكّلت بنية الجملة الاستثنائية المتضمنة معنى الشرط قول أمير المؤمنين علي بن أبي طالب (عليه السلام): «فَوَ اللهِ مَا غُزِيَ قَوْمٌ قَطُّ فِي عُقْرِ دَارِهِمْ إِلاَّ ذَلُّوا» (نهج البلاغة، الخطبة ٢٧)، حيث يكون الفعل قبل «إلاّ» الاستثنائية وبعدها في صيغة الماضي، والتقدير: «إنْ غُزِيَ قومٌ في عقرِ دارهم ذلّوا». وقوله (عليه السلام):«وَإِنَّ بَنِي تَمِيمٍ لَمْ يَغِبْ لَهُمْ نَجْمٌ إِلاَّ طَلَعَ لَهُمْ آخَرُ» (المصدر نفسه، الكتاب ١٨)، والتقدير: «إنْ يغبْ لهم نجمٌ طلعَ لهم آخرُ». وقوله (عليه السلام) من خطبة له: «وَلاَ تَقُومُ لَهُ نَابِتَةٌ إِلاَّ وَتَسْقُطُ مِنْهُ مَحْصُودَةٌ»، والشرط المقدّر في هذه الجملة: «إنْ تقمْ لهُ نابتةٌ تسقطْ منهُ محصودةٌ» (المصدر نفسه، الخطبة ١٤٥)، وقوله (عليه السلام) لكميل بن زياد النخعي: «مَا مِنْ أَحَدٍ أَوْدَعَ قلباً سُرُوراً إِلاَّ وَخَلَقَ اللهُ لَهُ مِنْ ذَلِكَ السُّرُورِ لُطْفاً» (المصدر نفسه، الحكمة ٢٥٧)، والتقدير: «إنْ أحدٌ أودعَ قلباً سروراً خلقَ اللهُ لهُ من ذلكَ السرورِ لطفاً».

ما يبدو لنا من خلال استقراء التراكيب والنماذج التي تندرج في هذا المبحث أن الاستثناء الذي يؤدّي معنى الشرط لا ينحصر في الصورة التي تقدّم ذكرها في كلام الرضي وإنما يتجاوزها إلى التركيب الذي يبدأ بفعل غير مسبوق بأداة نافية ثم تأتي بعده أداة الاستثناء وبعدها يأتي فعل مضارع مسبوق بـ«أنْ» المصدرية، نحو قولك: «اقتلوا المشركين إلاّ أن يؤدوا الجزية»، فلا فرق بينه وبين قولك: «اقتلوا المشركين إن لم يؤدوا الجزية». والملاحظ أن فعل الشرط في هذه الحالة يمثل الفعل الواقع بعد «إلاّ»، لكنه يخالفه في الإثبات والنفي.

وكذلك قد يتضمن الاستثناء معنى الشرط إن كان الفعل الواقع قبل «إلاّ» مسبوقا بأداة النفي،

نحو: «لا تعاقبه إلاّ أن يأتي بسوء»، وهو يضارع قولك: «إن يأتِ بسوء فعاقبه»، فيكون الفعل الواقع بعد «إلاّ» ممثلا لفعل الشرط مع أنه يخالفه في الإثبات والنفي.

وينضوي تحت هذا القسم ما إذا كان الفعل الواقع بعد «إلاّ» الاستثنائية مسبوقا بـ«إذا»، نحو: «ولا يزكو الفرع إلاّ إذا كان طيب الأصل» (النويري ٣٠: ١٠٢)، ونحو: «لا ينتصب الفعل بعد «حتّى» إلاّ إذا كان مستقبلا» (ابن هشام ١٢٩)، وفي هذه الحالة يكون الفعل الواقع قبل «إلاّ» في صيغة النفي في الأعم الأغلب. فعلى هذا لا فرق بين هذه العبارة: «إن جئتني أكرمتك»، وبين قولك: «لن أقوم بإكرامك إلاّ إذا جئتني»، وهذا استثناء، وقولك: «لن أكرمك حتى تأتيني»، وهذا غاية، وقولك: «من أتاك فأكرِمه» (النملة ٤: ١٦٥٢).

وما يجدر ذكره هنا أن العربية المعاصرة لا تتبع القواعد التقليدية في بعض الأحيان، فمثلا من يتقبع استخدام «طالما» في اللغة المعاصرة يلحظ أنها تحوّلت إلى أداة تشبه الأدوات الشرطية في بنيتها التركيبية، ويتضح هذا أكثر لو قارنا بين الاستخدام الأصلي والاستخدام الحديث، على الوجه الآتي:

مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

الاستخدام الأصلي: «طالما جئنا إلى هذا المكان» (بمعنى كثيرا).

والاستخدام الحديث: «طالما جئنا إلى هذا المكان فدعنا نجلس» (أسلوب الشرط) (الشمسان ١٨٨).

٢-٢- الأداة في الفارسية

يطلق على الحرف في علم المنطق مصطلح الأداة وهو مصطلح يختلف مدلوله عن الحرف في علم النحو، فالأداة عند المناطقة مفهوم شامل تدخل فيه الروابط الإسنادية الفارسية أو ما يسمّى بالأفعال المساعدة (است، بود، شد، وغيرها)، والأفعال الناقصة العربية (كان، صار، وغيرها). فلا يكون لفظ «كان» في قولك: «كان محمدٌ عاقلا» فعلا في المنطق لأنه لا يدلّ على معنى مستقل في نفسه بل هو رابط زمني بين الموضوع والمحمول ويطلق عليه الرابط الزماني أو الأداة الزمانية

(فرشيدورد، گفتارهایی درباره دستور زبان ٣٠٤).

أمّا النحو الفارسي فكان على تأثّر عميق بالنحو العربي وبعلم المنطق في بداية نشأته فكثر فيه استعمال مصطلح الأداة، لكنه في الكتب والدراسات النحوية الحديثة انحسر استعمال المصطلح تدريجيا بحيث لم يكن يستعمله بعض النحاة، كخانلرى في دستور زبان فارسی، وفرشيدورد في دستور مفصل امروز.

يطلق مصطلح الأداة في الكتب النحوية الفارسية خاصة المتأخرة منها على عدة معانٍ، وهي: ١ ـ الكلمة ٢ ـ الحرف ٣ ـ اللواحق ٤ ـ السوابق ٥ ـ الأفعال المساعدة (است، نيست، هست، بود)، ٦ ـ الأصوات ٧ ـ القيود ٨ ـ المفعول غير الصريح (ويسمّى في الفارسية «مفعول به واسطه»). فليس لهذا المصطلح وضوح دلالي بين النحاة ويختلف مدلوله من نحوي إلى آخر وقد يستعمله نحوي في عدة معانٍ، وهو غالبا ما يُستعمل في النحو الفارسي بمعنى الحرف، فاستعمال الأداة بدلا من الحرف كان شائعا في الكتب المتأخرة.

والأداة في علم اللغة الحديث مفهوم شامل تتسع دائرة شموله لتدخل فيها كلمات فارسية كاللواحق والسوابق والصفات وأسماء الإشارة والاستفهام والمبهمات والأفعال المساعدة وحروف الربط وحروف الإضافة والأصوات وغيرها (المصدر نفسه ٣٠٦ ـ ٣١٠).

والحرف ما دلّ على معنى في غيره فلا يدلّ على معنى مستقل في نفسه، وهو الرابط بين أجزاء الكلام بحيث يظهر معناه في ضمن مفهوم آخر، وكما ذُكر آنفا لا يكاد يعبّر عنه بمصطلح الأداة في الكتب النحوية الحديثة. والحروف في اللغة الفارسية على عدّة أقسام، من أهمها حروف الربط (پيوند)، ويقصد بها الحروف التي تربط بين جملتين أو كلمتين، وتقابل حروف العطف وأدوات الاستثناء، وأدوات التعليل، والسبب، وأدوات الشرط في العربية (حلمي، مقارنة بين النحو العربي والنحو الفارسي ٤٤٧ ـ ٤٤٨).

والحروف من حيث البنية إما بسيطة أو مركبة، فحروف الربط البسيطة، نحو: «اگر»، و«مگر»،

و«كه» و«تا»، و«چون»، وغيرها، وحروف الربط المركبة وهي التي تركّبت من كلمتين أو عدّة كلمات، نحو: «اگر چه»، و«ولو»، و«اگر چنانچه»، و«به شرطی که»، و«در صورتی که»، و«در حالی که»، و«اگر که»، و«الاّ که»، و«مگر اینکه»، و«الاّ اینکه»، و«ولو آنکه»، وغيرها (فرشيدورد، دستور مفصل امروز ٥٤٩ ـ ٥٥٢).

٢ـ٢ـ١ـ أدوات الشرط في الفارسية

لم يكثر استعمال مصطلح الأداة للدلالة على الكلمات التي تؤدِّي معنى الشرط في اللغة الفارسية بل استعمل فيها عادة لفظ حروف الشرط أو حروف الربط الشرطية أو حروف الربط التي تفيد الشرط لانتماء جميع هذه الكلمات المؤدية لمعنى الشرط إلى نطاق الحرفية فقط.

حروف الشرط تؤدّي وظيفة تعليق جملة على الأخرى وتجعلها قيدا لها، وهي إما أن تكون بسيطة أو مركبة، فمن الحروف البسيطة «اگر»، و«تا»، و«چون»، و«كه»، و«مگر»، وأمّا الحروف المركبة فيمكن تصنيفها في عدة مجموعات حسب ما تتألف منه، وهي كالآتي:

١ ـ حرف الإضافة + الاسم + «كه»، نحو: «چنانچه»، و«در صورتی که»، و«به شرطی که». ويجوز أن يتجزأ بعض هذه الحروف المركبة لزيادة التأكيد، نحو: «در صورتی ...كه»، و«به شرطی ...كه»، فيأتي الجزء الأول في صدر جملة الجواب والجزء الثاني في صدر جملة الشرط الواقعة بعد الجواب.

وتنضوي تحت هذا القسم عدة أقسام حسب ما يضاف إلى الاسم، وهي إما أن تكون:

أ) الصفة المبهمة «هر»، نحو: «در هر گاه كه»، و«در هر وقت كه»، و«به هر جا كه». وقد يحذف حرف الإضافة والحرف «كه» من هذه الحروف المركبة، فيتحوّل الحرف إلى: «هر گاه»، و«هر وقت»، و«هر جا».

ب) أو اسم الإشارة الذي حلّ محلّ الموصوف، نحو: «به شرط اینکه»، و«به شرط آنکه».

٢ ـ «و» + حروف الربط، نحو: «والاّ»، و«وگرنه».

٣ ـ حرف الربط + حرف الربط أو عدة حروف الربط، نحو: «اگر كه»، و«الاّ كه»، و«مگر كه».

٤ ـ حرف الربط + «اينكه» أو «آنكه»، نحو: «مگر اينكه»، و«مگر آنكه»، و«الاّ اينكه».

٥ ـ حرف الربط + ما يرادفه، نحو: «اگر چنانچه» (فرشيدورد، دستور مفصل امروز ٥٥٠ ـ ٥٥٢).

يعدّ الحرف «كه» وكذلك «اينكه» و«آنكه» في الأقسام الأخيرة (٣ و٤) من الحروف التأكيدية التي تضاف إلى حرف الربط لزيادة التأكيد من غير أن يحمل معنى خاصا. وكذلك يكون في إضافة ما يرادف حرف الربط غرض تأكيدي كما نلاحظ ذلك في القسم الأخير والذي سنتحدث عنه لاحقا (٥).

وقد تعرَّض البحث لهذه الحروف حسب الترتيب الهجائي، وهي كما يلي:

٢ ـ ٢ ـ ١ ـ ١ ـ «اگر»

تُعَدُّ «اگر» أصل أدوات الشرط في اللغة الفارسية فهي الأداة التي تحتلّ المرتبة الأولى في إفادة معنى الشرط من بين الأدوات الشرطية. والجملة التي تليها أو تُبدأ بمخفّفها «گر» و«ار» تُسمّى جملة الشرط والجملة التي يعلَّق بها الشرط تُسمّى جملة الجزاء أو الجواب (مقربى ٣٩ ـ ٤٠).

تستعمل «اگر» في المعاني المقطوعة بحصولها والمحتملة الوقوع والمشكوك في حصولها، والمستحيلة والممتنعة فيُدرس التركيب الشرطي الذي تتصدره الأداة «اگر» في ثلاثة أقسام: متحقق الوقوع، محتمل الوقوع وممتنع الوقوع.

واللافت للنظر أن تحقّق وقوع الحدث أو عدم تحقّقه يرتبط ارتباطا وثيقا بالمعنى المستنبط من الركن الشرطي (شفائى ٥٤٢)، كما أنه يتأثّر بالعوامل الداخلية المؤثرة في معنى النص كالبنية التركيبية والسياق، والعوامل الخارجية كالمتكلم والمتلقي والزمان والمكان، فبذلك تؤثر جملة الجواب بفعلها والمعنى العام المستفهم منها في تحقّق وقوع الشرط أو عدم تحقّقه أيضا (رحيميان وسنچولى ١٦٤).

ولمزيد من الإيضاح لا بدّ أن نقوم بدراسة «اگر» والصيغ الفعلية التي تليها حسب استعمالها في المعاني المقطوعة بحصولها والمحتملة والممتنعة في ثلاثة أقسام وهي كما يلي:

١ ـ متحقق الوقوع

تستعمل «اگر» في اللغة الفارسية للدلالة على تحقّق الوقوع في الأزمنة الثلاثة؛ الماضي، والحال، والاستقبال، وهي كالآتي:

١ ـ ١ ـ الماضي

إطلاق الشرط على أمر حدث فيما مضى ليس سوى أمر ذهني إذ إن الشرط يفيد التعليق في الاستقبال، والأمر في الماضي يتحقّق أو لا يتحقّق، والمتكلم يتخيل في الزمن الحاضر النتيجة المترتبة على ذاك الأمر حين تحقّقه أو عدم تحقّقه. أمّا الشرط الذي يتعلق بوقوع أمر في المستقبل أو أمر مستمر لم ينقض زمان حدوثه فهو الشرط الحقيقي (شفائى ٥٤٢ ـ ٥٤٣).

إن دلّت الجملة الشرطية في اللغة الفارسية على تحقّق الوقوع في الماضي يكون الفعل في الركنين الشرط والجواب في صيغة الماضي الناقص أو المستمر في غالب الأحيان وذلك ليفيد استمرار وقوع الحدث الذي يدل عليه الفعل في الزمن الماضي في تركيبٍ شرطي، نحو: «آن روزها اگر دوستان مرا دعوت مى‌كردند به خانه آنها مى‌رفتم»؛ (في تلك الأيام إذا دعاني الأصدقاء ذهبت إلى بيوتهم أو في تلك الأيام كنتُ إذا دعاني الأصدقاء أذهب إلى بيوتهم)، و«اگر هوا بد بود در يك كافه درس‌هاى خود را از بر مى‌كرد»؛ ([في تلك الأيام] كلّما [/ إذا] كان الطقس سيّئا استذكر دروسه في مقهىً أو كان إذا ساء الطقس يستذكر دروسه في مقهىً).

في الجملة الأخيرة استعمل الفعل «بود» في صيغة الماضي المطلق (البسيط) لأنه لا يستعمل عادة الماضي المستمر والماضي البعيد من المصدرين «بودن»، و«داشتن»، فيأتي الفعل في صيغة الماضي المطلق بدلا من الماضي المستمر والماضي البعيد (انورى ـ گيوى ٢: ٤٨، محتشمى ٣٣٧).

والأداة «اگر» تماثل «وقتی‌که»، و«هنگامی‌که»، و«هر گاه» معنى ودلالـة فـي الجمـلات التـي تقدّم ذكرها بحيث يمكن استعمال هذه الأدوات عوضا عنها، أي: «آن روزها (وقتی‌که / هنگامی‌که / هرگاه) دوستان مرا دعوت می‌کردند، به خانه آنها مـی‌رفتم» (محتشـمی ٣٣٢). فعلـى هـذا يمكـن القول إن «اگر» تتضمّن معنى الشرط والظرف معا في مثل هذه الجملات.

وصيغة الماضي المستمر في الركنين الشرط والجواب هي الصيغة المشتركة الدالة علـى تحقّـق الوقوع وامتناعه ولا يمكن التفريق بينهما إلا عن طريق السياق والقرائن الكلامية، فمثلا قولك: «اگـر عاقل بود به پند پدرش اهميت می‌داد»؛ (لو كان عاقلا لأخذ بنصح أبيه)، يدل على امتناع الشرط مع أن فعلي الشرط والجواب على صيغة الماضي المستمر وذلك مستفاد مما يقتضيه المعنـى اعتمـادا على القرائن اللفظية والمعنوية.

ولمزيد من الإيضاح يمكن تمثيل صيغة الفعل فـي الجملـة الشـرطية عنـد تحقّـق الوقـوع فـي الماضي في الجدول الآتي:

جملة الشرط	المثال	جملة الجواب	المثال
ماض مستمر	«آن روزها اگر هوا خوب می‌شد	ماض مستمر	گردش می‌کردیم».

الجدول رقم (٣ ـ ٤)

والأداة «اگر» في هذا النوع من التراكيب الشرطية تقابل «كلّما»، و«إذا»:

١ ـ «كلّما»: تفيد «اگر» في هذا القسم من التراكيب مفهوم الظرفية وتكرار الحدث في الماضي، فتقابلها «كلّما» في العربية لكونها أداة ظرفية زمانية تفيد التكرار ولكن ما يلفت النظر أن «كلّمـا» لا تُترجم إلى الفارسية بـ«اگر»، نحو قوله تعالى: ﴿كُلَّمَا دَخَلَ عَلَيْهَا زَكَرِيَّا الْمِحْرَابَ وَجَدَ عِندَهَا رِزْقاً﴾ (آل عمران ٣: ٣٧)؛ (زکریا هر بار (/ هـر گـاه) کـه در محـراب بـر او وارد می‌شـد، نـزد او غـذایی می‌یافت). تتّضح من ترجمة الآية الشريفة أن «كلّما» تترجم إلى الفارسية بكلمة «هـر بـار» الدالـة على التكرار أو «هر گاه» الدالة على الظرفية.

وفقا لما سبق ذكره، يكون قولك: «اگر هوا بد بود در يك كافه درس‌های خود را از بر مى‌كرد»، مقابلا لهذه العبارة: «كلّما كان الطقس سيّئا، استذكر دروسه في مقهىً». والجدير بالذكر أن «كلّما» إذا كانت مسبوقة بـ«كان» يترجم الفعل الواقع بعدها بصيغة الماضي المستمر، نحو: «كان كلّما جاءنا قال لي ...» (الأصفهاني ٥: ١٩٣)، حيث يترجم هكذا: «هر گاه (/ هر بار) نزد ما مى‌آمد به من مى‌گفت ...».

٢ ـ «إذا»: يمكن أن تكون «اگر» مقابلة لـ«إذا» من الناحية الدلالية لما في الأداة «إذا» من الخروج عن الاستقبال، فهي قد تأتي للدلالة على الزمن الماضي، والفعل في الشرط والجواب في صيغة الماضي أو المضارع، كقوله تعالى: ﴿إِذَا تُتْلَى عَلَيْهِمْ آيَاتُ الرَّحْمَن خَرُّوا سُجَّدًا﴾ (مريم ١٩: ٥٨)؛ (هر گاه آيات [خداى] رحمان بر ايشان خوانده مى‌شد سجده كنان و گريان به خاك مى‌افتادند)، حيث تفيد «إذا» تحقّق الوقوع واستمراره في الماضي اعتمادا على القرائن السياقية، وكذلك قوله تعالى: ﴿وَإِذَا بُشِّرَ أَحَدُهُمْ بِالأُنثَى ظَلَّ وَجْهُهُ مُسْوَدًّا﴾ (النحل ١٦: ٥٨)؛ (هر گاه يكى از آنان را به دختر مژده مى‌دادند چهره‌اش سياه مى‌گشت)، وقد كان العرب في الجاهلية مستمرين في احتقار الأنثى، فيترجم الفعل الواقع بعدها إلى الفارسية بصيغة الماضي المستمر.

وكذلك يترجم الفعل في الشرط والجواب بصيغة الماضي المستمر إن تركّب الجواب من («كان» + فعل مضارع) وتقدّم الفعل الناقص على الأداة «إذا»، كقوله تعالى: ﴿إِنَّهُمْ كَانُوا إِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ يَسْتَكْبِرُونَ﴾ (الصافات ٣٧: ٣٥)؛ (آنان بودند كه وقتى به ايشان گفته مى‌شد: "خدايى جز خداى يگانه نيست"، تكبر مى‌ورزيدند) (فولادوند). وقد يتقدّم التركيب («كان» + فعل مضارع) على الأداة، نحو: «كان الشيوخ يبتسمون في حنان ورضا إذا سمعوا أحاديث الشباب بذلك»؛ «پيرمردان وقتى سخنان جوانان را در اين مورد مى‌شنيدند با مهربانى و رضايت لبخند مى‌زدند» (طه حسين، نقله زركوب ١٥٤).

وعلى هذا يمكن ترجمة قولك: «در آن روزها اگر هوا بد بود، در يك كافه درس‌هاى خود را از بر

می‌کرد» بهذه العبارة: «في تلك الأيام إذا كان الطقس سيّئا، استذكر الدروس في مقهىً» أو «كان إذا ساء الطقس يستذكر الدروس في مقهىً».

١-٢- الحال أو الاستقبال

إن دلّت الجملة الشرطية على تحقّق الوقوع في الحال أو الاستقبال فلا يكون زمن فعلها في الشرط والجواب إلا حالا أو مستقبلا، فيكون فعل الشرط في صيغة الماضي المطلق (البسيط)، والمضارع الالتزامي والمضارع الإخباري، وفعل الجواب على صيغة تناسب الشرط (المضارع الإخباري أو الالتزامي والمستقبل والأمر)، نحو ما جاء في الجدول التالي:

جملة الشرط	المثال	جملة الجواب	المثال
ماض مطلق	«اگر از خواب برخاستی (إذا نهضت من النوم	أمر	دندان خود را مسواك كن». فنظّف أسنانك بالفرشاة).
مضارع التزامي	«اگر بهار از راه رسد (إذا حلَّ الربيع	مضارع إخباري	گلها شكفته می‌شوند». تفتّحت الأزهار).
مضارع إخباري	اگر هفت كشور به شاهی تو راست (إن كنت مَلكاً على الأقاليم السبعة	مضارع إخباري	چرا رنج و محنت همی بهر ماست؟ (فردوسی، نقله شفائی ٥٤٣) فلماذا لا تزال من نصيبنا الأوجاع والأحزان)

الجدول رقم (٣ ـ ٥)

يكون الشرط في الأمثلة السابقة ـ وهو «آمدن بهار» (حلول الربيع)، و«بلند شدن از خواب» (النهوض من النوم) ـ من الأمور التي يتحقّق وقوعها في المستقبل دون شك، أو من الأمور المتحقّقة في زمن التحادث والتخاطب كما في المثال الأخير.

واللافت للنظر أن دلالة الجملة الشرطية على تحقّق الوقوع أو عدم تحقّقه ترتبط ارتباطا وثيقا

بالمتلقي، فمثلا في قول الشاعر:

دعا کن به شب چون گدایان به سوز اگر می‌کنی پادشاهی به روز

(سعدی ١٩٨)

والمعنى: «ادعُ ربك تضرّعا وخشية بالليل كالشَّحاذين إن كنتَ مَلكا وكان لك الأمر والسيادة بالنَّهار».

قد يكون المتلقي في المثال ملكا حقيقيا متربّعا على العرش في عالم الواقع فيكون الشرط حينئذ مما تحقّق وقوعه.

تماثل «اگر» في هذا القسم من الجملات الشرطية الأدوات «وقتی‌که»، و«هنگامی‌که»، و«هر گاه» من الناحية الدلالية وتقابلها «إن»، و«إذا» الشرطيتان. ويبدو أن الفعل الذي يلي هاتين الأداتين إن كان ماضيا يكون نظيره في الفارسية صيغة الماضي المطلق لاتفاقهما في البنية التركيبية وإن كان مضارعا تقابله في الفارسية صيغة المضارع الالتزامي أو الإخباري على الأرجح، وعلى هذا يحصل التطابق بين الأبنية النحوية في لغة المبدأ والهدف، لأنه لا يجوز للمترجم الاستغناء عن التكافؤ التركيبي أو بالأحرى التكافؤ في البنية النحوية بل يجب أن يلتزم به أثناء الترجمة.

والحصول على التكافؤ أمر نسبي فكلما حاول المترجم أن يزيد من التكافؤ في النص المترجَم يحقّق نجاحا أكثر، ومع ذلك يمكن استبدال الماضي المطلق والمضارع الالتزامي وأحيانا المضارع الإخباري بعضها ببعض، فيكون حينئذ كل واحد من هذه الأفعال مقابلا للفعل الماضي والمضارع في الجملة الشرطية العربية.

والأداة «اگر» لا تقابلها «إذا» الشرطية إلا بشرطين؛ أولا: أن يدلّ الشرط على تحقّق الوقوع في الحال أو الاستقبال، وثانيا: أن تكون «اگر» بمعنى «وقتی‌که»، و«هنگامی‌که»، و«هر گاه» وما يعادلها بأن تفيد معنى الظرفية، والعكس صحيح بمعنى أن «إذا» تقابلها «اگر»، و«هر گاه» وما

يعادلها، لكنه يستحسن استعمال «هر گاه» في الترجمة بدلا من «اگر» لأنه لا يُنقل جانب من المفهوم الدلالي للأداة «إذا» إلى الفارسية إذا استعملت «اگر» في مواضع لا يدل الشرط معها على تحقّق الوقوع، نحو قوله تعالى: ﴿إِذَا جَاء نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ﴾ (النصر ١١٠: ١)؛ (آنگاه كه يارى خدا و پيروزى فرا رسد)، فإن ترجمت «إذا» في الآية الشريفة بـ«اگر» يكون المعنى «اگر يارى خدا و پيروزى فرا رسد»، فتدلّ الجملة على احتمال وقوع النصر لا حتمية حدوثه.

يجب الانتباه إلى هذه الملحوظة في ترجمة القرآن الكريم ولكن في النصوص العربية القديمة والمعاصرة لا ينحصر استعمال «إذا» في تحقّق الوقوع لذلك يكثر استعمال «اگر» في ترجمتها.

٢ ـ تدلّ «إن» على احتمال وقوع الحدث في الاستقبال لكنه كما جاء في مختصر المعاني قد يؤتى بها للشرط المحقّق لنكتة بلاغية فهي قد تستعمل في مقام الجزم بوقوع الشرط لتنزيل المخاطب العالم بوقوع الشرط منزلة الجاهل، لمخالفته مقتضى العلم، كقولك لمن يؤذي أباه: «إن كان أباك فلا تؤذه» (التفتازاني ٨٩ ـ ٩٠). بناء على ذلك تستخدم «إن» الشرطية مقابلة لـ«اگر» الفارسية في ترجمة البيت السابق المبدوء بـ«اگر هفت كشور به شاهى تو راست» إلى العربية.

٢ ـ محتمل الوقوع

تستعمل «اگر» للدلالة على احتمال الوقوع في الأزمنة الثلاثة؛ الماضي، والحال، والاستقبال وهي كما يلي:

٢ ـ ١ ـ الماضي

إن دلّت الجملة الشرطية على احتمال الوقوع في الماضي يؤتى بالفعل في الشرط على صيغة الماضي القريب (النقلي) أو الماضي الالتزامي، وفي الجواب يكون الفعل عادة في صيغة الماضي القريب، كما هو موضّح في الجدول الآتي:

جملة الشرط	المثال	جملة الجواب	المثال
ماض قريب	«اگر آن كار را تو كردهای (أنت إن كنتَ فعلتَ ذلك	ماض قريب	خيلی بد كردهای». فقد أخطأتَ خطأ فاحشا).
ماض التزامي	«اگر به پاريس رفته باشی (إن كنتَ ذهبتَ إلى باريس	ماض قريب	برج ايفل را ديدهای». فقد رأيتَ برج إيفل).

الجدول رقم (٣ ـ ٦)

ليس المتكلم في المثال الثاني وكذلك في قولك: «ناراحت نباش اگر درست جواب داده باشی حتما موفق شدهای»؛ (لا تقلق إن كنتَ قد أصبتَ في الإجابة فقد نجحتَ)، على علم بتحقّق حصول الشرط أو عدم تحقّقه إذ إن الصيغة الالتزامية (الماضي الالتزامي والمضارع الالتزامي) تفيد الاحتمال دائما (لازار ٢٥٣).

وقد تستعمل في الجواب كلمة «بايد»، و«شايد» فيتحوّل الماضي القريب إلى الماضي الالتزامي، نحو: «اگر به پاريس رفتهای بايد برج ايفل را ديده باشی»، و«اگر به پاريس رفته باشی بايد برج ايفل را ديده باشی»؛ (إن كنتَ ذهبتَ إلى باريس فقد رأيتَ برج إيفل). فالماضي الالتزامي في هذه الأمثلة يقارب الماضي القريب دلاليا لكنه لإفادته معنى الاحتمال يختلف اختلافا بسيطا عن الماضي القريب الدال على مفهوم القطع والجزم.

والأداة «اگر» في هذا القسم من التراكيب المفيدة للشرط تقابلها «إن» الشرطية ويجب أن يتكوّن فعل الشرط من («كان» + فعل ماض)، والجواب يتركّب من الفعل الماضي المسبوق بـ«قد»، كقوله تعالى: ﴿إِن كُنتُ قُلْتُهُ فَقَدْ عَلِمْتَهُ﴾ (المائدة ٥: ١١٦).

والجدير بالذكر أن الماضي القريب في اللغة الفارسية يقابل التركيب («قد» + فعل ماض). ويجوز حذف «قد» من الفعل الماضي والفعل يبقى على معنى الماضي القريب، كقوله تعالى: ﴿وَإِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قُدَّ مِن دُبُرٍ فَكَذَبَتْ﴾ (يوسف ١٢: ٢٧).

وكما قلنا سابقا ذهب النحاة إلى أن الشرط يفيد الاستقبال وإن كان فعله ماضيا، فإن هذه الأدوات تقلب الماضي إلى الاستقبال. وعلى هذا أوّلوا الآية الكريمة: ﴿إِن كُنتُ قُلْتُهُ فَقَدْ عَلِمْتَهُ﴾ (المائدة ٥: ١١٦)، على أنه: إن ثبت أني كنت قلته أو إن يثبت في المستقبل أني كنت قلته في الماضي أنا أعلم أنك علمته. وهو تأوّل بعيد، فكيف يقول لربه إن يثبت في المستقبل وهو خطاب الله (Y) وهل الله جاهل ذلك وقت الخطاب حتى يثبت له في المستقبل؟ (السامرائي، معاني النحو ٤: ٥٤ ـ ٥٥).

فالصواب أن الشرط قد يأتي للدلالة على المضي، وذلك إذا كان بلفظ «كان» بعدها فعل ماض كما لاحظنا في الآيات الشريفة السابقة. وانسياقا لما تقدّم ذكره تُترجم الآية الشريفة: ﴿إِن كُنتُ قُلْتُهُ فَقَدْ عَلِمْتَهُ﴾ (المائدة ٥: ١١٦) هكذا:

أ. اگر آن را گفته باشم، قطعا آن را دانسته‌ای.

ب. اگر آن را گفته‌ام، قطعا آن را دانسته‌ای.

ويمكن ترجمة الآية الكريمة: ﴿وَإِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قُدَّ مِن دُبُرٍ فَكَذَبَتْ﴾ (يوسف ١٢: ٢٧)، هكذا:

أ. اگر پیراهن یوسف از پشت پاره شده باشد، آن زن دروغ گفته است.

ب. اگر پیراهن یوسف از پشت پاره شده است، آن زن دروغ گفته است.

وما يجدر ذكره أن الفعل مادة لغوية يعبّر عن الزمن حسب بنائه الصرفي أو صيغته ويتغير ويأخذ أشكالا متباينة بتباين السياقات التي يرد فيها. فإذا استعمل في أسلوب معين من الأساليب الكلامية كأسلوب الشرط يتأثر به فتتغير صيغته وبناؤه الصرفي كما تتغير دلالاته الوظيفية والزمانية حسب السياق الوارد فيه. فما ورد هنا من أساليب ترجمة الصيغ الفعلية باللغة الفارسية يعتبر جزءا مما يمكن أن يستفيد منه المترجم والمتعلم، لأن الزمن الشرطي هو زمن سياقي، تؤدي القرائن فيه أثرا مهما في تحديده وتعينه.

بناء على هذا لا بدّ للمترجم أن ينظر إلى الفعل من خلال السياق الذي يحتويه ويختار له

مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

المعادل الأنسب وفقا للنظام اللغوي الذي يحوط به، إذ إن كل جزء من النص يكسب معناه الحقيقي من خلال النص الذي يحتويه والعوامل الإنسانية وغير الإنسانية التي تحيط به، فبعبارة أوضح لا ينكشف المعنى إلاّ من خلال تسييق الوحدة اللغوية أعني وضعها في سياقات مختلفة.

٢-٢- في الحال أو الاستقبال

إن دلّت الجملة الشرطية على احتمال الوقوع في الحال أو الاستقبال فهي حسب الزمن الذي يختص به الشرط والجواب على قسمين كما يلي:

أ) الشرط والجواب يختصّان بالحال أو الاستقبال

إن تحقّق الشرط في المستقبل يختص الجواب بالاستقبال لترتّب الجواب على الشرط فعلى هذا يكون فعل الشرط في صيغة الماضي المطلق، والمضارع الالتزامي، أو المضارع الإخباري، والجواب في صيغة المضارع الإخباري أو الالتزامي، والمستقبل، والأمر، والماضي القريب، والماضي المطلق، كما جاء في الجدول التالي:

جملة الشرط	المثال	جملة الجواب	المثال
ماض مطلق	«اگر به شیراز رفتیم (إن ذهبنا إلى شيراز	مضارع إخباري	از تخت جمشید دیدن می‌کنیم». نَزُرْ تخت جمشيد).
	اگر شکر کردی برین ملك و مال (إن شكرت على ما تملك من مال وجاه	مضارع التزامي	به مالی و ملکی رسی بی‌زوال (سعدی، نقله ابو القاسمی ٤٠١) فسيأتيك من المال والجاه ما لا يزول).
	«اگر به شیراز رفتیم (إن ذهبنا إلى شيراز	مستقبل	از تخت جمشید دیدن خواهیم کرد». فسنزورُ تخت جمشيد).
	«اگر به شیراز رفتی (إن ذهبت إلى شيراز	أمر	از تخت جمشید دیدن کن». فزُرْ تخت جمشيد).
	«اگر در این درگیری کوتاه آمد	ماض قريب	دیگر قافیه را باخته است».

مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

	(إن تنازل في العراك		خسر).
	«اگـــر زود پیغـــام را رســـاندی (إن بلّغت الخبر بسرعة	ماض مطلق	مژدگـــــانی را گرفتــــــی». أخذتَ الحُلوان).
مضارع التزامي	«اگر مرده‌ای کفن به دندان بگیرد (إن أمسك ميتٌ الكفن بأسنانه	مضارع إخباري	بین زندگان مرگ و میـر می‌افتـد» (هدایت، نقلـه وحیـدیان کامیـار ٥٣)؛ فيشيعُ الموت بين الأحياء).
مضارع التزامي	بـــه قهـــر اگـــر بســـتیزد (إن يحاربْ بقوة	مضارع التزامي	هزار تن بکشد (سعدی ٥٠٣) يُهلك ألف شخص).
	«اگـــر بـــه مـــوزه بـــروی (إن تذهبْ إلى المتحف	مستقبل	آثـار باسـتانی را خـواهی دیـد». فستزور المعالم الأثرية).
	«گرت از دست برآید (إن كان باستطاعتك	أمر	دهنی شیرین کن» (سعدی، نقلـه خـانلری، دسـتور زبـان فارسـی ٢٦٩)؛ فأدخِلْ السرور في قلبٍ).
	«اگـر درِ هـر مدرسـه بسته بشـود (إن يغلقْ باب مدرسة	ماض قريب	درِ یك اداره بسته شده است» (آل احمـد، نقلـه وحیـدیان کامیـار ٥٣)؛ يغلقْ باب مركز إداري).
مضارع إخباري	«اگـــــــــر می‌آیـــــــــی (إن تأتِ	مضارع التزامي	مـــن هـــم بیـــایم». آتِ).
	بگفتا گر این مرد بد می‌کند (قال: إن يُسئ هذا الرجل	مضارع إخباري	نه با من که با نفس خود می‌کند (سـعدی، نقلـه خطیـب رهبـر ١٠٨) يُسئ لنفسه).
	«اگـــر خـــوب درس می‌خوانَـــد (إن يدرسْ جيّدا	مستقبل	بی‌شـك قبـول خواهـد شـد». فسينجح).
	مـــزد اگـــر می‌طلبـــی (إن تطلبْ الأجر والثواب	أمر	طاعت استاد ببر (حـافظ ١٥٧) فأطعْ أمر الأستاذ).

الجدول رقم (٣ ـ ٧)

مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

يدلّ الماضي المطلق والمضارع الالتزامي في الركن الشرطي على الاستقبال ويمكن استبدال أحدهما بالآخر، رغم ذلك نجد بينهما فارقا دلاليا يميّزهما من بعض، فالمضارع الالتزامي يفيد الإبهام وعدم القطع والجزم بحصول الأمر أكثر من الماضي المطلق، والفعل معه غير قطعي الحدوث لذلك يستعمل في التمني، والشك، والرجاء، والشرط، وأمثالها (لازار ١٧٦). ويزداد الأمر وضوحا بالموازنة بين العبارتين: «اگر درس خواندی موفق خواهی شد»، و«اگر درس بخوانی موفق خواهی شد» (إن درست [تدرسْ] فستنجح)، فرغم التشابه بينهما تفيد الأولى القطع والجزم بوقوع الشرط أكثر من الثانية لكون الفعل ماضيا مطلقا (شفائی ٥٤٣، محتشمی ٣١١).

وكذلك استعمال الماضي المطلق في الجواب يفيد التأكيد على وقوع الفعل لكونه قطعي الحصول، نحو: «اگر زود پیغام را رساندی مژدگانی را گرفتی»؛ (إن بلّغت الخبر بسرعة أخذت الحلوان)، والجملة تماثل قولك: «اگر زود پیغام را رساندی مژدگانی را می‌گیری (/ خواهی گرفت)» من الناحية الدلالية، حيث استبدل فيه الماضي المطلق بالمضارع الإخباري أو المستقبل، فعلى هذا يدلّ الماضي المطلق في الجواب على الحال أو الاستقبال وفيه معنى القطع والجزم وقد سمّاه البعض بالمستقبل محقّق الوقوع (شریعت ١٤٧).

استعمال الماضي المطلق في الجواب بدلا من المضارع كان شائعا في النصوص القديمة، نحو: «اگر رفتی بردی، اگر خفتی مردی» (سعدی، نقله قریب و دیگران ١٦٢)؛ (إن ذهبتَ نجحتَ، إن نمتَ متَّ)، وأصلها: «اگر رفتی می‌بری (/ خواهی برد)، اگر خفتی می‌میری (/ خواهی مرد)»، وكذلك قول الشاعر:

گــرَم ره نمایی رسیدم بـه خیـر　　　　وگـر گـم کنـی بـاز مانـدم ز سـیر

(سعدی، نقله ابوالقاسمی ٤٠٥)

والمعنى: «إن أرشدتني وصلت في خير وعافية وإن أضللتني توقّفت عن السير».

وقد يُستعمل فعل الشرط والجواب في هذا القسم من التراكيب الشرطية على الأشكال التالية وذلك ضمن شروط محددة:

أ) قد يدلّ الماضي الالتزامي في الشرط على الاستقبال وذلك بأن يكون فعل الجواب في صيغة المستقبل أو المضارع الإخباري ويكون في الركن الشرطي قيد زمان مستقبل. فتؤكِّد الجملة أن الفعل في الشرط تحقّق وانتهى وقوعه قبل حدوث الفعل في الجواب في زمن المستقبل (محتشمی ٣٣٣ ـ ٣٣٤)، نحو: «اگر (تا فردا) کارم تمام شده باشد به گردش خواهیم رفت» (إن انتهى عملي [غدا] فسنتنزّه).

يتعيّن الزمن الأصلي لفعل الشرط بالقيد «تا فردا» الذي يظهر في الكلام أو يقدَّر فتكون الجملة بمعنى: «اگر (تا فردا) کارم تمام شود به گردش خواهیم رفت»، حيث يكون الماضي الالتزامي بمعنى المضارع الالتزامي أو الماضي المطلق.

مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

ب) قد يُستعمل الماضي البعيد للتأكيد على تحقّق الفعل في المستقبل قبل زمن معين على أن يكون الفعل في الجواب في صيغة معينة كالمضارع الإخباري أو المستقبل أو الأمر ويؤتى في جملة الشرط بقيد زمان مستقبل، فبذلك لا يختلف الماضي البعيد اختلافا واضحا عن الماضي الالتزامي المذكور آنفا من الناحية الدلالية، نحو: «اگر تا فردا کار تمام شده بود جشن خواهیم گرفت»؛ (إن انتهى العمل غدا فسنحتفل)، و«اگر فردا کتاب‌ها را آورده بود تحویل بگیر»؛ (إن جاء بالكتب غدا فخذها) (محتشمی ٣٣٤).

ج) استعمال الماضي المستمر في الركنين الشرط والجواب يدلّ على الاستقبال شرط أن يكون في الجملة قيد زمان مناسب ويفيدَ فعل الشرط استمرار الحدث في زمن معين، نحو: «اگر الآن

مى‌نشستى كتاب مى‌خوانديم»؛ (إن جلست الآن قرأنا الكتاب)، بمعنى: «اگر الآن بنشينى كتاب مى‌خوانيم (/ خواهيم خواند)»، حيث استعمل فيها المضارع الالتزامي في الشرط والمضارع الإخباري أو المستقبل في الجواب. وكذلك قولك: «اگر فردا مى‌آمدى خوشحال مى‌شدم»؛ (إن أتيتَ غدا فرحتُ)، بمعنى: «اگر فردا بيايى خوشحال مى‌شوم (/ خواهم شد)».

د) يفيد الماضي القريب معنى الاستقبال إن كان في الركن الشرطي قيد زمان مستقبل، نحو: «اگر فردا اين موقع نامه را نوشته‌اى به من خبر بده»؛ (إن كتبت الرسالة غدا في مثل هذا الوقت فأخبرني) (شريعت ١٥٣).

هـ) قد يكون فعل الشرط مستقبلا، نحو: «اگر او خواهد آمد من مى‌مانم تا او را ببينم»؛ (إن يأتِ فسأبقى لأراه)، فيكون المستقبل بمعنى المضارع الإخباري أو المضارع الالتزامي، أي: «اگر او مى‌آيد من مى‌مانم تا او را ببينم»، وكذلك في البيت التالي:

گر قدم بر چشم من خواهى نهاد ديده بر ره مى‌نهم تا مى‌روى

(سعدى، نقله ابوالقاسمى ٤٠٨)

والمعنى: «إن شرَّفتَني بقدومك أقمْ بواجب الضِّيافة إلى أن ترحل».

ففي هذا البيت يكون فعل الشرط (خواهى نهاد) بمعنى المضارع الإخباري (مى‌نهى)، أو المضارع الالتزامي (بنهى)، أو الماضي المطلق (نهادى).

والأداة «اگر» في التراكيب الشرطية التي تقدَّم ذكرها في هذا القسم تقابل «إن» الشرطية التي يؤتى بها للدلالة على احتمال الوقوع في المستقبل، والفعل بعدها قد يكون مضارعا أو ماضيا. واللافت للنظر أن استعمال الفعل الماضي في الشرط للدلالة على المستقبل ليس مختصا بالعربية وحدها بل هو كثير في اللغات السامية أيضا كالأكدية، والعبرية، والحبشية. وأكثر اللغات السامية

تستعمل الماضي في الشرط والحاضر أو المستقبل في الجزاء (برجشتراسر ١٩٨)، غير أن العربية تستعمل الماضي والمضارع للشرط والجواب، وقد ماثلتها اللغة الفارسية في ذلك.

وكما سبقت الإشارة يبدو أن الفعل الذي يلي الأداة «إن» إن كان ماضيا يكون نظيره في الفارسية صيغة الماضي المطلق لاتفاقهما في البنية التركيبية وإن كان مضارعا تقابله صيغة المضارع الالتزامي أو المضارع الإخباري على الأرجح، لكنه يمكن استبدال الماضي المطلق والمضارع الالتزامي أحدهما بالآخر في اللغة الفارسية، كما يصحّ أن يقع كل واحد منهما مقابلا للفعل الماضي والمضارع في الشرط العربي، فمثلا تترجم كل جملة من هاتين الجملتين «إن أسلَمَ ...»، و«إن يُسلِمْ ...» على وجهين: «اگر اسلام آورْد»، و«اگر اسلام آورَد»، لكنه في عملية الترجمة كما أسلفنا القول يستحسن الانتباه إلى البنية النحوية والتركيبية للغة الأم والهدف ليقترب المترجم من تحقيق التكافؤ النسبي بين اللغتين.

ويمكن أن يكون الفعل الذي يلي الأداة «إن» في هذا القسم من الجمل الشرطية على الصيغ التالية:

١ ـ («كان» + فعل مضارع): هذا التركيب يقابل الماضي المستمر في اللغة الفارسية لكنه في أسلوب الشرط يقابل المضارع الالتزامي أو المضارع الإخباري، نحو قوله تعالى: ﴿إِن كَانَ اللّهُ يُرِيدُ أَن يُغْوِيَكُمْ﴾ (هود ١١: ٣٤)؛ (اگر خداوند بخواهد شما را بيراه گذارد)، وقوله: ﴿إِن كُنتُنَّ تُرِدْنَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزِينَتَهَا فَتَعَالَيْنَ أُمَتِّعْكُنَّ﴾ (الأحزاب ٣٣: ٢٨)؛ (اگر زندگى دنيا و تجمل آن را مى‌خواهيد بياييد تا بهره‌مندتان سازم).

٢ ـ («يكون» + فعل مضارع): هذا التركيب يقابل المضارع الالتزامي أو المضارع الإخباري في التراكيب الشرطية، نحو قوله تعالى: ﴿إِن تَكُونُواْ تَأْلَمُونَ فَإِنَّهُمْ يَأْلَمُونَ كَمَا تَأْلَمونَ﴾ (النساء ٤:

١٠٤)؛ (اگر شما رنج می‌برید آنان نیز چون شما رنج می‌برند)، وكذلك البيت التالي:

إنْ تَكُـــنْ تَشْــكو لأَوجـــاعِ الهَـــوى ‌‌ ‌‌ ‌‌ فأنـــا أَشْــفيكَ مِـــن هـــذا الوَجَـــعْ

(عنترة بن شداد ٥٠)

والمعنى: (اگر از درد عشق در رنج و عذابی و شکوه می‌کنی، من تو را از این درد و رنـج نجـات می‌دهم).

والملاحظ أن ما اقترح في ترجمة هذه التراكيب الشرطية هو حصيلة استقصاء أمثلة كثيرة ونماذج عديدة من النصوص الأدبية لكنه من المؤكد أن ما يقابل هذه الصـيغ الفعليـة فـي اللغـة العربيـة لا ينحصر فيما تقدّم ذكره لأن هذه الصيغ الصرفية إذا خضعت لتركيب نحوي معين فإنها تتخلـى عـن أزمنتها الأصلية في بعض الأحيان وتكتسب دلالة زمنية جديدة يضفيها عليها السياق، وبـذلك فـإن الأزمنة الصرفية تضمحل أمام الزمن السياقي وبعبارة أوضح، الزمن الذي يوحي بـه السـياق خاصـة عندما تدخل في حيز الشرط.

مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

وفي ذلك يقول تمّام حسّان إن "الزمن وظيفة في السياق لا ترتبط بصيغة معينة دائما وإنما تختـار الصيغة التي تتوافر لها الضمائم والقرائن التي تعين على تحميلها معنى الـزمن المعـين المـراد فـي السياق، فلا يهم إن كان الزمن الماضي آتيا من صيغة «فَعَلَ» أو صيغة «يَفْعَلُ» مادام يمكن بالتفريق بالضمائم والقرائن بين الأزمنة المختلفة أن نختار من بين الصيغتين أصلحهما للدلالة على المعنـى الزمني المراد في سياق بعينه" (٢٤٨).

أمّا الفعل في الجواب ماضيا كان أو مضارعا فيقابله المضارع الإخباري أو المسـتقبل فـي اللغـة الفارسية حتى إذا كان فعل الجواب في الفارسية في صـيغة الماضـي المطلـق أو الماضـي القريـب يقابله الفعل الماضي أو المضارع في اللغة العربية لأن الماضي المطلق والماضـي القريـب بمعنـى

المضارع الإخباري أو المستقبل. ولكن هذا ـ كما أشرنا آنفا ـ ليس قاعدة مطردة لأن الجواب إذا كان في صيغة الماضي القريب يمكن أن يقابله في العربية التركيب («يكون» + قد + فعل ماض)، كقولك: «اگر درست جواب بدهی جایزه را گرفته‌ای»، فيمكن ترجمته على النحو الآتي: «إن أصبتَ في إجابتك تكون قد أخذت المكافأة».

وإن كان فعل الشرط ماضيا التزاميا أو بعيدا أو مستمرا أو ماضيا قريبا فهو بمعنى المضارع الالتزامي كما سبق أن أشرنا إليه فيقابله الفعل الماضي في العربية أو المضارع ملحقا به قيد زمان مستقبل، نحو ما يلي:

ـ «اگر تا فردا کار را تمام کرده باشی (/ تمام کنی) به تو جایزه خواهم داد»: «إن انتهيت من العمل غدا كافأتك (/ فسأكافئك)».

ـ «اگر [امروز] تا عصر کار را تمام کرده بودی (/ تمام کنی) به تو جایزه خواهم داد»: «إن انتهيت من العمل حتى المساء كافأتك (/ فسأكافئك)».

ـ «اگر فردا کار را تمام می‌کردی (/ تمام کنی) به تو جایزه می‌دادم (/ می‌دهم)»: «إن انتهيت من العمل غدا كافأتك».

ب) الشرط يختصّ بالماضي والجواب بالحال أو الاستقبال

قد يدلّ فعل الشرط على الماضي والجواب على الزمن الحاضر أو المستقبل في الجملة الشرطية الدالة على احتمال الوقوع في المستقبل، فيكون حينئذ فعل الشرط في صيغة الماضي الالتزامي، والماضي القريب، والماضي البعيد، وفعل الجواب في صيغة المضارع الإخباري، والمستقبل، والماضي القريب، والأمر، نحو ما جاء في الجدول الآتي:

جملة الشرط	المثال	جملة الجواب	المثال
ماض التزامي	«اگر راستش را گفته باشی (إن كنتَ صدقتَ	مضارع إخباري	من سر قولم می‌ایستم». فأنا سأفي بوعدي).
	«اگر (دیروز) کار خود را خوب انجام داده باشی (إن كنت أنجزت عملك جيدا [بالأمس]	مستقبل	جایزه خواهی گرفت». فستُكافأ).
	«اگر درست جواب داده باشی (إن كنتَ قد أصبتَ في إجابتك	ماض قريب	جایزه را گرفته‌ای». أخذتَ المكافأة).
ماض قريب	«اگر کار خود را خوب یاد گرفته‌ای (إن كنت تعلّمت عملك جيّدا	مضارع إخباري	موفق می‌شوی». فستنجح).
	«اگر در امتحانات موفق شده است (إن كان قد نجح في الامتحان	مستقبل	به او جایزه خواهم داد». فسأكافئه).
	«اگر روزنامه را خوانده‌ای (إن كنت قرأت الجريدة	أمر	بده تا من هم بخوانم». فأعْطِنيها لأقرأها).
ماض قريب	مرده اگر ندیده‌ای زنده جاودان شود (إن لم تر أن الميت يحيي حياة خالدة		پای بنه مسیح وش بر سر خاک خامشان (فروغی بسطامی) فاجعل قدمك على ترابهم كالمسيح).
ماض بعيد	«اگر نامه را نوشته بود (إن كان قد كتب الرسالة	مضارع إخباري	فورا آن را برایت می‌فرستم». أُرسلُها لك على الفور).
	«اگر نامه را نوشته بود (إن كان قد كتب الرسالة	مستقبل	فورا آن را برایت خواهم فرستاد». فسأُرسلُها لك على الفور).
	«اگر نامه را نوشته بود (إن كان قد كتب الرسالة	أمر	فورا آن را به دست من برسان». فأرسِلْها لي على الفور).

الجدول رقم (٣ ـ ٨)

يدلّ الماضي الالتزامي على الزمن الماضي اعتمادا على الأدلة السياقية والقرائن الكلامية كاستعمال قيد زمان ماض في الجملة الشرطية كالقيد «ديروز» في المثال الثاني.

وفيما تقدّم من الأمثلة يتحوّل المضارع الإخباري إلى المضارع الالتزامي إذا استعملت كلمة «بايد» في جملة الجواب، نحو: «اگر در امتحان موفق شده است بايد جايزه بگيرد»؛ (إن كان قد نجح في الامتحان فليأخذ المكافأة)، والجملة تماثل دلاليا قولك: «اگر در امتحان موفق شده است جايزه مى‌گيرد»، حيث يكون الفعل في جملة الجواب مضارعا إخباريا.

وما يجدر ذكره هنا أن الماضي القريب والماضي المطلق يختلفان من الناحية الدلالية في هاتين الجملتين: «اگر مهمانان آمده‌اند شما برويد»؛ (إن كان الضيوف حضروا فاذهبوا)، و«اگر مهمانان آمدند شما برويد»؛ (إن حضر الضيوف فاذهبوا)، حيث نرى أن احتمال حصول فعل الشرط (آمدن) في الجملة الأولى أكثر من الجملة الثانية، فالقطع والجزم بوقوع الحدث فيها أكثر وكأنه قد حدث بالفعل.

والأداة «اگر» في هذا القسم تقابلها «إن» الشرطية ويكون الفعل الذي يليها على وجهين:

١ ـ («كان» + فعل ماض) أو («كان» + «قد» + فعل ماض): هذا التركيب يقابل الماضي البعيد في اللغة الفارسية لكنه في التركيب الشرطي يقابل الماضي الالتزامي، والماضي البعيد، والماضي القريب وفعل الجواب يجب أن يدلّ على الاستقبال، نحو: «إن كنتِ ألممتِ بذنب، فاستغفري الله» (السامرائي، معاني النحو ٤: ٥٥). نظرا لما سبق ذكره يترجم الحديث الشريف هكذا: «اگر گناهى كرده‌اى از خدا آمرزش بخواه». وكذلك يمكن ترجمة الآية الشريفة: ﴿إِنْ كُنْتَ جِئْتَ بِآيَةٍ فَأْتِ بِها﴾ (الأعراف ٧: ١٠٦)، هكذا: «اگر معجزه‌اى آورده‌اى آن را عرضه كن». وكذلك قوله تعالى: ﴿وَقالَ مُوسى يا قَوْمِ إِنْ كُنْتُمْ آمَنْتُمْ بِاللَّهِ فَعَلَيْهِ تَوَكَّلُوا﴾ (يونس ١٠: ٨٤)، يترجم هكذا: «و موسى گفت: اى قوم من، اگر به خدا ايمان آورده‌ايد، بر او توكل كنيد».

٢ ـ («يكون» + «قد» + فعل ماض): هذا التركيب يقابل الماضي الالتزامي المكوّن من اسم

المفعول (مادة الفعل الماضي + هاء صامتة) والمضارع الالتزامي لفعل «باشيدن» (زركوب ١٢٣)، لكنه يقابل الماضي الالتزامي أو الماضي القريب في التركيب الشرطي، نحو: «فإن يكُنْ أَمَرَ لنا بخيرٍ مضينا فيه وإن يَكُنْ قد أَمَرَ فينا بغير ذلك لم نهلك أنفسنا» (البغدادي ٢: ٣٢٧)، حيث يمكن ترجمته هكذا: «اگر بر ما به نيكى فرمان داده باشد، گردن تسليم فرو نهيم و اگر به غير آن امر كرده باشد، خود را به هلاكت نيندازيم». وفي البيت التالي يترجم بصيغة الماضي القريب:

إن يكُنْ قد سَاءَكُم قُرْبِي فَخَلُّوا لي سَبيلا

(جعيفران، نقله الأصفهاني ٢٠: ٢٠٧)

والمعنى: «اگر همصحبتى من شما را خوش نيامده است رهايم كنيد» أو «اگر همصحبتى من شما را آزرده است رهايم كنيد».

ويجوز حذف «قد» من التركيب المذكور، نحو: «إن يكن قال خيراً فأنا أهله» (الأصفهاني ٨: ٤١٤)؛ (اگر نيك گفته باشد [أو گفته است]، من شايسته آنم).

والجدير بالذكر أن الأدوات الشرطية في العربية المعاصرة يجري استبدالها ببعض دون أن تجري عليها القواعد المدروسة في الكتب النحوية في معظم الأحيان بحيث نرى أن الأداة «إذا» يؤتى بها بدلا من «إن» الشرطية في النصوص المعاصرة لتدلّ على احتمال الوقوع، نحو: «إذا صحت الرواية التالية ـ وهي صحيحة ـ نكون قد زرعنا بأيدينا بذرة انهيار ذلك الصرح الحضاري الكبير»؛ (اگر گزارش زير صحيح باشد ـ كه صحيح هم هست ـ با دست خويش، تخم نابودى و فرو ريزى اين بناى بزرگ تمدن را كاشتهايم) (زركوب ١١٥).

٣ ـ ممتنع الوقوع

هذا الشرط يختص بما امتنع وقوعه في الماضي أو يستحيل وقوعه في الزمن الحاضر أو المستقبل، واستعماله في الزمن الماضي أكثر. تستعمل الأداة «اگر» في اللغة الفارسية للدلالة على امتناع الوقوع في الأزمنة الثلاثة؛ الماضي، والحال أو الاستقبال، وهي كما يلي:

٣ ـ ١ ـ الماضي

إن دلّت الجملة الشرطية على امتناع الوقوع في الماضي يكون الفعل في جملة الشرط والجواب في صيغة الماضي المستمر أو الماضي البعيد. فإن كان الفعل في جملة الجواب ماضيا مستمرا أو ماضيا بعيدا يكون الفعل في جملة الشرط ماضيا مستمرا أو بعيدا والعكس لا يصحّ، فقولك: «اگر نامه را نوشته بود فورا آن را برايت مى‌فرستم»؛ (إن كان قد كتب الرسالة أُرسلْها لك على الفور)، يدلّ على احتمال الحصول لا الامتناع لأن الفعل في الجواب مضارع إخباري (وحيديان كاميار ٤٥).

والجملة الشرطية التي تدلّ على الامتناع على أربعة أقسام حسب صيغة الفعل الواقع في جملة الشرط والجواب وهي كالآتي:

جملة الشرط	المثال	جملة الجواب	المثال
ماض مستمر	«اگر درس مى‌خواندى	ماض مستمر	موفق مى‌شدى».
ماض بعيد	«اگر درس خوانده بودى	ماض مستمر	موفق مى‌شدى».
ماض مستمر	«اگر درس مى‌خواندى	ماض بعيد	موفق شده بودى».
ماض بعيد	«اگر درس خوانده بودى (لو درستَ	ماض بعيد	موفق شده بودى». لنجحتَ).

الجدول رقم (٣ ـ ٩)

يجوز استعمال الأقسام الأربعة من الناحية التركيبية والدلالية، كما يجوز استعمال بعضها محلّ بعض دون أن يحدث تغيير بارز في المعنى، رغم ذلك يكثر استعمال القسم الأول والثاني (محتشمى ٣٣٥).

وقد يكون الفعل في جملة الشرط والجواب ماضيا مستمرا لكنه لا يفيد الامتناع بل يدلّ على احتمال الوقوع، وهذا ما يؤكده السياق والقرائن المقامية والمقالية، فمثلا في قولك: «اگر درس مى‌خواندى موفق مى‌شدى»، يمكن أن يكون المعنى المقصود: «اگر درس بخوانى موفق

مى‌شوى»؛ (إن تدرسْ تنجحْ)، حيث تدلّ الجملة على احتمال الوقوع وقد جاء الفعل في جملة الشرط والجواب في صيغة الماضي المستمر لزيادة التأكيد والدلالة على قطعية الحصول على النجاح شرطَ الدراسة. وكذلك في قولك: «اگر مى‌نشستى كتاب مى‌خوانديم»، يمكن أن يكون المعنى بالاعتماد على القرائن اللفظية والمعنوية هكذا: «اگر بنشينى كتاب مى‌خوانيم».

وللتنغيم[٧] دور هامّ في إبراز معنى الجملات السابقة فالنغمة قرينة لفظية تتضافر مع القرائن اللفظية الأخرى لتكون في خدمة العلاقات السياقية من أجل إيضاح معنى الجملة وأمن اللَّبس في فهمها. وثمة عناصر غير لغوية لها أثر كبير في تحديد المعنى حيث نستطيع أن نقول هي جزء من معنى الكلام، منها شخصية المتكلم وشخصية المخاطب والعلاقات السائدة بينهما والملابسات التي تحيط بهما.

وإن استعمل قيد زمان مستقبل في الجملات الشرطية السابقة تدلّ الجملة على احتمال تحقّق الفعل في وضوح دلالي لأن القيد قرينة من القرائن اللفظية، نحو: «اگر **الآن** مى‌نشستى كتاب مى‌خوانديم»، و«اگر **فردا** مى‌آمدى خوشحال مى‌شدم»، وقد أشير إلى ذلك في القسم الثاني من مبحث الشروط الدالة على احتمال الوقوع (٢ ـ ٢: «أ»).

وسبق أن أشرنا إلى أن الماضي المطلق يستعمل في الأعم الأغلب بدلا من الماضي المستمر فيما يخصّ المصدرين «بودن»، و«داشتن». فمن استعمالهما في الدلالة على امتناع الوقوع، قولك: «اگر عاقل بود پند پدرش را شنيده بود»؛ (لو كان عاقلا لأخذ بنصح أبيه)، و«اگر من علاقه‌اى به سلامتى خودم داشتم مى‌بايستى به يك جست از آنها دور شده باشم» (صادق هدايت، نقله شفائى ٥٤٥)؛ (لو كنت أرغب في صحّتي لوجب عليّ أن أبتعد عنهم بسرعة).

ويجوز استعمال الفعلين المذكورين في صيغة الماضي المستمر لكنه نادر وقليل، نحو: «اگر چنين قوه‌اى مى‌داشتم كه ... هيچگونه اغتشاشى در كلاسم روى نمى‌داد» (شفائى ٥٦٤)؛ (لو

٧- Intonation

كانت لي قدرة كهذه لما حدثت في صفّي أية فوضى)، و«اگر ارثيه گمشده عهدهاى ديرين در دست مى‌بود بى‌شك تاريخ را تغيير مى‌داديم» (المصدر نفسه)؛ (لو كان التراث المفقود للعصور الغابرة بين أيدينا لغيّرنا التاريخ).

تستعمل «لو» في اللغة العربية للدلالة على الامتناع فهي تقابل «اگر» في إفادة معنى الامتناع، فإن كان الفعل الذي يلي الأداة «لو» ماضيا يستحسن أن يكون مقابلا للماضي البعيد في اللغة الفارسية، وإن كان الفعل مضارعا فمن الأفضل أن يكون مقابلا للماضي المستمر. وقد يلي الأداة «لو» ما يتركّب من («كان» + فعل مضارع)، فهو أيضا يقابل الماضي المستمر في اللغة الفارسية.

أمّا الفعل الذي يأتي في جواب الشرط فيمكن ترجمته في الفارسية على وجهين: الماضي البعيد والماضي المستمر واستعمال الماضي المستمر أكثر من البعيد كما ذكرنا آنفا.

والأداة الثانية التي تقابل «اگر» في إفادة معنى الامتناع هي «لولا»، وذلك إذا وليها الفعل «بودن» في صيغة النفي، نحو قولك: «اگر دادگرى نبود ملت تباه مى‌شد»، حيث يمكن ترجمته هكذا: «لولا العدل لفسدت الرَّعية». وقد تقابلها «لوما» وهي تشبه «لولا»، لكنها أقل استعمالا منها.

٣-٢- الحال أو الاستقبال

إن دلّت الجملة الشرطية على امتناع الوقوع في الحال أو الاستقبال يمكن التعرّض لها حسب الزمن الذي يختص به الشرط والجواب في قسمين أساسيين كما يلي:

أ) الشرط والجواب يختصّان بالحال أو الاستقبال

إن دلّت الجملة الشرطية على امتناع الوقوع في الزمن الحاضر أو المستقبل يكون الفعل في الركنين الشرط والجواب في صيغة الماضي المستمر، وفي ذلك تشبه الجملة الشرطية ما سبق ذكره في المبحث السابق؛ بمعنى أنها تماثل التركيب الشرطي الدال على الامتناع في الماضي في البنية النحوية، والقرائن الكلامية والأدلة السياقية هي التي تميّز الجملتين المماثلتين وزمانهما الأصلي،

نحو: «اگر جوان می‌شدم اشتباهات گذشته را تکرار نمی‌کردم»؛ (لو أصبحتُ شابًا لما كرّرتُ أخطائي الماضية)، والجملة تدلّ على أن عهد الشباب لو عاد في الحال أو المستقبل وهو أمر ممتنع غير محقّق لما تكرَّرت الأخطاء.

فإن كانت الجملة تدلّ على احتمال الوقوع كان الفعل في الشرط والجواب هكذا: «اگر جوان شوم اشتباهات گذشته را تکرار نخواهم کرد»؛ (إن أصبحتُ شابًا لم أكرّر أخطائي الماضية)، حيث استعمل الفعل في جملة الشرط في صيغة المضارع الالتزامي وفي الجواب في صيغة المستقبل. وتقابل الأداةَ في العربية «إن» الشرطية.

وكذلك قولك: «اگر پول زيادى به دست می‌آوردم کاخ بزرگی می‌ساختم»؛ (لو كسبتُ ثروة وفيرة لبنيت صرحا شامخا)، يمكن أن يدلّ على عدم تحقّق الفعل في الماضي أو المستقبل والأدلة السياقية هي التي تعيّن الزمان المناسب لتُعين المتلقي في فهم المعنى المقصود. أمّا المتكلم إن كان يريد التعبير عن احتمال الحصول على الثروة الوفيرة فكان يستعمل الفعل في جملة الشرط والجواب هكذا: «اگر پول زيادى به دست آورم کاخ بزرگی می‌سازم (/ خواهم ساخت)» أو «اگر پول زيادى به دست آوردم کاخ بزرگی می‌سازم (/ خواهم ساخت)»؛ (إن كسبتُ ثروة وفيرة بنيتُ صرحا شامخا). وقد سبق أن أشرنا إلى ذلك في القسم الثاني من مبحث الشروط الدالة على الاحتمال (٢ ـ ٢: «أ»).

وكذلك قولك: «اگر هوا خوب بود به گردش می‌رفتيم»؛ (لو كان الطقس جيدا لتنزّهنا)، يدلّ على امتناع وقوع الفعل في الماضي أو الحال والمستقبل ولا يتعيّن زمن الجملة ومعناها إلا بالأدلة السياقية والقرائن المقالية والمقامية كالقيود المستعملة فيها، فمثلا في قولك: «اگر ديروز هوا خوب بود به گردش می‌رفتيم»، يدلّ استعمال قيد زمان ماض كالقيد «ديروز» على أن الجملة تفيد الامتناع في الماضي، فتشبه دلاليا قولك: «اگر هوا خوب بود به گردش رفته بوديم».

والجملة الشرطية تدلّ على الامتناع في الأزمنة الثلاثة إن كان الفعل في جملة الشرط والجواب

في صيغة الماضي المستمر، فإن كان الفعل في جملة الجواب ماضيا بعيدا تختصّ الجملة الشرطية بالزمن الماضي سواء كان الفعل في الركن الشرطي ماضيا بعيدا أو ماضيا مستمرا، كالمثال السابق: «اگر هوا خوب بود به گردش رفته بوديم».

ويجوز أن تقع في هذا القسم الجمل الشرطية التي تماثل ما يدلّ على احتمال الوقوع في البنية الفعلية، وذلك لإفادتها الامتناع من الناحية الدلالية، كقولك: «اگر پشت گوشَت را ديدى فلان كس (يا چيز) را خواهى ديد»؛ (إن رأيت خلف أذنك فستراه)؛ أي: لا تراه أبدا، و«اگر توانستى از ملك خدا بيرون روى برو»؛ (إن استطعت فاخرج من ملك الله). وهذا يؤكد أن تحقّق الوقوع أو عدم تحقّقه في التركيب الشرطي لا ينحصر استنباطه في زمن الفعل الواقع في الركنين الشرط والجواب فحسب وإنما القرائن والأدلة السياقية قد تغيّر المعنى في الجملة الشرطية.

والأداة «اگر» في هذه التراكيب الشرطية تقابلها «لو» و«إن» الشرطية، كما يلي:

١ ـ «لو»: قد تكون «لو» الشرطية الامتناعية نظيرة لـ«اگر»، كقوله تعالى: ﴿وَلَوْ تَرَىَ إِذْ وُقِفُواْ عَلَى النَّارِ﴾ (الأنعام ٦: ٢٧)؛ (اگر [منكران را] هنگامى كه بر آتش عرضه مى‌شدند مى‌ديدى)، وقوله (تعالى): ﴿لَّوْ نَشَاء أَصَبْنَاهُم بِذُنُوبِهِمْ﴾ (الأعراف ٧: ١٠٠)؛ (اگر مى‌خواستيم آنان را به [كيفر] گناهانشان مى‌رسانديم) (فولادوند)، حيث انتفى الشرط في الماضي **والحال** لما ثبت من كون متعلق «لو» غير واقع (ابن هشام ٢٥٧).

بناء على ما تقدّم ذكره يمكن أن تكون «اگر» مقابلة لـ«لو» الامتناعية في الجملات التي تماثل قولك: «اگر پول زيادى به دست مى‌آوردم كاخ بزرگى مى‌ساختم»؛ (لو كسبتُ ثروة وفيرة لبنيتُ صرحا شامخا)، و«اگر جوان مى‌شدم اشتباهات گذشته را تكرار نمى‌كردم»؛ (لو أصبحتُ شابا لما كرَّرتُ أخطائي الماضية).

وقد تكون «لو» الشرطية التي أشربت معنى التمني نظيرة لـ«اگر»، نحو: «لو أنّ لنا رجالا أمثال صلاح الدين إذن لما ضاعت فلسطين»؛ (اگر ما جوانمرادنى چون صلاح الدين داشتيم فلسطين از

دست نمی‌رفت) (السامرائي، معاني النحو ٤: ٧٧)، فعلى هذا الأساس يمكن ترجمة المثال التالي الذي درسناه في هذا المبحث بالأداة «لو» لما فيه من معنى التمني المصاحب للشرط: «اگر الآن هوا خوب بود به گردش می‌رفتیم»؛ (لو كان الطقس جيدا الآن لتنزّهنا). ومثله قولك: «اگر فردا می‌آمدی خوشحال می‌شدیم»؛ (لو أتيتَ غدا لفرحنا)، ويشترط في هذا المثال أن يكون المتكلم واثقا بعدم حصول المجيء وذلك تمييزا له عن الجملة التي تدلّ على الاحتمال. والقرائن المقامية والمقالية والحركات الجسمية وحالات الوجه عند التكلم تشارك التنغيم في تحديد دلالة الجملة لأن المعنى بدون القرائن المقالية والمقامية متعدد ومحتمل.

ويمكن أن نستدلّ في ذلك بما جاء في تفسير أبي الفتوح: «لو كان لي مال لحججت: گر مرا مال بودی، حج کردمی؛ یعنی کاشکی مرا مالی بودی تا حج کردمی» (نقله خطيب رهبر ١١١)، حيث برز في كلام أبي الفتوح معنى التمني الذي تحمله الجملة الشرطية المصحوبة بـ«لو».

٢ ـ «إن»: قد تدلّ «إن» على الأمور المستحيل وقوعها في الزمن المستقبل، كقوله تعالى: ﴿قُلْ إِن كَانَ لِلرَّحْمَنِ وَلَدٌ فَأَنَا أَوَّلُ الْعَابِدِينَ﴾ (الزخرف ٤٣: ٨١)؛ (اگر برای [خدای] رحمان فرزندی بود من خود نخستین پرستندگان بودم)، و﴿يَا مَعْشَرَ الْجِنِّ وَالْإِنسِ إِنِ اسْتَطَعْتُمْ أَن تَنفُذُوا مِنْ أَقْطَارِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ فَانفُذُوا﴾ (الرحمن ٥٥: ٣٣)؛ (ای گروه جنیان و انسیان! اگر توانستید از کرانه‌های آسمان‌ها و زمین به بیرون رخنه کنید، رخنه کنید). وعلى هذا يمكن ترجمة قولك: «اگر توانستی از ملك خدا بیرون روی برو»، هكذا: «إن استطعت فاخرج من ملك الله».

ب) الشرط يختصّ بالماضي والجواب بالحال أو الاستقبال

إن دلّت الجملة الشرطية على امتناع الوقوع واختصّ الشرط بالزمن الماضي والجواب بالحاضر أو المستقبل، يكون الفعل في الركن الشرطي في صيغة الماضي المستمر أو الماضي البعيد، وفي الجواب في صيغة الماضي المستمر، فتشبه الجملة ما ورد في الأقسام السابقة من الشروط الممتنعة في الجانب الشكلي، ولا يمكن التمييز بين هذه الجمل إلا عن طريق القرائن والأدلة السياقية

كاستعمال قيد زمان مناسب، نحو: «اگر (قبلا) زحمت كشيده بودى، (الآن / در آينده) نتيجه آن را مى‌ديدى» أو «اگر (قبلا) زحمت مى‌كشيدى، (الآن / در آينده) نتيجه آن را مى‌ديدى»؛ (لو اجتهدتَ [في الماضي] لنجحتَ [الآن / في المستقبل]).

والأداة «اگر» في هذه التراكيب الشرطية تقابلها «لو». يقول النحاة إن «لو» تفيد الامتناع وإفادتها المعنى الشرطي في الزمن الماضي تقتضي أن شرطها لم يقع فيما مضى كما تفيد أن تعليق الجواب عليه كان في الزمن الماضي أيضا (حسن ٤: ٤٥٩). لكنه يبدو أن تعليق الجواب على الشرط لا ينحصر في الزمن الماضي فحسب وإنما قد يكون في الحال والاستقبال أيضا، كقوله تعالى: ﴿وَلَوْ كُنتَ فَظًّا غَلِيظَ الْقَلْبِ لاَنفَضُّواْ مِنْ حَوْلِكَ﴾ (آل عمران ٣: ١٥٩)؛ (اگر تندخو و سخت‌دل بودى قطعا از پيرامون تو پراكنده مى‌شدند)، حيث كان من المحتمل أن يقع الانفضاض عند نزول الآية الكريمة أو قبلها أو بعدها لو كان النبي (ﷺ) فظا غليظ القلب. وهذا ما يستفاد مما قال ابن هشام بأن الشرط "متى كان ماضيا أو حالا أو مستقبلا، ولكن قُصد فرضه الآن أو فيما مضى فهي الامتناعية" (٢٥٨).

مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

يتضح مما أسلفنا القول أن الأداة «اگر» هي الأصل في تأدية المعنى الشرطي في اللغة الفارسية، وفي اللغة العربية يؤدّي وظيفتها أكثر من أداة وهي: «إن»، و«إذا»، و«كلّما»، و«لو»، و«لولا»، و«لوما».

والذي يلفت النظر أن أدوات الشرط الأساسية وهي «إن»، و«إذا»، و«لو» تظهر الفروق الدقيقة في معانيها في الاستعمال العربي القديم خاصة في النص القرآني الكريم، لكننا نجد كثيرا من الكتاب والأدباء في العصر الحاضر لا يدركون تلك الفروق الدقيقة والدقائق النحوية التي يحتاج التمييز بينها إلى حس لغوي مرهف يستند إلى ما ورد في المصادر النحوية، فجاءت تعبيراتهم متداخلة، فالتبس الأمر، فاستعملوا «إن» في موضع «إذا» ووظّفوا «لو» في موضع «إن». ويظهر هذا جليا في الكتب المترجمة التي قد يكون معظم المترجمين لها غير حاذقين أو ملمّين بهذه الفروق

الخفية وبالتالي غير قادرين على فهم اللغتين المترجم منها والمترجم إليها (الحاج إبراهيم ٣٣).

أمّا الفعل في اللغة العربية فهو لا يخرج عن الأنواع الثلاثة وهي؛ الماضي والمضارع والأمر، لكنه في اللغة الفارسية تتنوّع أنواعه وأشكاله، فهو ماض ومضارع وأمر ومستقبل، والماضي والمضارع في الفارسية على عدة أقسام وهي: الماضي المطلق، الماضي المستمر التام، الماضي المستمر الناقص، الماضي القريب (النقلي)، الماضي البعيد، الماضي الالتزامي (الشكي)، الماضي القريب المستمر، الماضي الأبعد، الماضي الأبعد المستمر، والمضارع الإخباري، والمضارع الالتزامي.

يتبيّن مما ذُكر أن اللغة الفارسية تمتاز بتنوع الصيغ الفعلية أكثر من العربية وعلى هذا الأساس تتغير وتتنوع الأبنية الفعلية في التراكيب الشرطية الفارسية أكثر من اللغة العربية حسب تضمُّن التراكيب المعانيَ المقطوعة بحصولها والمحتملة الوقوع والمستحيلة والممتنعة، وبالاعتماد على القرائن السياقية يمكن أن يستعمل الفعل في صيغ مختلفة عما تقدّم ذكرها في البحث، فلا ينحصر الفعل بأنواعه المختلفة في التركيب الشرطي فيما ذكر في هذه العجالة. وقد حاول البحث أن يتعرّض للأنواع التي اتسمّت بالشهرة وكثر استعمالها في الفارسية.

واللافت للنظر أن بعض أنواع الفعل في الفارسية لا يختلف عن الأنواع المذكورة فيما يقابله في اللغة العربية، فمثلا يقابل الماضي القريب المستمر («مى» + ماض قريب) ما يقابل الماضي القريب في العربية، والماضي الأبعد (اسم المفعول + ماض قريب للفعل «بودن») يماثل الماضي البعيد فيما يقابله في العربية.

وقد اتسمت «اگر» بخصائص لغوية أخرى تميّزها عن الأدوات الشرطية في اللغة العربية، فمن ميزات «اگر» ومخففها (گر) أنه يمكن أن يلحق بها الضمير المفعولي أو الضمير الإضافي. وهذا الاستعمال الذي كان شائعا في النصوص القديمة يختص باللغة الأدبية، نحو: «من از تو روى نپيچم گرم بيازارى» (سعدى، نقله گيوى ـ انورى ١: ١٨٩)؛ (إن آذيتني فأنا لا أرغب عنك)، حيث حذف

المفعول وأضيف الضمير «م» الدال عليه إلى الأداة «اگر»، والأصل: «من از تو روى نپيچم گـر مـرا بيازارى». ومثله قول الشاعر:

اگرم حيات بخشى و گرم هلاك خـواهى   سر بندگى به حُكمت بنهم كه پادشـاهى

(سعدى ٧٢٤)

والمعنى: «إن أحييتني أو أهلكتني فسأخضع لأمرك لأنك مَلك».

فيكون الضمير المتصل بـ«اگر» في الشطر الأول علامة للمفعول المحذوف، والأصل: «اگـر بـه من حيات بخشى و گر هلاك مرا خواهى». وكذلك البيت التالي:

هـزار دشـمنم ار مـى‌كننـد قصـد هـلاك   گرم تـو دوسـتى از دشـمنان نـدارم بـاك

(حافظ ١٨٧)

والمعنى: «إن قصدني ألف عدو فلا أخاف منهم إن كنتَ أنت صديقي».

فقد حذف في الشطر الثاني ما أضيفت إليه كلمة «دوست» وهو اللفظة «من» واتصـل الضـمير «م» الدال عليها بالأداة «اگر»، وأصل المصراع: «گر تو دوست من هستى از دشمنان نـدارم بـاك». هذه السمة اللغوية تُعَدُّ من أوجه الاختلاف بين الأدوات الشرطية في اللغة العربية والفارسية.

ولا تخلو من الفائدة أن نشير إلى ميزة لا تنحصـر فـي الأدوات الفارسـية فقـد تشـاركها الأدوات العربية رغم أنه لم نعثر على نموذج منها في الكتب النحوية، والميزة أن «اگر» قد تعمل عمل الاسم فتعامَل معاملته، نحو: «... و اين از آن اگرهاست كه در مثـل گوينـد: اگـر بكشـتند برسـت» (نقلـه خطيب رهبر ١٠٨)؛ (وهذا [الحرف «إن» في الآية الكريمة ...] من النوع الذي جاء في مثل قولـك: «إن قتلوه نجا»)، فقد عوملت الأداة «اگر» في هذا المثال معاملة الاسم بإضافة علامة الجمع إليهـا. كما أنها يمكن أن تكون اسما تحمل وحدها معنـى الشـرط أو الشـك والاحتمـال فيجـوز أن تحـلّ الكلمة الدالة على هذه المعاني محلّها، كالبيت التالي حيث تكون فيه «اگـر» اسـما لمجيئهـا بعـد الحرف «در» وهو من حروف الإضافة التي تدخل على الأسماء:

گفـت آری پهلـوی یـاران خـوش اسـت   لیـك ای جـان در اگـر نتـوان نشسـت

(مولوی، نقله مقربی ٤٤)

والمعنى: «قال نعم تستلذ النفس بمصاحبة الأصحاب ولكن يا حبيبي لا يمكـن الاعتمـاد علـى «اگر» (=إن)، أي على الشك والاحتمال».

وكذلك في البيت التالي استعملت «اگر» و«مگر» اسمين لاتصافهما بصفات الأسماء:

معطیان را اگر است و مگر انـدر سـخنان   سخنان تو همـه بی‌اگـر و بی‌مگـر اسـت

(امیر معزی، نقله مقربی ٤٤)

والمعنى: «يستعمل الآخرون من أهل الفضل والإحسان لفظة «اگر» (=إن) و«مگر» (=إلاّ) فـي كلامهم ولكن كلامك يخلو من «اگر» (=إن) و«مگر» (=إلاّ)، أي من الاحتمال والاستثناء».

ومن نماذج هذا الاستعمال في اللغة اليومية المتداولة والكلام الـدارج، قولـك: «يـه اگـری هـم دارد»؛ (وهناك شرط)، في جواب من يقول: «اگر درس بخواند موفق می‌شود»؛ (إن يدرس ينجح)، أو قولك: «یه اگری دارد»، في جواب من يقول: «آیا در حل تمرین‌هایم به مـن کمـك مـی‌کنـی؟»؛ (أتساعدني في حل التمارين؟).

٢-٢-١-١-١- «اگر كه»

قد تزاد «که» بعد «اگر» ومخففها «گر» لزيادة التأكيـد فتتكـوّن أداة ربـط مركبـة تفيـد التأكيـد (فرشیدورد، دستور مختصر تاریخی زبان فارسی ٢١٨)، نحو: «اگر که تلاش کنی موفق می‌شوی»؛ (إن تجتهدْ تنجحْ).

٢-٢-١-١-٢- «اگر چنانچه»

يجوز أن تزاد «چنانچه» بعد «اگر» لزيادة التأكيد، نحو: «اگر چنانچـه بـرادرم پزشـك شـود مـا خوشبخت می‌شویم» (فرشیدورد، جمله وتحول آن در زبان فارسی ٣٠١)؛ (إن يصـبحْ أخـي طبيبـا فسنَسعدُ)، و«اگر چنانچه در باب ترجمه حال وی اطلاعـاتی داریـد لطفـا مرقـوم فرماییـد» (لازار

مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

٢٨٠)؛ (إن كانت لديكم معلومات حول سيرته الذاتية فالرجاء كتابتها).

يرى بعض النحاة أن استعمال التركيب «اگر چنانچه» ليس صحيحا من الناحية النحوية ولكن بالتدقيق والتمحيص في النصوص القديمة نلاحظ أنها استعملت في القليل النادر (دهخدا، لغت‌نامه «اگر»).

وقد ذهب محمد قزوينى إلى أن «چنانچه» في التركيب «اگر چنانچه» في مثل قولك: «پس اگر چنانچه وصيت كرد به ثلث اموال خود براى قومى مخصوص» ترجمة حرفية لـ«مثلا»، وقد كان استعمالها شائعا في تعابير الفقهاء حيث يقولون: «لو وقف مثلا على قوم مخصوص مثل طلبة العلم جائز». ففي رأيه تؤدّي «چنانچه» معنى التشبيه في الأصل، ثمّ تجرّدت عن معنى التشبيه وخُصّص استعمالها بالشرط. وقد تحذف الأداة «اگر» من التركيب في نحو: «چنانچه نيامدى تنبيه خواهى شد»؛ (إن لم تأت فستعاقَب)، والجملة في رأيه لا وجه لها من الصحة (قزوينى ٣٩ ـ ٤٠).

وذهب همائى في كتاب قواعد زبان فارسى إلى أن «چنانچه» تحمل معنى «اگر»، فلا يصحّ استعمالها مقرونة بـ«اگر» (نجفى ١٤٨). ورأى بعض الباحثين أنها مخففة لـ«اگر چنان است كه» (ايزد پرست ٢٤٩)، أو «اگر چنين باشد كه»، فعلى هذا لا تكون «چنانچه» أداة شرط بمعنى «اگر» (نجفى ١٤٨).

والذي رأيناه أقرب إلى الصواب أن «چنانچه» ـ مهما كان أصلها ـ أداة قد تؤدّي معنى الشرط وذلك لاستعمالها في النصوص الأدبية، فلا بدّ أن نصف الأداة وطريقة استعمالها في اللغة بما هي عليه على أساس المنهج الوصفي[٨]، ولا يمكن الحكم بعدم صحة استعمال الأداة في معنى الشرط وتقديم معايير لما ينبغي أن تكون عليه الأداة كما فعل قزوينى مما يدل على استقراء اللغة استقراء ناقصا وإخضاع الصواب والخطأ في الاستعمال لمجموعة من القواعد التي نفرضها على اللغة وفق

٨- Descriptive

المنهج المعياري[٩].

٢-٢-١-١-٣- «اگر چنانکه»

وقد تزاد «چنانکه» بعد «اگر» ومخفّفها (گـر) لزيـادة التأكيـد، وهـذه الأداة المركبـة يخـتص استعمالها بالنصوص الأدبية القديمة، فقد كانت تستعمل عـادة بـدلا مـن «اگـر چنانچـه» (نجفـى ١٤٨)، كقول الشاعر:

من اگر چنانکه نهی است نظر به دوسـت کـردن همه عمر توبه کردم که نگردم از منـاهی

(سعدی، نقله دهخدا، لغت‌نامه «چنانکه»)

والمعنى: «إن كان النظر إلى المحبـوب محـذورا فتبـتُ كـل عمـري بـأني لا أرغـب عـن هـذه المحذورات». وكذلك نحو:

وگر چنانکـه در آن حضـرتت نباشـد بـار بـرای دیـده بیـاور غبـاری از در دوسـت

(حافظ، نقله ابوالقاسمی ٣٩٨)

والمعنى: «إن لم تتمكن من المثول بين يدي المحبوب فأتِ بغبار مـن حضـرته لأصـنعه كحـلا للعين».

وقد كانت الحروف المركبة التي تكـون «اگـر» أحـد أجزائهـا وهـي ترادفهـا فـي تأديـة المعنـى الشرطي، كثيرة التعدد في النصوص القديمة، منهـا: «اگـر زانکـه» ومخففهـا («گـر زانکـه» و«گـر زانك»)، و«اگر تا»، و«گر ایدونکه»، و«ار ایدونك»، و«ور ایدونکجا» (فرشیدورد، دستور مختصر تاریخی زبان فارسی ٢٤٩).

٢-٣-١-١-٤- «وگرنه»

«وگرنه» وأصلها «و اگر نه» ومخففها «وَرْنه» حرف ربط مركـب يـؤدّي المعنـى الشـرطي وهـو

٩- Prescriptive

يستعمل بالـ«واو» أو بدونها، ويجب أن تحذف جملة الشرط التي تليه بقرينة الجملة السابقة، نحو: «تند برو وگرنه به قطار نمی‌رسی»، أي: «تند برو اگر تند نروی به قطار نمی‌رسی»؛ (أسرِعْ وإلاّ [وإن لا تُسرِعْ] لا تلحقْ بالقطار). وتُشبهه في ذلك الأداة الفارسية «والاّ» وهي مأخوذة من العربية وأصلها «وإن لا»، نحو: «درس بخوان والاّ موفق نمی‌شوی»؛ (ادرُسْ وإلاّ [وإن لا تدرسْ] لا تنجحْ).

٢-٢-١-١-٥- «اگر چه»

تستعمل «اگر چه» ومخففها «گر چه»، و«ور چه» في الجمل التي يكون القصد منها تقرير الجواب مطلقا سواء وجد الشرط أو انتفى، نحو: «اگر چه به من ظلم كرد ولى من او را بخشيدم»؛ (أنا سامحته وإن ظلمني). ونحو: «گر چه تلاش می‌كند ولى موفق نمی‌شود»؛ (هو لا ينجح وإن اجتهد)، ونحو: «گر چه درس هم بخواند موفق نمی‌شود»؛ (هو لا ينجح ولو اجتهد).

وتماثلها الأدوات «حتى اگر»، و«اگر هم»، و«اگر ... باز»، و«هر چند»، و«و لو آنكه»، و«و لو اينكه»، و«با وجود اينكه»، و«حتى در صورتى كه»، نحو: «حتى اگر مخالفت كند من وظيفه خود را انجام خواهم داد»؛ (أنا سأقوم بواجبي ولو خالفني)، ففي هذا المثال تقتضي المخالفة عدم القيام بالواجب لكن القيام بالواجب واقع من المتكلم على كل حال لأن المراد تقرير الجواب مطلقا وهو القيام بالواجب سواء وجد الشرط وهو المخالفة أو انتفى.

وكذلك مثله: «من دستور او را به كار نخواهم برد حتى اگر زور به كار برد»؛ (أنا لن أخضع لأمره ولو أجبرني على ذلك)، ونحو: «اگر هم تلاش می‌كرد موفق نمی‌شد»؛ ([و] لو اجتهد لما نجح)، أو «اگر تلاش هم می‌كرد موفق نمی‌شد»، ونحو: «هر چند آدم زيركى هم باشد در سياست موفق نخواهد شد»؛ (هو لا ينجح في السياسة ولو كان ذكيا)، ونحو: «هر چند بسيار كار می‌كند با اين حال پيشرفت فراوانى ندارد»؛ (هو لا يتقدَّم تقدّما ملحوظا وإن عمل كثيرا).

كما اتضح من الأمثلة السابقة أن الجملة الثانية الواقعة بعد «اگر چه» ومثيلاتها يمكن أن تبدأ بـ«اما»، و«ولى»، و«ليكن»، و«معهذا»، و«با اين حال»، وغيرها (فرشيدورد، جمله و تحول آن در

زبان فارسی ٣٠٠). وتحذف هذه الحروف إن تقدّم الجواب على الشرط، نحو: «من وظيفه خـود را انجام خواهم داد حتى اگر او مخالفت كند»؛ (أنا سأقوم بواجبي ولو خالفني).

وقد ورد في كتاب فرهنگ درستنويسى سخن أنه من المستحسن أن لا تستخدم «اما» وأمثالها في صدر الجملة الأساسية الواقعة بعد «اگر چـه» ومثيلاتهـا. والكتـاب زوّدنـا بأمثلـة مـن الكتّـاب المعاصرين كجمالزاده وهدايت، اعتبرها غير مستساغة (انورى و عالى عباسآباد ٣١ ـ ٣٢).

ولكن إبداء الرأي في صحة هذا الأسلوب أو عدم صحته أمر يستحق النظر لأنه لا يمكن الحكم بعدم صحة هذا الاستعمال رغم أنه ورد في كلام الأدباء والكتّاب القدماء والمعاصرين، فلا يجوز أن نفرض القواعد على اللغة وفق المنهج المعياري. ومن مواضع استعماله في الأدب القديم ما ورد في كليله و دمنه: «**اگر چه** هلاك ميان هر دو [بينا و نابينا] مشتركست **اما** عذر نابينا بنزديك اهل خـرد و بصارت مقبولتر باشد» (نصر الله منشى ٤٠)؛ (عذر الأعمى أقرب إلى القبول عند أصحاب العقل والبصيرة من عذر البصير ولو كان مصيرهما الموت).

مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

وكذلك قول الشاعر:

گر چـه شـيرين دهنـان پادشـهانند **ولـى**   او سليمان زمانست كه خـاتم بـا اوسـت

(حافظ ٣٧)

والمعنى: «هي سليمان زماننا حيث تملك (فماً يشبه) الخاتم ولو كانت الغانيـات ذوات الأفـواه الجميلة تحكمنا كالملوك».

واللافت للنظر أن هذا الأسلوب يقابل في اللغة العربية الأسلوب الذي تتوسط فيه «إن» الوصلية بين جزأي الجملة وتأتي «إلا» الاستدراكية أو «لكن» في صدر الجزء الثاني، نحو: «هو وإن اجتهـد لكن لا ينجح». وقد سبق أن فصّلنا القول في صحة الإخبار بجملة يتصدرها أداة استدراك في بدايـة الفصل عند الحديث عن «إن» الوصلية.

وكذلك أشرنا إلى أن عباس حسن من النحـاة المعاصـرين يعتبـر التراكيـب التـي تتوسـط «إن»

الوصلية بين جزأي الجملة، وتقع «لكن» أو «إلا» في صدر الجزء الثاني من الأساليب الفاسدة التي تتردد في كلام بعض السابقين من المولدين الذين لا يستشهد بكلامهم. ولعل هذا الرأي يقوّي فكرة استخدام هذا الأسلوب في اللغات الأخرى كاللغة الفارسية منذ زمن بعيد. وإصدار الحكم الصائب في هذه الظاهرة يتطلب الغور في التراث الأدبي وهذا ما لا يقع في إطار البحث الحاضر.

وإذا أنعمنا النظر في النصوص القديمة نرى أن «اگر نيز» و«اگر چند» كانت تستعمل بمعنى «اگر چه»، نحو: «هر كه با بدان نشيند اگر نيز طبيعت ايشان درو اثر نكند، به طريقت ايشان متهم گردد» (سعدى، نقله مقربى ٥٦)؛ (من جالس الأشرار اتّهم بشيمتهم وإن لم يتأثر بسلوكهم)، و«اگر چند بر نبيذ خوردن مولع باشى، عادت كن كه اندر شب آدينه نخورى» (قابوس نامه، نقله خطيب رهبر ١١٦)؛ (عوّد نفسك أن لا تشرب الخمر ليلة الجمعة وإن كنت مولعا بشربها). وكذلك الأداة «و اگر» ومخففها «وگر»، و«ور»، نحو: «تا چنان كه ابراهيم بى مهمان طعام نخوردى و اگر دو روز بماندى گرسنه» (تاريخ بلعمى، نقله خطيب رهبر ١٠٦)؛ (لم يكن إبراهيم يأكل الطعام من غير أن يضيّف أحدا ولو كان جائعا مدّة يومين)، وكذلك قول الشاعر:

مرد بايد كه گيرد اندر گوش   ور نوشته است پند بر ديوار

(سعدى، نقله مقربى ٥٨)

والمعنى: «لا بدّ للمرء أن يسمع النصيحة وإن كانت مكتوبة على الجدار».

ويبدو أن «و اگر» أداة تكوّنت إثر الترجمة فهي ترجمة حرفية لـ«إن» أو «لو» الوصليتين.

أمّا الجمل الشرطية التي تدلّ على تقرير الجواب فهي حسب الزمن الذي يختص به الشرط والجواب على قسمين كما يلي:

أ) الشرط والجواب يختصان بالماضي

إن دلّت الجملة الشرطية على تقرير الجواب في الماضي يكون الفعل في الشرط في صيغة الماضي المطلق والماضي المستمر والماضي البعيد والفعل في الجواب في صيغة الماضي المطلق

والماضي المستمر كما يتجلّى في الجدول التالي:

جملة الشرط	المثال	جملة الجواب	المثال
ماض مطلق	«اگر چه تلاش کرد (هو لم ينجح	ماض مطلق	ولى موفق نشد». ولو اجتهد).
ماض مستمر	«حتى اگر تلاش مى‌كرد ([و] لو اجتهد	ماض مستمر	موفق نمى‌شد». ما نجح).
ماض بعيد	«حتى اگر تلاش كرده بود ([و] لو اجتهد	ماض مستمر	موفق نمى‌شد». ما نجح).

الجدول رقم (٣ ـ ١٠)

والأداة «اگر چه» ومثيلاتها تقابل «لو» الوصلية في الجملة الأولى، وفي الجملتين الأخيرتين تقابل «لو» غير الامتناعية التي تأتي فيها «لو» في صدر الجملة ثم يليها الجواب، كقوله تعالى: ﴿قُل لَّوْ أَنتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَآئِنَ رَحْمَةِ رَبِّي إِذًا لَّأَمْسَكْتُمْ خَشْيَةَ الإِنفَاقِ﴾ (الإسراء ١٧: ١٠٠)، حيث يمكن ترجمته هكذا: «بگو: اگر [حتى اگر] شما مالك گنجينه‌هاى رحمت پروردگارم بوديد، باز هم از بيم خرج كردن امساك مى‌ورزيديد»، وقد تسبقها «واو» العاطفة أو الاستئنافية، كقوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَسْمَعَهُمْ لَتَوَلَّواْ﴾ (الأنفال ٨: ٢٣)، حيث يترجم على النحو الآتي: «حتى اگر [اگر هم] آنان را شنوا مى‌كرد (/ شنوا كرده بود) روى بر مى‌تافتند».

والجدير بالذكر أن ما يقابل «اگر چه» ومثيلاتها في اللغة العربية لا ينحصر فيما تقدّم ذكره لأنه لا يمكن إبعاد أثر القرائن السياقية في تحديد الأداة المناسبة وتحديد صيغة الفعل وزمانه، فالسياق هو الفيصل في تحديد زمن الجملة وتحديد ما يمكن أن يأتي مقابلا لجميع عناصرها في اللغة الثانية ولا يمكن التغاضي عن دوره في النص.

ب) الشرط والجواب يختصان بالحال أو الاستقبال

إن دلّت الجملة الشرطية على تقرير الجواب في الحال أو الاستقبال يكون الفعل في الشرط في صيغة الماضي المطلق، والمضارع الالتزامي، والمضارع الإخباري، وفي الجواب في صيغة المستقبل، والمضارع الإخباري، كما جاء في الجدول الآتي:

جملة الشرط	المثال	جملة الجواب	المثال
ماض مطلق	«حتى اگر مخالفت كرد (سأقوم بواجبي	مستقبل	من وظيفه خود را انجام خواهم داد». وإن [ولو] خالفني).
مضارع التزامي	«حتى اگر مخالفت كند (أنا أقوم بواجبي	مضارع إخباري	من وظيفه خود را انجام مى‌دهم». وإن [ولو] خالفني).
مضارع إخباري	«حتى اگر مخالفت مى‌كند (قُم بواجبك	مستقبل	تو وظيفه خود را انجام بده». وإن [ولو] خالفك).
مضارع إخباري	«اگر چه تلاش مى‌كند (هو لا ينجح	مضارع إخباري	ولى موفق نمى‌شود». وإن [ولو] اجتهد).

مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

الجدول رقم (٣ ـ ١١)

والملاحظ في هذه الأمثلة أن الشرط والجواب استبدل مكانهما في الترجمة إلى العربية. والأداة «حتى اگر» وما يماثلها في هذه الجمل الشرطية قد تقابل «لو» غير الامتناعية التي أشرنا إليها في القسم السابق، لكنها في الأغلب تقابل «إن» و«لو» الوصليتين اللتين لا تحتاجان إلى جواب، وإنما القصد منهما الوصل وتقرير المعنى السابق، وتقعان بين المبتدأ والخبر، كقولك: «زيد وإن كثر ماله بخيل»، أو تقعان بعد تمام الكلام، كقوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ مُتِمُّ نُورِهِ وَلَوْ كَرِهَ الْكَافِرُونَ﴾ (الصف ٦١: ٨)، ونحو: «حافظ على الصديق ولو في الحريق»، والتقدير: «ولو كان في الحريق فحافظ عليه»، ونحو: «لا تُصدِّق الكَذّاب ولو جاء بحديث عُجاب».

ويمكن أن يختص الشرط بالزمن الماضي والجواب بالمستقبل، فيكون الفعل في الشرط في

صيغة الماضي القريب أو الماضي الالتزامي وفي الجواب في صيغة المضارع الإخباري والمستقبل، نحو: «حتى اگر اشتباه كرده است باز هم به او اعتماد مى‌كنم» أو «حتى اگر اشتباه كرده باشد باز هم به او اعتماد خواهم كرد»؛ (أنا أعتمد عليه ولو قد أخطأ)، والأداة تقابلها «إن» و«لو» الوصليتان. وقد يكون فعل الشرط في صيغة المضارع الإخباري والجواب في صيغة الماضي المطلق، نحو: «اگر چه مصلحت نيست ولى او را بخشيدم»؛ (سامحتُه وإن لم تكن المسامحة وفق ما يتطلب التدبير).

٢ـ٢ـ١ـ٢ـ «به شرطى كه»

«به شرطى‌كه» أداة شرط مركبة تناظر هي وأخواتها التي تماثلها حكما ودلالة، كـ«به شرطى ...كه»، «به شرط اينكه»، «به اين شرط كه»، «به شرط آنكه»، «به آن شرط كه»، «مشروط بر اينكه»، «به شرطِ» تناظر الأداة «اگر» في البناء التركيبي لكنها تختلف عنها في الجانب الدلالي، وذلك لدلالتها على الشرط فقط، لكنّ «اگر» تتضمّن معنى الشرط والظرف فتتنوّع الأفعال التي تليها.

والميزة التي تتسمّ بها «به شرطى‌كه» ومثيلاتها أنها توثّق الارتباط بين الشرط والجواب وتؤكّد معنى الشرط أكثر من «اگر»، كما أنها تتميّز بتقدّم الجواب على الشرط في غالب الأحيان، نحو: «موفق مى‌شوى به شرطى‌كه تلاش كنى»؛ (إن تجتهدْ تنجحْ أو ستنجحُ شرط أن تجتهدَ)، فهذه الجملة تؤكد أن النجاح لا يحصل إلا بالاجتهاد فإن لم تجتهد فلا تنجح، لكنّ الأداة «اگر» في قولك: «اگر تلاش كنى موفق مى‌شوى»؛ (إن تجتهدْ تنجحْ)، لا تصرّح في وضوح دلالي بأنك إن لم تجتهد لا تنجح (محتشمى ٣٤١).

يمكن دراسة الجملة الشرطية التي تبدأ بـ«به شرطى‌كه» ومثيلاتها في قسمين رئيسين؛ الشرط المحتمل الوقوع والممتنع وقوعه، ولا نتعرّض لتحقّق الشرط لأهمية عنصر الظرف فيه مما لا أثر له في «به شرطى‌كه» وأمثالها التي تنحصر دلالتها في الشرط، أمّا القسمان الرئيسان فهما كما يلي:

١ ـ محتمل الوقوع

«به شرطی‌که» ومثيلاتها تشبه «اگر» في الدلالة على احتمال الوقوع في الأزمنة الثلاثة؛ الماضي، والحال أو الاستقبال.

١ ـ ١ ـ الماضي

إن دلّت الجملة الشرطية على احتمال الوقوع في الماضي يكون الفعل في جملة الشرط في صيغة الماضي الالتزامي وفي الجواب في صيغة الماضي القريب، والأداة تقابل «إن» الشرطية في صيغ تركيبية أشير إليها سابقا في معرض حديثنا عن «اگر» عند دلالتها على الاحتمال في الزمن الماضي، نحو: «به شرطی‌که به پاریس رفته باشد برج ایفل را دیده است»؛ (إن كان قد ذهب إلى باريس فقد رأى برج إيفل).

١ ـ ٢ ـ الحال أو الاستقبال

إن دلّت الجملة الشرطية على احتمال الوقوع في الحال أو الاستقبال يأتي الفعل في جملة الشرط عادة في صيغة المضارع الالتزامي، والفعل في الجواب في صيغة المضارع الإخباري، أو المستقبل كما يأتي في الجدول الآتي:

تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

جملة الشرط	المثال	جملة الجواب	المثال
مضارع التزامي	«به شرطی‌که تلاش کنی (إن تجتهدْ	مضارع إخباري	موفق می‌شوی». تنجحْ).
مضارع التزامي	«به شرطی‌که تلاش کنی (إن تجتهدْ	مستقبل	موفق خواهی شد». فستنجح).
ماض مطلق	«به شرطی‌که اشتباه خود را جبران کردی (إن عوّضت عن خطأك	مضارع إخباري	تو را می‌بخشم». أسامحُك).

الجدول رقم (٣ ـ ١٢)

لا تستعمل «به شرطی‌که» وأخواتها في تنوّع عهدناه في بنية الجملة الشرطية في مبحث «اگر»، ففي المثال الأخير لا يجوز تقدّم الجواب على الشرط لعدم صحّة المعنى الدلالي.

يمكن استعمال الماضي الالتزامي في جملة الشرط للتأكيد على تحقّق الوقوع في المستقبل قبل زمن معيّن فيلزم حينئذ استعمال قيد زمان مستقبل كقيد «فردا» في الجملة الشرطية، نحو قولك: «به شرطی‌که تا فردا کار تمام شده باشد به او جایزه خواهم داد»؛ (إن انتهى العمل غدا فسأكافئه).

والأداة «به شرطی‌که» ومثيلاتها في هذا القسم تقابل «إن» الشرطية، وقد تقابلها في العربية الأدوات الشبيهة بالشرط من قبيل «بشرط أن»، و«على شرط أن»، و«شرطَ أن»، و«على أن»، خاصة إذا تقدّم الجواب على الشرط، وحينئذ لا يكون الفعل في الشرط والجواب إلا مضارعا، نحو: «ستنجح شرط أن (/ بشرط أن / على شرط أن / على أن) تجتهدَ»

فإن اختصت جملة الشرط بالزمن الماضي والجواب بالحال أو الاستقبال يكون الفعل في جملة الشرط في صيغة الماضي الالتزامي وفي الجواب في صيغة المضارع الإخباري والمستقبل والماضي القريب، نحو ما يأتي ذكره في الجدول التالي:

جملة الشرط	المثال	جملة الجواب	المثال
ماض التزامي	«به شرطی‌که دیروز کار خود را خوب انجام داده باشی (إن كنتَ قد أنجزتَ عملك جيدا بالأمس	مضارع إخباري	جایزه می‌گیری». تأخذْ المكافأة).
ماض التزامي	«به شرطی‌که درست جواب داده باشی (إن كنتَ قد أجبتَ إجابة صحيحة	ماض قريب	جایزه را گرفته‌ای». أخذتَ المكافأة).
ماض التزامي	«به شرطی‌که راست گفته باشد (إن كان قد صدق	مستقبل	به او اعتماد خواهم کرد». فسأعتمدُ عليه).

الجدول رقم (٣ ـ ١٣)

يمكن أن يتحقّق الفعل في جملة الشرط قبل الجواب فيكون الشرط في صيغة الماضي الالتزامي، نحو: «من موافقت كردم به شرطى‌كه او راست گفته باشد»؛ (أنا وافقت شرط أن يكون قد صدق) (محتشمى ٣٤٣)، والأداة «به شرطى‌كه» ومثيلاتها في هذا القسم تقابل «إن» الشرطية مع الأشكال الفعلية التي سبق بيانها في مبحث «اگر»، وقد تقابلها الأدوات الشبيهة بالشرط، من قبيل «شرط أن» وأمثالها خاصة إذا تقدّم الجواب على الشرط.

٢ ـ ممتنع الوقوع

إن دلّت الجملة الشرطية التي تتصدّرها الأداة «به شرطى‌كه» أو واحدة من مثيلاتها على الامتناع يكون الفعل في جملة الشرط والجواب في صيغة الماضي المستمر في غالب الأحيان، والأداة تقابلها «لو» في اللغة العربية كما سبق أن أشرنا إلى ذلك في معرض حديثنا عن «اگر» وأبعادها الدلالية في الأزمنة الثلاثة، نحو: «به شرطى‌كه موفق مى‌شد به او جايزه مى‌دادم»؛ (لو نجح لكافأتُه)، والجملة تشبه قولك: «اگر موفق مى‌شد به او جايزه مى‌دادم»؛ (لو نجح لكافأتُه).

يجوز أن تتجزأ «به شرطى‌كه» وبعض مثيلاتها لزيادة التأكيد فيأتي الجزء الأول («به شرطى») في صدر جملة الجواب والجزء الثاني («كه») في صدر جملة الشرط الواقعة بعد الجواب، نحو: «او به شرطى موفق مى‌شود كه تلاش كند»؛ (هو ينجحُ شرط أن يجتهدَ أو إن يجتهدْ ينجحْ)، فيتقدّم الجواب على الشرط ويقع بين جزأي أداة الشرط خلافا لما عُهد، والغرض من هذه التراكيب الشرطية هو زيادة انتباه المتلقي إلى مضمون جملة الجواب (فرشيدورد، جمله وتحول آن در زبان فارسى ٣١٠). واللافت للنظر أنه يمكن الإتيان بالفاعل أو نائبه قبل أداة الشرط أو بعدها كما وقع الفاعل («او») قبل أداة الشرط في المثال السابق.

إن التغيير في البناء الصرفي لأداة الشرط وتجزئتها إلى جزأين يطرأ كثيرا في الأدوات «به شرطى‌كه»، و«به اين شرط كه»، و«به آن شرط كه».

والجدير بالذكر أن جملة الجواب في هذه الأدوات الشرطية يكثر استعمالها متقدّمة على الشرط

في معظم الأحيان، ويلزم تقدّم الجواب على الشرط في «مشروط بـر اينكـه»، نحـو: «از زنـدان آزاد مى‌شود مشروط بر اينكه ديگر خلاف نكند»؛ (يُطلق سراحه شرط (/ على شرط) أن يكفَّ عن فعـل الجريمة أو إن كفَّ عن فعل الجريمة يُطلق سراحه).

يمكن أن تأتي جملة الشرط مؤوّلة بالمصدر بعد «به شرط»، أو «با شرط»، أي: (به / با شـرط + المصدر)، نحو: «به شرط درس خواندن موفق مى‌شـوى»؛ (تـنجحُ شـرط أن تـدرسَ أو إن تـدرسْ تنجحْ) (ابوالقاسمى ٤١٢)، هذه القاعدة صالحة للتعميم فلا تنحصر فـي الفارسـية حيـث نـرى أن الاسم الواقع بعد «أنْ» التي تتلو كلمة «شَرْطَ» في اللغة العربية يؤوّل بالمصـدر، فتتحـوّل الجملـة: «تنجحُ شرطَ أن تدرسَ» إلى: «تنجح شرطَ الدراسة».

٢-٢-١-٣- «تا»

قد يؤدّي الحرف «تا» معنى الشرط، نحو: «تا نكوشى موفـق نمى‌شـوى»؛ (إن لـم تجتهـدْ فـلا تنجحُ)، و«تا درس نخوانى كاميـاب نمى‌شـوى» (فرشـيدورد، جملـه و تحـول آن در زبـان فارسـى ٣٠٠)؛ (إن لم تدرسْ فلا تنجحُ)، ونحو: «هر آينه تا رنج نبرى، گنج برنـدارى و تـا جـان در خطـر ننهى، بر دشمن ظفر نيابى و تا دانه پريشان نكنى، خرمن برنگيـرى» (سـعدى، نقلـه خطيـب رهبـر ٢٦٨)؛ (إنك إن لم تتحمّل المشقة لا تعثر على الكنز وإن لم تخاطر بنفسك لا تظفـر علـى العـدو وإن لم تزرع الحبة لا تحصد الحصيدة)، وكذلك في البيت التالي:

تـا رنـج تحمـل نكنـى گـنج نبينـى　　　　تـا شـب نـرود صـبح پديـدار نباشـد

(سعدى، نقله خطيب رهبر ٢٦٨)

والمعنى: «إن لم تتحمّل المشقة لا تعثر على الكنز، وإن لم ينقشع الظلام لا ينجلِ الصبح».

فتفيد «تا» معنى الشرط في الأمثلـة السـابقة ويمكـن اسـتبدالها بــ«اگـر»، و«چنانچـه»، و«در صورتى‌كه». وقد تبيّن معنى الظرفية إلى جانب الشرط في جميع الأمثلـة المـذكورة وهـو الأوضـح والأدلّ من الشرط حيث يمكن اعتبار «تا» بمعنى «تا وقتى‌كه»، و«تا زمانى‌كه».

والميزة التي اتسمت بها الأمثلة التي تقدّم ذكرها أن الفعل في الركنين الشرط والجواب في صيغة المضارع الالتزامي المنفي والأداة تدلّ على احتمال الوقوع وتقابلها في العربية «إن» الشرطية الدالة على الاحتمال.

٢-٢-١-٤- «چنانچه»

قد تتضمّن «چنانچه» معنى الشرط فتكون بمعنى «اگر»، رغم أنها تختص بالنصوص الأدبية واستعمالها في الشرط أقلّ من «اگر»، وقد سبق أن تحدّثنا عنها في معرض الحديث عن «اگر چنانچه». والأداة «چنانچه» تماثل «اگر» في تقدّم جملة الشرط على الجواب، كما أنها تُستعمل مثلها في الدلالة على احتمال وقوع الشرط، نحو: «چنانچه در امتحان موفق نشود مأيوس و نا اميد نمى‌شود»؛ (إن لم ينجحْ في الامتحان فلا ييأسُ)، و«چنانچه تلاش كردى موفق مى‌شوى»؛ (إن تجتهدْ تنجحْ)، و«چنانچه هم‌وطنان عزيزم بخواهند اطلاعاتى بيش‌تر تحصيل كنند، رجوع به اصل كنند»؛ (إن أراد مواطنيّ الأعزاء التزوّد بمعلومات أكثر فيمكنهم الرجوع إلى الأصل).

وكذلك تدلّ على الامتناع، نحو: «چنانچه درس خوانده بود موفق مى‌شد»؛ (لو درس لنجح). والملاحظ أن الفعل الذي يلي «چنانچه» لا يخرج عن الصيغ والأبنية التي سبق ذكرها في مبحث «اگر».

٢-٢-١-٥- «چون»

تُعَدُّ «چون» من الأدوات المتضمّنة لمعنى السبب والظرف والشرط لوجود الشَّبه بين هذه المفاهيم الثلاثة، والقرائن والأدلة السياقية هي التي تُعين المتلقي في اختيار المفهوم الأوضح والأدلّ، نحو: «طاعت دانى كه چه بود؟ آن كه به فرمان او باشى، چون چنين باشى، روز قيامت با مطيعان باشى» (نامه‌ها، نقله ابوالقاسمى ٤١١)؛ (أتعرف ما هي الطاعة؟ أن تطيعه (الرَّب)، فإن (/ إذا) كنتَ هكذا صاحبتَ أهل الطاعة يومَ القيامة)، فتفيد «چون» في هذا المثال معنى الشرط.

وكذلك في البيت التالي تدلّ «چون» على الشرط ودلالتها على الشرط أرجح لإقامة التناسب

والتناسق بينها وبين «ار» (مخفّفة «اگر») في المصراع الثاني:

چون عدو نبود جهاد آيد محال　　　شهوت ار نبود نباشد امتثال

(مولوى، نقله خطيب رهبر ٢٩٨)

والمعنى: «إن (/ إذا) لم يكن العدو يصبح الجهاد محالا، وإن لم يكن الميل إلى المعاصي فلا تتحقق الطاعة».

في هذه الأمثلة يمكن أن تفيد «چون» معنى الظرف والشرط معا، فيجوز استبدالها بـ«وقتى‌كه»، و«زمانى‌كه»، و«هر گاه» للدلالة على الظرف وبـ«اگر» للدلالة على الشرط، فعلى هذا الأساس تقابلها «إن» و«إذا» الشرطية في اللغة العربية. وقد اتضح اجتماع الشرط والظرف في نحو: «چون در امضاى كارى مردد باشى آن طرف را اختيار كن كه بى‌آزارتر برآيد» (نقله شريعت، دستور زبان فارسى ٣٨٤)؛ (إن (/ إذا) تردّدتَ في توقيع أمرٍ فاختر ما ضرُّه أقل).

والذي يلفت النظر في الأمثلة السابقة أن استعمال «چون» في إفادة معنى الشرط يختصّ بالنصوص الأدبية خاصة القديمة منها.

مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

٢-٢-١-٥-١- «چو»

تُعَدُّ «چو» مخففة لـ«چون» وهي مثلها في الدلالة على الشرط، نحو:

چو انسان نداند به جز خورد و خواب　　　كدامش فضيلت بود بر دواب

(سعدى، نقله ابوالقاسمى ٤١١)

والمعنى: «إن لم يعرف الإنسان سوى الأكل والنوم فعلى أيّهما يكون له الفضل على الدَّوابّ؟!».

كما أنها قد تتضمّن معنى الظرف والشرط معا، حيث يمكن أن تأتي «هر گاه»، و«وقتى‌كه»، و«زمانى‌كه»، و«اگر» عوضا عنها، فتقابلها في العربية «إن» و«إذا» الشرطيتين، نحو ما جاء في الأبيات التالية:

چو خشم آیدت بر گناه کسی تأمل کنش در عقوبت بسی

(سعدی، نقله ابوالقاسمی ٣٩٢)

والمعنى: «إن (/ إذا) غضبتَ على أحد لخطيئة ارتكبها فتمهّل في العقوبة تمهّلا».

چو عضوی به درد آورد روزگار دگر عضوها را نماند قرار

(سعدی ٤٦)

والمعنى: «إن (/ إذا) أوجع الدهر عضوا يضطرب سائر الأعضاء».

من خلال استقرائنا للأمثلة التي سبق ذكرها نرى أن الفعل الواقع بعد «چون» ومخفّفها «چو» يكون في صيغة المضارع الالتزامي في الأعم الأغلب.

٢-٢-١-٦- «در صورتی‌که» و«در صورتی... که»

«در صورتی‌که» أداة ربط مركبة نشأت وشاع استعمالها في اللغة الفارسية إثر الترجمة وفق ما قال فرشيدورد (دستور مختصر تاریخی زبان فارسی ٢١٩). وهي قد تؤدّي معنى الشرط فتكون أداة شرط مركبة يكون الفعل الذي يليها مماثلا للفعل الواقع بعد «اگر» من الناحية التركيبية، لكنها تدلّ على الشرط فحسب خلافا لـ«اگر» التي تضمّ معنى الشرط والظرف، فلا تتنوع الأفعال التي تتلوها تنوعا كالذي شهدناه في الأداة «اگر»، كما يقلّ استعمالها بالنسبة إلى «اگر» فتُستعمل «اگر» بدلا منها في غالب الأحيان لكونها أصل الأدوات الشرطية، والسبب الثاني في قلة استعمالها يعود إلى كونها أداة ربط مركبة يثقل النطق بها مقارنة بـ«اگر».

والجملة الشرطية التي تتصدّرها «در صورتی‌که» يمكن دراستها في قسمين رئيسين، وهي كما يأتي:

١ ـ محتمل الوقوع

«در صورتی‌که» أداة شرط مركبة تشبه «اگر» في الدلالة على احتمال الوقوع في الأزمنة الثلاثة؛ الماضي، والحال أو الاستقبال.

١ ـ ١ ـ الماضي

إن دلّت الجملة الشرطية على احتمال الوقوع في الماضي يكون الفعل في جملة الشرط والجواب في صيغة الماضي القريب، نحو: «در صورتی‌که به پاریس رفته‌ای برج ایفل را دیده‌ای»؛ (إن كنتَ ذهبتَ إلى باريس فقد رأيتَ برج إيفل). وقد يكون الفعل في جملة الشرط في صيغة الماضي الالتزامي، نحو: «در صورتی‌که پاریس رفته باشی برج ایفل را دیده‌ای»؛ (إن كنتَ ذهبتَ إلى باريس فقد رأيتَ برج إيفل).

نلاحظ أن «در صورتی‌که» في هذه الحالة تقابل «إن» الشرطية ولا تختلف الصيغ الفعلية التي تليها عما تقدّم ذكره في معرض حديثنا عن «اگر» في مثل هذه التراكيب الشرطية. والملحوظة الثانية أن استعمال «در صورتی‌که» في الدلالة على الاحتمال في الزمن الماضي أقلّ بكثير من «اگر» الشرطية.

١ ـ ٢ ـ الحال أو الاستقبال

إن دلّت الجملة الشرطية على احتمال الوقوع في الحال أو الاستقبال يجوز أن يكون الفعل في الشرط والجواب على الصيغ والأبنية التي سبق بيانها في مبحث «اگر»، سواء اختصت جملة الشرط والجواب بالزمن الحال والاستقبال أو اختصت جملة الشرط بالزمن الماضي والجواب بالحال أو الاستقبال، كما أنها تشبه «اگر» فيما يقابلها في العربية، لكنها أقلّ استعمالا منها، فللاحتراز عن العبث والتكرار نكتفي بذكر مثال شاع استعمال صيغه الفعلية في الكلام الفصيح، وهو: «در صورتی‌که تلاش کنی موفق می‌شوی»؛ (إن تجتهدْ تنجحْ)، حيث يكون فعل الشرط في صيغة المضارع الالتزامي والجواب في صيغة المضارع الإخباري.

والملاحظ أن تقدُّم الجواب على جملة الشرط المقترنة بـ«در صورتی‌که» قد يحدث خللا في الجملة الشرطية ويُفسد معناها، فمثلا في قولك: «در صورتی‌که تلاش کردی موفق می‌شوی»؛ (إن تجتهدْ تنجحْ)، ـ وهو من الأمثلة التي يقلّ استعمال أبنيتها الفعلية في الكلام الفصيح ـ لا يجوز

تقدّم الجواب على الشرط لأن فعل الشرط في صيغة الماضي المطلق، ولا يأتي الماضي المطلق في جملة الشرط المقترنة بـ«در صورتی‌که» إلاّ إذا تقدّم الشرط على الجواب.

ويمكن أن تأتي جملة الشرط مؤوّلة بالمصدر بعد «در صورت ...»، أي: (در صورت + المصدر)، نحو: «در صورت مساعد بودن هوا به گردش می‌رویم»، فيجوز أن تقابلها جملة شرطية أو جملة ظرفية في اللغة العربية، نحو: «إن كان الطقس جيدا تنزّهنا» أو «نتنزّه عند جودة الطقس».

٢ ـ ممتنع الوقوع

إن دلّت الجملة الشرطية التي تتصدّرها الأداة «در صورتی‌که» على الامتناع يكون الفعل في الركنين الشرط والجواب في صيغة الماضي المستمر أو الماضي البعيد، والأداة تقابلها «لو» في اللغة العربية كما سبق أن أشرنا إلى ذلك وأسهبنا القول فيه في مبحث «اگر»، نحو: «در صورتی‌که تلاش می‌کرد موفق می‌شد»، و«در صورتی‌که تلاش کرده بود موفق می‌شد»؛ (لو اجتهد لنجح)، وهاتان الجملتان بصيغهما الفعلية من أكثر الأنواع استعمالا في اللغة الفارسية.

يجوز أن تتجزأ «در صورتی‌که» على نحو ما تقدّم بيانه في «به شرطی‌که»، فيأتي الجزء الأول من الأداة (در صورتی) في بداية جملة الجواب ويتصدّرها ويقع الجزء الثاني وهو «که» في صدر جملة الشرط، فلا بدّ حينئذ أن يتقدّم الجواب على الشرط، نحو قولك: «در صورتی موفق می‌شوی که تلاش کنی»؛ (إن تجتهدْ تنجحْ)، حيث وقعت جملة الجواب بين جزأي أداة الشرط. هذا النوع من التراكيب الشرطية يهدف إلى جلب انتباه المتلقي إلى المعنى الذي يتضمنه الجواب حيث نرى أن «موفق می‌شوی»؛ (تنجح)، هو المعنى الذي قصد تأكيده في المثال السابق بوقوعه بين جزأي أداة شرط (فرشیدورد، دستور مختصر تاریخی زبان فارسی ٢٢٢).

في مثل هذا الموضع الذي يتقدّم الجواب على الشرط يمكن استعمال الأدوات الشبيهة بالشرط من قبيل «بشرط أن»، و«على شرط أن»، و«شرط أن» مقابلة للأداة «در صورتی‌که»، ويشترط في ذلك أن تدل الجملة الشرطية على احتمال الوقوع فقط.

٢-٢-١-٧- «كه»

قد يدلّ الحرف «كه» على الشرط حيث يمكن استبداله بـ«اگر»، واستعماله في الشرط قليل نجد له بعض أمثلة في النصوص القديمة والمعاصرة، نحو:

چه كند مالك مختار كه فرمان ندهد چه كند بنده كه سر بر خط فرمان ننهد

(سعدى، نقله خطيب رهبر ٤١٣)

والمعنى: «ماذا يفعل المولى إن لم يُعطِ الأوامر، وماذا يفعل العبد إن لم يُطعها».

وكذلك: «بنده گنهكار چه كند كه توبه نكند» (نقله قريب وديگران ٢٠٩)؛ (ماذا يفعل العبد المذنب إن لم يتُبْ).

ومن أمثلته في النصوص المعاصرة: «چه شود كه اكنون هم به گفته خود جامه عمل پوشى» (شفائى ٥٥٠)؛ (ماذا سيحدث إن نفّذت قولك الآن أيضا)، و«چه عيبى دارد كه با خواسته من موافقت كنى»؛ (ما المشكلة إن وافقت على طلبي)، و«از بحث تكنيك كه بگذريم در باره مطالب كتاب نظرات مختلفى ابراز مى‌شود» (لازار ٢٧٠)؛ (إن تركنا الحديث عن الأسلوب فهناك آراء عدة حول مباحث الكتاب)، و«هزار بار هم كه توبه كنى به تو اعتماد نخواهم كرد»؛ (لا أعتمد عليك وإن تبتَ ألف مرة).

إذا أمعنا النظر في الأمثلة السابقة نرى أن الفعل في جملة الشرط في صيغة المضارع الالتزامي والجواب يسبق الشرط في الأعم الأغلب، فالحرف «كه» تقابله «إن» الشرطية الدالة على الاحتمال بتقديم الجواب على الشرط أو بدونه.

وقد تتضمّن «كه» معنى الظرف والشرط معا فيمكن استبدالها بـ«وقتى كه»، و«زمانى كه» للدلالة على الظرف وبـ«اگر» للدلالة على الشرط، فتقابلها في العربية «إن» و«إذا» الشرطيتين، نحو: «تو كه نباشى كار ما زار است»؛ (إن (/ إذا) لم تكن معنا تسوءُ حالنا)، ونحو: «آدم حرف كه نزند دلش مى‌گيرد»؛ (إن (/ إذا) لم يتكلّم الإنسان يملّ).

وهناك بعض الأمثلة يجوز فيها اعتبار «كه» من حروف الشرط أو مما يسمّى بحروف التبيين والتفسير والتي تجعل الجملة الواقعة بعدها بمنزلة الاسم لما سبقها (فرشيدورد، دستور مفصل امروز ٥٣٤)، نحو: «جاى تعجب نيست كه با او مخالفت كنى»؛ (لا عجب أن تخالفه أو إن خالفتَه فلا عجب في الأمر). تترجم «كه» في مثل هذه النماذج بـ«أنْ» المصدرية في غالب الأحيان، كما أنه من الممكن ترجمتها بـ«إن» الشرطية. وينضوي في هذا القسم المثال المذكور آنفا: «چه عيبى دارد كه با خواسته من موافقت كنى»؛ (ما المشكلة إن وافقت على طلبي).

٢-٢-١-٨- «مگر»

تُعَدُّ «مگر» حرف ربط إن ارتبطت بها الجملتان. وهي ومثيلتها «مگر اينكه»، و«مگر آنكه» قد تكون حرف شرط تتضمّن معنى «اگر نه»، فبذلك تضادّ «اگر» من الناحية الدلالية؛ فالأداة «اگر» تدلّ على أن تحقّق الجواب أو عدم تحقّقه يعلَّق على تحقّق الشرط أو عدم تحقّقه، أمّا الأداة «مگر» فهي تدلّ على أن تحقّق الجواب يعلَّق على عدم تحقّق الشرط وبالعكس (شفائى ٥٥١ ـ ٥٥٢، محتشمى ٣٤٤)، نحو: «من او را تنبيه خواهم كرد مگر (اينكه) از كرده خويش پشيمان شود»؛ (أعاقبه إلاّ أن يندم على فعلته / أعاقبه إن لم يندم على فعلته / إن ندم على فعلته فلا أعاقبه).

والأداة «مگر» في هذه التراكيب الشرطية تقابل «إن» الشرطية و«إلاّ» الاستثنائية التي تؤدّي معنى الشرط وقد أسلفنا القول فيها أثناء الحديث عن الشرط السياقي.

إن أردنا استبدال الأداة «مگر» بـ«اگر» فلا بدّ أن تتقدّم جملة الشرط على الجواب وتحلّ محلّه، كما يجب أن يكون الركنان مخالفين في النفي والإثبات، فإن استعلمت «اگر» عوضا عن «مگر» في المثال المذكور آنفا تتحوّل الجملة الشرطية إلى: «اگر از كرده خود پشيمان نشود من او را تنبيه خواهم كرد»؛ (إن لم يندم على فعلته فسأعاقبه) أو «اگر از كرده خود پشيمان شود او را تنبيه نخواهم كرد»؛ (إن ندم على فعلته لا أعاقبه) (محتشمى ٣٤٤).

والملاحظ أن «مگر» تدخل على جملة الشرط الواقعة بعد الجواب في غالب الأحيان لكنه يجوز الإتيان بها قبل الجواب لزيادة التأكيد فتدخل «وگرنه»، و«والاّ» في صدر الجملة الجوابية،

نحو: «مگر از كرده خويش پشيمان شود وگرنه من او را تنبيه خواهم كرد»؛ (أعاقبه إلاّ أن يندم على فعلته).

يمكن دراسة الجملة الشرطية المصحوبة بـ«مگر» في قسمين رئيسين:

١ ـ متحقق الوقوع

إن دلّت الجملة الشرطية المقترنة بـ«مگر» على استمرار حدوث الفعل في الماضي، يكون الفعل في الركنين الشرط والجواب في صيغة الماضي المستمر، نحو: «آن روزها در رستوران غذا مى‌خوردم مگر اينكه دوستان مرا به خانه خويش دعوت مى‌كردند»؛ (في تلك الأيام كنت أتناول الطعام في المطعم إلاّ أن يدعوني أحد أصدقائي إلى بيته). والذي يجدر ذكره هنا أن «مگر» لا تدلّ على الامتناع وإن كان الفعل في الشرط والجواب في صيغة الماضي المستمر.

والأداة «مگر» في هذه التراكيب المؤدية لمعنى الشرط تقابل «إلاّ» الاستثنائية في أسلوب يتكوّن الفعل الواقع قبل الأداة من («كان» + فعل مضارع)، وما وقع بعدها يتركّب من الفعل المضارع المسبوق بـ«أن» المصدرية كالمثال المذكور آنفا أو يتركّب من الفعل الماضي المسبوق بـ«إذا»، نحو هذه العبارة: «وكانت لا تغني ولا تشرب النبيذ إلاّ إذا كانت معتزلة الصلاة» (النويري ٤: ٢٠١)، حيث تترجم هكذا: (آواز نمى‌خواند و شراب نمى‌خورد مگر وقتى كه نماز نمى‌خواند)، كما يمكن أن يكون الفعل الواقع قبل «إلاّ» في صيغة النفي والفعل الواقع بعدها متركّبا من («كان» + فعل مضارع)، كقوله تعالى: ﴿وَمَا يَأْتِيهِم مِّن رَّسُولٍ إِلاَّ كَانُواْ بِهِ يَسْتَهْزِؤُونَ﴾ (الحجر ١٥: ١١)؛ حيث يمكن ترجمته هكذا: (هيچ پيامبرى برايشان نمى‌آمد مگر آنكه او را مسخره مى‌كردند)، وكذلك يجوز أن نأتي بـ«إن» الشرطية مقابلة لها.

مركز تحقيقات كامپيوترى علوم اسلامى

والجدير بالذكر أن الفعل الواقع في الركنين الشرط والجواب إن كان في صيغة الماضي المطلق يفيد استمرار الحدث وتكراره أيضا، فعلى هذا يجوز أن نترجم الآية الشريفة على النحو الآتي: «هيچ پيامبرى برايشان نيامد مگر آنكه او را مسخره كردند».

٢ ـ محتمل الوقوع

إن دلّت الجملة الشرطية على احتمال الوقوع في الحال أو الاستقبال يكون الفعل في جملة الشرط في صيغة الماضي الالتزامي أو المضارع الالتزامي، وفي الجواب في صيغة المستقبل أو المضارع الإخباري، نحو ما يأتي في الجدول التالي:

جملة الجواب	المثال	جملة الشرط	المثال
مستقبل	«نجار در را نخواهد ساخت (ما صنع النجّار بابا	ماضي التزامي	مگر (اينکه) مزد خود را گرفته باشد». إلاّ أخذ أجرته).
مضارع إخباري	«موفق نمی‌شوی (ما نجحتَ	ماضي التزامي	مگر (اينکه) تلاش کرده باشی». إلاّ اجتهدتَ).
مضارع إخباري	«نجار در را نمی‌سازد (لا يصنع النجّار بابا	مضارع التزامي	مگر (اينکه) مزد خود را بگيرد». إلاّ أن يأخذ أجرته).

الجدول رقم (٣ ـ ١٤)

في هذه الأمثلة استعمال الماضي الالتزامي في جملة الشرط تأكيد على أن الشرط يتحقّق قبل الجواب، بمعنى أن النجّار لا يبدأ بالعمل إلاّ إذا أخذ الأجرة بالكامل، أو لا يمكن الحصول على النجاح إلاّ إذا اجتهدت.

إن كان الفعل في جملة الجواب في صيغة المضارع الإخباري تدلّ الجملة الشرطية على استمرار الحدوث في الحال أو الاستقبال وذلك إذا كان ملحقا بها قيد زمان مناسب يفيد التكرار، نحو: «من هر روز در رستوران غذا می‌خورم مگر اينکه دوستان مرا به خانه خويش دعوت کنند»؛ (كلَّ يوم أتناول الطعام في المطعم إلاّ أن يدعوني أحد أصدقائي إلى بيته).

تُستعمل «مگر» في بنية الجمل الشرطية والسببية ولا يمكن التمييز بينهما من الناحية الدلالية إلا بالأدلة السياقية والقرائن المقامية والمقالية، فمثلا قولك: «من نمی‌روم مگر او را ببينم»؛ (لا أذهب إلاّ أن أراه أو أنا لا أذهب لأراه)، يتضمّن معنى الشرط والسبب فإذا وقع نبر الكلام أو ما يسمّى بارتكاز الجملة (السعران ١٩١)، على الأداة «مگر» بإعطائها مزيدا من قوة الصوت في الأداء

فهي تكون أداة شرط بمعنى: «من اگر او را نبينم نمی‌روم»؛ (أنا إن لم أره لا أذهب)، وحينئذ يكون المعنى الضمني: «إن رأيتُه ذهبتُ»، وفي غير ذلك يدلّ السياق على أنها أداة ربط تفيد السبب فتكون بمعنى «تا شايد»، أي: «من نمی روم تا شايد او را ببينم»؛ (أنا لا أذهب لأراه أو أنا لا أذهب لعلّي أراه).

فإن وليتها كلمة «اينكه» تتضمّن معنى الشرط، نحو: «من نمی‌روم مگر اينكه او را ببينم»؛ (لا أذهب إلاّ أن أراه)، وإن وقعت بعدها كلمة «كه» تدلّ على السببية غالبا، نحو: «من نمی‌روم مگر كه او را ببينم»؛ (أنا لا أذهب لأراه) (محتشمى ٣٥٩ ـ ٣٦٠).

يمكن أن نلخص أهم الأنماط التي تشكل بنية الجملة الشرطية المقترنة بـ«مگر» في هذا القسم فيما يلي:

أ) فعل الشرط مثبت والجواب منفي: «موفق نمی‌شوی مگر تلاش كنی»؛ (ما نجحتَ إلاّ اجتهدتَ / لا تنجح إلاّ أن تجتهد / لا تنجح إلاّ إذا اجتهدت)، والجملة في بنيتها المضمرة تتضمن معنى الشرط، أي: «إن تجتهدْ تنجحْ» = «إن لم تجتهدْ لا تنجحْ».

ب) فعل الشرط منفي والجواب مثبت: «موفق می‌شوی مگر اينكه تلاش نكنی»؛ (تنجح إلاّ أن لا تجتهد / تنجح إلاّ إذا لم تجتهد: وهذا الأسلوب قليل استعماله في العربية بل هو نادر)، أي: «إن لم تجتهدْ فلا تنجحُ» = «إن تجتهدْ تنجحْ».

ج) فعل الشرط والجواب مثبتان: «او را تنبيه می‌كنم مگر اينكه پشيمان شود»؛ (أعاقبه إلاّ أن يندم / أعاقبه إلاّ إذا ندم)، أي: «إن يندمْ لا أعاقبه» = «إن لم يندمْ أعاقبه».

د) فعل الشرط والجواب منفيان: «او را تنبيه نخواهم كرد مگر از سر و صدا دست بر ندارد»؛ (لا أعاقبه إلاّ إذا امتنع عن الشغب / لا أعاقبه إلاّ أن يمتنع عن الشغب)، أي: «إن امتنع عن الشغب لا أعاقبه» = «إن لم يمتنع عن الشغب أعاقبه».

قد تؤدّي «إلاّ (كه / اينكه)»، و«جز (اينكه)» معنى الشرط وتشبهان «مگر»، نحو: «اين كار

انجام نمی‌شود الاّ اینکه (/ جز اینکه) شما بخواهید»؛ (لا يُنجَز هذا العمل إلاّ إذا أردتم)، أو نحو البيت التالي:

گوید که مرا این می مشکین نگوارد   الاّ که خورم یاد شه عادل و مختار

(منوچهری، نقله طبیبیان ٢٣٢)

والمعنى: «يقول: لا تروقني هذه الخمر إلاّ إذا شربتُها على نخب السلطان العادل والمنتخب».

كما اتضح من الأمثلة التي تقدَّم ذكرها أن «مگر» في هذا القسم من التراكيب الشرطية يمكن أن تقابلها «إن» الشرطية والأرجح أن تقابلها «إلاّ» الاستثنائية في تركيبٍ يكون ما وقع بعد الأداة فعلا مضارعا مسبوقا بـ«أن» المصدرية أو فعلا ماضيا مسبوقا بـ«إذا» أو تكون بعد الأداة جملة فعلية ويكون قبلها فعل مسبوق بأداة نافية.

والذي يلفت النظر أن ما يقابل «مگر» المؤدية لمعنى الشرط في اللغة العربية لا ينحصر فيما سبق ذكره فقد تقابلها «إلاّ و»، نحو: «از لغزش جوانمردان در گذرید، که کسی از آنان نلغزد مگر اینکه دستش در دست خداست و او را برفرازد»؛ «أقيلوا ذوي المروءات عثراتهم، فما يعثر منهم عاثر إلاّ ويده بيد الله يرفعه» (نهج البلاغة، الحكمة ١٩).

وقد تقابلها «حتّى» التي بمعنى «إلاّ»، نحو: «حاکم شایستگی حکومت ندارد مگر اینکه پایبند عدل باشد»؛ «لا يستحق الوالي الحكم حتى يلتزمَ العدلَ»، والتقدير: «لا يصلح الوالي للحكم إلاّ أن يلتزم العدل». كما يمكن أن تقابلها «أو» الناصبة بـ«أنْ» المقدرة فيها، مثل: «او را خواهم کشت مگر اینکه اسلام آورد»؛ «لأقتلنّه أو يُسلم» (زرکوب ١٦١ ـ ١٦٢).

٢ـ٢ـ١ـ٩ـ «هر جا»

تُعَدُّ «هر جا» ومثيلاتها كـ«هر جا (که)»، و«هر کجا (که)»، و«هر جایی که»، و«هر سو»، و«هر طرف»، و«هر جانب» قيد مكان في الفارسية وهي تؤدّي معنى الشرط إن ارتبطت بها الجملتان، نحو: «هر جا (که) بروی پیروز می‌شوی»؛ (أينما تذهب تنجح)، و«هر کجا می‌نگرم

روى تو را مى‌بينم» أو «هر كجا بنگرم روى تو را مى‌بينم»؛ (أينما أنظر أرَ وجهك). ويكون الفعل الذي يليها في صيغة المضارع الالتزامي أو المضارع الإخباري أو الماضي المطلق في غالب الأحيان.

لم يُذكر في النحو الفارسي أن «هر جا» ومثيلاتها قد تكون أداة ربط تتضمّن معنى الشرط ولكن بإمعان النظر في كيفيات استخدامها ودلالتها الوظيفية نرى أنها قد تقوم بتعليق مضمون جملة على الأخرى وتقابلها في العربية أربعة أدوات شرطية وهي: «أين»، (و«أينما»)، و«حيثما»، و«أنّى» و«أيّ» الشرطية المضافة إلى أسماء المكان، كقولك: «أيَّ مكان تجلس أجلس فيه»، فتفيد معنى الشرط في الفارسية كما يفيده ما يقابلها في العربية.

٢-٢-١-١٠- «هر چه»

«هر چه (كه)» وما يماثلها كـ«هر چيز (كه)»، و«هر چيزى (كه)»، و«آنچه» تتضمّن معنى الشرط إذا كانت أداة ربط بين جملتين يعلّق مضمون إحداهما على الأخرى، نحو: «هر چه بفرمايى انجام مى‌دهم»؛ (ما [مهما] تأمرْ أفعلْ)، و«هر چه نپايد دلبستگى نشايد» (سعدى، نقله ابوالقاسمى ٣٨٩)؛ (ما لا بقاء له فلا يجدر بالتعلّق والولوع)، و«هر چه نشايد گفت نبايد گفت»؛ (ما لا يجدر قوله فلا يلزم أن يقال).

فإن دلّت الجملة الشرطية التي تتصدّرها «هر چه» على تحقّق الوقوع في الحال أو الاستقبال يكون الفعل في الشرط في صيغة الماضي المطلق والمضارع الالتزامي والمضارع الإخباري وفي الجواب في صيغة المستقبل والمضارع الإخباري في الأعم الأغلب، نحو: «هر چه كاشتى (/ بكارى أو مى‌كارى) همان را برداشت مى‌كنى (/ خواهى كرد)»؛ (ما تزرعْ تحصدْ).

واللافت للنظر أن النحو الفارسي لم يتعرّض لـ«هر چه» ومثيلاتها بوصفها من الأدوات الشرطية مع أنه في الغالب تقابلها «ما» و«مهما» الشرطية في اللغة العربية، وكذلك تقابلها الأسماء الموصولة المتضمنة لمعنى الشرط، وقد تقابلها «أيّ» الشرطية إذا حذف منها ما تضاف إليه.

أمّا الملحوظة التي لا بدّ أن نضعها بعين الاعتبار في الترجمة فهو أن «ما» الشرطية إذا أضيف إليها اسم أو وقعت بعدها «مِن» البيانية تستخدم في ترجمتها لفظة «هر» المضافة إلى اسم المضاف أو الاسم الواقع بعد «مِن»، نحو: ﴿مَا تَفْعَلُواْ مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ اللّهُ﴾ (البقرة ٢: ١٩٧)؛ (هر كار نيكى انجام مى‌دهيد، خدا آن را مى‌داند) (فولادوند)، و«صفحة ما تكتب أكتب»؛ (هر صفحه‌اى را بنويسى، من هم آن را مى‌نويسم) (فاضل ٢٧).

٢-٢-١-١١- «هر طور»

«هر طور» حرف ربط قد يؤدّي معنى الشرط، نحو: «هر طور عمل كنى اثر آن را مى‌بينى»؛ (كيفما تعملْ ترَ أثره). ولم يأت هذا الحرف وأمثالها كـ«هر گونه» في النحو الفارسي في معنى الشرط رغم أنه قد يعلّق مضمون جملة على الأخرى وتقابله في اللغة العربية «كيفما» وهي من أدوات الشرط.

٢-٢-١-١٢- «هر كه»

«هر كه» وما يماثلها كـ«هر كس (كه)»، و«هر كسى (كه)»، و«كسى كه»، و«هر آن كس (كه)»، و«آن‌كه» تدلّ على الشرط إذا كانت أداة رابطة بين جملتين يعلّق مضمون إحداهما على الأخرى، نحو: «هر كه با بدان نشيند نيكى نبيند» (سعدى ١٦٥)؛ (مَن جالس الأشرار لا يلقَ خيرا)، و«هر كس (كه) كوشش كند بهره مى‌برد»؛ (مَن جدَّ وجد)، و«هم (/ هر) آن كس كه دندان دهد نان دهد» (سعدى ٣٢١)؛ (إن الذي شدق الأشداق قسم الأرزاق) (دهخدا، امثال و حكم ٤: ١٩٠٤).

فإن دلّت الجملة الشرطية التي تتصدرها «هر كه» على تحقّق الوقوع في الحال أو الاستقبال يكون الفعل في الشرط في صيغة الماضي المطلق والمضارع الالتزامي والمضارع الإخباري والفعل في الجواب في صيغة المضارع الإخباري والمستقبل في الأغلب، نحو: «هر كه تلاش كرد (/ تلاش كند أو تلاش مى‌كند) موفق مى‌شود (/ خواهد شد)»؛ (مَن اجتهد نجح). وقد يكون الفعل في

مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

الشرط والجواب في صيغة الماضي المطلق، نحو البيت التالي:

هــر كــه بــه نيكــى عمــل آغــاز كــرد　　　　نيكـــــى او روى بــــدو بــــاز كــــرد

(نظامی، نقله خيامپور ١٣٢)

والمعنى: «من بدأ العمل بالبرِّ عاد برّه إليه».

والبيت من الناحية الدلالية يماثل الجملة: «هر كه به نيكى عمل آغاز كند نيكى او روى بدو باز مى‌كند»، حيث استعمل الفعل في الشرط والجواب في صيغة المضارع الدالّ على الاستقبال.

والذي يلفت النظر أن النحاة لم يذكروا في النحو الفارسي أن «هر كـه» ومثيلاتهـا قـد تتضـمّن معنى الشرط مع أنها في الأعم الأغلب تقابل «مَن» الشرطية في العربية حين تعلّق مضـمون جملـة على الأخرى، كما أنها تقابل الأسماء الموصولة المتضمنة لمعنى الشرط، وقد تقابل «أيّ» الشرطية إذا حذف منها ما تضاف إليه. فمن الأفضل أن نعتبر هذه الأداة وكذلك «هر چه»، و«هر جا»، و«هر طور» من الأدوات الشرطية لدلالتها على العموم وعلى الربط الشرطي وهـو ربـط جملتـين بحيـث يجعلهما جملة واحدة متلازمة الأركان، تربطهما علاقة شرطية.

والملحوظة التي ينبغي الانتباه إليها في الترجمة أن «مِن» البيانية إذا وقعت بعد «مَـن» الشـرطية يمكن أن تستعمل في ترجمتها لفظة «هر» المضافة إلى الاسم الواقع بعد «مِن»، نحو: «مَن قام مِـن الملوك بالعدل والحق ملك سرائر رعاياه» (أسامة بن منقذ، المكتبة الشاملة)، حيث يمكن ترجمتـه هكذا: «هر پادشاهى كه به عدالت و حق حكم كند بر قلوب مردم مسلط مى‌شود».

والملاحظ أن أداة شرط في لغة ما قد لا تقابل أداة شرط في لغة أخرى، خاصة فيما يتعلق بترجمة الأمثال والتعابير الاصطلاحية، كأداة «هر كه» في قولك: «هر كه از چشم دور از دل دور» (دهخدا، امثال و حكم ٤: ١٩٤٥)، حيث يمكن أن تقابلها «مَن» الشرطية في الترجمـة علـى النحـو الآتـي: «مَن غاب عن العين فقد غاب عن القلب»، أو يقابل المثلَ ما ليست فيـه أداة شـرط، نحـو: «طـول

مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

العهد يُسلي ويُنسي». وهذا الحكم يسري في سائر الأدوات الشرطية، نحو قولك: «هر چه از دوست می‌رسد نیکوست»، حيث يمكن أن يقابله هذا المثل: «ضرب الحبيب زبيب» (دهخدا، امثال و حکم ٤: ١٩١٦).

٢-٢-١-١٣- «هر گاه»

«هر گاه (كه)» أو «هر گه (كه)» من الأدوات التي تؤدّي معنى الظرفية في اللغة الفارسية وهي وأخواتها المماثلة لها كـ«هر وقت (كه)»، و«هر زمان (كه)» تُستعمل في الجملة الفارسية للدلالة على معنى الظرفية ولم يتعرّض لها النحاة في تأدية المعنى الشرطي إلا في مواضع قليلة، وكأنهم لم يتفقوا على إفادتها معنى الشرط. فمن هذه الناحية تشبه «إذا» حيث وقعت في موضع الخلاف بين البصريين والكوفيين في تضمّنها معنى الظرفية أو الشرطية أو كلاهما، كما أنها تشبهها دلالةً بحيث يؤتى بـ«إذا» مقابلة لها في الترجمة إلى العربية عند الدلالة على تحقّق الوقوع. ونحن في هذه الدراسة قد اعتبرنا «هر گاه» ومثيلاتها متضمنة لمعنى الظرف والشرط في وقت واحد كـ«إذا» الدالة على هذين المعنيين على القول الأرجح.

مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

تدلّ «هر گاه» ومثيلاتها على تحقّق الوقوع في الماضي والحال أو الاستقبال كما تدلّ على احتمال الوقوع في الحال والاستقبال فيمكن دراستها في قسمين رئيسين؛ وهما متحقق الوقوع ومحتمل الوقوع، ولكن لوشاجة الصلة بين الأنماط الفعلية التي تلي الأداة في حالة دلالتها على تحقّق الوقوع واحتماله في الحال أو الاستقبال نفضّل أن ندرس «هر گاه» في قسمين رئيسين حسب الزمن الذي تفيده الجملة الشرطية وهما كما يلي:

١ ـ الماضي

إن دلّت الجملة الشرطية على تحقق الوقوع واستمراره في الماضي يكون الفعل في جملة الشرط والجواب في صيغة الماضي المستمر، نحو: «آن روزها هر گاه هوا بد بود در یک کافه درس‌های

خود را از بر می‌کرد»؛ (في تلك الأيام إذا كان الطقس سيّئا استذكر دروسه في مقهىً). ففي هذا القسم تقابل الأداة «هر گاه» ومثيلاتها «إذا» الشرطية، والعكس يصحّ، كقوله تعالى: ﴿إِذَا تُتْلَى عَلَيْهِمْ آيَاتُ الرَّحْمَن خَرُّوا سُجَّدًا﴾ (مريم ١٩: ٥٨)، حيث يترجم فعل الشرط والجواب في صيغة الماضي المستمر على النحو الآتي: «هر گاه آيات [خداى] رحمان بر ايشان خوانده می‌شد، سجده‌كنان و گريان به خاك می‌افتادند» (فولادوند).

وكذلك يترجم الفعل في صيغة الماضي المستمر إن تركّب الجواب من («كان» + فعل مضارع) وذلك بتقدّم الفعل الناقص على الأداة «إذا»، كقوله تعالى: ﴿إِنَّهُمْ كَانُوا إِذَا قِيلَ لَهُمْ لا إِلَـهَ إِلاّ اللَّـهُ يَسْتَكْبِرُونَ﴾ (الصافات ٣٧: ٣٥)؛ (آنان بودند كه هر گاه به ايشان گفته می‌شد: "خدايی جز خدای يگانه نيست"، تكبر می‌ورزيدند)، وقد يتقدّم التركيب («كان» + فعل مضارع) على الأداة «إذا» كما سبق ذكر مثال له في مبحث «اگر».

والأداة «هر گاه» يمكن أن تقابل «كلّما» لدلالتها على مفهوم الظرفية والتكرار، نحو قولك: «جوجه‌ها هر گاه مادرشان را می‌ديدند خوشحال می‌شدند»، حيث يمكن ترجمته كالآتي: (كلّما رأت الفراخ أمّها فرحت).

والملاحظ أن الفعل في ركني الجملة الشرطية التي تدل على استمرار تحقّق الأمر في الماضي قد يكون في صيغة الماضي القريب، نحو: «هر گاه طوفان آمده (است)، همه جا را ويران كرده است»؛ (كلّما هبّت العاصفة دمّرت كلَّ شيء).

٢ ـ الحال أو الاستقبال

إن دلّت الجملة الشرطية على تحقّق الوقوع واحتماله في الحال أو الاستقبال يكون الفعل في جملة الشرط في صيغة الماضي المطلق والمضارع الالتزامي والمضارع الإخباري وفي الجواب في صيغة الأمر والمضارع الإخباري والمستقبل والماضي المطلق على نحو ما تبيّن في الجدول التالي:

جملة الشرط	المثال	جملة الجواب	المثال
ماض مطلق	«هر گاه از خواب برخاستی (إذا نهضتَ من النوم	أمر	دندان خود را مسواك كن». فنظّف أسنانك بالفرشاة).
	«هر گاه برادرم آمد (متى جاء أخي	مضارع إخباري	به گردش می‌رویم». تنزّهنا).
	هر گه كه ياد روى تو كردم (كلّما تذكرتُ وجهك	ماض مطلق	جوان شدم (حافظ ٢٠٠) عُدتُ إلى عهد الشباب).
مضارع التزامي	«هر گاه برادرم بيايد (متى يأتِ أخي	مستقبل	به گردش خواهيم رفت». نتنزّه).
	«هر گاه باران ببارد (كلّما هطل المطر	مضارع إخباري	هوا دلپذير می‌شود». أصبح الهواء منعشا).
مضارع إخباري	«هر گاه باران می‌بارد (كلّما هطل المطر	مضارع إخباري	هوا دلپذير می‌شود». أصبح الهواء منعشا).

الجدول رقم (٣ ـ ١٥)

مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

فكما أشرنا آنفا تتشابه الصيغ الفعلية التي تلي الأداة «هر گاه» في الجمل الشرطية التي تدلّ على تحقّق الوقوع واحتماله في الحال أو الاستقبال ولا يمكن التمييز بينهما إلا عن طريق المعنى الدلالي، فمثلا تتشابه الأبنية الفعلية في قولك: «هر گاه خورشيد طلوع كرد می‌آيم»؛ (إذا طلعت الشمس آتيك)، و«هر گاه برادرم آمد به گردش می‌رويم»؛ (متى جاء أخي تنزّهنا)، لكنه تدلّ الجملة الأولى على تحقّق الوقوع لأن الشرط وهو طلوع الشمس معلوم ومتحقق الوقوع، ولأنه واقع لا محالة تأتي «إذا» مقابلة لـ«هر گاه». أمّا الجملة الثانية فهي تدلّ على احتمال الوقوع لأن مجيء الأخ محتمل الوجود والعدم فأنت لا تدري أيقع منه المجيء أم لا؟ وفي ذلك تستعمل «متى» أو الأدوات الشرطية الدالة على الاحتمال.

وإن كان الفعل في جملة الشرط في صيغة المضارع الإخباري تفيد الجملة الشرطية استمرار

حدوث الفعل وتكراره في الحال أو الاستقبال، فتأتي «إذا» و«كلّما» مقابلة لـ«هر گاه»، نحو: «هر گاه بهار از راه می‌رسد گلها شکفته می‌شوند»؛ (إذا [كلّما] حلّ الربيع تفتّحت الأزهار)، و«هر گاه از خواب بر می‌خیزی دندان خود را مسواك كن»؛ (إذا نهضتَ من النوم فنظّف أسنانك بالفرشاة). وهذا ليس قاعدة مطردة فلا تدلّ الجملة الشرطية على الاستمرار إن اقترن بها قيد زمان مستقبل، بل ينحصر معناها في ذلك القيد، كقولك: «فردا هر گاه از خواب بر می‌خیزی دندان خود را مسواك كن»؛ (إذا نهضت من النوم غدا فنظّف أسنانك بالفرشاة)، حيث استعمل فيه القيد «فردا» (غدا) فتضمنت الجملة بهذا القيد حكما للنهوض في الغد فقط.

وقد تدلّ الجملة الشرطية على تكرار الحدث واستمراره في الحال أو الاستقبال رغم أن الفعل في جملة الشرط في صيغة الماضي المطلق أو المضارع الالتزامي وذلك يفهم بالاعتماد على القرائن السياقية، نحو: «هر گاه جنگ درگیرد جهان ویران می‌شود»؛ (إذا استعرت نار الحرب يدمِّر العالم)، و«هر گاه (هر وقت) دانشگاه رفتم ناراحت برگشتم»؛ (كلّما ذهبت إلى الجامعة رجعت منزعجا). فإن كان الفعل في جملة الشرط أو الجواب في صيغة الماضي المطلق كما جاء في المثال الأخير فهو يدلّ على الاستقبال، أي: «هر گاه دانشگاه بروم ناراحت بر می‌گردم»، حيث يكون الفعل في الشرط في صيغة المضارع الالتزامي وفي الجواب في صيغة المضارع الإخباري.

وقد يستعمل الفعل في جملة الشرط في صيغة الماضي الالتزامي للتأكيد على أن الفعل قد تحقّق وقوعه قبل زمن معين، نحو: «هر گاه (هر وقت) كار را تمام كرده باشی جایزه خواهی گرفت»؛ (متى انتهيت من العمل فستُكافأ)، والجملة تشبه من الناحية الدلالية قولَك: «هر گاه (هر وقت) كار را تمام كنی جایزه خواهی گرفت»، حيث استعمل الفعل في جملة الشرط في صيغة المضارع الالتزامي.

وما يجدر ذكره أن الأداة «هر گاه» ومثيلاتها في هذا القسم من الجمل الشرطية تقابل «إذا»، و«كلّما» إن دلّت الجملة على تحقّق الوقوع، وفي غير ذلك تقابل «متى» الشرطية، وكذلك «كلّما»،

و«أيّان»، واستعمال الأخيرة قليل. وقد تقابل «أيّ» الشرطية المضافة إلى الزمان كـ«أيّ حين».

والملاحظ أن «إذا» في كثير من النصوص خاصة النصوص المعاصرة لا تختص بالمعنى المقطوع بحصوله والمتيقن وإنما تستعمل في تحقّق المعنى وعدم تحقّقه، وعلى هذا الأساس تقابل الأداةَ «هر گاه» سواء دلّت الجملة على تحقّق الوقوع أم عدم تحقّقه.

وقد تدلّ الأداة «وقتى (كه)» وما يماثلها معنىً كـ«زمانى (كه)»، و«هنگامى (كه)» على الظرف والشرط وذلك إذا كان مضمون الجملة الثانية معلّقا على الأولى. والجملة التي تتصدّرها «وقتى كه» تدلّ على تكرار الحدث واستمراره في الماضي إذا كان الفعل في الشرط والجواب في صيغة الماضي المستمر، نحو: «جوجه‌ها وقتى كه مادرشان را مى‌ديدند خوشحال مى‌شدند»؛ (كلّما رأت الفراخ أمَّها فرحت أو كانت الفراخ إذا رأت أمها تفرح).

وتدلّ على تكرار الحدث في الحال أو الاستقبال إذا كان الفعل في الشرط في صيغة المضارع الإخباري، نحو: «وقتى كه از خواب بر مى‌خيزى مسواك بزن»؛ (إذا نهضتَ من النوم فنظِّف أسنانك بالفرشاة). فحينئذ تشبه «وقتى كه» الأداةَ «هر گاه»، وتقابلها في العربية «كلّما» و«إذا» في الحالة الأولى، وفي الحالة الثانية تقابلها «إذا». والجدير بالذكر أن «إذا» في الحالة الأولى تحتفظ بالأشكال والصور الفعلية التي سبق ذكرها آنفا في الجمل الشرطية الدالة على استمرار الوقوع في الماضي.

وتقابلها «لـمّا» إذا كان الفعل في جملة الشرط والجواب في صيغة الماضي المطلق، نحو: «وقتى كه به خانه برگشتم مادرم خوشحال شد»؛ (لـمّا رجعتُ إلى البيت فرحتْ أمي). وقد تقابلها «إذا» لما فيها من الخروج عن الاستقبال، كقوله تعالى: ﴿وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا انفَضُّوا إِلَيْهَا﴾ (الجمعة ٦٢: ١١)، حيث يترجم على النحو الآتي: «وقتى داد و ستد يا سرگرمى‌اى ديدند به سوى آن روى آوردند».

أمّا إذا كان الفعل في جملة الشرط في صيغة الماضي المطلق أو المضارع الالتزامي، وفي

الجواب في صيغة المضارع الإخباري أو المستقبل فتقابل الأداةَ، «إذا» و«متى» الشرطيتين في الأعم الأغلب، نحو: «وقتى كه بهار از راه رسيد شكوفه‌ها شكفته مى‌شوند»؛ (إذا حلّ الربيع تفتّحت الأزهار)، و«وقتى كه بهار از راه رسد شكوفه‌ها شكفته مى‌شوند»؛ (إذا حلّ الربيع تفتّحت الأزهار)، و«وقتى كه آمدى به گردش مى‌رويم»؛ (متى تأتِ نتنزّه).

٢ـ٢ـ٢ـ أدوات الشرط السياقي

قد يعدل الشرط في اللغة الفارسية عن بنيته الأصلية فلا يُؤدّى معناه بأدوات الشرط التي تقدّم البحث بعرضها وتناولها وإنما يُؤدّى بأدوات أخرى تدخل في إطار الشرط التأويلي أو السياقي، منها:

٢ـ٢ـ٢ـ١ـ «يا»

تتضمّن «يا» معنى التسوية والتخيير، وقد تؤدّي معنى الشرط الضمني إن ارتبطت بها الجملتان، نحو: «يا بنشين يا برو»؛ (إمّا أن تجلس أو تذهب / إمّا أن تجلس وإلاّ فاذهب)، أي: «اگر نمى‌نشينى برو»؛ (إن لا تجلس فاذهب = إلاّ تجلس فاذهب).

ـ٢ـ٢ـ٢ـ «چه ... چه»

وهي أداة ربط ثنائية يُعرف بأنها تؤدّي معنى التسوية (فرشيدورد، دستور مفصل امروز ٥٢٩)، ويتكوّن منها نوع من الجمل الشرطية التي يكون القصد منها تقرير الجواب مطلقا سواء وجد الشرط أو انتفى، وهي تشبه «اگر چه» ومثيلاتها من الناحية الدلالية، نحو: «چه بخواهى چه نخواهى ما كار خود را دنبال خواهيم كرد»، أي: «حتى اگر نخواهى ما كار خود را دنبال خواهيم كرد»؛ (نحن نتابع أمرنا شئتَ أم أبيتَ، أي: إن شئت أو أبيت)، و«چه بيايى چه نيايى ما وظيفه خود را انجام خواهيم داد»، أي: «حتى اگر نيايى ما وظيفه خود را انجام خواهيم داد»؛ (نحن نقوم بواجبنا إن أتيتَ أو لم تأتِ).

إن الجملة التابعة في هذه التراكيب ثنائية تتكوّن من فعلين وهما يخالفان البعض في النفي

والإثبات، نحو: «چه بیایی چه نیایی»، كما يكون الفعل فيها في صيغة المضارع الالتزامي في غالب الأحيان، وقد يكون في صيغة الماضي المستمر. والجملة التابعة متقدمة على الجملة الأساسية لكنه يمكن أن تأتي بعدها، نحو: «ما وظيفه خود را انجام خواهیم داد چه بیایی چه نیایی»؛ (نحن نقوم بواجبنا إن أتيتَ أو لم تأتِ).

فالأداة الثنائية في هذه التراكيب لا تدلّ على الشرط بصريح لفظها ولكن يفهم من خلال السياق أن هذا الأسلوب هو أسلوب شرطي يتضمن معنى الشرط بالتأويل، فمثلا في قولك: «چه بخواهی چه نخواهی ما كار خود را دنبال خواهیم كرد»، يفهم من السياق أن المعنى: «اگر بخواهی یا نخواهی [در هر صورت] ما كار خود را دنبال خواهیم كرد»؛ (نحن نتابع أمرنا شئتَ أم أبيتَ).

والأداة «چه ... چه» يُعبّر عنها في العربية بأساليب شتى، كما يلي:

١ ـ من أكثر الأساليب استعمالا استخدام التركيب المكوّن من همزة التسوية و«أم» المتصلة، وقد تحذف الهمزة من التركيب كما لاحظنا ذلك في نحو: «شئتَ أم أبيتَ».

٢ ـ يمكن أن يأتي التركيب الشرطي مقابلا لها، كما جاء في الجملة: «نحن نقوم بواجبنا إن أتيتَ أو لم تأتِ»، والعكس يصحّ حيث يمكن استعمال الأداة «چه ... چه» أو «خواه ... خواه» مقابلة للتركيب الشرطي المكوّن من («إن» الشرطية + الفعل + أو + الفعل)، كقوله تعالى: ﴿قُلْ إِن تُخْفُواْ مَا فِي صُدُورِكُمْ أَوْ تُبْدُوهُ يَعْلَمْهُ اللّهُ﴾ (آل عمران ٣: ٢٩)، وهو يترجَم بأحدى الطرق الآتية: «بگو اگر آن‌چه در سینه‌های شماست نهان دارید یا آشكارش كنید، خدا آن را می‌داند» (فولادوند)، أو «بگو آن‌چه در سینه‌های شماست چه نهان دارید چه آشكارش كنید خدا آن را می‌داند».

٣ ـ قد تقابلها «إن» التفصيلية، وهي من أنواع «إن» الشرطية (حسن ٤: ٤٠٩)، نحو: «مَن يجاملْني إن صديق وإن عدو أجاملْه»؛ (هر كه با من به خوبی رفتار كند ـ چه دوست چه دشمن ـ من نیز با او به خوبی رفتار می‌كنم)، و«ما تقرأ إن جيدا وإن رديئا تتأثّر به نفسك»؛ (هر چه بخوانی ـ چه خوب چه بد ـ نفست از آن اثر می‌پذیرد)، و«متى تزرْني إن غدا وإن بعد غد أسعدْ بلقائك»؛

(هر وقت به ديدارم بيايى ـ چه فردا چه پس فردا ـ از ديدنت خوشحال مى‌شوم).

٤ ـ يمكن أن يقابلها التركيب الذي تقدّم فيه خبر «كان» عليها وقد عطف بالحرف «أو» على معادل له، نحو: «حروف الجر زائدة كانت أو غير زائدة لا تدخل إلا على الاسم»؛ (حروف جر ـ چه زائد باشد چه غير زائد فقط بر اسم داخل مى‌شود) (ابن هشام ٣٦).

٥ ـ وقد تقابلها «إن» و«لو» الوصليتان، نحو: «نحن نقوم بواجبنا وإن لم تأتِ».

٢ـ٢ـ٢ـ٣ـ «خواه ... خواه»

وهي أداة ربط ثنائية تؤدّي معنى الشرط التأويلي أو الضمني كالأداة «چه ... چه»، نحو: «ما كار خود را دنبال خواهيم كرد خواه او بپذيرد و خواه نپذيرد»؛ (نحن نتابع أمرنا سواء وافق على ذلك أم لم يوافق). يمكن استعمال «يا» بدلا من «خواه» الثانية، نحو: «ما كار خود را دنبال خواهيم كرد خواه او بپذيرد يا نپذيرد». ويجوز استعمال «واو» العطف قبل «خواه» الثانية كما يجوز حذفها. والملاحظ أن هذه الأداة تشبه «چه ... چه» فيما يقابلها في اللغة العربية فلا حاجة لتكرار ما غطّه البحث تغطية كافية.

مركز تحقيقات كامپيوترى علوم اسلامى

وما يجدر ذكره في نهاية هذا الفصل أن اللغة العربية أثّرت في اللغة الفارسية وقد بلغ مدى التأثير فيها إلى حدٍ أحدثت فيها بنية تركيبية خاصة في بعض المواضع بحيث نرى أن بعضا من العناصر النحوية الفارسية تكوّن إثر الترجمة، كحرف الربط «وگرنه» وهو ترجمة «وإلاّ» (وإن لا) العربية، وكذلك كلمة «هر آينه» وهي قيد تأكيد شاع استعماله في النصوص القديمة خاصة في ترجمات القرآن الكريم وسنتحدث عنها لاحقا في الفصل الثالث.

لا ينحصر الأثر الذي تركته الترجمة في اللغة الفارسية في الأثر النحوي، وإنما يتجاوزه إلى الأثر اللغوي، حيث نجد بعضا من أركان الجملة الشرطية دخل الفارسية وتركّب مع العناصر الفارسية ليؤدّي دورا وظيفيا يتناسب مع البنية التركيبية للغة العربية، كـ«لو» الوصلية التي دخلت الفارسية رغم أنها احتفظت بمعناها ووظيفتها الدلالية في اللغة العربية فنُقلت إلى الفارسية دون أن يحدث

أي تغيير في بنيتها اللفظية والدلالية، وتكون حينئذ بمعنى «اگر چه»، نحو: «ولو خودت را بكشى به او دست نمى‌يابى» (فرشيدورد، عربى در فارسى ١٣٠)؛ (ولو أهلكت نفسك لا يمكنك العثور عليه).

وكذلك دخل الفارسية الحرف «والاّ» (وإن لا) بمعنى «وگرنه» من غير أن يحدث تغيير في وظيفته الدلالية، نحو: «درس بخوان والاّ موفق نمى‌شوى»؛ (ادرس وإلاّ لا تنجح)، والحرف «الاّ» أو «الاّ كه» بمعنى «مگر كه»، نحو: «اين كار انجام نمى‌شود الاّ اينكه شما موافقت كنيد»؛ (لا ينجَز هذا العمل إلاّ أن توافقوا).

وقد دخل الفارسية ركنان من أركان الجملة الشرطية وهما الأداة والركن الشرطي في صورة كلمة شاع استعمالها في العصر الحاضر، وهي كلمة «ان شاء الله» في قولك: «ان شاء الله فردا به مقصد مى‌رسد»؛ (سيصل غدا إن شاء الله)، وهي قيد يفيد الشك والرجاء في اللغة الفارسية.

وكذلك دخلها الركن الجوابي كاستعمال «فبها» أو «فهو المطلوب» أو «فهو المراد» في جواب الشرط في نحو: «اگر راست بگويى فبها (/ فهو المطلوب) وگرنه تو را تنبيه مى‌كنم»؛ (إن صدقتَ فهو المطلوب وإلاّ فسأعاقبك). هذا الاستعمال كان شائعا في النصوص القديمة، ولكن يكثر استعمال «هيچ» أو «كه هيچ» أو «چه بهتر» بدلا منه في النصوص المعاصرة، نحو: «اگر راست بگويى كه هيچ (/ چه بهتر) وگرنه تو را تنبيه مى‌كنم».

وقد دخلت الفارسية جمل شرطية مستقلة بجميع أركانها وعناصرها نحو ما نرى في الشطر الثاني من البيت التالي:

هر چند آزمدم از آن نبود سودم   مَن جرَّب المجرَّب حلّت به الندامة

(حافظ، نقله فرشيدورد، عربى در فارسى ١٤٤)

والمعنى: «مهما جرّبتُه لم يُفدني بشيء فمن جرّب المجرَّب حلّت به الندامة».

فهكذا دخلت الجمل العربية في اللغة الفارسية ومهّدت الطريق لظهور الملمعات في الأدب

الفارسي. و«المُلَمَّع» في الاصطلاح الأدبي الفارسي يُطلق على الشعر الذي يكـون أحـد مصـراعي أبياته باللغة الفارسية والمصراع الثانى باللغة العربية أو بلغة أخرى، أو يكون البيـت الأول بالفارسـية والثاني بالعربية أو بلغة أخرى (معين «ملمع»). هذا الأسلوب من الأساليب الفنية الأدبية كان موجة من إظهار البراعة الأدبية في صنعة اللغة وقد اختصّ باللغة الفارسية ولا نكاد نجد له مثـيلا يسـتحق النظر في اللغة العربية.

٢ ـ ٣ ـ دراسة تقابلية لمباحث الفصل

من أهم ما توصل إليه البحث مـن خـلال المقارنـة بـين الأدوت الشـرطية فـي اللغتـين العربيـة والفارسية ما يلي:

١ ـ تؤدّي الأداة «اگر» المعنى الشرطي الذي يؤدّيه أكثر من أداة في اللغة العربية فهي الأصل في إفادة معنى الشرط في اللغة الفارسية إذ إنها تستعمل في الدلالة على المعاني المقطوعـة بحصـولها والمحتملة الوقوع والممتنعة، وهي المعاني التي خصّصت لكل منها أداة محددة في اللغـة العربيـة مما يدلّ على مدى دقّة اللغة العربية وتميّزها في تحديد المعنـى بـالأداة التـي أصـبحت قرينـة مـن القرائن اللفظية فيها. فبذلك لا بدّ للغة الفارسية أن تستعين بالتنغيم وسائر القرائن السياقية أكثر مـن العربية في تحديد المعنى وإيضاحه فـي الجمـلات الشـرطية إذ تحـتفظ أداة واحـدة فـي الفارسـية بإمكانات تعبيرية متعددة لتأدية جميع المعاني الشرطية.

٢ ـ تُعَدُّ اللغة الفارسية لغة تركيبية وليست اشتقاقية كاللغة العربية فازداد إثـر هـذه الميـزة عـدد حروف الربط في الفارسية بالنسبة إلى العربية. فمثلا تركّبت «به شرطى‌كه» ـ وهي من أدوات الشرط ـ من حرف إضافة واسم ولفظة «كه» ولها أكثر من مثيل باختلاف بسيط في النظـام التركيبـي، نحـو: «به شرط اينكه»، و«به شرط آنكه»، و«به اين شرط كه»، و«به آن شرط كه». أمّا الأدوات الشرطية في اللغة العربية ـ وهي فرع من فروع الأدوات الرابطة ـ فلا تتشكل إثر التركيب في معظمها ولكن لبعض هذه الأدوات إمكانية واحدة لتخرج من البساطة وتدخل في نطاق التركيب وهي أن تزاد «ما» بعدها؛

زيادة تضفي طاقة تعبيرية جديدة للأداة من غير أن تفقد دلالتها الأصلية.

٣ ـ أدوات الشرط في اللغة العربية أصلها يعود إلى اللغة نفسها، لا دخيلة فيها، ولكن أدوات الشرط في اللغة الفارسية البعض منها تمّ أخذها أو استعارتها من اللغة العربية، نحو: «والاّ» بمعنى «وگرنه»، والحرف «الاّ» بمعنى «مگر كه». فقد كان للغة العربية أثر كبير في نشوء بعض الحروف الفارسية إثر الترجمة أو التداخل اللغوي. وهذه الميزة اتسمت بها الفارسية دون العربية لكونها لغة تحكمت عليها العربية في القرون الإسلامية الأولى ولم تحظ بعناية الناطقين بها فتسرّبت الألفاظ الدخيلة والمترجَمة في بنيتها النحوية، ولم يأمن نظام الحروف من هذا التسرّب اللغوي.

٤ ـ تتسم أدوات الشرط في كل من اللغتين العربية والفارسية بميزات منفردة تنحصر في لغة بعينها دون أخرى. ومن الميزات التي تنفرد بها الأدوات الشرطية في اللغة العربية أنها تحدث أثرا في الحركة الإعرابية لأن اللغة العربية لغة تتميز بالعلامة الإعرابية. والأثر الإعرابي الذي تتركه الأدوات الشرطية على كل من فعل الشرط وجوابه بعد أن تعمل الربط بينهما هو الجزم.

ومن الميزات التي تنفرد بها بعض أدوات الشرط في اللغة الفارسية دون العربية:

أ) الصلاحية للتخفيف في الكلام الفصيح، نحو: «گر» وهي مخففة لـ«اگر».

ب) الصلاحية للتجزأة وتأدية المعنى الشرطي متجزءا وغير متجزءا، نحو: «به شرطى ... كه»، و«به شرطى كه»، و«در صورتى ... كه»، و«در صورتى كه».

٥ ـ يتميّز الفعل في اللغة الفارسية بوفرة الصيغ والأبنية الصرفية وقد ظهر ذلك في الصيغ الفعلية التي استعملت في أسلوب الشرط، ولا ينحصر الفعل بأنواعه المختلفة في التركيب الشرطي على ما تقدّم ذكره في البحث إذ إنه يمكن أن يستعمل الفعل في صيغ مختلفة عما سبق القول فيه اعتمادا على الأدلة السياقية والقرائن الكلامية، لكن الصيغ الفعلية التي تلي الأدوات الشرطية في اللغة العربية أقلّ تنوعا بالنسبة إلى اللغة الفارسية.

الفصل الثالث: نظام الربط بين الشرط والجواب في العربية والفارسية

مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

٣-١-الربط في أسلوب الشرط في العربية والفارسية

تُعَدُّ الجملة الشرطية وحدة نسيجية متماسكة الأجزاء وهي أشبه بسلسلة متصلة الحلقات، فإذا انتزعنا منها حلقة أو اختلّ التماسك بين حلقاتها لسبب من الأسباب يضيع النظام السائد في الجملة فتستقلّ أجزاؤها.

إن النظام الذي يجري عليه الائتلاف بين مكوِّنات الجملة الشرطية حتى ينشأ المعنى الدلاليّ العامّ يجري وفق ظاهرة الربط التي تلجأ إليها اللغة حين تكون العلاقة بين أجزاء الكلام غير وثيقة، وهي بنفسها تنقسم إلى ظاهرتين تركيبيتين وهما: الربط اللفظي والربط المعنوي.

فالربط اللفظي أو العلاقة اللفظية بين التركيبين الإسناديين اللذين تتألف منهما الجملة الشرطية يقوم بدمج الإسناد الثاني في الإسناد الأول على صعيدي البنية والوظيفة لئلا يختلّ التركيب الشرطي، وهو مساوق للربط المعنوي أو العلاقة المعنوية بينهما.

ولأهمية ظاهرة الربط في تأدية المعنى الوظيفي للجملة الشرطية في اللغة العربية والفارسية يقوم هذا الفصل بإلقاء الضوء عليها بقسميها الرئيسين.

٣-١-١-الربط اللفظي في العربية والفارسية

تلجأ اللغة إلى الربط حين تكون العلاقة بين أجزاء الكلام غير وثيقة، وقد يكون الربط عن طريق اللفظ الذي يُحمل عليه المعنى. يقول الرضي: "الجملة في الأصل كلام مستقل، فإذا قصدت جعلها جزء الكلام فلا بدَّ من رابطة تربطها بالجزء الآخر" (١: ٩١). وما قصد الرضي هو الرابطة اللفظية، فيكون المقصود بالربط اللفظي هو اصطناع علاقة نحوية سياقية بين الجزأين باستعمال واسطة

تتمثّل في أداة رابطة تدلّ على تلك العلاقة (حميدة ١)، فهو قرينة لفظية على اتصال أحد المترابطين بالآخر (حسان ٢١٣)، وله أهمية تركيبية خاصة في سياق الجملة وأن السياق لا يمكن أن يستغني عنها.

والجملة الشرطية عبارة عن بنية تركيبية تتألف من تركيبين إسناديين يعبّر كلّ منهما عن حدث خاص، فلا بدّ من رابط لفظي يدمج هذين التركيبين ليتحوّلا إلى تركيب واحد يؤدّي معنى دلاليا واحدا يجمع بين الدلالة الخاصة لكل من التركيبين. ولو كان الإسناد الثاني غير مندمج في الإسناد الأول على صعيدي البنية والوظيفة لاختلّ النظام التركيبي في الجملة الشرطية.

وما يجدر ذكره قبل الخوض في دقائق هذا الفصل أن الروابط اللفظية بين ركني الجملة الشرطية تشمل كل الروابط التي تسهم في عملية الربط والتعليق بينهما فتدخل في مجموعتها الأدوات الشرطية التي خصّص لها فصل معين لأهميتها. لكنّ الفرق بينها وبين الأدوات والروابط اللفظية التي نودّ البحث عنها في هذا الفصل يكمن في أمر هامّ يستحق النظر وهو أن الأدوات الشرطية كلها تعمل عملا نحويا (تعليق الجواب بالشرط) وعملا وظيفيا (توليد معنى جديد خارج عن معنى الشرط) (الوعر ١٤).

والعمل النحوي لهذه الأدوات يرتبط ارتباطا وثيقا بأثرها في تغيير النسبة التامة لجملتيها بحيث أفقدتهما استقلالهما وما يترتّب على تماميتهما من صحة السكوت وصيّرت كلا منهما طرفا لنسبة تعليقية جديدة بما أضفَت عليهما من إفادة ترتُّب أحدهما على الآخر (جمال الدين ٢٥٧).

فالأداة عنصر جوهري لا يقوم التركيب الشرطي بدونه والمشهور ـ كما سبق ذكره في الفصل الأول ـ أنها لا تحذف وليس لدينا استخدام لغوي يؤيد حذفها (الشمسان ٣٥١). لكن الربط بين مكونات الجملة الشرطية لا ينحصر في أدوات الشرط، بل يتجاوزه إلى عناصر وروابط لفظية أخرى، من بينها الأدوات التي خصّصت لها تسمية أدوات الربط أو الأدوات الرابطة أو الروابط اللفظية في هذا المبحث، وهي أدوات يؤتى بها حين يكون الربط بأدوات الشرط التي تتقدّم على الجملة

الشرطية ضعيفا لا تؤدّي الأداة وظيفة الترابط الوطيد بين جزأي التركيب الشرطي فتلجأ اللغة إلى زيادة الربط بين الشرط والجواب بهذه الروابط اللفظية التي تقع بين الركنين، فإن كانت العلاقة بينهما وثيقة تغني تلك العلاقة عن استخدام أية واسطة لفظية.

وقد أُطلق مصطلح «الربط» في بعض المصادر النحوية واللغوية الحديثة على العمل الذي تقوم به هذه العناصر والروابط اللفظية دون الأدوات الشرطية مثلما جاء في كتاب تمام حسان (٢١٣ ـ ٢١٥). ومن المحتمل أن الموقع الذي أخذته الواسطة اللفظية بين ركني الجملة الشرطية هو الذي دفع الباحثين إلى الفصل بينها وبين الأدوات الشرطية بوضع هذا المصطلح الذي يحمل معنى عاما وهو عقد الصلة بين وحدات الجملة بعضها ببعض. ونحن في هذه الدراسة بناء على ما ذهب إليه الباحثون المحدثون قرّرنا الفصل بين هذه الروابط اللفظية والأدوات الشرطية لاختلافهما في الوظيفة التي تؤدّيان وذلك لنخصّص كلا منهما بدراسة ضافية تكشف عن حقيقة عملهما وأهميته في التركيب الشرطي في فصل معين يمنح كلا منهما حقه من التفصيل والتدقيق.

٣-١-١-١- الربط اللفظي في العربية

تتحقق العلاقة اللفظية بين ركني الجملة الشرطية في اللغة العربية بالروابط اللفظية التي تندرج تحتها العلامة الإعرابية (الجزم)، لأن الحركة الإعرابية من أبرز خصائص اللغة العربية وهي ذات وظيفة دلالية. يقول تمام حسّان إن العلامة الإعرابية لا تعدو أن تكون قرينة من قرائن متعددة تشير إلى معنى الجملة، فهي بمفردها لا تعين على تحديد المعنى (٢٠٧).

فبذلك يتبيّن لنا أن الجماعة اللغوية العربية تتخذ من العلامة الإعرابية وسيلة ـ ضمن وسائل متعددة ـ للتعبير عن المعاني النحوية في حين لا تلجأ جماعات لغوية أخرى كالجماعة اللغوية الفارسية إلى هذه الوسيلة (حميدة ٥١)، ويترتّب على ذلك أن ترتيب الكلمات في العربية لا أثر له ما دامت الكلمات معربة، فليس هناك إبهام إذا أخرّنا الفاعل وقدّمنا المفعول، كقوله سبحانه وتعالى: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ﴾ (فاطر ٣٥: ٢٨)، وعلى هذا الأساس يمكن القول إن الحركة

الإعرابية في اللغة العربية تعطي القدرة على التقديم والتأخير دون لبس (ياقوت ٣٢).

٣-١-١-١-١-الجزم

يكون الجزم عنصرا صوتيا يقوم بربط بين جملة الشرط والجواب ضمن شروط معينة، فهو الرابط بين ركني الجملة الشرطية، وقد نبّه إلى ذلك الجرجاني بقوله: "الجواب إذا وجد مجزوما علم أنه تابع للشرط وغير منقطع عنه فلم يفتقر إلى «الفاء»" (المقتصد في شرح الإيضاح ١١٠١). وقال في موضع آخر: "فينبغي أن يعلم أن «الفاء» يدخل حيث لا يقدر فيه على الجزم" (المصدر نفسه ١١٠٠).

يجزم جواب الشرط إذا وقع مضارعا، نحو قوله تعالى: ﴿وَمَن يَتَّقِ اللَّهَ يُكَفِّرْ عَنْهُ سَيِّئَاتِهِ﴾ (الطلاق ٦٥: ٥)، فإن وقع الجواب مضارعا والشرط ماضيا جاز في جواب الشرط وجهان: الرفع والجزم والثاني أكثر، نحو: «إن جئتني أزرْكَ»، و«إن جئتني أزورُك» (الرضي الأستراباذي ٢: ٢٦١). والذي يبدو أن رفع الفعل أقوى وأدلّ على الإمضاء من جزمه، وذلك لأن الكلام في الرفع قد يفسَّر على تقديم المتأخر، وعلى هذا يكون التقدير في الجملة السابقة: «أزورك إن جئتني»، فيكون الكلام في الرفع قد بني على إمضاء الحدث، ثم أدرك المتكلم الشرط مؤخرا (السامرائي، معاني النحو ٤: ٩٩)، وأمّا في الجزم فقد بني الكلام على الشرط ابتداء ولذلك جزم الجواب.

وقد أجمع النحاة على أن عامل الجزم في فعل الشرط هو الأداة الشرطية، أمّا جواب الشرط فقد اختلفوا في جازمه، وهذا بحث لا نودّ الغوص في دقائقه إذ إن التطرّق إلى المباحث الخلافية المرتبطة به لا يفيدنا في دراستنا التقابلية.

وأمّا فيما يتعلّق بأداوت الربط فينبغي القول بأن الجواب إذا كان بشيء يصلح الابتداء فإنه لا يرتبط بما قبله، وربما آذن بأنه كلام مستأنف غير جواب لما قبله فحينئذ يفتقر إلى ما يربطه به، فتلجأ اللغة إلى أدوات رابطة يأتي ذكرها على أساس مدى أهميتها ودورها في أسلوب الشرط كما يلي:

٣-١-١-١-٢- «الفاء»

إن الوظيفة الأساسية التي تقوم بها «الفاء» هي العطف لكنها قد تتخلّى عن وظيفتها الرئيسة لتكسب دلالة وظيفية جديدة وذلك حينما تأتي رابطة لجواب الشرط، ويجب ذلك إذا كان الجواب غير صالح للشرط، يقول الرضي: "إن كان الجزاء مما يصلح أن يقع شرطا فلا حاجة إلى رابط بينه وبين الشرط لأن بينهما مناسبة لفظية من حيث صلاحية وقوعه موقعه، وإن لم يصلح له فلا بدّ من رابط بينهما وأولى الأشياء به «الفاء»، لمناسبته للجزاء معنى" (٢: ٢٦٢). وهذا ما يذكّرنا بما قال سيبويه في باب الجزاء عن اقتران الجواب بـ«الفاء»، وقد سبق أن بيّناه في الفصل الثاني، وهو: "اعلم أنه لا يكون جواب الجزاء إلا بفعل أو بـ«الفاء»" (٣: ٦٣).

وقد اعتبر النحاة مجموعة من المعاني الدلالية والوظيفية لهذه «الفاء» الرابطة، فسيبويه يرى أن هذه «الفاء» ضامّة تضمّ جواب الشرط إلى فعل الشرط، إذ يقول: "وهي تضمّ الشيء إلى الشيء كما فعلت «الواو»، غير أنها تجعل ذلك متسقاً بعضه في إثر بعض" (٤: ٢١٧).

ومعناها عند ابن السراج هو «الإتباع» لأن جواب الشرط يتبع فعل الشرط بوساطتها، فيقول: "وإذا دخلت «الفاء» في جواب الجزاء فهي غير عاطفة، إلاّ أن معناها الذي نخصّها تفارقه، إنها تتبع ما بعدها ما قبلها في كل موضع" (٢: ١٨٣).

وتابعه في ذلك ابن جني، فيقول: "الثاني، وهو الذي تكون فيه «الفاء» للإتباع دون العطف، إلا أن الثاني ليس مدخلاً في إعراب الأول، ولا مشاركا له في الموضع، وذلك في كل مكان يكون فيه الأول علة للآخر ويكون فيه الآخر مسببا عن الأول، فمن ذلك جواب الشرط في نحو قولك: «إن تُحسنْ إليَّ فالله مجازيك»، فهذه هنا للإتباع مجرّدة من معنى العطف" (سر صناعة الإعراب ١: ٢٥٢).

ويرى الجرجاني أن هذه «الفاء» وإن لم تكن عاطفة لكنها بمنزلة العاطفة، فيقول: "فإنها وإن لم تكن عاطفة، فإن ذلك لا يخرجها من أن تكون بمنزلة العاطفة في أنها جاءت لتربط جملة ليس من

شأنها أن تُربط [ترتبط] بنفسها" (دلائل الإعجاز ٢٣١ ـ ٢٣٢). وقد أشار في كتابه المقتصد إلى أنها تأتي لإتباع الشيء الشيء (٢: ١٠٩٩).

لكن المرادي يرى أن معناها هو الربط والسببية والترتيب وذلك بقوله: "وأمّا «الفاء» الجوابية فمعناها الربط، وتلازمها السببية، قال بعضهم والترتيب أيضاً" (٦٦).

فبذلك أوضح النحاة سبب اختيار «الفاء» من خلال المعنى الذي قدّموه لهذا الحرف، وهو أنها تختص بمعنى لا يوجد في غيرها من حروف العطف، وهذا المعنى هو التعقيب والإتباع، أي أن الثاني يقع بعد الأول من غير مهلة أو تراخٍ فناسب معناها معنى الجزاء. وكما ذكرنا ذهب البعض إلى وجود العلاقة السببية بين الشرط والجواب فاعتبر «الفاء» أداة تفيد السبب في الشرط، وفي ذلك يقول ابن جني: "فلمّا لم يرتبط أول الكلام بآخره، لأن أوله فعل، وآخره اسمان والأسماء لا يعادل بهما الأفعال، أدخلوا هناك حرفا يدل على أن ما بعده مسبّب عما قبله، لا معنى للعطف فيه، فلم يجدوا هذا المعنى إلا في «الفاء» وحدها فلذلك اختصوها من بين حروف العطف" (سر صناعة الإعراب ١: ٢٥٣).

مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

ويقول ابن يعيش: "فأتوا بـ«الفاء» لأنها تفيد الإتباع وتؤذن بأن ما بعدها مسبَّب عمّا قبلها إذ ليس في حروف العطف ما يوجد فيه هذا المعنى سوى «الفاء» فلذلك خصّوها من بين حروف العطف ولم يقولوا «إن تحسنْ إليّ والله يجازيك»، ولا «ثمَّ الله يجازيك» فمن ذلك قولك: «إن أتاك زيدٌ فأكرمْهُ» ألا ترى أن لولا «الفاء» لم يعلم أن الإكرام متحقق بالإتيان" (٩: ٢).

والبعض الآخر رأى أن العلاقة بين الشرط والجواب قائمة على وجه الملازمة، ومن هؤلاء النحاة الرضي الأستراباذي الذي ذكر ثلاثة أسباب لاختيار «الفاء»؛ أولا: لمناسبتها للجزاء معنى، ثانيا: لأن معناها التعقيب بلا فصل، والجزاء متعقب الشرط، وثالثا: لخفتها لفظاً (٢: ٢٦٢).

مهما تعدّدت المعاني والتسميات للفاء أو مهما تكن الأسباب في اختيارها، فوظيفتها الظاهرة هي الربط وعقد الصلة بين جملة الشرط والجواب، لكيلا تكون إحداهما مستقلة بمعناها عن

الأخرى بعد زوال الجزم الذي كان يربط بينهما. فالسبب الأصلي في اقتران الجواب بـ«الفاء» يعود إلى تغيُّر أنظمة الجمل وطبيعة بنائها فكلّما تغيرت أنظمة الجمل اشتدّت الحاجة إلى الربط بينها لأنها واقعة في إطار جملة واحدة و«الفاء» وحدة صرفية رابطة تأتي عندما تتغير الطبيعة البنائية للجمل في السياق الشرطي. وهي تأتي أداة رابطة في المواقع الآتية:

أ) بين الشرط والجواب

يذكر النحاة (الرضي الأستراباذي ٢: ٢٦٢ ـ ٢٦٣، السامرائي، معاني النحو ٤: ٩٠) المواضع التي يجب فيها اقتران الجواب بـ«الفاء»، ومن أهمها ما يلي:

١ ـ أن يكون الجواب فعلا مقترنا بـ«قد» أو كان زمنه ماضيا وإن لم يقترن بـ«قد» لفظا نحو قوله تعالى: ﴿إِن كُنتُ قُلْتُهُ فَقَدْ عَلِمْتَهُ﴾ (المائدة ٥: ١١٦)، وقوله: ﴿وَإِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قُدَّ مِن دُبُرٍ فَكَذَبَتْ﴾ (يوسف ١٢: ٢٧).

٢ ـ أن يكون فعلا مقترنا بحرف استقبال كالسين وسوف، نحو قوله تعالى: ﴿مَن يَرْتَدَّ مِنكُمْ عَن دِينِهِ فَسَوْفَ يَأْتِي اللّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ﴾ (المائدة ٥: ٥٤).

٣ ـ أن يكون فعلا مقترنا بـ«لن» و«ما» و«لمّا»، نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا يَفْعَلُواْ مِنْ خَيْرٍ فَلَن يُكْفَرُوْهُ﴾ (آل عمران ٣: ١١٥).

٤ ـ أن يكون فعلا جامدا، نحو قوله تعالى: ﴿إِن تَرَنِ أَنَا أَقَلَّ مِنكَ مَالاً وَوَلَدًا ! فَعَسَى رَبِّي أَن يُؤْتِيَنِ خَيْرًا مِّن جَنَّتِكَ﴾ (الكهف ١٨: ٣٩ ـ ٤٠).

٥ ـ أن يكون الجواب طلبيا كالأمر والنهي والاستفهام والتمني والعرض والتحضيض والدعاء والنداء، نحو قوله تعالى: ﴿فَإِذَا اسْتَأْذَنُوكَ لِبَعْضِ شَأْنِهِمْ فَأْذَن لِّمَن شِئْتَ مِنْهُمْ﴾ (النور ٢٤: ٦٢).

٦ ـ أن يكون جملة اسمية، نحو قوله تعالى: ﴿وَإِن تُصْلِحُواْ وَتَتَّقُواْ فَإِنَّ اللّهَ كَانَ غَفُورًا رَّحِيمًا﴾ (النساء ٤: ١٢٩).

لا تقتصر مهمة «الفاء» فيما سبق ذكره بل هي قد تفيدنا في تعيين الجواب وإيضاح المعنى

فيؤدِّي حذفها إلى الإلباس أو إلى عدم اكتمال المعنى في تعبيرات عديدة، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا تُنفِقُواْ مِنْ خَيْرٍ فَلأنفُسِكُمْ﴾ (البقرة ٢: ٢٧٢)، فلو قلت: «وما تنفقوا من خير لأنفسكم» لم يكتمل المعنى، لأن المجرور ارتبط بالشرط فأصبح في حيّزه ولم يصبح في حيّز الجواب. وكذلك في قوله تعالى: ﴿مَنْ عَمِلَ صَالِحًا فَلِنَفْسِهِ﴾ (فصلت ٤١: ٤٦)، إذا حذفنا «الفاء» من الجواب يصلح أن يكون المجرور صفة للمفعول (عملا صالحا) الذي قبله فتؤدّي صورة التركيب من غير حرف الجواب إلى اللَّبس وتعدُّد احتمالات المعنى دون مرجّح.

ثم إن المعنى قد يتغير بتغير موضع «الفاء» في الجملة مما يدلّ على أن «الفاء» ليست لمجرد الربط، نحو قوله تعالى: ﴿فَإِنْ أَرَادَا فِصَالاً عَن تَرَاضٍ مِّنْهُمَا وَتَشَاوُرٍ فَلاَ جُنَاحَ عَلَيْهِمَا﴾ (البقرة ٢: ٢٣٣)، فإذا قلت: «فإن أرادا فصالا فعن تراض منهما»، كان المعنى أنهما إذا أرادا الطلاق فإنما أراداه عن تراض، أي: أن التراضي على الطلاق وقع وحصل (السامرائي، معاني النحو ٤: ٩٠ ـ ٩١).

ما يجدر ذكره أن جواب «إن» متأخر عنها إذا لحقته «الفاء» ولا يجوز أن يكون ما قبلها جوابا لها مع «الفاء»، فبذلك لا يجوز أن تقول: «أكرمك فإن جئتني» إلا إذا أتيت بالجواب فقلت: «أكرمك فإن جئتني زدت في إكرامك» (الهروي ٥٨).

وقد تقع «الفاء» بعد شرط مقدّر محذوف حسب ما جاء في أحد الوجوه الإعرابية، نحو قوله تعالى: ﴿وَإِذِ اسْتَسْقَى مُوسَى لِقَوْمِهِ فَقُلْنَا اضْرِب بِّعَصَاكَ الْحَجَرَ فَانفَجَرَتْ مِنْهُ اثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْناً﴾ (البقرة ٢: ٦٠)، والتقدير: «فإن ضربت بها فقد انفجرت»، وقد يكون التقدير: «فضربه بها فانفجرت»، وعلى هذا الأخير تخرج الآية عما نحن عليه. وتسمّى هذه «الفاء»، «الفاء الفصيحة» لإفصاحها عن مقدّر، وقيل: إن كان المقدّر الذي أفصحت عنه «الفاء» شرطا سمّيت «فصيحة». وقد ذكر الرضي هذه «الفاء»، وسمّاها «السببية» وعرّفها بأن يصلح تقدير «إذا» الشرطية قبلها، وحمل عليها عددا من الآيات القرآنية، نحو قوله تعالى: ﴿أَمْ لَهُم مُّلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا فَلْيَرْتَقُوا فِي الْأَسْبَابِ﴾ (ص ٣٨: ١٠)، أي: «إذا كان لهم ذلك فليرتقوا»، وكذلك قوله تعالى: ﴿قَالَ

أَنَا خَيْرٌ مِّنْهُ خَلَقْتَنِي مِن نَّارٍ وَخَلَقْتَهُ مِن طِينٍ ! قَالَ فَاخْرُجْ مِنْهَا﴾ (ص ١٠: ٧٦ ـ ٧٧)، أي: «إذا كان عندك هذا الكبر فاخرج» (الرضي الأستراباذي ٢: ٣٦٦).

أمّا جواب الشرط فقد يقترن بـ«الفاء» جوازا، وذلك إذا كان الفعل ماضيا وأريد به وعد أو وعيد، نحو قوله تعالى: ﴿وَمَن جَاء بِالسَّيِّئَةِ فَكُبَّتْ وُجُوهُهُمْ فِي النَّارِ﴾ (النمل ٢٧: ٩٠)، أو كان مضارعا مجرّدا، أو منفيا بـ«لا» وقيل بـ«لم» أيضا (السامرائي، معاني النحو ٤: ٩٣). ويعلّل الرضي سبب اقتران «الفاء» بالجواب في حالة كونه مضارعا مجرّدا أو مصدّرا بـ«لا» النافية بقوله: "فلأنهما كانا قبل أداة الشرط صالحين للاستقبال، فلا تؤثر الأداة فيهما تأثيرا ظاهرا، كما أثّرت في «فعلتُ»، و«لم أفعلْ»" (٢: ٢٦٣).

ويبدو أن هذه «الفاء» لها غرض دلالي في الكلام وليس حذفها كإثباتها على أن زيادة المبنى تدلّ على زيادة المعنى، فالغرض من دخولها على الفعل الماضي وفق ما ذكر النحاة هو الإشعار بأن الحدث وقع فعلا أو هو بمنزلة الواقع تحقيقا وتأكيدا له. ويبدو أنها تفيد التأكيد بدخولها على المضارع، فقوله تعالى: ﴿وَمَن يَعْمَلْ مِنَ الصَّالِحَاتِ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلا يَخَافُ ظُلْمًا وَلَا هَضْمًا﴾ (طه ٢٠: ١١٢)، آكد من قولنا: «لا يخف ظلما ولا هضما».

ويدلّ على ذلك الاستعمالُ القرآني، فقد جاءت «الفاء» في المواطن التي فيها زيادة في التأكيد، كقوله تعالى: ﴿إِذَا جَاء أَجَلُهُمْ فَلاَ يَسْتَأْخِرُونَ سَاعَةً وَلاَ يَسْتَقْدِمُونَ﴾ (يونس ١٠: ٤٩). وقد حذفت في قوله سبحانه: ﴿فَإِذَا جَاء أَجَلُهُمْ لاَ يَسْتَأْخِرُونَ سَاعَةً وَلاَ يَسْتَقْدِمُونَ﴾ (النحل ١٦: ٦١)، وكذلك قوله: ﴿فَإِذَا جَاء أَجَلُهُمْ لاَ يَسْتَأْخِرُونَ سَاعَةً وَلاَ يَسْتَقْدِمُونَ﴾ (الأعراف ٧: ٣٤)، والسبب يعود إلى ما يُفهم من سياق الآيات، فالسياق في سورة يونس هو في آجال الأمم وحسابها في اليوم الآخر الذي ينكره المتحدث عنهم من الكفرة، فاحتاج الكلام إلى زيادة التأكيد بخلاف الآيتين الأخريين حيث جاء ذكر الأجل فيهما عرضا كما هو ظاهر من السياق (السامرائي، معاني النحو ٤: ٩٣، ٩٥ ـ ٩٦).

فنحن بصدد إمكانين من إمكانات التعبير؛ إمكان بـ«الفاء» وإمكان بدون «الفاء»، ولا بدّ من أن

لكل من الإمكانين وظيفته الخاصة في التعبير اللغوي الذي لا يجعل مجالا للقول بجواز دخول «الفاء» وإنما بوجوب دخولها لأداء تلك الوظيفة الخاصة.

ب) بين المبتدأ والخبر المشبهين بالشرط والجواب

لا تختص «الفاء» بالدخول على الجواب في الجملة الشرطية بل تدخل على شبه الجواب أيضا وفي ذلك يقول ابن هشام: "كما تربط «الفاء» الجواب بشرطه كذلك تربط شبه الجواب بشبه الشرط، وذلك في نحو: «الذي يأتيني فله درهم»، وبدخولها فهم ما أراده المتكلم من ترتيب لزوم الدرهم في الإتيان، ولو لم تدخل احتمل ذلك وغيره. هذه «الفاء» بمنزلة «لام» التوطئة في نحو: ﴿لَئِنْ أُخْرِجُوا لا يَخْرُجُونَ مَعَهُمْ﴾ (الحشر ٥٩: ١٢)" (١٦٥).

ويصرّح السيوطي بأن الخبر المقرون بـ«الفاء» شبّه بجواب الشرط، وهذا سرّ اقترانه بـ«الفاء» مع أن الخبر لا يحتاج إلى حرف رابط، فيقول: "لما كان الخبر مرتبطا بالمبتدأ ارتباط المحكوم به بالمحكوم عليه لم يحتج إلى حرف رابط بينهما، كما لم يحتج الفعل والفاعل إلى ذلك، فكان الأصل ألا تدخل «الفاء» على شيء من خبر المبتدأ، لكنه لما لوحظ في بعض الأخبار معنى ما يدخل «الفاء» فيه دخلت وهو الشرط والجزاء، والمعنى الملاحظ أن يقصد أن الخبر مستحق بالصلة أو الصفة وأن يقصد به العموم" (همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ١: ٣٤٧).

ويرى برجشتراسر أن للفاء الواقعة بين المبتدأ وخبره في مثل قولك: «كلُّ امرئ فله رزق سيبلغه» أصلا ثانيا نعرفه من أن اللهجات العربية الدارجة تعوّض «الواو» من «الفاء» في مثل هذا، نحو: «كلُّ بلاد ولها زي»، و«كلُّ شجرة ولها فيء»، و«كلُّ واحد وله يوم»، و«كلُّ عقدة و لها حلاّل» فهذا يذكرنا بالتركيبات العطفية المكونة من اثنين من أشباه الجمل، نحو: «كل إنسان وفعله»، غير أنه إذا حذفت «الواو» في «أنت وذاك» بقيت كلمتان منفردتان لا جملة، وإن حذفت «الواو» في مثل: «كل بلاد ولها زي» بقيت جملة كاملة، وهي: «كل بلاد لها زي»، مع أن معناها ليس بمعنى الجملة الأصلية تماما، بل يقرب معنى تلك من أن يكون: «كل بلاد في حالة كون لها زيّ»، فـ«الواو» في

مثل هذا قريبة من «واو» الحال. فالخلاصة أن «الفاء» الداخلة بين جزء مقدم من الجملة وبين باقيها، بعض أصلها من «الواو» العاطفة بين اثنين من أشباه الجملة مع أنه يمازج هذه «الواو» شيء من «واو» الحال (١٣٧ ـ ١٣٨).

والملاحظ أن «الفاء» ترد في جواب الشرط أو شبهه طالما بقي فيه معنى الجزاء فإذا زال معنى الجزاء لم ترد «الفاء». يقول ابن يعيش: "إذا تضمّن المبتدأ معنى الشرط جاز دخول «الفاء» على خبره، فإذا دخلت «ليت» أو «لعلّ» لم تدخل «الفاء» بالإجماع، وفي دخول «إنّ» خلاف بين الأخفش وصاحب الكتاب" (١: ٩٩).

ج) بين جزأي الجواب

«أمّا» من الحروف التي تؤدّي معنى الشرط بتقدير، إذ هي نائبة عن أداة الشرط وفعله. وأمّا علاقة «الفاء» بها فهي علاقة بجواب الشرط المقدر في «أمّا»، فـ«الفاء» واقعة بين جزأي الجواب وجوبا، وفي ذلك تفصيل أسهبنا القول فيه في الفصل السابق.

٣ـ١ـ١ـ١ـ٣ـ «إذا» الفجائية

مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

قد يقترن جواب «إن»، و«إذا» من بين أدوات الشرط بـ«إذا» الفجائية، وهي أداة ربط يمكن أن تحلَّ محلَّ «الفاء»، يقول سيبويه: "وسألت الخليل عن قوله (Y):﴿وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾ (الروم ٣٠: ٣٦)، فقال: هذا كلام معلّق بالكلام الأول كما كانت «الفاء» معلّقة بالكلام الأول" (٣: ٦٣ ـ ٦٤). ففي هذه الآية حلّت «إذا» محلّ «الفاء» كما قال تعالى: ﴿وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ فَإِنَّ الْإِنسَانَ كَفُورٌ﴾ (الشورى ٤٢: ٤٨) (المالقي ١٥١).

وقد وردت «إذا» جوابا لـ«لـمّا» الحينية في ستة مواضع من القرآن الكريم، نحو قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا كَشَفْنَا عَنْهُمُ الرِّجْزَ إِلَى أَجَلٍ هُم بَالِغُوهُ إِذَا هُمْ يَنكُثُونَ﴾ (الأعراف ٧: ١٣٥)، و﴿فَلَمَّا أَنجَاهُمْ إِذَا هُمْ يَبْغُونَ فِي الأَرْضِ﴾ (يونس ١٠: ٢٣) (المعيد ٢١٨).

ويشترط في جواب الشرط حتى يقترن بـ«إذا» الفجائية الشروط الآتية (المرادي ٣٧٥ ـ ٣٧٦،

السامرائي، معاني النحو ٤: ٩٧ ـ ٩٨):

١ ـ أن يكون جملة اسمية فإن كان فعلية لم يجز اقترانها به، وإن استعمالها قبل الاسمية أقل من «الفاء» لثقل لفظها، وكون معناها من الجزاء أبعد من معنى «الفاء».

٢ ـ أن تكون الجملة مثبتة.

٣ ـ أن تكون الجملة خبرية غير طلبية.

٤ ـ أن تكون غير مقرونة بـ«إنّ» المؤكّدة.

٥ ـ أن يحتمل الكلام معنى المفاجأة. ولا بدّ من توفُّر عنصر المفاجأة مع الشروط السابقة ليصحّ الكلام، نحو قوله تعالى: ﴿وَإِن لَّمْ يُعْطَوْاْ مِنهَا إِذَا هُمْ يَسْخَطُونَ﴾ (التوبة ٩: ٥٨)، حيث يظهر فيه سرعة تغيّر ومفاجأة في الموقف.

فتقع «إذا» الفجائية موقع «الفاء» وتؤدّي وظيفتها مع اختلاف في المعنى الدلالي، إذ إنها تدلّ على المفاجأة، فلثقل لفظها ولكون معناها من الجزاء أبعد من معنى «الفاء» يكون الربط بها أقلّ استعمالا من الربط بـ«الفاء» (كريري ٢٠٩).

مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

وقد يجمع بين «الفاء» الرابطة و«إذا» الفجائية، نحو قوله تعالى: ﴿حَتَّى إِذَا فُتِحَتْ يَأْجُوجُ وَمَأْجُوجُ وَهُم مِّن كُلِّ حَدَبٍ يَنسِلُونَ ! وَاقْتَرَبَ الْوَعْدُ الْحَقُّ فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ أَبْصَارُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ (الأنبياء ٢١: ٩٦ ـ ٩٧). وفي الجمع بينهما خلاف، فقد ذهب البعض إلى أن «إذا» هنا لمجرد التأكيد وليست للربط (الصابوني ١٩٩).

٣ ـ ١ ـ ١ ـ ١ ـ ٤ ـ «اللام»

قد تستخدم «اللام» وحدها دون غيرها من سائر أدوات الربط في جواب «لو»، و«لولا»، و«لوما» للربط بين جزأي الجملة الشرطية. وهذه «اللام» التي يمكن الاستغناء عنها، تلحق جواب «لو» المثبت كثيرا، نحو قوله تعالى: ﴿لَوْ نَشَاء لَجَعَلْنَاهُ حُطَامًا﴾ (الواقعة ٥٦: ٦٥)، وأما المنفي بـ«لم» فلا تلحقه والمنفي بـ«ما» يجوز أن تلحقه إلا أنه قليل فالغالب تجرّده منها، نحو: ﴿وَلَوْ شَاء

رَبُّكَ مَا فَعَلُوهُ﴾ (الأنعام ٦: ١١٢) (ابن هشام ٢٦٤)، ولم ترد في القرآن الكريم لاحقة لجوابها المنفي.

وكذلك جواب «لولا» و«لوما» فهو مقترن بـ«اللام» في الغالب إذا كان ماضيا مثبتا، وإذا كان الجواب منفيا فالغالب أن لا يقترن بـ«اللام» (كريري ١٦٠)، ولم يجئ جواب «لولا» في القرآن الكريم محذوف «اللام» من الماضي المثبت (السيوطي، الأشباه والنظائر في النحو ٢: ٢٨٠ ـ ٢٨١)، وقد سبق أن فصّلنا القول في مواضع دخول «اللام» على جواب «لو» و«لولا» في الفصل الثاني.

وتحمل هذه «اللام» التي يقترن بها جواب «لو» ومماثلاتها وظيفة دلالية معينة، فاختلفت الآراء فيها، ومن أهمها:

١ ـ أنها مؤكدة رابطة، تأتي لتأكيد ارتباط إحدى الجملتين بالأخرى، ويجوز أن تحذف.

٢ ـ أنها زائدة مؤكدة، وذلك لجواز سقوطها.

٣ ـ أنها اللام الواقعة في جواب القسم، فإذا قلت: «لو جئتني لأكرمتكَ»، فتقديره: «والله لو جئتني لأكرمتكَ» (ابن يعيش ٩: ٢٢ ـ ٢٣).

٤ ـ أنها تفيد التسويف، وهذه اللام تسمّى «لام التسويف» لأنها تدل على تأخير وقوع الجواب عن الشرط كما أن إسقاطها يدل على التعجيل، أي وقوع الجواب عقب الشرط بلا مهلة (الصبان ٤: ٦٠).

يقول الزمخشري عند المقارنة بين وجود «اللام» في جواب «لو» في قوله تعالى: ﴿لَوْ نَشَاء لَجَعَلْنَاهُ حُطَامًا﴾ (الواقعة ٥٦: ٦٥)، وسقوطها في قوله تعالى: ﴿لَوْ نَشَاء جَعَلْنَاهُ أُجَاجًا﴾ (الواقعة ٥٦: ٧٠): "إن هذه «اللام» مفيدة معنى التوكيد لا محالة، فأدخلت في آية المطعوم دون آية المشروب للدلالة على أن أمر المطعوم مقدّم على أمر المشروب، وإن الوعيد بفقده أشد وأصعب من قِبَل أن المشروب إنما يُحتاج إليه تبعا للمطعوم" (٤: ٤٦٥).

ويبدو أن أكثر الآراء ملائمة لوجود هذه «اللام» في جواب «لو» أنها تأتي للتأكيد فالجملة المنزوعة منها «اللام» أقل تأكيدا من المذكورة فيه. فإذا أردت أن تؤكّد شيئا ما جئت بها وإلا لم تدخلها عليه.

٣-١-١-١-٥- «إذن»

قد تدخل «إذن» على جواب «لو» و«إن» الشرطيتين، نحو: «لو زرتَني إذن لأكرمتك»، و«إن تأتني إذن أكرمْك». يقول الفراء إن مجيء «اللام» بعد «إذن» يقتضي وجود «لو» قبلها ظاهرةً، كقوله تعالى: ﴿قُل لَّوْ أَنتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَآئِنَ رَحْمَةِ رَبِّي إِذًا لَّأَمْسَكْتُمْ﴾ (الإسراء ١٧: ١٠٠)، وقوله: ﴿قُل لَّوْ كَانَ مَعَهُ آلِهَةٌ كَمَا يَقُولُونَ إِذًا لاَّبْتَغَوْاْ﴾ (الإسراء ١٧: ٤٢)، أو مقدرةً كقوله: ﴿مَا اتَّخَذَ اللَّهُ مِن وَلَدٍ وَمَا كَانَ مَعَهُ مِنْ إِلَهٍ إِذًا لَّذَهَبَ كُلُّ إِلَهٍ بِمَا خَلَقَ﴾ (المؤمنون ٢٣: ٩١)، تقديره: «لو كان معه إله إذًا لذهب كل إله بما خلق» (ابن هشام ٢٥، قباوة ٦٠). وقيل إن «اللام» جواب لقسم مقدر قبل «إذن» (الدسوقي ١: ٥١). وقد ورد جواب «لو» مقترنا بـ«إذن» في القرآن الكريم في موضعين.

فإذا جاءت «إذن» في جواب شرط ملفوظ به قبلها فهي وفقا لما ذكر النحاة ليست رابطة للجواب بالشرط (المصدر نفسه ٤٩)، وإنما هي زائدة لتأكيد الجواب وتقويته (حسن ٤: ٢٩٧)، أو لتأكيد أداة الشرط، فكأنك كررت أداة الشرط للتقوية والتأكيد (قباوة ٦٥). وقد تعرضنا لها في قسم الربط اللفظي لما يوهم بأنها أداة ربط بين الشرط والجواب.

وقيل إنها إذا كانت متضمنة معنى الشرط في الماضي جاز إجراؤها مُجرى «لو» في اقتران جوابها بـ«اللام»، كقوله: ﴿وَلَوْلاَ أَن ثَبَّتْنَاكَ لَقَدْ كِدتَّ تَرْكَنُ إِلَيْهِمْ شَيْئًا قَلِيلاً ! إِذاً لَّأَذَقْنَاكَ ضِعْفَ الْحَيَاةِ وَضِعْفَ الْمَمَاتِ﴾ (الإسراء ١٧: ٧٤ ـ ٧٥)، أي: «لو ركنتَ شيئا قليلا لأذقناك ضعف الحياة وضعف الممات». وتسمّى هذه «اللام» التي تليها، «اللام» المتممة ويؤتى بها لتتميم الكلام. وقال الزمخشري: "«إذاً» دالة على أن ما بعدها جواب وجزاء" (الصابوني ٤١ ـ ٤٢).

وإذا تضمنت معنى الشرط في المستقبل جاز دخول «الفاء» في الجواب تشبيها لها بـ«إن»،

كقول الشاعر:

مـــا إن أتيـــتُ بشـــيء أنـــتَ تكرهُـــه إذاً فـــلا رفعـــتْ ســـوطا إلـــيَّ يـــدي

(النابغة الذبياني، نقله حسن ٤: ٢٩٦)

وقد اختلف أهل اللغة في كتابة «إذن»، فبعضهم يكتبها بـ«النون»، وبعضهم يكتبها بـ«الألـف» كما ورد في القرآن الكريم، ولهم في ذلك بسط طويل، والذي نختاره في الكتابة العربية المعاصرة أن تُكتب بـ«النون» لا بـ«الألف» (العبري ١٢٧ ـ ١٢٨).

٣ـ١ـ١ـ٢ـ الربط اللفظي في الفارسية

لا تعتمد اللغة الفارسية على الحركات الإعرابية ولا تؤدّي الحركة وظيفة دلالية فـي اللغـة علـى مستوى المفردات والجمل، فلا تلجأ اللغة الفارسية خلافا للعربيـة إلـى العلامـة الإعرابيـة كوسـيلة للتعبير عن المعاني النحوية، فبذلك لا يكون لفكرة العامـل النحـوي حيّـز فـي قضـاياها النحويـة ويترتّب على ذلك أن ترتيب الكلمـات وموقـع كـل كلمـة همـا اللـذان يسـاهمان فـي تحديـد دور الكلمات في الجملة الفارسية. بناء على هذا نلاحظ أن الجواب في التركيب الشرطي يرتبط بالشرط دون استخدام أية علامة إعرابية، فالجمل الفارسية في أسلوب الشرط وفي غيره من الأساليب النحوية تنتهي بالسكون في الأعم الأغلب.

أمّا الروابط اللفظية التي قد تأتي بين الشرط والجواب في اللغة الفارسـية فـلا تشـترط لوجودهـا شروط وضوابط معينة تتعلق بمدى ارتباط الجواب بالشرط من حيث استقلال الجملة الجوابية عمـا قبلها أو عدم استقلالها أو بالأحرى من حيث صلاحيتها للشرط، بحيث يمكن حذفها بسهولة دون أن يحدث تغيير جذري في البناء التركيبي.

وهذه الأداوت الرابطة التي يرتبط بها الجواب بالشرط في بعض الأحيـان مرتّبـة حسـب حـروف الهجاء كما يلي:

٣ـ١ـ١ـ٢ـ١ـ «آن وقت»

قد تأتي الكلمة «آن وقت» في صدر الجملة الجوابية لتكون رابطة بين الشرط والجـواب، نحـو: «اگر در اين راه پر خطر قدم بگذاری آن وقت ممكن است به هدف دست يابی»؛ (إن تمشِ في هذا الطريق الخطر فيمكن أن تنال المقصود). يجوز أن تستعمل هذه الكلمة في الجملة الشـرطية التـي تدلّ على تحقّق الوقوع أو احتماله أو امتناعه، ومن الأخير قولك: «اگر حرف مرا گوش داده بـودی آن وقت حتما موفق میشدی»؛ (لو سمعتَ كلامي لنجحت).

يتبيّن مما ذكرنا من الأمثلة أن استعمال هذه الكلمة يختصّ عادة باللغة الدارجة والكلام اليـومي المتداول، وفي كثير من الأحيان تستعمل مخففة بصـورة «أُوَخْ»، وربمـا يعـود سـبب وجودهـا فـي مقدمة الجواب إلى الأثر الذي تركته ترجمة الأدوات الرابطة كـ«الفاء» و«اللام» في اللغة الفارسية.

والجدير بالـذكر أن الكلمـة «آنگـاه» تضـاهي «آن وقـت» فـي اسـتعمالها رابطـة بـين الشـرط والجواب، لكنها تختلف عنها باختصاصها باللغة الفصحى، نحو: «اگر تلاش میكردی آنگاه موفق میشدی»؛ (لو اجتهدت لنجحت).

مركز تحقيقات كامپيوتری علوم اسلامی

٣ـ١ـ١ـ٢ـ٢ـ «پس»

قد تقع الكلمة «پس» في بداية جملة الجواب فيرتبط بها الجواب بالشرط، كقول الشاعر:

گـــر او شهريارســـت پـــس مـــن كـــيم   بـــدين تنـــگ زنـــدان ز بهـــر چـــيم

(فردوسي، نقله طبيبيان ٢٣)

والمعنى: (إن كان هو مَلكا فمَن أنا؟ وما هو سبب وجودي في هذا السجن الضيق؟).

وكذلك قول الشيخ مصلح الدين سعدي الشيرازي:

گـــر از درگـــه مـــا شـــود نيـــز رد   پـس آنگـه چـه فـرق از صـنم تـا صـمد

(نقله ابوالقاسمی ٤١٢)

والمعنى: (إن طُرد من بابنا أيضا فما الفرق بين الصَّنم والصَّمد؟).

وكذلك وردت في كليله و دمنه: «و اگر این علامات كه یـاد كـردی معـین عـدل و دلیـل صـدق می‌تواند بود ... **پس** جهانیان در همه معانی از حجت فارغ آمدنـد» (نصـر اللـه منشـی ١٤٨)؛ (إن كانت الأمارات التي ذكرتها دليل صدق وعدل استغنى العـالَم عـن الحجـج والبـراهين فـي جميـع المعاني).

تدلّ الكلمة «پس» على معنى الجزاء والنتيجة بوقوعها بين الشرط والجواب وتؤكّد هذا المعنـى في وضوح دلالي، وتقع عادة في بداية الجملة الجوابية الاستفهامية كما نلاحظ في الأبيات السابقة، فتقابلها «فاء» الجزاء في العربية. وما يجدر ذكره أن هذه الكلمة لا تأتي في الجملـة الشـرطية التـي تفيد امتناع الوقوع، كقولك: «اگر تلاش می‌كرد موفق می‌شد»؛ (لو اجتهد لنجح).

وهناك نوع آخر من استعمال كلمة «پس» في صدر الجملة الجوابية، وهو ما شاع اسـتعماله فـي ترجمة الآيات الشريفة مما يدلّ على تأثير النحو العربي في الأساليب النحوية الفارسية. فإذا أنعمنـا النظر في الآيات القرآنية التي يأتي فيها جواب الشرط مقرونا بـ«الفاء» نلاحـظ أن مترجمـي الـذكر الحكيم قد يترجمون «الفاء» بـ«پس» متأثرين بالقواعد النحوية في اللغة العربية، نحو قوله تعـالى: ﴿وَإِنْ حَكَمْتَ فَاحْكُم بَيْنَهُمْ بِالْقِسْطِ﴾ (المائدة ٥: ٤٢)، حيث ترجمه بعض المترجمين هكذا: «و اگر داوری می‌كنی پس به عدالت در ميانشان حكم كن» (فولادوند). وهذا ما يدلّنا إلى هذا التصور بأن الأصل في وجود كلمة «پس» بين الركنين الشرط والجواب قد يرجع إلـى التـأثير المتبـادل بـين اللغتين العربية والفارسية.

٣-١-١-٢-٣- «در اين صورت»، «در آن صورت»

إن توسّعت جملة الشرط وانفصل الرابط المعنوي بينها وبين الجواب إثر هذا التوسع تُضاف «در اين صورت» أو «در آن صورت»، وأحيانا يأتي القيد «در اين حال» في صدر الجملة الجوابية، نحو: «اگر امپرياليسم موفق شد در كشوری اين اعتقاد غلط را به وجود آورد كه غربيـان تافتـه جـدا بافتـه هستند و برای آن كشور مقدور نيست كه از نظر فكری و فنی به پای غرب برسـند، در ايـن صـورت

تسلط قطعی است» (مصطفی رحیمی، نقله وحيديان كاميار ٥٦)؛ (إن نجحت الإمبريالية أن تُشيع هذه الفكرة الخاطئة في بلد بأن للغرب فضلا عليه ولا يمكنه أن يتماشى مع الغرب علما وتقنية فتتحقق السيطرة عليه دون شك).

في هذه العبارة الموسّعة تُعَدُّ الجملة «تسلط قطعی است» جوابا للشرط، وقد ارتبطت به بقيد «در این صورت» لبعد الفاصل بين الركنين.

٣-١-١-٢-٤- «كه»

قد تأتي الكلمة «كه» في بداية الجملة الجوابية للتأكيد على معنى الجزاء والنتيجة في الجملة الشرطية وتُسمّى بـ«الكاف» الجزائية (بهار ١: ٤٠٩)، كقول الشاعر:

اگر امروز نبردست **که** فردا ببرد رهزن دهر نخفتست مشو ایمن ازو

(حافظ ٨٠)

والمعنى: «لم يغف الدهر فلا تأمنه فإنه إن لم يسرقك اليوم يسرقك غدا».

وكذلك نحو: «اگر ما میخواستیم به این چیزها اهمیت بدهیم که موفق نمیشدیم»؛ (لو شئنا أن نُغير الاهتمام لهذه الأمور لما نجحنا)، و«اگر ما بخواهیم به این چیزها اهمیت بدهیم که موفق نمیشویم»؛ (إن شئنا أن نُغير الاهتمام لهذه الأمور فلا ننجح).

يتضح من الأمثلة السابقة أن هذا الاستعمال شاع في الكلام الدارج، واختصّ بالجملة الشرطية التي تفيد احتمال الوقوع وامتناعه وعلى هذا الأساس قد تقابل هذه الكلمة «فاءَ» الجزاء أو «اللام» الرابطة في اللغة العربية حسب دلالة الجملة على الاحتمال أو الامتناع. وقد استعملت الكلمة «كه» في النصوص الأدبية القديمة وهذا الاستعمال يتصف بالندرة، نحو: «اگر صد هزار مجنون صفت باشند که همه از پای در آیند» (نقله خانلری، تاريخ زبان فارسى ٣: ٤٧٣)؛ (إن كان مئة ألف مصابين بالجنون فسيهلك الجميع).

٣-١-١-٢-٥-الكلمات التعليلية

قد تأتي الكلمات الدالة على التعليل كـ«براى اين است كه»، و«به اين خاطر است كـه»، و«بـه اين دليل است كه»، و«به سببِ»، و«به دليلِ»، و«به خاطرِ»، وأمثالها في صدر الجملة الجوابية التي تربطها العلاقة السببية بالشرط. ويلزم أن يكون الجواب فـي هـذه الجمـل الشـرطية سـببا والشـرط مسبّب عنه، نحو: «اگر من تجارت مى‌كنم براى اين است كه ثروت را دوست دارم»؛ (إن عملتُ في حقل التجارة فأنا أحب الثـروة)، و«اگـر مـرا ببخشـيد بـه خـاطر لطـف و بزرگواريتـان اسـت» (إن تسامحني فمن فضلك)، وهذا ما سيأتي تفصيله في معرض الحديث عن العلاقة السببية العكسية.

٣-١-١-٢-٦-القيود الفارسية

كما ذكرنا في الفصل السابق إن الترجمة من العربية أثّرت في اللغة الفارسية وأحدثت فيهـا بنيـة تركيبية خاصة في بعض الأحيان، بحيث نلاحظ أن بعض العناصر النحوية الفارسـية تكـوّن أو شـاع استعماله إثر الترجمة، منها القيود التأكيدية التي قد تأتي في صـدر الجملـة الجوابيـة فـي التركيـب الشرطي، فهي في الأغلب شاع استعمالها متأثرة بالأدوات الرابطة الواقعة بين الشرط والجـواب فـي اللغة العربية، نحو القيد «قطعاً»، فهو ومثيلاته كـ«مسلماً»، و«بى‌شك»، و«بى‌گمـان»، و«حتمـاً»، و«به يقين»، وغيرها قد يُستعمل في مقدّمة جملة الجواب ويمثّل دور الرابط بـين الشـرط والجـواب متأثرا بالأسس النحوية العربية.

ولا غرو أن استعمال هذا القيد ومثيلاته في كثير من التراكيـب الشـرطية نـاتج فـي الأصـل عـن ترجمة «فاء» الجزاء أو «اللام» الرابطة في جواب «لو»، و«لولا». وهذا ما تؤكّده الترجمات الفارسية للقرآن الكريم، حيث ورد فيها القيد «قطعا» مقابلا لـ«الفاء»، و«اللام»، نحـو قولـه تعـالى: ﴿فَـإِنْ أَسْلَمُواْ فَقَدِ اهْتَدَواْ﴾ (آل عمران ٣: ٢٠)، الذي ترجم هكـذا، «اگـر اسـلام آورد‌نـد **قطعـا** هـدايت يافته‌اند» (فولادوند)، وقوله: ﴿لَوْ نَشَاء لَجَعَلْنَاهُ حُطَامًا﴾ (الواقعة ٥٦: ٦٥)، الذي ترجم على النحو الآتي بغض النظر عن الخطأ في ترجمة فعل الشـرط والجـواب: «اگـر بخـواهيم **قطعـا** خاشـاكش

می گردانیم» (فولادوند).

والملاحظ أن القرآن الكريم كان له دور فعال في شيوع استعمال هذه القيود التأكيدية في الجملة الشرطية، واستعمالها في ترجمة «الفاء» و«اللام» الرابطتين في التركيب الشرطي ليس بصحيح لأنهما لا تدلان على التأكيد على الأصحّ، وإنما تستعملان لسبب لغوي يرتبط بأصل اللغة.

وكذلك القيد «هر آينه» في النصوص الأدبية القديمة، فهو قيد تأكيد يأتي في جواب «هر گاه»، و«چون»، و«اگر» ويقع في صدر الجواب. وقد نشأ هذا القيد وشاع استعماله في النصوص القديمة إثر ترجمة «فاء» الربط أو «اللام» الرابطة، نحو: «هر گاه كه متقى در كار اين جهان تأملى كند، هر آينه مقابح آن را به نظر بصيرت بيند» (كليلة ودمنة، نقله فرشيدورد، گفتارهائى درباره دستور زبان فارسى ٣٥٠)؛ (إذا تأمّل المتقي في أمور الدنيا يرى مقابحها بعين بصيرة). والجدير بالذكر أن هذا القيد كثر استعماله في الترجمات القديمة للقرآن الكريم.

٣-١-٢- الربط المعنوي في العربية والفارسية

إن اللغة نظام من العلاقات المتشابكة فهي بناء داخلي متداخل بحيث لا يفهم جزء دون معرفة علاقته بالأجزاء الأخرى. والعلاقة بين الأجزاء لفظيةٌ ومعنويةٌ، والعلاقة اللفظية على صلة وثيقة بالعلاقة المعنوية، ولا غرو في ذلك إذ إن المباني خدم للمعاني فهي وسيلة للتعبير عن المعاني والمعاني هي الغاية (حميدة ٥١)، فمن هنا تأتي أهمية الترابط المعنوي بين ركني الجملة الشرطية. فالجملة الشرطية وحدة نسيجية متلاحمة ترتبط فيها الجواب بالشرط ارتباطا نحويا ودلاليا، وقد سبقت الإشارة إلى العلاقة اللفظية بين الشرط والجواب في اللغة العربية والفارسية والآن جاء دور العلاقة الدلالية التي تخرج بأسلوب الشرط من حيّز اللحظ الجملي الضيق إلى رحب النص والسياق.

والمقصود بالربط المعنوي هو نشوء علاقة سياقية وثيقة بين المعاني الوظيفية النحوية، فهو قرينة معنوية في الكلام تسهم في نشوء المعنى الدلاليّ العامّ للتركيب الشرطي. وهذه العلاقة السياقية

المعنوية التي تربط بين المعنى الدلالي الخاص لجزأي الجملة الشرطية تعتبر من العلاقات العالمية التي يشترك فيها جميع لغات البشر، وعلى هذا الأساس يفسح لنا المجال أن نتعرّض لها من غير الفصل والتمييز بين اللغتين المدروستين في بحثنا.

ولكن قبل خوضنا في تضاعيف البحث لا بدّ أن نتطرّق إلى خلفية البحث في العلاقات السياقية المعنوية بين الشرط والجواب في الدراسات النحوية. فمن خلال تصفحنا للمصادر النحوية يتبيّن لنا أن النحاة العرب والأصوليين تعرّضوا لمسألة الربط الدلالي والعلاقات السياقية الكامنة في التركيب الشرطي، وقد كان معظم محاولاتهم في هذا المجال بعيدا عن المنهجية العلمية، فلم يفردوا البحث بدراسة مستقلة، وما أوردوا فيه لم يكن سوى لمحة عابرة لا تستوفي غايته، كما كان جلّ اهتمامهم منصبّا على العلاقة السببية. وإن كانت في أثناء بعض الدراسات النحوية أو الأصولية إشارة عابرة إلى علاقة أخرى غير السببية فما كانت الإشارة واضحة ترسم لنا خطوط العلاقات الدلالية وحدودها.

ولكن رغم ذلك ما قاموا به من جهود مضنية مهّد الطريق لتوسيع دائرة البحث في الدراسات الحديثة، بحيث نجد بعض المحدثين كمالك يوسف المطلبي في كتابه في التركيب اللغوي للشعر العراقي المعاصر (دراسة لغوية في شعر السياب ونازك والبياتي)، تعرّض لهذه القضية الفكرية التي تتصل بأصل بناء الكلام في أداء المعاني وكذلك تطرقت إليها يُسرى خلف سمير ديوان السعيدي في رسالتها بعنوان: «أسلوب الشرط في نهج البلاغة» (٢٧٦ ـ ٢٨٥)، ودرسها أبو بكر زروقي في مقالته: «دلالات الارتباط في أسلوب الشرط (دراسة في نصوص من صحيح البخاري)». ومع كل ذلك لم ينظر أحد منهم إلى دقائق هذا البحث ولطائفه العميقة، ولم يعطه حقه كما يستحق.

أمّا اللغة الفارسية فهي لم تتعرض لمسألة العلاقات الدلالية الكامنة بين جزأي الجملة الشرطية، وما ورد فيها لا يكون سوى إشارات عابرة تبرز معالمها في البحث عن الجمل الشرطية التي اختلّ فيها نظام الربط بين الشرط وما يليه. وهذا بحثٌ لم يتطرّق إليه معظم النحاة، بل يكاد يكون

محصورا في عدد قليل من الدراسات النحوية كالتي نجدها عند أحمد شفائى (٥٨١ ـ ٥٨٢)، وبهمن محتشمى في مبحث "اگرهای غیر شرطی یا شبه شرطی" (٣٣٧ ـ ٣٤١).

وكذلك يمكن العثور على ما يلمح إليها في الدراسات التي تتطرق إلى المعاني المختلفة لـ«اگر» الشرطية كما وردت ملامحها الخفية في مقالة لمصطفى مقربى بعنوان: «اگر در گلستان» (٤٠ ـ ٥٩).

انسياقا لهذا يهدف هذا المبحث إلى الكشف عن علاقات الارتباط المعنوية بين مكونات التركيب الشرطي في اللغتين العربية والفارسية. وكان ينبغي أن يتقدّم على جميع مباحث التركيب الشرطي، لكنه وإن كان مقدّما في المعنى مؤخّر في اللفظ لأنّ القارئ لا يمكنه الإفادة مما تطرق إليه المبحث قبل أن يتعرف على عناصر الجملة الشرطية ودلالاتها الوظيفية.

أما علاقات الارتباط المعنوية بين الشرط والجواب فيتناولها البحث على النحو الآتي، ولكن قبل أن نخوض في غمار البحث لا بدّ أن نشير إلى أنّ ما ورد ذكره هنا من العلاقات المعنوية يمثّل اتجاهين في آراء من قام بتناول هذا الجانب الدلالي في التراكيب الشرطية، ولا مندوحة أن يتصف البحث عن هذه الظاهرة الدلالية بطابع وصفي يقوم بنقل الآراء والنظرات بعيدا عن التقسيم المنطقي رغم أن ذلك يوهم بأن الأقسام متناقضة إلى حد ما:

١ ـ الارتباط السببي

يرى معظم النحاة أن الأصل أن تكون العلاقة القائمة بين الشرط والجواب سببية، إذ يكون الشرط في رأيهم سببا في وجود الجواب، وبذلك يكون الجواب مترتّبا على الشرط وحدوثه متوقّفا عليه ومسبّبا عنه، وفي ذلك يقول ابن جني: "حقيقة الشرط وجوابه أن يكون الثاني مسبّبا عن الأول، نحو قوله: «إن زرتني أكرمتك»، فالكرامة مسبّبة عن الزيارة" (الخصائص ٣: ١٧٥)، ونحو: «إن تفُزْ تنلْ الجائزة»؛ فإن نيل الجائزة سببه الفوز، فيتحقّق بتحقّقه.

ومن أمثلة الارتباط السببي في القرآن الكريم، قوله تعالى: ﴿وَإِن تُطِيعُوهُ تَهْتَدُوا﴾ (النور ٢٤:

٥٤)، وقوله: ﴿وَإِنْ عُدتُّمْ عُدْنَا﴾ (الإسراء ١٧: ٨)، وقوله: ﴿فَإِنْ آنَسْتُم مِّنْهُمْ رُشْدًا فَادْفَعُواْ إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ﴾ (النساء ٤: ٦)، وقوله: ﴿فَإِن قَاتَلُوكُمْ فَاقْتُلُوهُمْ﴾ (البقرة ٢: ١٩١)، وقوله تعالى: ﴿فَإِنْ أَسْلَمُواْ فَقَدِ اهْتَدَواْ﴾ (آل عمران ٣: ٢٠). يتضح من هذه الأمثلة أن الشرط ارتبط بجوابه ارتباطا سببيا ويكون الجواب مسبَّبا عن الشرط ومترتّبا عليه، سواء كان الجواب مضارعا أو ماضيا أو طلبيا أو فعلا ماضيا مقرونا بـ«قد» أو غيرها.

وعلى أساس هذه العلاقة حدّد المبرّد معنى الشرط، بقوله: "وقوع الشيء لوقوع غيره" (٢: ٤٥)، هذا يعني أن الأول بمنزلة السبب والثاني بمنزلة المسبّب، يتحقّق الثاني بتحقّق الأول. والملاحظ أن ما قال المبرد يلمح إلى انحصار العلاقة القائمة بين الشرط والجواب في السببية.

وقد أشرنا إلى أقوال النحاة وآرائهم في «الفاء» الواقعة بين الشرط والجواب، وذكرنا أنها تفيد السبب في الشرط وفقا لما قال معظمهم. وكذلك أوضح النحاة هذا الارتباط السببي بين الشرط والجواب في معرض الحديث عن «لو»، فيقول ابن هشام إن «لو» تفيد ثلاثة أمور: أحدها الشرطية وهي بمعنى عقد السببية والمسببية بين الجملتين بعدها ويضيف أن «إن» الشرطية تأتي لعقد السببية والمسببية في المستقبل (٢٤٩). ويقول ابن يعيش إن «لو» تقتضي جملتين فتجعل الأولى شرطا، والثانية جوابا والثانية يتوقّف وجودها على وجود الأولى، فالأول سبب وعلة للثاني كما كان كذلك في «إن» الشرطية (٨: ١٥٦).

ولعل الأمر يزداد وضوحا في المصطلح الذي اختاره النحاة للحرف «لو» بأنه «حرف امتناع لامتناع»، وقيل إن «اللام» فيما قال سيبويه فيه بأنه "حرف لما كان سيقع لوقوع غيره" في الظاهر «لام» التعليل وذلك فاسد وإنما هي للتوقيت أي إن الثاني يثبت عند ثبوت الأول (ابن هشام ٢٥٣).

والحديث عن العلاقة القائمة بين الشرط والجواب لا يقتصر على جماعة النحاة، فإذا انتقلنا إلى الأصوليين ودراستهم لأسلوب الشرط وجدنا عنايتهم تتّجه إلى دراسة المعنى الذي يدلّ عليه التركيب الشرطي أكثر من النحاة، وذلك لأنهم يعنون بالجانب الدلالي أكثر من اهتمامهم بالأحكام

الإعرابية لاستنباط الأحكام الشرعية.

والذي دفعهم إلى دراسة الجملة الشرطية دراسة متأنية هو العناية بدراسة المعنى على ما يدلّ عليه منطوق نص الجملة الشرطية والتجاوز عنه إلى ما وراء ذلك ونقصد به المفهوم. وهو بحث لم يتعرض له النحاة ولا البلاغيون (جمال الدين ٣٠٨)، بل انفرد فيه الأصوليون. وهو ثمرة من ثمرات اعتنائهم بالمعنى بغية الوصول إلى استنباط الحكم الشرعي منه.

فالأصوليون يقسمون المفهوم إلى مفهوم الموافقة ومفهوم المخالفة، وهذا الأخير هو الذي أخذ جانبا مهما من اهتمامهم في دراسة التركيب الشرطي، والمقصود به المفهوم الذي يكون نقيضا مخالفا لحكم المنطوق به، خلافا لمفهوم الموافقة الذي يكون موافقا لحكم المنطوق به (المصدر نفسه ٢٧٦، المظفر، أصول الفقه ١٠٥ ـ ١٠٦).

وقد ذهب جمهور الأصوليين من الإمامية والشافعية والمالكية إلى القول بمفهوم المخالفة في الشرط وأن الجملة الشرطية تدلّ على انتفاء الحكم عند انتفاء الشرط، وخالفهم في ذلك الحنفية. وعلى رأي الجمهور نستطيع القول إن لقولك: «إن جاء زيد فأكرمه» منطوق يدلّ على أن إكرام زيد متوقّف على مجيئه، أي أن الإكرام يتحقّق عند تحقّق المجيء، ويفترض أن يكون له مفهوم مناقض لهذا المنطوق وهو أن الإكرام ينتفي عند انتفاء المجيء (جمال الدين ٢٧٦، ٢٨٠).

واللافت للنظر أن القائلين بمفهوم المخالفة في الشرط لم يطلقوا القول بالأخذ به، بل اشترطوا للأخذ بمفهوم المخالفة والعمل به شروطا، ووقعوا في خلاف في الأحكام والضوابط التي لا بدّ أن تخضع الجملة الشرطية لها ليصحّ اعتبار مفهوم المخالفة فيها، ومن هنا تظهر أهمية العلاقة السببية في التركيب الشرطي في أقوال الأصوليين.

فقد ذهب جماعة من الأصوليين إلى أن الشروط اللغوية ـ وهو مصطلح أصولي يطلق على الشروط التي نحن بصددها في هذه الدراسة ـ أسباب يلزم من وجودها وجود المشروط ومن عدمها عدم المشروط، وأن استعمالها في السببية هو الغالب فيها، فهي علّة موجبة للجزاء وعلامة على ثبوته

عند الثبوت أو انتفائه عند الانتفاء. وقيل إنها أسباب لأن السبب يلزم من وجوده الوجود ومن عدمه العدم إلا أن يخلفه سبب آخر (كريري ٣١١، ٣١٣).

أما الكثير من متأخري الإمامية الذين ذهبوا إلى دلالة الجملة الشرطية على المفهوم فالتزموا بدلالة التركيب الشرطي على اللزوم العلّي الانحصاري؛ بمعنى أن دلالة الجملة الشرطية على المفهوم تتوقف على ثلاثة أمور:

١ ـ دلالتها على الارتباط والملازمة بين الشرط والجواب.

٢ ـ دلالتها على أن الجواب معلّق على الشرط ومترتّب عليه وتابع له، فيكون الشرط سببا للجواب.

٣ ـ دلالتها على انحصار السببية في الشرط بمعنى أنه لا سبب بديل له يترتّب عليه الجواب (المظفر، أصول الفقه ١٠٦).

وقد وضّح المظفر ما قصده من السبب عبر حديثه عن الارتباط السببي بين الشرط والجواب بقوله: "المقصود من السبب هنا هو كل ما يترتّب عليه الشيء وإن كان شرطا ونحوه، فيكون أعم من السبب المصطلح في فن المعقول" (المظفر، أصول الفقه ١٠٦).

فعلى أساس ما ذهب إليه الإمامية يدلّ قولك: «إن أحسن صديقك فأحسن إليه» على مفهوم المخالفة لدلالة الجملة على اللزوم العلّي الانحصاري، ولا يدلّ قولك: «إن رزقت ولدا فاختنه» على المفهوم لعدم استيفائه الشروط التي سبق ذكرها آنفا فإنه لا يعقل في المثال الأخير فرض ختان الولد إلا بعد فرض وجوده، فالحكم في الجواب خلافا للمثال الأول منوط بالشرط على وجه لا يعقل فرض الحكم بدونه، فلا يقال: «إن لم ترزق ولدا فلا تختنه»، ولكن فرض الإحسان إلى الصديق في المثال الأول لا يتوقف عقلا على فرض صدور الإحسان منه فإنه يمكن الإحسان إليه أحسن أو لم يحسن (المصدر نفسه ١٠٤ ـ ١٠٥).

والذي يعنينا في تعرّضنا لآراء الأصوليين في هذا المبحث هو الضابط الذي ذكره الإمامية لدلالة

الجملة على المفهوم، وهو أن يكون الشرط علة أو سببا منحصرا للجواب، مما يؤكد لنا وجود علاقة أو علاقات أخرى غير السببية بين الشرط والجواب، وهـذا مـا ندركـه أيضـا مـن كـلام غيـرهم مـن الأصوليين الذين ذكروا أن استعمال الشرط في السببية هو الغالب فيه.

والملاحظ أن الأصوليين وإن تعرّضوا لمسألة العلاقة السياقية الكامنة في التركيب الشـرطي فقـد كان جلّ اهتمامهم منصبّا على العلاقة السببية لأهميتها في المباحث الفقهية.

والمعلوم أن العلاقة بين الشرط والجواب إذا كانت قائمة على السببية فلا بدّ أن يكون الشرط هو السبب، والجواب يكون المسبَّب عنه، لكن قد تأتي هذه العلاقة بصورة عكسـية وذلـك بـأن يكـون الجواب هو السبب والشرط يكون مسبَّبا عنه. ويمكن تسمية هـذا النـوع مـن العلاقـة بــ«الارتبـاط السببي العكسي»، وإن حقيقة الجملة الشرطية التي تخضع لهذه العلاقة أنها جملة مرتبـة العناصـر لم تشهد تقدّما في جوابها على الشرط فيكـون المسـبَّب متقـدّما علـى السـبب، وإنمـا هـي جملـة محفوظة الرتبة لكنّ السياق هو الذي يكشف لنا هذه العلاقة العكسية، نحو قوله تعالى: ﴿إِن تُعَذِّبْهُمْ فَإِنَّهُمْ عِبَادُكَ وَإِن تَغْفِرْ لَهُمْ فَإِنَّكَ أَنتَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ (المائدة ٥: ١١٨).

فجاءت العلاقة الشرطية في هذه الآية سببية عكسية إذ جاء الشرط (إنْ تعذبْهُم ـ إنْ تغفـرْ لهـم) مسبَّبا عن الجواب (فإنّهم عبادُكَ ـ فإنّكَ أنتَ العزيزُ الحكيمُ) فكونهم عبادا لـه يعنـي تملّكـه لهـم، ويتسبّب من هذا حريته في تعذيبهم أو العفو عنهم، وكذلك كونه تعـالى عزيـزا حكيمـا قـد يسـبّب مغفرته لهم. وقدّر البعض جوابا محذوفا يكون مسبَّبا عـن الشـرط لتسـتقيم العلاقـة السـببية وعلـى تقديره جعل عذابهم سبباً في ذلِّهم، والمغفرة لهم سبباً في عزّهم، وتقـديره فـي الآيـة: «إنْ تعـذبْهُم فلهم الذلّ»، و«إن تغفر لهم فلهم العزّ»، فيكون المذكور فيهما سببا للشرط لا جوابا لـه (الزركشـي ٢: ٣٥٥، ديوان السعيدي ٢٧٩)، وفي هذا التقدير من التعسّف مـا يغنينـا عنـه ويـدفعنا إلـى قبـول الارتباط السببي العكسي.

وكذلك نجد هذا الارتباط في قول الإمام علي بن أبي طالب (عليه السلام): «فَـإِنْ يُعَـذِّبْ (اللـهُ) فَـأَنْتُمْ

أَظْلَمُ؛ وَإِنْ يَعْفُ فَهُوَ أَكْرَمُ» (نهج البلاغة، الكتاب ٢٧)، ففي النص جملتان شرطيتان وفعل الشرط في كلتا الجملتين هو «يُعذِّبْ ـ يعفُ»، أمّا الجواب فهو «فأنتم أظلم ـ فهو أكرم»، وجاءت العلاقة الشرطية في الجملتين علاقة سببية عكسية إذ جاء الشرط مسبَّبا عن الجواب، فظلمهم كان سببا في عذاب الله سبحانه لهم، وكرمه جلّ وعلا كان سببا في العفو عنهم (المصدر نفسه ٢٨٣).

ومثله ما قال الإمام علي بن الحسين (عليه السلام): «إنْ تُعَذِّبْ فَأَنَا الظَّالِمُ الْمُفَرِّطُ الْمُضَيِّعُ الآثِمُ الْمُقَصِّرُ الْمُضَجِّعُ الْمُغْفِلُ حَظَّ نَفْسِي وَإِنْ تَغْفِرْ فَأَنْتَ أَرْحَمُ الرَّاحِمِينَ» (الصحيفة السجادية ٢٥٢)، وكذلك نحو: «اللّهُمَّ إنْ تُعَذِّبْنِي فَبِذُنُوبِي وَلَمْ تَظْلِمْنِي شَيْئاً وإنْ تَغْفِرْ لِي فَخَيْرُ راحِمٍ أنْتَ يا سَيِّدِي» (مفاتيح الجنان ٧٧٩). ولا غرو أن هذه العلاقة السببية العكسية تزداد وضوحا وبيانا إن تحوّل الجواب في الجملة: «وَإِنْ يَعْفُ فَهُوَ أَكْرَمُ»، و«إنْ تَغْفِرْ فَأَنْتَ أَرْحَمُ الرَّاحِمِينَ» إلى الجملة الفعلية، أي: «إنْ يَعْفُ يَكْرُمْ»، و«إنْ تَغْفِرْ تَرْحَمْ».

وما يجدر ذكره أن بعض الأصوليين كالشيخ محمدرضا المظفر أشاروا إلى أنواع العلاقات السببية بين الشرط والجواب في بحثهم عن الشروط اللزومية، فعلى أساس ما ذكروا قد يكون الشرط علة للجواب، نحو: «إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود»، و«إذا سخُن الماء فإنه تمدّد»، أو يكون الجواب علة للشرط، نحو: «إن كان النهار موجودا فالشمس طالعة»، و«إذا تمدّد الماء فإنه ساخن»، أو يكون الطرفان معلولا لعلة واحدة، نحو: «إن كان النهار موجودا كان العالم مضيئا»، و«إذا غلا الماء فإنه يتمدّد»، حيث يكون الغليان والتمدّد في المثال الأخير معلولان للسخونة إلى درجة معينة (المظفر، المنطق ٢: ١٧٩، جمعى از محققان ٣٨٤)، فبذلك تكون العلاقة بين ركني الجملة الشرطية تلازميا غير سببي.

ومن خلال استقراء صور الارتباط والتعليق بين الشرط والجواب في مظان المصادر النحوية واللغوية في اللغة الفارسية تتجلّى لنا معالم الاتفاق والاشتراك بين العربية والفارسية في العلاقات السياقية المعنوية بين أجزاء الجملة الشرطية، فهذه العلاقات الترابطية لا تنحصر في لغة دون غيرها

بل تسري في جميع لغات البشر.

والعلاقة السببية هي واحدة من هذه العلاقات السياقية العالمية التي تربط الجواب بالشرط فيكون الجواب مسبَّبا عن الشرط ومترتّبا عليه، ومن أمثلة هذا الارتباط في اللغة الفارسية قولك: «اگر تلاش كنى موفق مى‌شوى»؛ (إن تجتهدْ تنجحْ)، فإن الأول (تلاش كنى: تجتهد) بمنزلة السبب والثاني (موفق مى‌شوى: تنجح) بمنزلة المسبَّب، يتحقّق الثاني بتحقّق الأول، فعلى هذا إن النجاح سببه الاجتهاد، وتحقّقه مرهون بتحقّقه.

وأمّا العلاقة السببية العكسية فهي قد يعبّر عنها في الفارسية بجملة شرطية تتقدّم على جوابها «از» السببية، نحو: «اگر زياد حرف مى‌زند از نادانى اوست»؛ (إن يكثر من الكلام فإنه من جهله)، أو تتقدّم على جوابها العبارة «براى اين است كه»، و«به اين دليل است كه»، و«بدان روست كه»، و«بدين جهت است كه»، و«به دليلِ ...»، و«به خاطرِ ...»، وأمثالها، نحو: «خدايا! اگر گناهان مرا ببخشى براى اين است كه تو مهربانترين مهربانانى»؛ (إلهي إن تغفر ذنوبى فأنت أرحم الراحمين)، و«اگر مرا ببخشيد به خاطر لطف و بزرگوارىتان است»؛ (إن تسامحني فمن فضلك).

وقد تحذف هذه العبارة من الجملة لدلالة القرائن السياقية عليها، نحو: «اگر او اين راه را مى‌رود مى‌خواهد سعادتمند شود» (محتشمى ٣٣٩)؛ (إن يذهب في هذا الطريق فإنه يريد السعادة)، ونحو: «اگر خرج بسيار مى‌كند پول فراوان دارد» (مقربى ٤٣)؛ (إن يصرف الكثير فمن ماله الوفير).

ولعلّ هذا الغيض من الأمثلة يغنينا عن الإتيان بأمثلة كثيرة لعدم الحاجة إلى مزيد من الشرح والإيضاح. وإن أردنا أمثلة أكثر يمكننا الرجوع إلى الترجمة الفارسية للآيات الشريفة التي سبقت الإشارة إليها في البحث، إذ إن العلاقة الدلالية إن كانت سببية فمن المؤكد أنها تبقى سببية في الترجمة، وذلك لما بين اللغات العالمية من وجوه الاشتراك والاتفاق في العلاقات المعنوية.

٢ ـ الارتباط التلازمي

إن واقع الاستعمال اللغوي يبيّن لنا خروج العلاقة السياقية المعنوية عن الأصل الذي اتفق عليه

جمهور النحاة، فليست العلاقة التي تربط الشرط بالجواب محصورة في السببية ولا يكون الثاني مسبّبا عن الأول ولا متوقّفا عليه دوما، والذي يدعم ذلك ما ورد في القرآن الكريم وفي المصادر اللغوية والأدبية من شواهد توضّح أن العلاقة لم تكن قائمة على السببية وإنما تكون قائمة على التلازم، بمعنى أن يكون الجواب ملازما للشرط، يحدث مضمونه عند وقوع مضمون الشرط أو بعده، فعلى هذا يكون الشرط ملزوما والجواب لازمه دون أن يكون هذا الارتباط اللزومي سببيا، نحو قوله تعالى: ﴿فَمَثَلُهُ كَمَثَلِ الْكَلْبِ إِن تَحْمِلْ عَلَيْهِ يَلْهَثْ أَوْ تَتْرُكْهُ يَلْهَث﴾ (الأعراف ٧: ١٧٦)، وفي ذلك يقول السامرائي: "فلهث الكلب ليس متوقفا على الحمل عليه أو تركه، إذ هو يلهث على كل حال" (معاني النحو ٤: ٥٣).

وكذلك قوله تعالى: ﴿إِن تَأْمَنْهُ بِقِنطَارٍ يُؤَدِّهِ إِلَيْكَ﴾ (آل عمران ٣: ٧٥)، وقوله: ﴿إِن تَأْمَنْهُ بِدِينَارٍ لاَّ يُؤَدِّهِ إِلَيْكَ﴾ (آل عمران ٣: ٧٥)، وقوله: ﴿إِن تَدْعُوهُمْ لا يَسْمَعُوا دُعَاءكُمْ وَلَوْ سَمِعُوا مَا اسْتَجَابُوا لَكُمْ﴾ (فاطر ٣٥: ١٤)، وقوله: ﴿وَإِن تَدْعُوهُمْ إِلَى الْهُدَى لاَ يَتَّبِعُوكُمْ﴾ (الأعراف ٧: ١٩٣)، وقوله تعالى: ﴿وَإِن تَعُدُّواْ نِعْمَةَ اللّهِ لاَ تُحْصُوهَا﴾ (النحل ١٦: ١٨). ففي هذه الآيات الشريفة لا يكون الثاني مسبّبا عن الأول ولا متوقّفا عليه، بل يقتصر ارتباط الجواب بالشرط على التلازم وتنعدم السببية.

وكذلك في قوله تعالى: ﴿وَمَا تَفْعَلُواْ مِنْ خَيْرٍ فَإِنَّ اللّهَ كَانَ بِهِ عَلِيمًا﴾ (النساء ٤: ١٢٧)، وقوله: ﴿وَمَا تَفْعَلُواْ مِنْ خَيْرٍ فَإِنَّ اللّهَ بِهِ عَلِيمٌ﴾ (البقرة ٢: ٢١٥)، ليس علم الله سبحانه وتعالى مسبّبا عما يفعل العباد، فليس ثمة سببية في هذه الآيات، والعلاقة بين الشرط والجواب مبنية على التلازم. وتزداد هذه العلاقة الدلالية وضوحا بتحويل الجملة الجوابية إلى جملة فعلية فعلها مضارع، كقوله تعالى: ﴿وَمَا تَفْعَلُواْ مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ اللّهُ﴾ (البقرة ٢: ١٩٧).

ومن الارتباط الذي يقوم على وجه الملازمة ما جاء في قوله (ﷺ): «إِذَا حَدَّثَ كَذَبَ، وَإِذَا وَعَدَ أَخْلَفَ»؛ فالارتباط بين الشرط والجواب تلازمي وتنعدم السببية، فإن كذب المنافق وحديثه أمران

متلازمان، ولا يكون كذبه مسبّبا عن حديثه، فلا يعقل أن يكون كلام المنافق كلّه كذبا (زروقي ١٠). ومثله ما قال الإمام علي بن الحسين (عليه السلام) عن الشيطان الرَّجيم: «إنْ وَعَدَنَا كَذَبَنَا وَإنْ مَنَّانا أَخْلَفَنَا» (الصحيفة السجادية ١٢٢).

ما يتضح من هذه الأمثلة أن الارتباط التلازمي لا يقتصر على صورة معينة من الصور الشرطية، فلا يختلف الأمر إن كان الجواب فعلا ماضيا أو مضارعا أو مقترنا بـ«الفاء».

٣ ـ الأصل في علاقات الارتباط المعنوية في التركيب الشرطي

ندرك مما تقدّم ذكره من الأقوال والآراء والأمثلة والشواهد أن العلاقة بين الشرط والجواب لم تأتِ قائمة على السببية فقط وإنمّا شهدت تنوعا، والذي يحدّد نوع هذه العلاقة هو السياق. وأمّا السؤال الذي يطرح نفسه هنا فهو: ما هو الأصل في علاقات الارتباط المعنوية بين مكونات التركيب الشرطي؟

ورد في كلام معظم النحاة والأصوليين ما يوهم أن الأصل أن يكون الارتباط بين الشرط والجواب قائما على السببية، وقد سبقت الإشارة إلى ذلك بإسهاب وتفصيل في معرض حديثنا عن الارتباط السببي. ولكن هناك من خالف ذلك، منهم الرضي الأستراباذي الذي رأى أن الارتباط بين الشرط والجواب يقوم على وجه الملازمة، وهي الأصل في العلاقات السياقية في التركيب الشرطي. وقد أبدى رأيه في التعريف الذي قدّمه لمصطلح «الشرط»، حيث يقول: "وكلمة الشرط ما يطلب جملتين يلزم من وجود مضمون أولاهما فرضاً حصولُ مضمون الثانية، فالمضمون الأول مفروض ملزوم، والثاني لازمه" (الرضي الأستراباذي ٢: ١٠٨).

وقد صرّح برأيه في موضع آخر حين يتحدّث عن مواضع اقتران الخبر بـ«الفاء»، فيقول: "ولا يلزم مع «الفاء» أن يكون الأول سببا للثاني، بل اللازم أن يكون ما بعد «الفاء» لازما لمضمون ما قبلها، كما في جميع الشرط والجزاء" (المصدر نفسه ١: ١٠٢)، فبذلك يؤكد الرضي أن الارتباط بين الشرط والجواب قائم على التلازم، وينفي أن يكون الشرط سبب الجزاء، مستشهدا بقوله تعالى:

﴿وَمَا بِكُم مِّن نِّعْمَةٍ فَمِنَ اللّهِ﴾ (النحل ١٦: ٥٣)، حيث يقول: "كون النعمة منه تعالى لازم لحصولها معنى، فلا يغرنّك قول بعضهم: إن الشرط سبب في الجزاء" (المصدر نفسه ١: ١٠٢).

وكذلك في أسباب اختيار «الفاء» بين الشرط والجواب يذكر ـ كما تقدّم ـ ثلاثة أسباب يوضّح بها موقفه في نوع العلاقة الترابطية بين جزأي الجملة الشرطية (المصدر نفسه ٢: ٢٦٢). وفي معرض حديثه عن «لو» الامتناعية يتعرّض مرة أخرى لقضية الارتباط التلازمي بين الشرط والجواب، ويتمسك برأيه في كون الشرط ملزوما والجواب لازما، وذلك ليثبت أن الحرف «لو» موضوعة لامتناع الأول لامتناع الثاني، إذ يقول: "فيمتنع الشرط الذي هو ملزوم لأجل امتناع لازمه، أي الجزاء، لأن الملزوم ينتفي بانتفاء لازمه" (الرضي الأستراباذي ٢: ٣٩٠)، وفي موضع آخر يشير إلى ذلك بإيجاز واختصار، بقوله: "لأن مضمون جوابه المعدوم لازم لمضمون شرطه وبانتفاء اللازم ينتفي الملزوم" (المصدر نفسه ٢: ١٠٨).

فهو يتبع ابن الحاجب في أن «لو» موضوعة لامتناع الأول لامتناع الثاني لكن لا للعلة التي ذكرها ابن الحاجب بأن الأول سبب والثاني مسبب، ولأن المسبب قد يكون أعم من السبب، يدل انتفاء المسبب في رأيه على انتفاء كل سبب، وإنما يقول معترضا عليه: "وفيما قال نظر، لأن الشرط عندهم ملزوم، والجزاء لازم، سواء كان الشرط سببا، كما في قولك: «لو كانت الشمس طالعة لكان النهار موجودا»، أو شرطا، كما في قولك: «لو كان لي مال لحججت»، أو لا شرطا ولا سببا، كقولك: «لو كان زيد أبي لكنت ابنه»، و«لو كان النهار موجودا لكانت الشمس طالعة»" (المصدر نفسه ٢: ٣٩٠).

وقد نقل الزركشي في كتابه البرهان في علوم القرآن ما يؤيد الرأي الذي اعتنقه الرضي، بقوله: "قال صاحب المستوفي: اعلم أن المجازاة لا يجب فيها أن يكون الجزاء موقوفا على الشرط أبدا، ولا أن يكون الشرط موقوفا على الجزاء أبدا، بحيث يمكن وجوده، ولا أن تكون نسبة الشرط دائما إلى الجزاء نسبة السبب إلى المسبب، بل الواجب أن يكون الشرط بحيث إذا فرض حاصلا لزم مع

حصوله حصول الجزاء" (٢: ٣٥٥).

وهذا كما ذكرنا خلاف لما ذهب إليه معظم النحاة مثلما نجد عند ابن يعيش حيث يضع الارتباط بين الشرط والجواب سببيا فيما يتعلق بحرف «لو»، إذ يقول: "وأما «لو» فمعناها الشرط أيضا لأن الثاني يوقَف على وجود الأول، فالأول سبب وعلة للثاني كما كان كذلك في «إن»، إلا أن الفرق بينهما أن «لو» يوقَف وجود الثاني بها على وجود الأول ولم يوجد الشرط ولا المشروط فكأنه امتنع وجود الثاني لعدم وجود الأول، فالممتنع لامتناع غيره هو الثاني امتنع لامتناع وجود الأول و«إن» يتوقف بها وجود الثاني على وجود الأول ولم يتحقق الامتناع ولا الوجود" (٨: ١٥٦).

والحديث عن العلاقة التلازمية لا يقتصر على النحاة، بل نجد ملامح التعرض لها في كلام بعض الأصوليين في معرض حديثهم عن مفهوم المخالفة وأحكامه وضوابطه في المباحث الأصولية، وقد سبقت الإشارة إلى ذلك في مبحث الارتباط السببي. فالتزام بعض الأصوليين بدلالة الجملة الشرطية على اللزوم العلي الانحصاري لدلالتها على مفهوم المخالفة يؤكد أن العلاقة اللزومية هي الأعم في رأيهم لكونها متقدّمة في الترتيب الذي قدّموه، والسببية فرع من فروعها. ويبدو أن ما ذهبوا إليه من القول بأعمية الارتباط التلازمي عموما يندرج تحته سائر علاقات الارتباط، أقرب إلى الصواب فيكون الارتباط السببي فرعا من فروعه، لكنه أصبح كجزء قائم بذاته لكثرة ما تعرّض له النحاة في مباحثهم النحوية ولشدة وضوحه من بين علاقات الارتباط المنطقية بين الشرط والجواب، وهذا ما رأيناه في هذا البحث.

وأخيرا لعلنا يمكن أن نستدلّ بالتعريف اللغوي الذي قدّمه ابن منظور لكلمة «الشرط»، لإثبات العلاقة التلازمية أصلا للعلاقات الدلالية بين الشرط والجواب معتمدين على مدلولها اللغوي، حيث يقول: "الشرط إلزام الشيء والتزامه في البيع ونحوه، والجمع: شروط وشرائط" (ابن منظور «شرط»). وعلى هذا الأساس يكون مصطلح الشرط في الدرس النحوي بمعنى ملازمة وقوع حدث لوقوع حدث آخر، وهذا يعني أن الحدث الثاني مربوط وقوعه بوقوع الأول فهو يقع عند وقوع

الأول أو بعده. فبذلك نرى أن الأصل أن يكون الارتباط بين الشرط والجواب قائما على التلازم وهو إما أن يكون سببيا أو غير سببي.

أمّا الارتباط التلازمي في اللغة الفارسية فمن أمثلتها، قولك: «اگر وعده دهد وفا نمی‌کند»؛ (إن وعد أخلف)، وكذلك: «اگر كتابم را به او امانت دهم به موقع بر می‌گرداند»؛ (إن استعار الكتاب مني يعيده في موعده)، و«اگر كتابم را به او امانت دهم بر نمی‌گرداند»؛ (إن استعار الكتاب مني لا يعيده إليّ). ففي جميع هذه الأمثلة يكون الارتباط بين الشرط والجواب ارتباطا تلازميا باعتبار وقوع جواب الشرط تبعا للشرط، بعبارة أخرى وُضع مضمون جملتي الشرط والجواب على سبيل التلازم بينهما؛ أي حدوثهما معا.

والأمثلة على ذلك كثيرة لكننا نكتفي بهذا القدر اليسير لاشتراك اللغة العربية والفارسية في هذه العلاقات الدلالية. فمن أراد التزوّد بنماذج أكثر يمكنه الرجوع إلى الترجمة الفارسية للآيات الكريمة التي استشهدنا بها في العلاقة التلازمية.

٤ ـ جملة الشرط وما لا يصلح أن يكون جوابا له

وما يجدر ذكره أن العلاقة المنطقية بين الشرط والجملة الواقعة بعده قد لا تتحقق، فلا يعقل ارتباط مناسب من علاقات الارتباط المعنوية التي سبقت الإشارة إليها بينهما. وقد تنبّه بعض النحاة إلى هذه الظاهرة، وعدّوها من قبيل الجمل التي حذف منها الجواب وذكر دليله. ومن هؤلاء ابن هشام، فهو من الذين رأوا أن العلاقة بين الشرط والجواب لا بدّ أن تكون قائمة على السببية، وما لم يكن كذلك تأوّله بتقدير جواب محذوف يكون مسبّبا عن الشرط، حيث يقول:

التحقيقُ أن من حذف الجواب مثل: ﴿مَن كَانَ يَرْجُو لِقَاء اللَّهِ فَإِنَّ أَجَلَ الله لآتٍ﴾ (العنكبوت ٢٩: ٥)، لأن الجواب مسبّب عن الشرط، وأجل الله آت سواء أوجد الرجاء أم لم يوجد، وإنما الأصل: «فليبادر بالعمل فإن أجل الله لآتٍ». ومثله: ﴿وَإِن تَجْهَرْ بِالْقَوْلِ﴾ (طه ٢٠: ٧)، أي: «فاعلم أنه غني عن جهرك»، ﴿فَإِنَّهُ يَعْلَمُ السِّرَّ﴾، ﴿وَإِن يُكَذِّبُوكَ﴾ (فاطر ٣٥: ٤)، أي: «فتصبّرْ»،

﴿فَقَدْ كُذِّبَتْ رُسُلٌ مِّن قَبْلِكَ﴾، ﴿إِن يَمْسَسْكُمْ قَرْحٌ﴾ (آل عمران ٣: ١٤٠)، أي: «فاصبروا»، ﴿فَقَدْ مَسَّ الْقَوْمَ قَرْحٌ مِّثْلُهُ﴾، ﴿وَمَن يَتَّبِعْ خُطُوَاتِ الشَّيْطَانِ﴾ (النور ٢٤: ٢١)، أي: «يَفعلِ الفواحش والمنكرات»، ﴿فَإِنَّهُ يَأْمُرُ بِالْفَحْشَاء وَالْمُنكَرِ﴾، ﴿وَمَن يَتَوَلَّ الله وَرَسُولَهُ وَالَّذِينَ آمَنُواْ﴾ (المائدة ٥: ٥٦)، أي: «يغلِبْ» ﴿فَإِنَّ حِزْبَ الله هُمُ الْغَالِبُونَ﴾، ﴿وَإِنْ عَزَمُواْ الطَّلاَقَ﴾ (البقرة ٢: ٢٢٧)، أي: «فلا تؤذوهم بقول ولا فعل»، «فإن الله يسمع ذلك ويعلمه»، ﴿فَإِن تَوَلَّوْا﴾ (هود ١١: ٥٧)، أي: «فلا لوم عليّ»، ﴿فَقَدْ أَبْلَغْتُكُم﴾ (٦٠٧).

وقد لفتت هذه الظاهرة أنظار المستشرقين فأفردها عدد منهم بأبحاث مستقلة. ويحتمل أن يكون ركندورف أول من عني بها من المستشرقين الألمان، وقد وضع للجملة الشرطية في هذه الحالة ضابطين: أحدهما: ألا تكون الجملة الأصلية المذكورة مترتبة على الجملة الفرعية، أو مسببة عنها، كالأمثلة السابقة التي استشهد بها ابن هشام، وثانيهما: ما يمكن أن نطلق عليه «اختبار النفي»، وذلك بأن تنفى جملة الشرط؛ فإذا صحّ نفي جملة الجواب مع بقاء المعنى على حاله فهي جملة شرطية اعتيادية لا حذف فيها، كقولك: «إن تذهب أذهب»، وإن لم يصح نفي الجواب كانت جملة شرطية حذف جوابها، كقولك: «إن يسرق زيد فقد سرق أبوه فعلا» (نحلة ١٦٤).

فمن الواضح أن ركندورف تابع النحاة الذين حصروا الارتباط بين الشرط والجواب في السببية. وقد حاول أن يضبط العلاقة الدلالية بين الجملتين الفرعية والأصلية في الحالة التي تقدّم ذكرها، فأشار إلى خمس حالات لخصها بروكلمن في ثلاثة، وهي:

أ ـ أن تتضمن الجملة الأصلية التي لا تصلح أن تكون جوابا معنى قول مقدر مفهوم من السياق، مثل: «إن تسألني فالمجد قد حلّ في تيم»، تقديره: «إن تسألني فإني أقول المجد قد حلّ في تيم».

ب ـ أن تتضمن هذه الجملة حقيقة واقعة قد تتفق مع الشرط أو تختلف، نحو: «إن يسرق فقد سرق أخ له من قبل»، تقديره: «إن يسرق فليس ذلك بمستغرب فقد سرق أخ له من قبل».

ج ـ أن تتضمن هذه الجملة مبدأ عاما قد يتوقع على أساسه نتيجة محددة للشرط، نحو: «وإما

تتعاشوا ففي التعاشي الداء». ولم يقدر بروكلمن المحذوف وقد يجوز أن نقدّره بنحو: «وإما تتعاشوا فلن ينفعكم التعاشي ففي التعاشي الداء» (نحلة ١٦٥).

ولكن نحن باستقصاء الشواهد الأدبية واللغوية وبالتأمل في الأمثلة القرآنية التي استشهد بها ابن هشام رأينا أن نقسم جملة الشرط التي يليها ما لا يصلح أن يكون جوابا لها إلى قسمين: قسم يتوقّع أن يقدَّر فيه الجواب المحذوف، وقسم لا يتوقّع أن يقدَّر فيه المحذوف فلا حاجة فيه إلى المحذوف وقد تحوّل هذا الأخير إلى أسلوب تعبيري يوهم خروج الجملة عن إفادتها معنى الشرط رغم أن الارتباط بين الشرط والجواب المحذوف سببي، وعلى هذا أضفنا إلى ما سبق من العلاقات الترابطية نوعين آخرين من الارتباط لتوهُّم أن ما يلي الشرط هو الجواب رغم أنه دليل الجواب المحذوف أو بديله إذا صحّ التعبير، وهما: الارتباط التقابلي والارتباط التماثلي.

أمّا القسم الأول فهو يشمل الجمل التي تقدَّر فيها بعد الشرط جملة تصلح أن تكون جوابا، وذلك لضعف الارتباط الدلالي بين الشرط وما يليه. وقد حذف الجواب لغرض بلاغي وذكر دليله أو ما يكون علّة للجواب، نحو قول الله تعالى: ﴿مَن كَانَ يَرْجُو لِقَاء اللَّهِ فَإِنَّ أَجَلَ الله لآتٍ﴾ (العنكبوت ٢٩: ٥)، حيث أقيمت فيه الجملة الاسمية مقام الجواب وهي في الحقيقة دليل الجواب المحذوف، أي: «فليبادر» (الألوسي ٢٠: ١٣٧)، ففي هذا التعبير القرآني من الوعد والوعيد المقترن بالإيجاز والاختصار ما لا يخفى. واللافت أنه ورد في الذكر الحكيم آية مماثلة له ذكر فيها الجواب، وهو قوله تعالى: ﴿فَمَن كَانَ يَرْجُو لِقَاء رَبِّهِ فَلْيَعْمَلْ عَمَلا صَالِحًا وَلا يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِ أَحَدًا﴾ (الكهف ١٨: ١١٠).

ففي الآيات التي تندرج تحت هذا القسم تُعَدُّ الجملة الواقعة بعد الشرط مكملة لجواب الشرط المحذوف فحلّت محلّه. ويمكن القول إنه لما سدّ الشيء مسدّ الجواب كأنه لم يحذف، فما سدَّ مسدَّ الجواب أصبح الأصل في الكلام، إذ إنه يوحي بالمعاني التي تكون كامنة في الجواب المحذوف. وهذا الحذف في هذه الآيات الشريفة يعتبر من أرقى ضروب الفصاحة وأجمل فنون

البلاغة.

والجدير بالذكر أن بعض الآيات الشريفة التي استشهد بها ابن هشام لحذف الجواب، قد يكون لها احتمال آخر يدلّ على أنه ليس فيها على ما أشار إليه البعض حذف وتقدير، نحو قوله تعالى: ﴿وَمَن يَتَوَلَّ الله وَرَسُولَهُ وَالَّذِينَ آمَنُواْ فَإِنَّ حِزْبَ الله هُمُ الْغَالِبُونَ﴾ (المائدة ٥: ٥٦)، حيث يحتمل أن يكون الجواب محذوفا لدلالة ما بعده عليه، أي: «يكن من حزب الله ويغلب» أو يكون التقدير: «فهم حزب الله وحزب الله هم الغالبون». ويحتمل أن يكون الجواب «فإن حزب الله هم الغالبون»، ويكون من وضع الظاهر موضع المضمر، أي: «فإنهم هم الغالبون». وفائدة وضع الظاهر هنا موضع المضمر الإضافة إلى الله سبحانه وتعالى تنويها بذكرهم وتعظيما لشأنهم وتشريفا لهم بهذا الاسم (أبو حيان الأندلسي، تفسير البحر المحيط ٣: ٤١٢). وقال الألوسي إن الجملة دليل الجواب عند كثير من المعربين (٦: ١٧١).

ونحو قوله تعالى: ﴿وَمَن يَتَّبِعْ خُطُوَاتِ الشَّيْطَانِ فَإِنَّهُ يَأْمُرُ بِالْفَحْشَاء وَالْمُنكَرِ﴾ (النور ٢٤: ٢١)، ففي هذه الآية الكريمة يكون قوله: «فَإِنَّهُ يَأْمُرُ بِالْفَحْشَاء وَالْمُنكَرِ»، علّة للجزاء وضعت موضعه كأنه قيل: فقد ارتكب الفحشاء والمنكر، ولم يعتبر أبو حيان في الكلام حذفا أصلا، والضمير عائد على «مَن» الشرطية في رأيه وعلى ذلك يكون المعنى: «من يتبع الشيطان فإنه يصير رأساً في الضلال بحيث يكون آمراً بالفحشاء» (الألوسي ١٨: ١٢٤).

ويمكن أن لا يكون الجواب محذوفا في الآية الشريفة، على أن الارتباط بين الشرط والجواب قائم على وجه الملازمة، أي: «من يتبع خطوات الشيطان يأمره الشيطان بالفحشاء والمنكر». وهذا ما لم يذهب إليه ابن هشام ومن تبعه لاقتصار العلاقة القائمة بين الشرط والجواب على السببية في رأيهم.

وأمّا القسم الثاني فهذا ما سيأتي تفصيله في التصنيف الآتي:

أ) الارتباط التقابلي

إن لم تكن الجملة الواقعة بعد الشرط صالحة للجواب، ويكون الربط بين الشرط وما بعده على سبيل المقابلة بينهما بأن يأتي الشرط ثم يليه ما يقابله فلا يتوقّع أن يقدّر محذوف في الجملة الشرطية لتماسك الجملة الأولى والثانية عبر هذه العلاقة التقابلية التي تعتمد على وجود ارتباط ضدي وثيق يجمع بينهما، ومن أمثلة هذا الارتباط قول رؤبة بن العجاج:

يَا رَبِّ إِنْ أَخْطَأْتُ أو نَسِيتُ فَأَنْتَ لاَ تَنْسَى وَلاَ تَمُوتُ

ويوضّح ابن جنّي العلاقة الشرطية في هذا البيت بقوله: "ليس كون الله سبحانه غير ناسٍ ولا مخطئاً أمراً مسبّباً عن خطأ رؤبة، ولا عن إصابته، إنما تلك صفة له ـ عزّ اسمه ـ من صفات نفسه. لكنّه كلام محمول على معناه، أي: «إنْ أخطأتُ أو نسيتُ فاعفُ عني؛ لنقصي وفضلك». فاكتفى بذكر الكمال والفضل وهو السبب من العفو وهو المسبّب" (الخصائص ٣: ١٧٥).

فلم يذكر الشاعر طلبه للعفو والمغفرة من الله تعالى ليكون مسبّبا لخطئه أو نسيانه، وإنما ذكر صفات الخالق وتنزيهه عن صفة النسيان وهو الحي القيوم ومن كانت هذه صفته يغفر لمن يشاء، وهو بذلك جعل العلاقة تقابلية؛ لأنه ذكر صفات المخلوق مقابل صفات الخالق، لكنّه لم يجعل صفات المخلوق سببا في كون الخالق غير ناس ولا مخطئ ولا تلك صفته بل ذكرها اعترافا من المتكلم بأنها السبب المؤدي إلى العفو وجواب الشرط في حكم المسكوت عنه لدلالة السياق عليه (العاني ٩٠ ـ٩١).

رغم أن ما جاء به ابن جني في البيت السابق له وجه من الصواب، لكن القرائن السياقية جعلت الجواب في حكم المسكوت عنه، إذ إن المتلقي لا يبحث عن الجواب لمعرفته بحقيقة الارتباط الدلالي بين أجزاء الكلام، وكأن جملة الشرط خرجت عن إفادة المعنى الشرطي وتحولت إلى جزء من أجزاء جملة مركبة تحمل في بواطنها أسلوبا تعبيريا يعتمد في أصل وضعه على أسلوب الشرط. فالجواب غاب لفظه كما غابت دلالته المعنوية لارتباط التقابلي الوثيق الذي يغني الركنين عن ذكره وتقديره، ولكن إذا رجعنا إلى البنية العميقة فسيكشف الجواب عن نفسه.

فبذلك إن كان ما حلّ محلّ الجواب المحذوف دليلا عليه في القسم السابق أصبح في هذا القسم بديلا عنه حيث استغني عنه في ظاهر الكلام. ولا غرو أن هذا النوع من الارتباط يعطي الكلام دلالات أوضح وهو إلى الإيجاز أميل كما يكون ذا أثر بالغ في إيصال المعنى.

والمقصود من التقابل هو التقابل السياقي الذي يخلق من المعنى، فتتضمن الجملة الواقعة بعد الشرط حقيقة تختلف عما يؤديه الشرط؛ حقيقة معنوية تقابل الشرط، نحو قوله تعالى: ﴿فَإِنِ اسْتَكْبَرُوا فَالَّذِينَ عِندَ رَبِّكَ يُسَبِّحُونَ لَهُ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَهُمْ لا يَسْأَمُونَ﴾ (فصلت ٤١: ٣٨)، فجواب الشرط في الحقيقة محذوف، تقديره: «فلا يعبأ بهم» أو «فلا يخل ذلك بعظمة ربك»، ويجوز أن يكون الكلام على معنى الإخبار كما قيل في نحو: «إن أكرمتني اليوم فقد أكرمتك أمس» إنه على معنى «فأخبرك إني قد أكرمتك أمس» (الألوسي ٢٤: ١٢٦)، ولكن هذا القياس التقابلي بين «الذين استكبروا» و«الملائكة» أغنى الآية عن ذكر الجواب. وكذلك نحو: «اللّهُمَّ إن كانَ ذَنبي عِنْدَكَ عَظيماً فَعَفْوُكَ أَعْظَمُ مِنْ ذَنْبي» (مفاتيح الجنان ٣٥)، حيث يكون الارتباط بين الجملة الأولى والثانية قائما على وجه المقابلة بين «الذنب العظيم» و«العفو الأعظم». وكذلك نحو: «إن يكن محمد (ﷺ) قد مات فإن الله حي لم يمت» (الجاحظ ١: ١٦٧)، وكقول الشاعر:

إن كنتَ لستَ معي فالذِّكر منك معي ... يراك قلبي وإن غيَّبتَ عن بصري

(الطرابلسي، الموسوعة الشعرية)

ومثل هذا الاستعمال متوفر في التراث الإسلامي المتمثل في الأدعية والأذكار فبالرجوع إليه والنظر فيه نظرة ثاقبة نجد أمثلة ونماذج تستحق الوقوف عليها درسا وتحليلا لاكتناه حقيقة الارتباط التقابلي فيها، فمثلا في مناجاة الراغبين للإمام علي بن الحسين (عليه السلام) نرى مجموعة بديعة من الجمل التي تربطها العلاقة التقابلية فتحولت إلى أسلوب تعبيري يتمتع بروعة تتغلغل في أعماق النفوس وتجذب العقول والقلوب، حيث يقول (عليه السلام): "إلهي إنْ كان قَلَّ زادي فِي الْمَسيرِ إِلَيْكَ فَلَقَدْ حَسُنَ ظَنّي بالتَّوَكُّلِ عَلَيْكَ، وإنْ كانَ جُرْمي قَدْ أَخافَني مِنْ عُقُوبَتِكَ فإنَّ رَجائي قَدْ أشْعَرَني بِالأمْنِ

مِنْ نِقْمَتِكَ، وإنْ كانَ ذَنْبي قَدْ عَرَضَني لِعِقابِكَ فَقَدْ آذَنَني حُسْنُ ثِقَتي بِثَوابِكَ، وإنْ أَنامَتْنِي الْغَفْلَةُ عَنِ الاسْتِعْدادِ لِلِقائِكَ فَقَدْ نَبَّهَتْنِي الْمَعْرِفَةُ بِكَرَمِكَ وَآلائِكَ، وإنْ أَوْحَشَ ما بَيْني وَبَيْنَكَ فَرْط الْعِصْيانِ وَالطُّغْيانِ فَقَدْ آنَسَني بُشْرَى الْغُفْرانِ وَالرِّضْوانِ" (مفاتيح الجنان ٢٥٣).

وقد تقترن هذه العلاقة التقابلية بالتقابل اللغوي الناشئ من التضاد بين الألفاظ في الشرط والجملة التي تليه، نحو هذه الأمثلة التي تستحق الوقوف عليها، وهي من المفاتيح الجنان:

أ) «إنْ كانَ صَغُرَ في جَنْبِ طاعَتِكَ عَمَلي فَقَدْ كَبُرَ في جَنْبِ رَجائِكَ أَمَلي» (٣٢٥).

ب) «وَمَنْ طَلَبَ حاجَةً إِليَ النّاسِ فإنّي لا أَطْلُبُ حاجَتي إلاّ مِنْكَ» (٣٥٨).

ج) «إلهي إنْ كُنْتُ قَدْ عَصَيْتُكَ فإنّي قَدْ أَطَعْتُكَ في أَحَبِّ الأَشْياءِ إلَيْكَ» (٧٨٠).

د) «إنْ كانَ لَمْ يُجِبْكَ بَدَني عِنْدَ اسْتِغاثَتِكَ وَلِساني عِنْدَ اسْتِنْصارِكَ، فَقَدْ أجابَكَ قَلْبي وَسَمْعي وَبَصَري» (٨٦٠).

ففي جميع هذه الأمثلة تكون الجملة الأولى مضادة للثانية لفظا ودلالة، ولكن هذا ليس أصلا في العلاقة التقابلية بل هو أمر قد يتحقّق وقد لا يتحقّق. إذن ليس المقصود من التقابل في الارتباط المذكور، التقابل اللغوي الناشئ من التضاد كما توهّم البعض (ديوان السعيدي ٢٨٠)، وإنما يمكن أن يكون التقابل اللغوي فرعا من فروعه في بعض الأحيان، فمثلا في قول الإمام علي بن أبي طالب (عليه السلام): «مَنْ أَحَبَّ الدُّنْيا وتَوَلاَّها أَبْغَضَ الآخِرَةَ وعادَاها» (نهج البلاغة، الحكمة ١٠٣)، قوله: «أحبَّ الدنيا وتولاّها» هو الشرط، و«أبغضَ الآخرةَ وعاداها» هو الجواب، و«الحب» ضد «البغض»، و«الدنيا» ضد «الآخرة»، و«التولي» ضد «المعاداة»، لكن العلاقة بين الشرط والجواب ليست تقابلية وإنما هي سببية. ويمكن أن نعتبر هذا النوع من الارتباط فرعا من فروع الارتباط التلازمي التقابلي الذي ليس جوابه بمحذوف.

وفي اللغة الفارسية تنبّه بهمن محتشمى في كتابه دستور كامل زبان فارسى إلى وجود الارتباط التقابلي بين أجزاء الكلام في هذه الجمل التي تبدأ بأداة الشرط من غير أن يكون بين الشرط وما وقع

بعده ارتباط منطقي. واعتبر الجمل خارجة عن تأدية المعنى الشرطي لارتباط جزأيها على سبيل المقابلة فكأنهما استقلا، كما أطلق على الأداة في مثل هذه الجمل تسمية "«اگر» تقابلی" (٣٣٩).

من الواضح أن ظاهر الجملة أو بنيتها السطحية ـ كما سبقت الإشارة ـ يوحي بخروج الجملة عن أسلوب الشرط، لكنها في البنية العميقة تنتمي إليه ولا تخرج عنه. وقد أدّت هذه العلاقة التقابلية في اللغة الفارسية إلى ظهور كلمات تتوسّط بين جزأي الجملة المركبة وتتناسب مع العلاقة القائمة بينهما، مثل: «در مقابل»، و«در عوض»، و«ولی» (اما)، و«كه»، نحو: «خدايا اگر گناه من در پیشگاه تو بزرگ است، ولی (/ در مقابل، در عوض) عفو و بخشش تو بزرگتر از گناه من است»؛ (اللهم إن كان ذنبي عندك عظيما فعفوك أعظم من ذنبي)، ونحو: «اگر او عقل ندارد در عوض پول دارد» (محتشمی ٣٣٩)؛ (إن لم يكن له عقل فلديه مال وفير)، ونحو: «اگر زحمت كشيدی در عوض موفق شدی» (وزين پور ١٩٩)؛ (إن كنتَ قد اجتهدتَ فقد نجحتَ)، ونحو: «اگر من اشتباه كردم تو كه اصلا اشتباه نمی‌كنی»؛ (إن أخطأتُ فأنت لا تخطئ)، على سبيل التهكم، ونحو: «اگر درس نمی‌خواند كار كه می‌كند»؛ (إن لا يدرس فإنه يعمل)، «اگر پدرش مرده است خدا كه نمرده است»؛ (إن يكن قد مات أبوه فإن الله حي لم يمت).

وقد تأتي الكلمة «هم» في الجملة الثانية، نحو: «اگر كار كرده است مزدش را هم گرفته است» (وزين پور ١٩٩)؛ (إن يكن قد عمل فقد أخذ أجرته)، ومثله: «اگر آن‌جا كار كرده است مزد خوب هم می‌گرفته است» (مقربی ٥٠)؛ (إن يكن قد عمل هناك فقد أخذ أجرة مناسبة).

وقد تحذف هذه الكلمات التي تتوسط بين الشرط وما يليه، نحو: «خدايا اگر گناه من در پیشگاه تو بزرگ است، عفو و بخشش تو بزرگتر از گناه من است»؛ (اللهم إن كان ذنبي عندك عظيما فعفوك أعظم من ذنبي)، ونحو: «اگر دير آمدم شير آمدم» (خانلری، دستور زبان فارسی ١٤٨)؛ (إن جئتُ متأخرا فقد جئتُ رابحا)، ونحو: «اگر برادرت سال ديگر به اصفهان سفر خواهد كرد، من سالها پيش سفر كرده بودم»؛ (إن يسافر أخوك إلى أصفهان في السنة القادمة فأنا سافرت من قبل). استعمال هذه

الكلمات أو حذفها على صلة وثيقة بالقرائن السياقية.

وقد يتغير بناء الجملة التركيبي في التعبير عن الارتباط التقابلي باستعمال الأداة «هـر چنـد»، أو «اگر چه» أو مخففها «گر چه» بدلا من «اگـر»، لكنهـا لا بـدّ أن تتقـدّم الكلمـة «ولـى»، و«امـا»، و«معهذا»، و«با اين حال»، و«ليكن» على الجملة التي تأتي بعد الشرط، نحو: «خدايا اگـر چـه (/ هر چند) گناه من در پيشگاه تو بزرگ است، ولى (/ اما) عفو و بخشش تو بزرگتر از گناه من است»؛ (اللهم إن كان ذنبي عندك عظيما فعفوك أعظم من ذنبي)، ونحو: «گر چه او عقـل نـدارد ولـى پـول دارد» (محتشمى ٣٣٩)؛ (إن لم يكن له عقل فلديه مال وفير).

والملاحظ أن الكلمة «در مقابل» ومثيلاتها تبرز في غالب الأحيان في ترجمـة الجمـل العربيـة التي ترتبط جزءاها بالعلاقة التقابلية، ولكن في ترجمة هذه الجمل من الفارسية إلى العربية لا يجوز الإتيان بكلمة «في المقابل» أو «ولكن» أو «لكنّ» بـين الشـرط والجـواب، إذ إن الجملـة الشـرطية المقترنة بـ«الفاء» تؤدي معنى المقابلة الذي نحن بصدد إيضاحه في العربية ونقله إليها.

مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

أ) الارتباط التماثلي

إن لم تصلح الجملة الواقعة بعد الشرط للجواب ويكون الربط بين الشرط وما بعده علـى سـبيل المماثلة بينهما بأن يأتي الشرط ثم يليه ما يماثله معنى، فحينئذ يكون الجواب في حكم المسـكوت عنه ولا يتوقّع تقديره لتماسك لبنات الكلام عبر هذه العلاقة التماثلية. ومن أمثلة هذا الارتباط ما ورد في قول الله تعالى:

أ) ﴿إِن يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَّهُ مِن قَبْلُ﴾ (يوسف ١٢: ٧٧).

ب) ﴿إِن يَمْسَسْكُمْ قَرْحٌ فَقَدْ مَسَّ الْقَوْمَ قَرْحٌ مِّثْلُهُ﴾ (آل عمران ٣: ١٤٠).

ج) ﴿فَإِن كَذَّبُوكَ فَقَدْ كُذِّبَ رُسُلٌ مِّن قَبْلِكَ﴾ (آل عمران ٣: ١٨٤).

د) ﴿وَإِن يُكَذِّبُوكَ فَقَدْ كَذَّبَتْ قَبْلَهُمْ قَوْمُ نُوحٍ وَعَادٌ وَثَمُودُ﴾ (الحج ٢٢: ٤٢).

ح) ﴿وَإِن تُكَذِّبُوا فَقَدْ كَذَّبَ أُمَمٌ مِّن قَبْلِكُمْ﴾ (العنكبوت ٢٩: ١٨).

نلاحظ في هذه الآيات الشريفة أن الجملة الواقعة بعد الشرط ليست معلَّقة على الشرط، وإنما هي تتضمن حقيقة مماثلة للمعنى الذي يؤديه الشرط، وفيما يبدو أن ما قام مقام الجواب تحقّق معناه المماثل للشرط قبل تحقّق الشرط، وجواب الشرط حسب ما يقتضيه السياق محذوف. فعلى هذا الأساس ليس قوله تعالى: ﴿وَإِنْ عُدتُّمْ عُدْنَا﴾ (الإسراء ١٧: ٨)، مما نحن بصدد إيضاحه وتحديد معالمه في هذا المبحث لوجود الارتباط السببي بين الشرط وجوابه المذكور وتحقّق الجواب بعد الشرط في المستقبل وإن كان الشرط والجواب يدلان على حقيقة مماثلة.

وقد تنبّه بعض النحاة إلى حذف الجواب في هذه الآيات التي جعلناها نماذج لتحليل الارتباط التماثلي، فعلى رأيهم جواب الشرط محذوف، تقديره في الآية الأولى: «فهو يتأسى بمن سرق قبله» (أبو حيان الأندلسي، تفسير البحر المحيط ٥: ٢٧٣)، وفي الثانية: «فتأسوا»، لأن الماضي معنى يمتنع أن يكون جواباً للشرط (المصدر نفسه ٣: ٤٩) أو «فاصبروا» (ابن هشام ٦٠٧)، وفي الثالثة: «فتسلّ به» (أبو حيان الأندلسي، تفسير البحر المحيط ٣: ١٠٦)، وفي الرابعة: «فتصبّرْ» (ابن هشام ٦٠٧)، وفي الخامسة: «فلا تضرونني بتكذيبكم» (الألوسي ٢٠: ١٤٥).

وقد أشار الألوسي في الآية الثالثة إلى احتمالين في جواب الشرط بقوله: "والجملة جواب للشرط لكن باعتبار لازمها الذي دلّ عليه المقام فإنه لتسليته (ﷺ) من تكذيب قومه واليهود له واقتصر مجاهد على الثاني كأنه قيل: «فإن كذبوك فلا تحزن وتسلّ»، وجعل بعضهم الجواب محذوفا وهذا [فقد كذّب رسل من قبلك] تعليلا له ومثله كثير في الكلام" (الألوسي ٤: ١٤٥).

وفي ذلك يقول أبو حيان الأندلسي: "جواب الشرط محذوف لدلالة الكلام عليه، التقدير: «وإن يكذبوك فتسلّ به». ولا يمكن أن يكون «فقد كذّب رسل» الجواب لمضيه، إذ جواب الشرط مستقبل لا محالة لترتّبه على المستقبل، وما يوجد في كلام المعربين أن مثل هذا من الماضي هو جواب الشرط، فهو على سبيل التسامح لا الحقيقة" (تفسير البحر المحيط ٣: ١٠٦).

وكذلك يجوز أن يكون الكلام في الآيات الشريفة التي سبق ذكرها في هذا المبحث على معنى

الإخبار، كما قيل في نحو: «إن تكرمني فقد أكرمتك أمس»، إنه على معنى «فأخبرك إني قد أكرمتك أمس»، فيكون الارتباط سببيا أيضا. وهذا ما أشار إليه الصبّان في حاشيته نقلا عن ابن الحاجب: "الجزاء قسمان: أحدهما: أن يكون مضمونه مسبّبا عن مضمون الشرط، نحو: «إن جئتني أكرمتك»، والثاني: ألا يكون مضمون الجزاء مسبّبا عن مضمون الشرط، وإنما يكون الإخبار به مسبّبا، نحو: «إن تكرمني فقد أكرمتك أمس»، والمعنى: إن اعتددت عليّ بإكرامك إياي، فأنا أيضا أعتدّ عليك بإكرامي إياك" (٤: ٣٣).

ونحن في بحثنا هذا نتبع ما ذهب إليه النحاة في حذف الجواب، وما وقع في موضع جواب الشرط ليس بجواب حقيقة، لكنّ الشرط في رأينا استغنى عن الجواب في ظاهر الكلام لارتباط التماثلي الوثيق بينه وبين الجملة الواقعة بعده، وكأننا أمام أسلوب تعبيري جديد يعتمد في أصل وضعه على أسلوب الشرط. ويمكن أن نوجز القول بأن جملة الشرط في هذا النوع من الارتباط لا تحتاج إلى الجواب في ظاهر الكلام لتحقّق إفادة المعنى بدونه، وكل ذلك إنما يستشف من نظم الكلام وسياقه.

مركز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

أمّا الارتباط التماثلي في اللغة الفارسية فلا يختلف عنه في العربية حكما ودلالة، ويتميّز باستعمال الكلمة «هم» أو «نيز» (أيضا) في الجملة الثانية، نحو: «اگر او دزدی کرده، برادرش هم قبلا دزدی کرده است» أو «اگر او دزدی کرده، پیش از این نیز برادرش دزدی کرده است»؛ (إن يسرق فقد سرق أخوه من قبل).

واللافت للنظر أن الكلمة «هم» أو «نيز» لا يختص استعمالها بالعلاقة التماثلية، فهي قد تستعمل في العلاقات التلازمية السببية وغير السببية، نحو: «اگر وعده‌ای بدهد وفا هم می‌کند»؛ (إن وعد وفى)، و«اگر آمدی من هم می‌آیم»؛ (إن أتيتَ أتيتُ أو إن تأتِ آتِ)، كما يمكن إبرازها في ترجمة بعض الآيات الكريمة، كقوله تعالى: ﴿إِن تَسْخَرُواْ مِنَّا فَإِنَّا نَسْخَرُ مِنكُمْ كَمَا تَسْخَرُونَ﴾ (هود ١١: ٣٨)، وهو يمثّل الارتباط السببي بين الشرط والجواب ويترجم هكذا: «اگر ما را مسخره

می‌کنید، ما [**نیز**] شما را همان‌گونه که مسخره می‌کنید، مسخره خواهیم کرد» (فولادوند).

ما ينبغي ذكره أن الجمل التي تنطبق عليها العلاقات التقابلية والتماثلية تتميّز عن غيرها بوقوع الجملة الواقعة بعد الشرط في موضع الجواب، فهو ليس بجواب حقيقة لتحقّقه قبل هذا الشرط أو مقابله بل هو دليل الجواب أو بديله كما ذكرنا، والجواب المحذوف يرتبط بالشرط ارتباطا تلازميا سببيا أو غير سببي. فلمزيد من الإيضاح يستحسن بنا أن نشرح قصدنا بجملتين يكون الارتباط في الأولى على وجه السببية وفي الجملة الأخيرة يكون الارتباط تماثليا لكون الجواب محذوفا، وما حلّ محلّه يماثل الشرط في المعنى الذي يؤديه:

أ) «اگر محمد این هنر را آموخت ما هم می‌آموزیم»؛ (إن تعلّم محمد هذا الفنّ تعلّمناه أو نتعلّمْه).

ب) «اگر محمد این هنر را آموخت ما هم قبل از این آموخته‌ایم»؛ (إن تعلّم محمد هذا الفنّ فقد تعلّمناه من قبل).

ففي المثال الأول نجد أن ثمة ارتباطا بين تعلّم محمد وتعلّمنا حيث يكون تعلّمنا مترتبا على تعلّم محمد وكأنه نتيجة عنه لما بينهما من تلازم مفروض، ثم إنه لا بد من الترتيب في الحدوث حيث يكون تعلّم محمد أولا ثم تعلّمنا. وفي المثال الثاني يكون تعلّمنا قبل تعلّم محمد، والهدف هو بيان أن هذا ليس أمرا غريبا.

ما يمكن أن نخلص في جملة ما ذكرناه حول علاقات الارتباط المعنوية بين مكونات الجملة أن نظام الارتباط بين الشرط والجواب قائم على محور رئيسي، وهو: الارتباط التلازمي ــ والتلازمي على قسمين؛ السببي وغير السببي ـ ومحورين فرعيين، وهما: الارتباط التقابلي والارتباط التماثلي. والقرائن السياقية هي التي تُعين المتلقي في تعيين نوع العلائق الترابطية التي تسري بين عناصر الجملة الشرطية.

٣-٢- دراسة تقابلية لمباحث الفصل

من أهمّ النتائج التي يستنتجها البحث من خلال دراسة تقابلية بين اللغة العربية والفارسية في ظاهرة الربط ما يلي:

١ ـ يعدّ الربط محور الجملة الشرطية، وهو بنفسه ينقسم إلى قسمين؛ الربط اللفظي والربط المعنوي. أمّا الربط اللفظي بين التركيبين الإسناديين اللذين تتألف منهما الجملة الشرطية فهو يقوم بدمج الإسناد الثاني في الإسناد الأول على صعيدي البنية والوظيفة لئلا يختلّ النظام التركيبي في الجملة الشرطية، وهو ما تختلف الجماعات اللغوية في أصوله وقوانينه لكنه مساوق للربط المعنوي الذي تتفق فيه اللغات المختلفة.

٢ ـ تعتمد اللغة العربية على العلامات الإعرابية في الإبانة عن المعنى، فهي قرينة من القرائن اللفظية التي تعين على تحديد المعنى الدلالي. وقد برزت أهميتها وتأثيرها في الربط بين ركني الجملة الشرطية بعلامة الجزم الذي بسطنا القول فيه، ولكن لا تعتمد اللغة الفارسية على الحركات الإعرابية في نظامها التركيبي، فعلى هذا لا يكون لفكرة العامل حيّز في درسها النحوي.

٣ ـ إن العلاقة الوثيقة بين الشرط والجواب في اللغة العربية تُغني عن استعمال أداة رابطة. وأمّا إذا كان الجواب صالحا للابتداء بأن يكون جملة تامة يجوز استقلالها، فإنه لا يرتبط بما قبله، ويفتقر إلى رابط يقوم بتوثيق العلاقة بينهما، في حين قد ترتبط جملة الجواب بالشرط في الفارسية بأدوات رابطة سبق ذكرها لتوثيق العلاقة بين الشرط والجواب فقط دون أن يكون هناك ضابط معين يتعلّق بمدى ارتباط الجواب بالشرط من حيث استقلال الجملة الجوابية عما قبلها أو عدم استقلالها أو بالأحرى من حيث صلاحيتها للشرط. واللافت أن الاستغناء عن الأداة الرابطة بين الشرط والجواب هو الصورة الأساسية للتركيب الشرطي في اللغة الفارسية.

٤ ـ يمكن القول إن الأدوات الرابطة في اللغة الفارسية بعضها كالقيود التأكيدية شاع استعماله إثر عملية الترجمة خاصة ترجمة القرآن الكريم التي كان لها دور كبير في تغيير النظام النحوي

والتركيبي للغات المختلفة خاصة اللغة الفارسية.

٥ ـ أمّا الربط المعنوي بين الشرط والجواب فهو نشوء علاقة سياقية وثيقة يرتبط بها المعنى الدلالي الخاص لجزأي الجملة الشرطية. وهو قرينة معنوية في الكلام تسهم في نشوء المعنى الدلاليّ العامّ للتركيب الشرطي. تعتبر هذه العلاقة السياقية المعنوية من المعاني التي تخضع لفكرة عالمية المعاني، بحيث يتّفق ويشترك فيها جميع لغات البشر، فالجماعات اللغوية تتفق في الغاية وهي المعاني، وتختلف في الوسيلة وهي المباني. وعلى هذا الأساس انفسح لنا المجال أن نتعرض بالدرس والتحليل لعلاقات الارتباط المعنوية بين الشرط والجواب في عدة أنماط من غير التمييز بين اللغة العربية والفارسية.

مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

الخاتمة

عرض عام لنتائج البحث

لقد قام هذا البحث بدراسة تقابلية بين اللغة العربية والفارسية في جانب من جوانبهما اللغوية على المستوى التركيبي؛ ألا وهو الشرط وذلك بالبحث في أوجه التشابه والاختلاف فيما بينهما باتباع المنهج الوصفي التقابلي. فكان من الضروري للوقوف على أبعاد هذا الأسلوب اللغوي أن يجمع ما تناثر في الكتب والدراسات النحوية من الملاحظات والقواعد التي ترتبط ارتباطا وثيقا بالتحليل التقابلي وصولا إلى تصور دقيق وشامل عن الظاهرة كما هي في واقع اللغة وكما هي في تصور النحاة وباحثي اللغة من خلال دراساتهم وملاحظاتهم النحوية واللغوية والبلاغية.

من هذا المنطلق عرضنا في الفصل الأول الجملة الشرطية في اللغة العربية والفارسية بعناصرها ومكوناتها وما يخصّها من أحكام وضوابط. وفي الفصل الثاني عرجنا على الأدوات الشرطية في اللغة العربية والفارسية لكونها من أهم عناصر الجملة الشرطية. وقد حاول البحث في هذا الفصل أن يتناول الملامح اللغوية المتشابهة والمتباينة لهذه الأدوات في اللغتين العربية والفارسية وذلك بعد دراسة وصفية للأدوات الشرطية في كلتا اللغتين. ثم انتقلنا في الفصل الثالث إلى نظام الربط بين الشرط والجواب في اللغة العربية والفارسية وفصّلنا القول في العلاقات اللفظية والدلالية التي ترتبط بها أركان الجملة الشرطية. فبذلك حاول البحث في هذه الفصول الإجابة عن الأسئلة التي تم ذكرها قبل الولوج في موضوع الدراسة.

وهذا القسم الذي يعدّ فصل الخطاب فيما قدّمناه في هذه الدراسة المتواضعة يشتمل على أهم

ما استخلصه البحث من نتائج كما ضُمّن جملة من المقترحات التي عسى أن تفتح الطريق أمام الباحثين.

نظرا لما زُوّد كل فصل من الفصول الرئيسة بنبذة من أهمّ النتائج المستخلصة من الفصل نفسه نسعى في الخاتمة أن نأتي بأهم ما توصّل إليه البحث من خلال إجراء تحليل تقابلي بين اللغتين العربية والفارسية وذلك تجنبا للجوء إلى تكرار يملّ القارئ ولا يفي بالغرض.

ومن أبرز النتائج التي حقّقها البحث ما يلي:

١ ـ تُعَدُّ اللغة الفارسية لغة آرية من فصيلة اللغات الهندية الأوربية، فليس بينها وبين اللغة العربية التي تنتمي إلى اللغات السامية قرابة ولا تشابه من حيث أصول وقوانين النظام المبنوي المعبّر عن الشرط الذي يعدّ من المعاني النحوية العالمية، ولكن رغم اختلافهما تتفقان في بعض الأسس والضوابط الأساسية العامة التي تحكم على هذا الأسلوب اللغوي وبعبارة أخرى تتفقان في المبدأ الذي يقوم عليه مفاد الشرط، كتكوين الجملة الشرطية من ثلاثة عناصر، وهي: الأداة، وجملة الشرط، والجواب. والأصل في كلتا اللغتين ذكر هذه العناصر الثلاثة والمحافظة على ترتيبها. وقد تلجأ اللغتان إلى الحذف أو عدم الترتيب بين الأجزاء لغرض من الأغراض اللفظية أو المعنوية.

٢ ـ لعلّ أهم ما يمكن أن نلفت إليه الأنظار في الكشف عن دقائق ظاهرة الشرط ولطائفها النحوية هو أن الشرط وما تعلّق به من القضايا كان محلّ دراسة مستفيضة متأنية من قبل النحاة العرب قديمهم وحديثهم، فحظي هذا الأسلوب بأهمية قصوى في الدرس النحوي، بينما لا نجد نفس الاهتمام لهذه الظاهرة في قواعد اللغة الفارسية، والسبب يعود إلى التأخر في القيام بضبط الأصول النحوية ودراستها وفق المنهجية العلمية.

٣ ـ تفضي المقارنة بين كل من العربية والفارسية في ظاهرة الشرط إلى الكشف عن الكثير من أوجه الاختلاف. ومن أهم الفروق الملحوظة بين اللغة العربية والفارسية عامة والتي تتجلّى وتتبلور في ظاهرة الشرط على وجه الخصوص أن العربية لغة إعرابية فتوجد فيها حركات للاسم من نصب

ورفع وجر، وحركات للفعل من نصب ورفع وجزم، وتدخل تحت كل حركة من هذه الحركات معانٍ وظيفية كثيرة، أمّا اللغة الفارسية فهي ليست لغة معربة، فلا تتميز بالعلامة الإعرابية ولا تمثّل الحركة دورا نحويا ولا دلاليا فيها، إذ إن الكلمات في الفارسية تنتهي بالسكون في الأعم الأغلب. وقد برزت أهمية الحركة الإعرابية وتأثيرها في الربط بين ركني الجملة الشرطية في اللغة العربية بعلامة الجـزم، في حين تخلو الجملة الشرطية في اللغة الفارسية من علامة إعرابية تميزها من أية جملة أخرى.

٤ ـ أثّرت اللغة العربية في اللغة الفارسية وقد بلغ مدى التأثير فيها إلى حـدٍ أحـدثت فيهـا بنيـة تركيبية خاصة في عدة مواضع. وهذه الميزة اتسمت بها الفارسية دون العربية لكونهـا لغـة تحكمـت عليها العربية في القرون الإسلامية الأولى ولم تحظ بعناية الناطقين بها فتسـربّت الألفـاظ الدخيلـة والمترجَمة في بنيتها النحوية، ولم يأمن نظام الحروف من هـذا التسـرّب اللغـوي، فقـد كـان للغـة العربية أثر كبير في نشوء بعض الحروف الفارسية إثر الترجمة أو التـداخل اللغـوي، وكـذلك أدوات الشرط في اللغة الفارسية ـ وهي فرع من فروع الحروف الرابطة ـ البعض منها تمّ أخذها أو استعارتها من اللغة العربية، نحو: «والاّ» بمعنى «وگرنه»، والحرف «الاّ» بمعنـى «مگـر كـه»، لكـن أدوات الشرط في اللغة العربية أصلها يعود إلى اللغة نفسها، لا دخيلة فيها.

٥ ـ من أهم ما توصّل إليه البحث أن الأداة «اگر» تؤدّي المعنى الشرطي الذي يؤدّيه أكثر من أداة في اللغة العربية فهي الأصل في إفادة معنى الشرط في اللغة الفارسية إذ إنهـا تسـتعمل فـي الدلالـة على المعاني المقطوعة بحصولها والمحتملة الوقوع والممتنعة، وهي المعاني التي خصّصت لكـل منها أداة محددة في اللغة العربية مما يدلّ على مدى دقّة اللغة العربية وتميّزها فـي تحديـد المعنـى بالأداة التي أصبحت قرينة من القرائن اللفظية فيها. فبذلك لا بدّ للغة الفارسية أن تسـتعين بـالتنغيم وسائر القرائن السياقية أكثر من العربية في تحديد المعنى وإيضاحه في الجملات الشرطية إذ إن أداة واحدة في الفارسية تحتفظ بإمكانات تعبيرية متعددة لتأدية جميع المعاني الشرطية.

٦ ـ بيّنت الدراسة أن الفعل في اللغة الفارسية يتميّز بوفرة الصيغ والأبنية الصرفية وقد ظهر ذلـك

في الصيغ الفعلية التي استعملت في أسلوب الشرط، ولا ينحصر الفعل بأنواعه المختلفة في التركيب الشرطي على ما تقدّم ذكره في البحث إذ إنه يمكن أن يستعمل الفعل في صيغ مختلفة عما سبق القول فيه اعتمادا على الأدلة السياقية والقرائن الكلامية، لكن الصيغ الفعلية التي تلي الأدوات الشرطية في اللغة العربية أقلّ تنوعا بالنسبة إلى اللغة الفارسية، إذ إنها تركز على تغيير الأداة في التعبير عن المعاني الشرطية خلافا للفارسية التي تركز على الفعل وتغييراته في أسلوب الشرط، وبعبارة أخرى تغيير الأداة في العربية مقابل لتغيير صيغة الفعل في الفارسية.

الاقتراحات والتوصيات

اعتمادا على النتائج المستخلصة يأتي البحث بجملة من الاقتراحات والتوصيات كما يلي:

١ ـ إن اللغة الفارسية بحاجة ملحة إلى بحوث ودراسات نحوية تعكف على البحث في الظواهر اللغوية في كل عصر على حدة، نحو ما نجد في صورة بسيطة غير متطورة في كتاب ويژگی های نحوی زبان فارسی در نثر قرن پنجم و ششم هجری لمهين دخت صديقيان. وهذا ما يساعد الباحثين في معرفة طبيعة الظواهر اللغوية وخصائصها في النصوص القديمة، وبالتالي يمكّنهم من اختيار مادة بحثهم على أسس منهجية صحيحة، كما يسهّل القيام بالدراسات التقابلية بين الفارسية وغيرها من اللغات الأجنبية على أساس التطور الذي حدث للقواعد الفارسية في ظاهرة من الظواهر اللغوية.

بناء على هذا يُقترح أن يكون هناك مشروع متطور يركّز على الأعمال الأدبية الشهيرة لمجموعة من الأدباء في كل عصر في ظلّ المنهج الوصفي التحليلي، ليقطف من نتاجها نحوا خاصا بنصوص ذاك العصر، كدراسة الخصائص اللغوية لـتاريخ بيهقى، وغيره من الأعمال الأدبية المتميزة في القرن الخامس على المنهج الوصفي، ليتكوّن من خلال تجميع خصائصها المشتركة النحو الخاص بنصوص القرن الخامس الشمسي، وهذا ما أشار إليه فرشيدورد في كتابه جمله و تحول آن در زبان فارسی (٥١)

وكذلك ندعو إلى دراسات تقوم بمقارنة الخصائص اللغوية لكل العصور لإبراز أوجه التشابه والاختلاف بينها في مختلف الجوانب اللغوية، ونخص بالذكر أهمية القيام بدراسة مقارنة بين الفارسية المعاصرة والفارسية في مختلف العصور التاريخية لتستفاد من نتائجها في الدراسات التقابلية بين اللغة الفارسية واللغات الأجنبية.

٢ ـ إنجاز مشروع مكتمل الأصول والمناهج للمقابلة بين اللغة الفارسية والعربية على جميع المستويات اللغوية، ليقوم هذا المشروع بدراسة تقابلية بين اللغة الفارسية والعربية لإظهار مواطن التشابه والاختلاف بينهما كالمشروع الروماني الذي بدأ عام ١٩٦٩م للمقابلة بين اللغة الرومانية واللغة الإنكليزية (الهليس ١٦٦). وكذلك نحتاج إلى مجموعة من الدراسات الرصينة المكرسة لمقارنة اللغة الفارسية بغيرها من اللغات العالمية على جميع المستويات اللغوية. وهذا الأمر لن يتحقق إلا بتدريب المتخصصين بعلوم اللغة العربية والفارسية في الجامعات الإيرانية ليقوموا بدراسات في مجال مقارنة اللغات على أسس علمية.

٣ ـ اهتمام المؤسسات التعليمية والجامعات بالنتائج التي تتوصل إليها الدراسات التقابلية في سبيل تطوير المواد والمناهج والطرق التعليمية، وتقديم الدعم لأصحاب هذه الدراسات لتشجيعهم في القيام بما هو مستحدث في هذا الميدان المعرفي.

٤ ـ تغيير الخطط الدراسية في تعليم النحو العربي وكذلك في تعليم الأسس المنهجية المتعلقة بالترجمة في الجامعات الإيرانية اعتمادا على التطبيق والمقابلة بالقواعد النحوية في اللغة الفارسية.

٥ ـ وأخيرا ذكر يوسف الهليس في مقال له بعنوان «تطوير دراسة اللغة العربية من خلال مقابلتها باللغات الأخرى» عددا من الاقتراحات في مجال تطوير الدراسات التقابلية في العالم العربي، يمكننا الإفادة منها لتطوير مثل هذه الدراسات في إيران. من أهم هذه الاقتراحات إنشاء مركز للغويات التطبيقية يساعد على القيام بتدريب الأخصائيين في الدراسات التقابلية ويساعد في إجراء الدراسات التقابلية، على غرار مركز اللغويات التطبيقية في أمريكا، الذي ساهم وما يزال يساهم

مساهمة فعالة في إنجاح مشروعات الدراسات التقابلية في الدول الشرقية وغيرها. ويجب أن يحتوي المركز المقترح مكتبة ضخمة تضمّ كل ما ألّفت في علوم اللغة التطبيقية، وتحتوي على نسخ من الرسائل العلمية التي كتبت في أية دراسة تقابلية تكون اللغة الفارسية طرفا فيها.

كما يجب أن تكون لهذا المركز علاقة مع جميع المراكز المشابهة في العالم لتبادل المعلومات والخبرات وللتعرف على ما تمّ إنجازه في المشروعات الأخرى. وكذلك ينبغي أن تكون له دورية تعني بنشر الأبحاث التي تكتب في هذا المضمار. ويلزم أن تقوم الدورية بنشر الأبحاث باللغة الفارسية وبغيرها من اللغات كي لا يواجه الباحث معاناة في اختيار لغة الدراسة، وليستفيد العالم من أبحاث المركز.

وما يلفت النظر أن الكثير من بلدان العالم وفقا لما ذكر الهليس، لها مراكزها التي تشبه المركز المقترح، كالهند، ويوغسلافيا، ورومانيا، وغيرها، وكلها على اتصال مستمر وتعاون متبادل مع مركز اللغويات التطبيقية في فرجينيا بالولايات المتحدة (١٧٢).

وأخيرا نأمل أن يكون هذا البحث الذي تكفّل بتحليل تقابلي بين العربية والفارسية في مبحث الشرط دافعا مهما لكثير من الباحثين لنشهد المزيد من البحوث والدراسات الكفيلة بسد الفراغ الحاصل في مجال التحليل التقابلي في السنوات القادمة.

وفي الختام ندعو الله (Y) أن نكون قد وفّقنا في هذه الدراسة المتواضعة لتكون خطوة موفقة تمهّد الطريق للباحثين.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين
وأهل بيته الطيبين الطاهرين

المصادر والمراجع

أ) العربية

- القرآن الكريم. ترجمه محمد مهدى فولادوند. قم: دفتر مطالعات تاريخ و معارف اسلامى، ١٣٧٩ هـ.ش.
- نهج البلاغة. ترجمه محمد دشتى. چ ٧. قم: پارسيان، ١٣٨٤ هـ.ش.
- الصحيفة الكاملة السجادية. ترجمه: محسن غرويان، عبد الجواد ابراهيمى. چ٣. قم: نشر الهادي، ١٣٧٨هـ.ش.

١. ابن الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد. البيان في غريب إعراب القرآن. تحقيق: طه عبد الحميد طه. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٤٠٠ هـ ١٩٨٠م.

٢. ـــــــــــ. الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين. تحقيق ودراسة: جودة مبروك محمد مبروك. القاهرة: مكتبة الخانجي، ٢٠٠٢م.

٣. ابن جني، أبو الفتح عثمان بن جني. الخصائص. تحقيق: محمد علي النجار. القاهرة: دار الكتب المصرية، د.ت.

٤. ـــــــــــ. سر صناعة الإعراب. تحقيق: حسن هنداوي. دمشق: دار القلم، ١٩٨٥م.

٥. ابن السراج، أبو بكر محمد بن سهل. الأصول في النحو. تحقيق: عبد الحسين الفتلي. ط٣. بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤١٧ هـ ١٩٩٦م.

٦. ابن قيم الجوزية، أبو عبد الله محمد بن أبو بكر. بدائع الفوائد. تحقيق: علي بن محمد العمران. جدة: دار علم الفوائد، د.ت.

٧. ابن عاشور، الشيخ محمد الطاهر. التحرير والتنوير. تونس: دار سحنون للنشر والتوزيع،

مركز تحقيقات كامپيوترى علوم اسلامى

١٩٩٧م.

٨. ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك. چ ٣. ٢ ج. تهران: استقلال، ١٣٨٤ هـ.ش.

٩. ــــــــــــ المساعد على تسهيل الفوائد. تحقيق وتعليق: محمد كامل بركات. دمشق: دار الفكر، ١٤٠٠ هـ. ١٩٨٠م.

١٠. ابن منظور، محمد بن مكرم. لسان العرب. بيروت: دار إحياء التراث العربي، ١٩٨٨م.

١١. ابن هشام الأنصاري، جمال الدين عبد الله بن يوسف. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب. حقّقه وعلّق عليه الدكتور مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله. بيروت: دار الفكر، ٢٠٠٧م.

١٢. ابن يعيش، موفق الدين يعيش بن علي. شرح المفصل. مصر: ادارة الطباعة المنيرية، د.ت.

١٣. أبو حميدة، محمد صلاح زكي. البلاغة والأسلوبية عند السكاكي. د.م، د.ن، ١٤٢٨ هـ. ٢٠٠٧م.

مركز تحقيقات كامپيوتری علوم اسلامی

١٤. أبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف. ارتشاف الضرب من لسان العرب. تحقيق وشرح ودراسة: رجب عثمان محمد. القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٩٩٨م.

١٥. ــــــــــــ تفسير البحر المحيط. تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض. بيروت: دار الكتب العلمية، ٢٠٠١م.

١٦. أبو السعود. محمد بن محمد العمادي. إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم. بيروت: دار إحياء التراث العربي، د.ت.

١٧. الإربلّي، علاء الدين بن علي. جواهر الأدب في معرفة كلام العرب (معجم للحروف العربية). بيروت: دار النفائس، ١٩٩١م.

١٨. الأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك المسمّى «منهج السالك إلى ألفية ابن

مالك». حققه: محمد محيي الدين عبد الحميد. بيروت: دار الكتاب العربي، ١٩٥٥م.

١٩. الأصفهانى، أبو الفرج. الأغاني. تحقيق: سمير جابر. ط٢. ٢٤ج. بيروت: دار الفكر، د.ت.

٢٠. الألوسي، أبو الفضل شهاب الدين السيد محمود، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني. ٣٠ج. بيروت: دار إحياء التراث العربي، د.ت.

٢١. أنيس، إبراهيم. من أسرار اللغة. ط٦. القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٧٨م.

٢٢. الباجوري، سعيد السيد محمد. الجملة البسيطة في اللغة الفارسية الحديثة الفصحى والعامية. د.م: د.ن، د.ت.

٢٣. البخيتاوي، عماد محمد محمود. «أدوات التقليل والتكثير في العربية دراسة دلالية نحوية.» رسالة الماجستير. جامعة بغداد. كلية الآداب. ٢٠٠٤م.

٢٤. برجشتراسر. التطور النحوي للغة العربية. أخرجه وصححه وعلق عليه الدكتور رمضان عبد التواب. ط٢. القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٤١٤هـ. ١٩٩٤م.

٢٥. بشار بن برد. ديوان بشار بن برد. جمع وتحقيق وشرح: محمد الطاهر بن عاشور. الجزائر: وزارة الثقافة، ٢٠٠٧م.

٢٦. البغدادي، عبد القادر بن عمر. خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب. تحقيق: محمد نبيل طريفي واميل بديع اليعقوب. ١٣ج. بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٩٨م.

٢٧. التفتازاني، سعد الدين. مختصر المعاني. چ٨. قم: انتشارات دار الفكر، ١٣٨٣ هـش.

٢٨. الجاحظ، أبو عثمان عمرو بن بحر. البيان والتبيين. تحقيق: المحامي فوزي عطوي. بيروت: دار صعب، ١٩٦٨م.

٢٩. الجامي، عبد الرحمن بن أحمد. شرح ملا جامي: الفوائد الضيائية على متن الكافية في النحو. بيروت: دار إحياء التراث العربي، ١٤٣٠هـ. ٢٠٠٩م.

٣٠. الجرجاني، عبد القاهر. أسرار البلاغة. تحقيق: محمد الفاضلي. بيروت: المكتبة العصرية،

مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

١٤٣٠هـ ٢٠٠٩م.

٣١. ـــــــــ دلائل الإعجاز في علم المعاني. بيروت: المكتبة العصرية، ١٤٢٨هـ ٢٠٠٧م.

٣٢.ـــــــــ المقتصد في شرح الإيضاح. تحقيق: كاظم بحر المرجان. العراق: دار الرشيد للنشر، ١٩٨٢م.

٣٣.جمال الدين، مصطفى. البحث النحوي عند الأصوليين. بغداد: دار الرشيد للنشر، ١٩٨٠م.

٣٤.الحاج إبراهيم، زيان أحمد. «"إن" الشرطية في القرآن الكريم.» أبحاث لغوية (د.ت): ٧-٤١.

٣٥.حسان، تمام. اللغة العربية معناها ومبناها. الأردن: دار الثقافة، ١٩٩٤م.

٣٦.حسن، عباس. النحو الوافي. چ ٧. ٤ج. تهران: ناصرخسرو، ١٤٢٥ هـ.

٣٧.حلمي، أحمد كمال الدين. المرجع في قواعد اللغة الفارسية. ط٢. الكويت: ذات السلاسل، ١٤٠٦ هـ ١٩٨٦م.

٣٨.ـــــــــ مقارنة بين النحو العربي والنحو الفارسي. الكويت: جامعة الكويت، ١٩٩٢م ـ ١٩٩٣م.

٣٩.حمودة، طاهر سليمان. ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي. الإسكندرية: الدار الجامعية، ١٩٩٨م.

٤٠.حميدة، مصطفى. نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية. بيروت: مكتبة لبنان ناشرون، ١٩٩٧م.

٤١. خانلرى، پرويز ناتل. قواعد اللغة الفارسية. تعريب: أمين عبد المجيد بدوي. القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، د.ت.

٤٢.الخطيب الاسكافي، محمد بن عبد الله. درة التنزيل وغرّة التأويل في بيان الآيات

مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

المتشابهات في كتاب الله العزيز. بيروت: دار الآفاق الجديدة، ١٩٧٣م.

٤٣. خلف الأحمر. مقدمة في النحو. تحقيق: عز الدين التنوخي، دمشق: د.ن، د.ت.

٤٤. الدسوقي، مصطفى محمد عرفة. حاشية الدسوقي على مغني اللبيب عن كتب الأعاريب للإمام ابن هشام الأنصارى. بيروت: دار ومكتبة الهلال، ٢٠٠٨م.

٤٥. ديوان السعيدي، يسرى خلف سمير. «أسلوب الشرط في نهج البلاغة (دراسة نحوية تطبيقية).» رسالة ماجستير. الجامعة المستنصرية. كلية الآداب قسم اللغة العربية. ٢٠٠٩م.

٤٦. الدهش، علي يونس. «منهج التحليل التقابلي في علم اللسانيات؛ منشؤه، أنواعه وفوائده.» مجلة مؤسسة النور للثقافة والإعلام (٢٠٠٩م).

٤٧. الراجحي، عبده. علم اللغة التطبيقي وتعليم العربية. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٥م.

٤٨. الرضي الأستراباذي، محمد بن حسن. شرح الكافية في النحو. ج ٢. تهران: مرتضوي، ١٣٦٦ هـ.ش.

٤٩. الرّماني، أبي الحسن علي بن عيسى. معاني الحروف. حقّقه وعلّق عليه الشيخ عرفان بن سليم العشا حسونة الدمشقي. بيروت: المكتبة العصرية، ٢٠٠٨م.

٥٠. الزركشي، بدر الدين محمد بن عبد الله. البرهان في علوم القرآن. المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم. بيروت: دار المعرفة، ١٣٩١م.

٥١. الزعبلاوي، صلاح الدين. دراسات في النحو. المكتبة الشاملة. الإصدار٣. القرص الكمبيوتري. رياض، المملكة العربية السعودية: مجمع الأبحاث الإسلامية، ٢٠١٠م.

٥٢. الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمر. الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل. تحقيق: عبد الرزاق المهدي. بيروت: دار إحياء التراث العربي، د.ت.

مركز تحقيقات كامپیوتری علوم اسلامی

٥٣. زروقي، أبوبكر، «دلالات الارتباط في أسلوب الشرط (دراسة في نصوص من صحيح البخاري).» مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية ٦ (٢٠١٠م): ١-١٣.

٥٤. السامرائي، فاضل صالح. معاني النحو. بيروت: دار إحياء التراث العربي، ٢٠٠٧م.

٥٥. ـــــــ الجملة العربية والمعنى. بيروت: دار ابن حزم، ١٤٢١ هـ ٢٠٠٠م.

٥٦. السعران، محمود. علم اللغة: مقدمة للقارئ العربي. مصر: دار الفكر العربي، د.ت.

٥٧. سلاّمي، عبد القادر. «المصطلح العربي بين دقة الوضع وانحسار التداول.» ١-١٣.

٥٨. سيبويه. أبو بشر عمرو بن عثمان. الكتاب. تحقيق وشرح عبد السلام هارون. ط٣. بيروت: عالم الكتب، ١٤٠٣ هـ ١٩٨٣م.

٥٩. السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر. الإتقان في علوم القرآن. القاهرة: مطبعة حجازي، د.ت.

٦٠. ـــــــــــ الأشباه والنظائر في النحو. تحقيق: غازي مختار طليمات. دمشق: مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٩٨٧م.

٦١. ـــــــــــ همع الهوامع في شرح جمع الجوامع. تحقيق: أحمد شمس الدين. بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٨ هـ ١٩٩٨م.

٦٢. الشريف الجرجاني، علي بن محمد. كتاب التعريفات. بيروت: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠٠٥م.

٦٣. الشمسان، أبو أوس إبراهيم. الجملة الشرطية عند النحاة العرب. تقديم: الدكتور محمود فهمي حجازي. عابدين: مطابع الدجوي، ١٩٨١م.

٦٤. الشريف، محمد حسن. معجم حروف المعاني في القرآن الكريم. بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤١٧ هـ ١٩٩٦م.

٦٥. الصابوني، عبد الوهاب. اللباب في النحو. بيروت: دار مكتبة الشرق، د.ت.

مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

٦٦. الصبان، محمد بن علي. حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك. تحقيق: طه عبد الرؤف سعد. د.م: المكتبة التوفيقية. د.ت.

٦٧. الصغير، محمود أحمد. الأدوات النحوية في كتب التفسير. دمشق: دار الفكر، ٢٠٠١م.

٦٨. الصياد، فؤاد عبد المعطي. القواعد والنصوص الفارسية. بيروت: دار النهضة العربية، ١٤٠٦ هـ ١٩٨٦م.

٦٩. صيني، محمود إسماعيل وإسحاق محمد الأمين. التقابل اللغوي وتحليل الأخطاء. الرياض: عمادة شؤون المكتبات، ١٤٠٢ هـ ١٩٨٢م.

٧٠. الطرازي، عبد الله مبشر. المختصر في قواعد اللغة الفارسية. جدة: عالم المعرفة، ١٤٠٤ هـ ١٩٨٣م.

٧١. الطرابلسي، أحمد ابن منير. الموسوعة الشعرية. الإصدار ٣. القرص الكمبيوتري. أبوظبي، الأمارات العربية المتحدة: المجمع الثقافي، ٢٠٠٣م.

٧٢. العاني، نهاد فليح حسن. النص اللغوي بين السبب والمسبّب (دراسة تطبيقية). بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة، ٢٠٠٧م.

٧٣. العبيدي، شعبان عوض محمد. النحو العربي (مناهج التأليف والتحليل). دمشق: دار طلاس، ١٩٨٩م.

٧٤. عرفة، محمد أحمد. النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة. د.م: د.ن، د.ت.

٧٥. عضيمة، محمد عبد الخالق. دراسات لأسلوب القرآن الكريم. القاهرة: دار الحديث، د.ت.

٧٦. العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين. التبيان في إعراب القرآن. تحقيق: على محمد البجاوي. د.م: دار إحياء الكتب العربية، د.ت.

٧٧. عمايره، اسماعيل أحمد؛ و عبد الحميد مصطفى السيد. معجم الأدوات والضمائر في

القرآن الكريم. ط٤. بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٩٨م.

٧٨. العمري، خالد بن هلال. أخطاء لغوية شائعة. مسقط: مكتبة جيل الواعد، ١٤٢٧ هـ. ٢٠٠٦م.

٧٩. عنترة بن شداد. ديوان عنترة. بيروت: مطبعة الآداب، ١٨٩٣م.

٨٠. الغامدي، سعد بن حمدان. «الضمير المتصل بعد لولا.» مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة واللغة العربية وآدابها ٢٦ (١٤٢٤ هـ): ٦٥٣-٦٨٨.

٨١. فودة، علي. «الشرط بـ(إن) و(إذا) في القرآن الكريم.» مجلة كلية الآداب جامعة الرياض ٤ (١٩٧٥م - ١٩٧٦م): ٤٣-٦٨.

٨٢. قباوة، فخر الدين. إعراب الجمل وأشباه الجمل. ط٥. حلب: دار القلم العربي، ١٤٠٩ هـ. ١٩٨٩م.

٨٣. القرني، سعيد بن محمد بن عبد الله. «أثر الفهم اللغوي في فهم المصطلحات العلمية (دراسة استكشافية في اللغتين العربية والإنجليزية).» مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة واللغة العربية وآدابها ٢٩ (١٤٢٥ هـ): ٥٨١-٦٦٩.

٨٤. قمى، عباس. كليات مفاتيح الجنان. مترجم: مهدى الهى قمشهاى. چ٧. قم: انتشارات شهاب، ١٣٨٦ هـ.ش.

٨٥. القوزي، عوض بن حمد. المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري. الرياض: عمادة شؤون المكتبات، جامعة الرياض، ١٤٠١ هـ. ١٩٨١م.

٨٦. كريري، ناصر بن محمد بن ناصر. أسلوب الشرط بين النحويين والأصوليين. الرياض: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤٢٥ هـ.

٨٧. الكفوي، أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني. الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية. تحقيق: عدنان درويش، ومحمد المصري، ط ٢. بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤١٩

مركز تحقيقات کامپیوتری علوم اسلامی

هـ ١٩٩٨م.

٨٨. المالقي، أحمد بن عبد النور. رصف المباني في شرح حروف المعاني. ط٣. تحقيق: أحمد محمد الخرّاط. دمشق: دار القلم، ١٤٢٣ هـ ٢٠٠٢م.

٨٩. مايو، عبد القادر محمد. المعتمد في الأساليب النحوية. حلب: دار القلم العربي، ١٤١٩ هـ ١٩٩٨م.

٩٠. المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد. المقتضب. تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة. القاهرة: لجنة إحياء التراث الإسلامي، ١٤١٥ هـ ١٩٩٤م.

٩١. المتنبي، أبو الطيب أحمد بن الحسين. ديوان المتنبي. بيروت: دار البيروت للطباعة والنشر، ١٤٠٣ هـ ١٩٨٣م.

٩٢. المخزومي، مهدي. في النحو العربي نقد وتوجيه. ط٢. بيروت: دار الرائد العربي، ١٤٠٦ هـ ١٩٨٦م.

٩٣. المدني، علي خان ابن أحمد. الحدائق الندية في شرح الفوائد الصمدية. تصحيح وتحقيق الدكتور أبوالفضل سجادي. ط٢. قم: ذوي القربى، ١٤٣٢ هـ.

٩٤. المرادي، حسن بن قاسم. الجنى الداني في حروف المعاني. تحقيق: الدكتور فخر الدين قباوة، ومحمد نديم فاضل. بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٣ هـ ١٩٩٢م.

٩٥. مرعي الخليل، عبد القادر. أساليب الجملة الإفصاحية في النحو العربي: دراسة تطبيقية في ديوان الشابي. د.م: عمان، ١٩٩٥م.

٩٦. المسدي، عبد السلام؛ ومحمد الهادي الطرابلسي. الشَّرط في القرآن على نهج اللسانيات الوصفية. تونس: الدار العربية للكتاب، ١٩٨٥م.

٩٧. مصطفى، إبراهيم. إحياء النحو. ط٢. القاهرة: د.ن، ١٤١٣ هـ ١٩٩٢م.

٩٨. المظفر، محمدرضا. أصول الفقه. د.م: نشر دانش اسلامی، ١٤٠٥ هـ.

٩٩. ـــــــ المنطق. ط٣. النجف: مطبعة النعمان. ١٣٨٨ هـ

١٠٠. المعيد، عبد العزيز علي الصالح. «الشرط في القرآن الكريم.» رسالة ماجستير. جامعة القاهرة. كلية دار العلوم. ١٩٧٦م.

١٠١. مهدي الطيار، رزاق عبد الأمير. «معاني الحروف الثنائية والثلاثية بين القرآن الكريم ودواوين شعراء المعلقات السبع.» رسالة الدكتوراه. جامعة بغداد. كلية تربية الأولى (ابن رشد). ٢٠٠٥م.

١٠٢. النحاس، مصطفى. دراسات في الأدوات النحوية. ط٢. الكويت: شركة الربيعان للنشر والتوزيع، ١٤٠٦ هـ ١٩٨٦م.

١٠٣. نحلة، محمود أحمد. مدخل إلى دراسة الجملة العربية. بيروت: دار النهضة العربية للطباعة والنشر، ١٤٠٨ هـ ١٩٨٨م.

١٠٤. النملة، عبد الكريم بن علي. المهذّب في علم أصول الفقه المقارن. الرياض: مكتبة الرشد، ١٤٢٠ هـ ١٩٩٩م.

١٠٥. النويري، شهاب الدين أحمد بن عبد الوهاب. نهاية الأرب في فنون الأدب. بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٢٤ هـ ٢٠٠٤م.

١٠٦. الهروي، علي بن محمد. الأزهية في علم الحروف. تحقيق: عبد المعين الملوحي. ط٢. دمشق: مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٩٩٣م.

١٠٧. الهليس، يوسف. «تطوير دراسة اللغة العربية من خلال مقابلتها باللغات الأخرى.»: ١٥٩-١٧٢.

١٠٨. الوعر، مازن. جملة الشرط عند النحاة والأصوليين العرب في ضوء نظرية النحو العالمي لتشومسكي. بيروت: مكتبة لبنان ناشرون، ١٩٩٩م.

١٠٩. ياقوت، أحمد سليمان. في علم اللغة التقابلي دراسة تطبيقية. الإسكندرية: دار المعرفة

مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

الجامعية، ١٩٨٥م.

ب) الفارسية

١١٠. ابن‌الرسول، سیدمحمدرضا؛ و سمیرا رکنی‌زاده. «قدیم‌ترین دستور زبان فارسی به زبان عربی.» آینه میراث ٤٧ (١٣٨٩): ٣٨ ـ ٥٩.

١١١. ابوالقاسمی، محسن. دستور تاریخی زبان فارسی. تهران: سازمان مطالعه و تدوین کتب علوم انسانی دانشگاهها (سمت)، ١٣٧٥.

١١٢. انوری، حسن؛ و حسن احمدی گیوی. دستور زبان فارسی ٢. چ ٦. ٢ ج. تهران: فاطمی، ١٣٧٠.

١١٣. انوری، حسن؛ و یوسف عالی عباس‌آباد. فرهنگ درست‌نویسی سخن. تهران: سخن، ١٣٨٥.

١١٤. ایزد پرست، نور الله. دستور زبان سعدی (الگوی گفتن و نوشتن فارسی درست و رسا). تهران: دانش، ١٣٥٩.

١١٥. بهار، محمد تقی (ملك الشعراء). سبك شناسی. چ ٧. ٣ ج. تهران: امیر کبیر، ١٣٧٣.

١١٦. جمعی از محققان. فرهنگ نامه اصول فقه. چ٣. قم: پژوهشگاه علوم و فرهنگ اسلامی، ١٣٩٠.

١١٧. حافظ، شمس الدین محمد. دیوان حافظ. تصحیح محمد قزوینی و قاسم غنی. تهران: انتشارات اقبال، ١٣٧١.

١١٨. خانلری، پرویز. تاریخ زبان فارسی ج ٢. چ٣، تهران: نشر نو، ١٣٦٦.

١١٩. ـــــ تاریخ زبان فارسی ج ٣. ویرایش ٢، تهران: نشر نو، ١٣٦٥.

١٢٠. ـــــ دستور زبان فارسی. چ١٢. تهران: توس، ١٣٧٠.

١٢١. خطیب رهبر، خلیل. دستور زبان فارسی (کتاب حروف اضافه و ربط). چ٢. تهران:

مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

سعدی، ١٣٦٧.

١٢٢. دهخدا، علی اکبر. امثال و حکم. چ١١، تهران: امیر کبیر، ١٣٧٩.

١٢٣. ـــــــ، ودیگران. لغت‌نامه. تهران: سازمان لغت‌نامه، ١٣٥٢.

١٢٤. رحیمیان، جلال؛ و عطاالله سنچولی. «تأثیر جنبه‌های صوری، نحوی و معنائی فعل بند پایه بر محتوای معنائی بند پیرو.» نشریه ادب و زبان دانشگاه شهید باهنر کرمان. ٣٠ (١٣٩٠): ١٤٧-١٦٩.

١٢٥. زرکوب، منصوره. روش نوین فن ترجمه (فارسی ـ عربی، عربی ـ فارسی). چ٣. اصفهان: مانی، ١٣٧٨.

١٢٦. سعدی شیرازی، مصلح بن عبد الله. کلیات سعدی. تصحیح: محمد علی فروغی. چ٢. تهران: انتشارات نگاه، ١٣٧٣.

١٢٧. شریعت، محمد جواد. دستور زبان فارسی. چ٧. تهران: اساطیر، ١٣٧٥.

١٢٨. شفائی، احمد. مبانی علمی دستور زبان فارسی. تهران: نوین، ١٣٦٣.

١٢٩. صدیقیان، مهین دخت. ویژگی‌های نحوی زبان فارسی در نثر قرن پنجم و ششم هجری. تهران: فرهنگستان زبان و ادب فارسی، ١٣٨٣.

١٣٠. طبیبیان، سید حمید. برابرهای دستوری در عربی و فارسی (صرف و نحو). تهران: پژوهشگاه علوم انسانی و مطالعات فرهنگی، ١٣٨٧.

١٣١. فاضل، زهرا. «پژوهشی درباره «ما»، انواع «ما» وبرابرنهاده‌های فارسی آن.» پایان‌نامه کارشناسی ارشد. دانشگاه اصفهان، دانشکده زبان‌های خارجی، ١٣٩٠.

١٣٢. فرشیدورد، خسرو. جمله و تحول آن در زبان فارسی. تهران: امیر کبیر، ١٣٨٢.

١٣٣. ـــــــ دستور مختصر امروز بر پایه زبانشناسی جدید. تهران: سخن، ١٣٨٨.

١٣٤. ـــــــ دستور مختصر تاریخی زبان فارسی. چ٢. تهران: زوّار، ١٣٩٠.

مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

١٣٥. ـــــــ دستور مفصل امروز. چ٣. تهران: سخن، ١٣٨٨.

١٣٦. ـــــــ عربی در فارسی. تهران: دانشگاه تهران، ١٣٦٧.

١٣٧. ـــــــ گفتارهایی در باره دستور زبان فارسی. تهران: امیرکبیر، ١٣٧٥.

١٣٨. قریب، عبدالعظیم؛ جلال همایی؛ رشید یاسمی؛ ملك الشعرای بهار؛ بدیع الزمان فروزانفر. دستور زبان فارسی (پنج استاد). چ٣. تهران: اشراقی، ١٣٦٦.

١٣٩. قزوینی، محمد. «"چنانچه" و "چنانکه".» مجله دانشکده ادبیات تهران ٢ (١٣٣٤). ٣٩-٤٠.

١٤٠. لازار، ژیلبر. دستور زبان فارسی معاصر. ترجمه: مهستی بحرینی. تهران: هرمس، ١٣٨٤.

١٤١. محتشمی، بهمن. دستور کامل زبان فارسی. تهران: اشراقی، ١٣٧٠.

١٤٢. مشکور، محمد جواد. دستور نامه در صرف و نحو زبان فارسی. چ٧. تهران: مؤسسه مطبوعاتی شرق، د.ت.

مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

١٤٣. معروف، یحیی. فن ترجمه (اصول نظری و علمی ترجمه از عربی به فارسی و فارسی به عربی). چ٣. تهران: سازمان مطالعه و تدوین کتب علوم انسانی دانشگاهها (سمت)، ١٣٨٢.

١٤٤. معین، محمد. فرهنگ فارسي. چ ٨. تهران: امیر کبیر، ١٣٧١.

١٤٥. مقربی، مصطفی. هژده گفتار (مجموعه مقالات). تهران: توس، ١٣٧٥.

١٤٦. نجفی، ابوالحسن. غلط ننویسیم (فرهنگ دشواریهای زبان فارسی). چ٦. تهران: مرکز نشر دانشگاهی، ١٣٧٣.

١٤٧. نصر الله منشی، نصر الله بن محمد. ترجمه کلیله و دمنه. تصحیح و توضیح: مجتبی مینوی طهرانی. چ٢٩. تهران: امیر کبیر، ١٣٨٥.

١٤٨. وحيديان كاميار، تقی. «جملەهای شـرطی در زبـان فارسـی.» زبانشناسـی ٢ (١٣٦٤): ٤٣-٥٦.

١٤٩. وزين پور، نادر. دستور زبان فارسی آموزشی. چ٣. تهران: معين، ١٣٧٥.

١٥٠. يوسفی، حسين علی. دستور زبان فارسی ١و٢. چ٢. تهران: نشر روزگار، ١٣٧٩.

مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

A Comparative study of conditionals in Arabic and Persian

مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

By:
Somayye Kazemi Najaf Abadi
Sayyed Mohammad Reza Ibnorrasool
Masuore Zarkoob